الباب الأول
قضية ليبيا

نشأت قضية ليبيا فى الوضع الذى سوف ندرسه فى هذا الكتاب، منذ إبرام معاهدة الصلح مع إيطاليا (فى ١٠ فبراير ١٩٤٧). ذلك أنه تقرر فى هذه المعاهدة وفى التصريح الملحق بها (الملحق الحادى عشر) والصادر فى التاريخ نفسه، أن تعمل الدول الكبرى: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا لتقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ومنها ليبيا. وأن توفد لجان تحقيق إليها للوقوف على أحوال هذه الممتلكات الإيطالية السابقة ومعرفة رغبات أهلها أو سكانها بشأن مستقبل أوطانهم، حتى تسترشد الدول السابقة الذكر بهذه الحقائق جميعها عند الفصل فى مصير هذه المستعمرات السابقة. فإذا عجزت خلال سنة من تاريخ التصديق على معاهدة الصلح - وقد تم التصديق عليها كما عرفنا فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ - أحيلت مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة على هيئة الأمم المتحدة، واتفقت كلمة الدول الأربع على الالتزام بتنفيذ ما تصدره هذه الهيئة من قرارات فى هذا الشأن.

على أن عنصرا هامًا من عناصر قضية ليبيا، كما أوجدتها معاهدة الصلح مع إيطاليا، كان التزام الدول الأربع بالاستماع إلى وجهات النظر والآراء التى قد تدلى بها دون غيرها من الحكومات الأخرى التى وصفت بأنها «معنية بالأمر»، وذلك ليس فيما يتعلق بمصير هذه المستعمرات الإيطالية السابقة فحسب، بل وفيما يتعلق بمسألة تعديل الحدود كذلك بين هذه المستعمرات والدول المتاخمة لها، وكان من بين الدول المعنية بالأمر على وجه الخصوص مصر، فهى لا ندحة لها عن الاهتمام بمصير قطر مجاور (ليبيا)، ولا ندحة لها عن الاهتمام بتعديل الحدود بينها وبين هذا القطر من ناحية، والاهتمام كذلك بمصير أرتريا والصومال الإيطالى، وببعض مسائل الحدود بين السودان وبين أرتريا خصوصا.

ولقد دخل عنصر آخر فى قضية ليبيا بفضل ما أبدته جامعة الدول العربية منذ تأسيسها من اهمام بمصير الليبيين، فلم تدخر وسعا فى جمع كلمة الحكومات العربية على المطالبة بتحرير ليبيا، وبذلت قصارى جهدها فى توضيح وجهة نظر دول الجامعة العربية بشأن مستقبل ليبيا إلى حكومات الدول الكبرى التى أخذت على عاتقها الفصل فى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة؛ وطفقت تسعى من ناحية أخرى لجمع كلمة الليبيين أنفسهم على التمسك بمطلبى الوحدة والاستقلال.

وعلى ذلك فقد تضافرت جهود مصر وخاصة الدول العربية على إبلاغ وجهة نظرهما إلى الدول بادئ ذى يدء بشأن مصير ليبيا، حتى إذا انتهى مجلس وزراء خارجية الدول من بحث مشروعات معاهدات الصلح، وتم إبرام الصلح فعلا مع إيطاليا، انتقل نشاط مصر وجامعة الدول العربية إلى مرحلة جديدة هى التحضير لقضية ليبيا من ناحية، وإعداد الشعب الليبى نفسه من ناحية أخرى لتأييد المطالب الثلاثة التى تحقق لليبيا خلاصها وأمنها: الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية.

الفصل الأول

أصول المسألة الليبية

تمهيد: التحضير لقضية ليبيا

يقصد بالتحضير لقضية ليبيا، جمع البيانات المستندة على الحقائق التى لا غنى عن معرفتها عن الوضع السياسى للبلاد على أيام الاحتلال الإيطالى السابق، عندما كانت ليبيا مجرد مستعمرة يعمل المستعمرون على إدماجها فى الكيان الإيطالى بشتى الوسائل، ثم ما طرأ على هذا الوضع من تغيير بسبب انهزام قوات الطليان وجلفائهم الألمان، وجلاء هذه القوات عنها، وإقامة الإدارات العسكرية المؤقتة التى «أدارت» الاحتلال البريطانى فى كل من برقة وطرابلس، والاحتلال الفرنسى فى فزان. . ثم إنه لا مندوحة كذلك عن معرفة حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية قبل وبعد خروج الطليان منها؛ ومقارنة هذه الأحوال جميعها من سياسية واقتصادية واجتماعية بما كانت عليه أيام أن كانت ليبيا جزءاً من إمبراطورية العثمانيين قبل أن يأتيها الغزو الإيطالى المعروف فى عام ١٩١١، وتلك معلومات ذات قيمة كبيرة لإدراك بواعث المطالب التى استمسك بها الليبيون - ونعنى بالليبيين دائمًا أكثريتهم الساحقة - لتحرير أوطانهم، وقصدت مصر وجامعة الدول العربية لتوضيحها للدول وهى إنهاء الإدارات العسكرية «المؤقتة»، والحيلولة دون عودة «إدارة» أو حكم الطليان البائد بأية صورة من الصور؛ والعمل من أجل تشييد وحدة البلاد السياسية والاقتصادية من جديد، والظفر لليبيا باستقلالها لإنشائها دولة موحدة مستقلة وذات سيادة على أن يجرى الحكم فيها وفق المبادئ الديمقراطية وكما يرسمه دستور يضمه ممثلو الأمة.

ويقصد بالتحضير لقضية ليبيا - إلى جانب ما ذكرنا - إرشاد الشعب الليبى إلى أجدى الطرق التى يقدر بها على الإفصاح عن مطالبه وعما يجول بخاطره، ومن أهمها إبلاغ رغائبه إلى الدول فى عزم وفى وضوح، أما العزم

فحيث يبدو الليبيون وقد وحدوا صفوفهم وجمعوا كلمتهم على مطلبى الاستقلال والوحدة، فلا يتأثر أقسام من الشعب بأقوال فريق «الواقعيين» الذى على قلته قد يستطيع بما لديه من وسائل للإغراء أو للتهديد لا ترى الإدارات العسكرية القائمة من صالحها مقاومتها، لأنها وحدها المستفيدة من هذه «الواقعية» قد يستطيع تضليل الأمة وتزييف إرادتها. وأما الوضوح، فحيث يتسنى لليبيين بسط قضيتهم وبيان أصولها بالصورة التى ترسم مطالب البلاد واضحة محدودة؛ حتى يستنير الرأى العام العالمى فى كل ما يتصل بقضية ليبيا، وحتى يزول ما قد يكون هناك من شكوك ساورت أولئك الذين صار لهم بمقتضى معاهدة الصلح مع إيطاليا أن يفصلوا فى مستقبل ليبيا من ناحية ما تريده هذه الأمة التى تنشد الوحدة والاستقلال.

وعلى ذلك فقد اجتاز التحضير لقضية ليبيا مراحل منوعة، بدأت هذه منذ أن شرعت الدول المنتصرة فى الحرب (العالمية الثانية) تبحث معاهدات الصلح مع إيطاليا (وغيرها من الدول المنهزمة)، وبادرت مصر وجامعة الدول العربية بالإدلاء بوجهة نظرهما فيما يتعلق بمصير ليبيا ومعبرتين فيما فعلتاه عن رغبات الشعب الليبى (١٩٤٥)؛ وقد يكون آخر ما فعلته مصر وجامعة الدول العربية من حيث التحضير لقضية ليبيا فى هذه المراحل الأولى المسعى الجدى لتوحيد صفوف الليبيين أمام لجنة التحقيق الدولية الرباعية، على أساس المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها (١٩٤٨). وأما أهم ما استمسكت به مصر وجامعة الدول العربية فكان وجوب تقرير مبدأ (الاستفتاء) الذى يتسنى بفضله للشعب الليبى أن يفصل بنفسه فى مصير بلاده. وقد أخذت الدول (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا) بهذا المبدأ عندما تقرر فى معاهدة الصلح مع إيطاليا (١٠ فبراير ١٩٤٧) أن تقوم هذه الدول بتقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة - ومنها ليبيا - فى ضوء اعتبارات معينة، يعنينا منها الآن ما يبديه الليبيون من رغبات بشأن مصيرهم. وكان فى هذه المراحل

المبكرة كذلك أن تمسكت مصر وجامعة الدول العربية بوجوب إرجاع الوحدة السياسية والاقتصادية إلى ليبيا، وبوجوب عدم عودة (الإدارة) الإيطالية السابقة إلى ليبيا، وذلك لأسباب أسهب كل منهما فى تبيانها وتسجيلها فى أحاديثه ومذكراته.

ولقد استمسكت مصر وجامعة الدول العربية فى هذه المرحلة كذلك بمطلب الاستقلال لليبيا؛ ولكن القول بأنهما استمسكتا وقتئذ بالاستقلال كمطلب ثابت لا يتطرق إليه الوهن لا جدال فى أنه يختلف عن الواقع كثيراً، لأن مصر وجامعة الدول العربية كانتا فى السنوات القليلة التى سبقت إنفاذ لجنة التحقيق الرباعية الدولية إلى ليبيا بناء على قرار نواب مجلس وزراء خارجية الدول فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ - تعتقدان خطأ أو صوابا أن الاستقلال صعب المنال بسبب ما ظهر من نوايا الدول. فهناك بريطانيا يدل نشاطها على أنها تريد الاحتفاظ ببرقة على الأقل تحت سيطرتها المباشرة أو تحت نفوذها بوضعها تحت الوصاية، وهناك فرنسا لا تدع مجالا للشك فى أنها لن تتخلى عن فزان، وهناك إيطاليا، وهى إن تعذر عليها أن تعقد آمالها الكبار على استرجاع (إدارتها) أو نفوذها على كل ليبيا، فلا أقل من المطالبة بفرض وصايتها على طرابلس؛ ولقد ساقت إيطاليا حججا كثيرة تؤيد بها هذا المسعى، منا أنها منذ سبتمبر ١٩٤٣ قد قبلت الهدنة التى فرضها عليها الحلفاء وحاربت من ذلك الحين إلى جانبهم لتحرير إيطاليا من الألمان، وأسهمت فى إنزال الهزيمة بهؤلاء، وساعدت بذلك على كسب الحرب وانتصار الديمقراطيات الغربية، ومنها أنها استثمرت فى طرابلس بالذات أموالا طائلة، وطرابلس وحدها هى التى لا يزال يقيم بها من دون سائر أقاليم ليبيا ألوف من الإيطاليين، وغير ذلك من الحجج والدعاوى التى سوف يأتى ذكرها فى حينها. وأخيراً هناك روسيا، وقد طالبت هذه فى مؤتمر بوتسدام (برلين) - يوليه، أغسطس ١٩٤٥ - بالوصاية على طرابلس (ليبيا) أو على إرتريا (والأخيرة كذلك من المستعمرات الإيطالية السابقة).

وعندما تقرر فى معاهدة الصلح مع إيطاليا مبدأ الاستناد إلى رغبات الشعب الليبى عند محاولة الدول الحليفة تقرير مصير ليبيا، لم تلبث أن وضعت القيود على هذا المبدأ بحيث جعل تقرير مستقبل ليبيا مشروطا كذلك بواجب صون صالح الأمن والسلام ومراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التى يعنيها الأمر، وصون صالح الأمن والسلام معناه إرضاء الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب، ومنع وقوع الخلافات بينها حتى يستمر تعاونها «صونا» للأمن والسلام العام، ومراعاة وجهات نظر الدول الأخرى المعنية بالأمر، ومن هذه إيطاليا ذاتها، معناه فى هذا المجال الرغبة فى محاولة إرضاء إيطاليا، ثمنا لما فعلته من انضمامها إلى جانب (الديمقراطيات الغربية) ضد الألمان، وحتى تستمر مشدودة إلى المعسكر الغربى أضف إلى هذا كله أن بريطانيا كانت قد خلقت جماعة «الواقعيين» الليبيين الذين صاروا يفترضون تعذر بلوغ الاستقلال ويتوقعون الوصاية - ويؤمنون فى كلا حالى الاستقلال والوصاية، بوجوب ارتباط برقة على وجه الخصوص ببريطانيا، وهى قد ساعدت الطليان كذلك على خلق جماعة «الواقعيين» الليبيين فى طرابلس، الذين صار موقفهم كموقف زملائهم فى برقة مع فارق إيثار إيطاليا على بريطانيا، وهذا بينما نجح الفرنسيون فى بسط سلطانهم الفعلى السافر فى فزان، ولا رجاء للفزانيين فى الانفكاك من جبروتهم وطغيانهم.

. . وأما هذه الحقائق الظاهرة إذًا، لم تجد مصر وجامعة الدول العربية بدا حتى نهاية عام ١٩٤٧ من الاتفاق فيما بينها على اختيار وضع آخر لليبيا إذا تعذر استقلالها بحيث يجنبها ذلك الرضوخ لوصايات الدول الأجنبية وعودة الاستعمار إليها، وهداهما التفكير إلى قبول (الوصاية) على ليبيا إذا حرمت البلاد من الاستقلال الناجز، ولكن على أن تكون هذه الوصاية من نصيب جامعة الدول العربية بأسرها أو من نصيب دولة أو أكثر من دولها، أو من نصيب مصر بالذات وهى من دول الجامعة، ومتاخمة لليبيا، وتربطها بهذا

البلد صلات وثيقة من أقدم الأزمنة، ولا جدال فى أن وصاية «عربية» إذا اتضح أن الاستقلال الناجز مستحيل، سوف تؤدى واجبها كاملا ودون إبطاء، كى تمكن الليبيين من ممارسة شئونهم بأنفسهم فى أقرب وقت، ولا جدال فى أن الليبيين واصلون إلى الاستقلال تحت الوصاية «العربية» على عكس ما سوف يحدث إذا ظفرت بالوصاية بريطانيا أو إيطاليا أو فرنسا أو روسيا، أضف إلى هذا أن تقرير وصاية «عربية» واحدة معناه تشييد وحدة ليبيا ودعم هذه الوحدة وبقاؤها، فالوصايات الأجنبية سوف تبقى على تقسيم ليبيا وتجزئتها إلى أقاليمها الثلاثة التى فصلتها إدارات الاحتلال العسكرى البريطانى - الفرنسى بعضها عن بعض. وفى مقدور الوصاية «العربية» الإنفاق على ليبيا لإنعاش حياتها الاقتصادية دون أن تجد ليبيا نفسها مرغمة على دفع الثمن فى نظير هذا الإنفاق بما يوطد دعائم الوصايات الأجنبية أو ربط مقدرات البلاد بالدول صاحبات هذه الوصاية حتى بعد انتهائها، إذا طرأ ما يجعل فى هذه الظروف انتهاءها ممكنًا، فتعجز ليبيا المفككة والمقطعة أوصالها عن التحرر والخلاص حتى بعد إعلان استقلالها.

وأيد الليبيون الوطنيون مصر وجامعة الدول العربية فيما ذهبتا إليه، فهم قد أدركوا جسامة الأخطار الناجمة من أطماع الدول، وهم قد آمنوا بأن الوصاية «العربية» إذا فسد مطلب الاستقلال، خير منقذ لبلادهم من براثن الاستعمار الأجنبى، ولكن فريقا من هؤلاء الوطنيين كانوا يرون بالرغم من ذلك كله وفى هذه المرحلة المبكرة أن التصريح من جانب مصر وجامعة الدول العربية بقبول مبدأ الوصاية، ولو جاء هذا القبول مشروطًا بجعل الوصاية من نصيب مصر أو جامعة الدول العربية، لا يعتبر أسلوبا سليما من أساليب المناورة السياسية، لأسباب عدة، منها أن مثل هذا التصريح معناه التسليم بمبدأ الوصاية فى حد ذاته. وقد لا يكون فى قدرة مصر أو جامعة الدول العربية «إقناع» الدول الأربع الكبرى بأنه إذا تقرر مبدأ الوصاية إطلاقًا، فمن الخير

لصالح ليبيا ومستقبلها أن تكون هذه الوصاية وصاية «عربية»، بل إن ما وقع من حوادث، ونوقش من آراء، وظهر من نوايا منذ أن جلت جيوش المحور عن ليبيا (١٩٤٣)، وانعقد مؤتمر (بوتسدام) بعد ذلك بعامين، ليقطع كل شك فى أن الدول التى صار لها الحق فى تقرير مصير ليبيا، لا يمكن بحال من الأحوال أن تتنازل عن مصالحها العسكرية والاقتصادية، وأن ترضى بحرمانها من ثمرة انتصارها، حتى يتولى «العرب» تصريف شئون أوطانهم بأنفسهم ولذلك فقد كان من رأى هذا الفريق أن تستمسك مصر وجامعة الدول العربية بالمطالبة بالاستقلال وحده فحسب، وفى ذلك فوائد شتى، أولها إفساد مساعى (الواقعيين) الذين يريدون وصاية بريطانيا أو إيطاليا أو فرنسا، أو قل إنهم لا يريدون فى واقع الأمر التحرر من نفوذ وسلطان هذه الدول الثلاث حتى ولو وافقت الدول على إعطاء ليبيا استقلالها، وثانيها التوحيد بين مسعى (الجبهة الخارجية)، المؤلفة من مصر وجامعة الدول العربية وفريق من الدول الآسيوية التى تعطف على أمانى شعب ليبيا القومية، وبين مسعى (الجبهة الداخلية) المؤلفة فى داخل البلاد نفسها من الوطنيين الأحرار أكثرية الشعب الليبى الساحقة، وهى التى كانت مجمعة على الاستقلال والوحدة. وذلك أن هذا الفريق كان يرى أن فى وسع مصر وجامعة الدول العربية المطالبة بما تريانه صالحا وتعتقدان نفعه للقضية، فلا حرج عليهما إذا طالبتا بالوصاية لمسوغات قد تجدانها، ولكن الشعب الليبى نفسه، لا يستطيع بحال من الأحوال جعل (الوصاية) إذا تعذر الاستقلال أحد مطالبه. لأن المطالبة بالوصاية - فى رأى هؤلاء - إن هو إلا اعتراف من الشعب بأنه لا يزال قاصراً ولم يكتمل نضجه بالدرجة التى يستطيع معها إدارة شئونه بنفسه، ولأن الشعب الذى يفرض عليه نظام الوصاية يعجز عن اختيار الوصى الذى يصلح للقيام بها، ولا يصح له بسبب هذا العجز نفسه - لأنه لا يزال قاصراً - أن يختار الوصى على أمره، ولذلك، فلو أن الشعب الليبى ذكر الوصاية ضمن مطالبه، لكان المتوقع

أن تسرع الدول بتحقيق هذا المطلب. وأما أن تكون هذه الوصاية عربية أو أوروبية أو مختلطة، فذلك ما سوف تفصل فيه الدول الكبرى وحدها فحسب، وفى ضوء ما يستلزمه صون مصالحها وخدمة مآربها، وفى كل الأحوال لن تجد مصر ولا جامعة الدول العربية - كما اعتقد أصحاب هذا الرأى - سبيلا لجعل الوصاية على ليبيا من نصيب إحداهما أو من نصيبهما كلتيهما.

كان صاحب هذا الرأى الزعيم الليبى بشير السعداوى، وقد انتهى الأمر بأن أقرت مصر وجامعة الدول العربية وجهة نظره من حيث وجوب مطالبة الشعب الليبى بالاستقلال والاستقلال وحده فحسب، بينما تستطيعان كلتاهما المضى فى المطالبة بالوصاية إذا تعذر الاستقلال. ولقد استمرت مصر وجامعة الدول العربية تعتقدان أن بوسعهما تنفيذ هذا البرنامج إلى وقت متأخر، أى إلى الوقت الذى وضحت فيه نوايا الدول الكبرى المهيمنة على مصير ليبيا، وعندما أدركت مصر وجامعة الدول العربية أن من العبث - إذا أخفقت الجهود فى الظفر بالاستقلال لليبيا - انتظار أن يقع الاختيار على إحداهما للقيام بأعباء الوصاية على هذه البلاد إما منفردة وإما بالاشتراك مع غيرها. وكان ذلك فى غضون عام ١٩٤٩ على نحو ما سيأتى ذكره.

وتتضح هذه الحقائق جميعها عند عرض الخطوات التى اتخذتها مصر وجامعة الدول العربية وقت التحضير لقضية ليبيا، وعند بحث الأصول التى استندت عليها المطالب الثلاثة التى تم الاتفاق عليها بين الوطنيين الليبيين من ناحية، وبين مصر وجامعة الدول العربية من ناحية أخرى، وتقدم بها الشعب الليبى - ونعنى بذلك أكثريته الساحقة - أمام لجنة التحقيق الدولية الرباعية.

مصر وقضية ليبيا:

وظهر اهتمام مصر بقضية ليبيا منذ أن بدأ النظر فى إبرام الصلح مع إيطاليا (وروانيا والمجر وبلغاريا وفنلندة) من حلفاء ألمانيا السابقين بعد أن

لحقت الهزيمة بهم جميعًا، فبذلت مصر قصارى جهدها أولا لتأمين اشتراكها فى أية تسوية تمس مصالحها، وكان من الواضح أن لمصر مصالح مباشرة فى كل ما يتعلق بمصير المستعمرات الإيطالية: ليبيا (وإرتريا) خصوصا، فالأولى ملاصقة لها على حدودها الغربية، (والثانية ملاصقة لحدود السودان، وتضم أقاليم منتزعة أصلا من السودان المصرى)، وثانيا لتوضيح وجهة نظرها فيما يتعلق بتقرير مصير ليبيا وسائر المستعمرات الإيطالية.

فأما عن الأمر الأول فقد سعت مصر منذ أوائل الحرب (العالمية الثانية) حتى تظفر بموافقة الدول على إشراكها فى أية تسوية للصلح تمس مصالحها، ومنذ ١٦ نوفمبر ١٩٤٢ وعدت بريطانيا أنها سوف تبذل كل معاونة كى يتسنى تمثيل مصر فى أية مفاوضة للصلح ذات مساس بمصالح مصر المباشرة. ويقوم حق مصر فى الاشتراك فى مؤتمرات الصلح عند انعقادها على اعتبارات محددة، هى أن مصر - ولو أنها لم تعلن الحرب إلا فى سنة ١٩٤٥ فقد كانت فى حرب فعلية مع إيطاليا منذ ١٠ يونيه ١٩٤٠، أى من تاريخ دخول إيطاليا الحرب، «وبذلت خلال الحرب مجهودا عظيمًا بأن وضعت تحت تصرف الحلفاء جنوداً ووسائل دفاع ضد الغارات الجوية وقواعد هامة جداً» فاشتركت فعلا فى مقاومة العدو وفى صد عدوان إيطاليا. أضف إلى هذا أنها ملاصقة للمستعمرات الإيطالية التى اشتركت فى الحرب، وهى علاوة على ذلك إنما تهتم بمصير ليبيا على وجه الخصوص لرغبتها فى تأمين حدودها الغربية والاطمئنان إلى من بجوارها، الأمر الذى لن يتحقق إذا فرضت إحدى الدول العظمى سيادتها على ليبيا أو ارتبطت بها ارتباطا يجرها إلى الاشتراك معها فى الحرب التى قد تخوض تلك الدولة غمارها حتى ولو بقيت مصر نفسها دولة محايدة؛ وكانت التجربة القاسية خلال الحرب (العالمية الثانية) هى مبعث هذه المخاوف وعدم الطمأنينة.

وكان من الخطوات التى اتخذتها مصر لتأييد مسعاها من أجل الاشتراك

فى مؤتمر الصلح من ناحية، وبيان بواعث اهتمامها بمصير ليبيا (وإرتريا) من ناحية أخرى، ثم عرض وجهة نظرها بشأن هذا المصير من ناحية ثالثة، أن حكومة مصر بالدرت بمجرد اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الخمس فى لندن منذ ١١ سبتمبر ١٩٤٥، فسلمت المجلس فى ١٢ سبتمبر مذكرة «بشأن مسألة طرابلس» - والمقصود بها ليبيا - نذكر أنها من وضع عبد الحميد بدوى (باشا) ومؤرخة فى يوم ٤ سبتمبر، وتتضمن الأسس التى قامت عليها الحلول التى ارتأتها مصر لقضية ليبيا فيما لا يخرج عما سبق ذكره من وجوب استفتاء الليبيين فى مستقبل بلادهم عملا بحق تقرير المصير، والمطالبة باستقلال ليبيا إذا أسفر الاستفاء عن الرغبة فى الاستقلال، أو تمكين ليبيا من الانضمام إلى مصر إذا رغب أهلها فى ذلك، أو اختيار مصر أو جامعة الدول العربية للوصاية على ليبيا إذا رأى مؤتمر وزراء الخارجية إرجاء الاستفتاء «لاعتبارات سياسية» أو تجنبه أصلا والاستعاضة عن ذلك بفرض نظام الوصاية على ليبيا. ونعتبر ما جاء بهذه الوثيقة خير ما يوضح وجهة النظر المصرية فى هذه المرحلة المبكرة فى قضية ليبيا، وذلك إلى جانب أنها قد تضمنت المبدأ (مبدأ الاستفتاء) الذى أخذت به الدول نهائيًا عند إبرام معاهدة لصلح مع إيطاليا للفصل فى مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة. وبالرغم من القيود التى وضعت على مبدأ الاستفتاء - وقد سبق ذكرها - فقد كان تقريره فى معاهدة الصلح كسبا كبيرًا، حقيقة تضمن ميثاق هيئة الأمم المتحدة (منذ ٢٦ يونية ١٩٤٥) النصر على «احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها تقرير مصيرها» ولكن كثيرين من شراح الميثاق، وعلى نحو ما جاء فى تفسير (ليلاندجودريتش) Le land M. Good rich وزميله (إدفارد هامبرو) Edvard Hambro للميثاق، يرون أنه لم يكن مقصودًا بهذه العبارة تشجيع الشعوب على المطالبة باستقلال أوطانها الناجز أو القيام بحركات انفصالية، ولقد كان مما تخشاه حكومة مصر إرجاء الاستفتاء أو عدم الأخذ به

إطلاقا تمهيداً لفصل الدول الأربع الكبرى فى مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة بتوزيعها فيما بينها، سواء بفرض الوصاية عليها أم بغير ذلك من الوسائل، فالتسليم بمبدأ الاستفتاء معناه على الأقل أن الدول قد صارت لا تبغى الانفراد وحدها فى تقرير مصير الشعوب، ودون اشتراك هذه الشعوب فى تقرير مصائرها، ومما تجدر ملاحظته أن مذكرة الحكومة المصرية هذه قد احتاطت للأمر إذا رأى مؤتمر (أو مجلس) وزراء الخارجية «التريث فى إجراء الاستفتاء أو يجنبه أصلا» فطالبت بفرض نظام الوصاية على ليبيا على أساس اعتبار ليبيا من «الأقاليم التى تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية» حسبما جاء فى الفقرة (ب) من المادة السابعة والسبعين من الفصل الثانى عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع فى سان فرنسيسكو (٢٦ يونية ١٩٤٥) كما طالبت فى هذه الحالة بإسناد الوصاية إليها.

١ - مذكرة ١٢ سبتمبر ١٩٤٥:

فقد جاء فى هذه المذكرة الهامة (بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٥) ما يلى:

(١) إن مصر موقنة إذا كان مؤتمر وزراء خارجية الدول الخمس سيشتغل بوضع الأسس لتسوية ما كانت إيطاليا تسميه إمبراطوريتها، أنها لابد من أن يؤخذ رأيها فى ذلك، كما سبق أن وعدتها بريطانيا العظمى - فلم تكن مصر فقط ضحية الاعتداء الإيطالى الذى جاء من طريق ليبيا، وإنما مصير ليبيا ذاتها وهى جارتها الغربية لا يمكن إلا أن يعنيها ويشغل بالها.

(٢) وترى مصر فيما يتعلق بليبيا أنه يجب استفتاء أهالى تلك البلاد لأهم بما قاموا به من دفاع مجيد عن بلادهم ضد الاعتداء الإيطالى ومن مقاومة عتيدة طويلة لتوغلهم فى داخل البلاد أقاموا أنضع حجة على نضوجهم وعلى قدرتهم على التنظيم، وأكدوا بذلك حقهم فى تقرير مصيرهم.

وفى الواقع أن ليبيا كانت - طوال الجانب الأكبر من تاريخها - إما

مستقلة وإما متحدة مع مصر، ولا يرجع سلطان إيطاليا عليها إلى أكثر من ثلاثين سنة. وهى لم تخضع فعلا لنيرها القاسى الغاشم إلا من بضع سنين قبل الحرب.

فإذا ما أسفر الاستفتاء عن أن أهالى ليبيا يريدون أن يعيشوا كأمة مستقلة ليس لأجنبى أى إشراف عليهم أو تدخل فى أمورهم، فإن مصر تتقبل قرار جارتها الشقيقة مغتبطة متمنية لها بإخلاص حياة راغدة هنيئة. ويكون لليبيا أن تدخل جامعة الأمم العربية بحقوق لا تقل عن زميلاتها.

وإذا كانت ليبيا - وهى تذكر ما بينها وبين مصر من العلاقات التاريخية وما بينهما من روابط اللغة والدين والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التى تعيش فى جانبى حدود القطرين - تبدى الرغبة فى استفتاء حر أن تكون جزءا من المملكة المصرية أو فى أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة فإن مصر يسعدها أن تنفعها بخبرتها الإدارية والسياسية، وأن تجعل لها نصيبا من الموارد المشتركة تكفل لها أكبر قدر من زيادة العمران والرفاهية.

(٣) على أن مؤتمر وزراء الخارجية قد يرى لاعتبارات سياسية وجوب التريث فى إجراء الاستفتاء أو تجنبه أصلا، ويرى لذلك أن يطبق على ليبيا نظام الوصاية طبقا للفقرة (ب) من المادة ٧٧ من الفصل الثانى عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع فى سان فرنسيسكو وفى هذه الحالة ترى مصر من واجبها نحو الليبيين أن تتقدم للاضطلاع بتلك الوصاية، وإن إسناد الوصاية إلى مصر دون أية دولة غير عربية أخرى لهو المثل الكامل لنظام الوصاية؛ فإن الصلات التى تربط أهالى البلدين - التى تقدم ذكرها - لكفيلة بأن تنفى كل معنى من معانى الاستغلال والتحكم وهى فوق ذلك تجعل مصر أدنى إلى فهم حاجات جارتها وأمانيها، وأقدر على قضاء تلك الحاجات وتحقيق تلك الأمانى.

ومصر فى هذا أبعد ما تكون عن الرغبة فى التوسع أو التماس مصلحة ذاتية، وأقطع دليل على أن الرغبة المخلصة فى الخدمة المتجردة عن الطمع هى التى تحدوها إلى القيام بذلك العبء الصعب هو أن مصر يسرها أن تعلن أنها ترضى مع الارتياح التام بأن يعهد بذلك العبء إلى الأسرة الكبيرة التى هى عضو فيها - أعنى جامعة الأمم العربية.

وسواء عهد بالوصاية إلى مصر، أم إلى لجامعة العربية، فإن الغرض الأسمى فى كلتا الحالتين هو تعجيل الأجل الذى تتمتع فيه ليبيا بكامل سيادتها وتستطيع أن تندمج فى الجامعة وبحقوق مساوية للأمم العربية الأخرى.

وتثق مصر بأنها تعبر عن شعور أعضاء الجامعة العربية جميعها فى تصريحها بأنه يسر تلك الأمم أن ترى ليبيا فى أقرب وقت عضواً فى تلك الجامعة.

(٤) إن مصر لتعتقد فى جزم ويقين بأنه لا يمكن أن يرجى حل ثابت عادل لمسألة ليبيا إذا أهملت الاعتبارات المتقدمة أو لم تقدر كل قدرها.

فإن التفكير فى شطر ليبيا إلى قسمين منفصلين (برقة وطرابلس) أو فى إغفال تعرف واحترام رأى أهالى البلاد سينجم عنه مصاعب ومتاعب لا نهاية لها.

وهل يكون من الإنسانية أن يفرض على أهالى تلك البلاد بعد ما امتحنوا به من تحكم إيطاليا ومن ويلات الحرب، ذل حل لا تراعى فيه رغباتهم، بل هل يكون مثل ذلك الحل متفقا مع روح الميثاق الجديد ومبادئه، أو مع الروح والمبادئ التى يجب عدلا أن تملى شروط الصلح.

(٥) أما فيما يتعلق بممتلكات إيطاليا فى إرتريا، تجد مصر أن الواجب عليها أن تذك بحقوقها فى تلك المناطق وأن تشير إلى أن من العدل وحسن

التصرف أن يلحق بالسودان الذى تديره الآن مصر وبريطانيا العظمى ما يكون تكملة طبيعية له من هذه المناطق.

(٦) إن مصر لشديدة الإيمان بعدل الدول الكبرى المجتمعة فى مؤتمر لندن وبأحقية ما أشارت إليه هذه المذكرة من مقترحات وحلول بحيث لا تشك لحظة فى تقبلها قبولا حسنا.

وظاهر أن الغرض من تقديم هذه المذكرة بسط الحلول التى تراها مصر لمسألة ليبيا وتعتقد أنها عادلة ومتفقة مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة. ومع الروح التى أملت المبادئ التى أعلنها الحلفاء الغربيون ونادت بها الديمقراطيات الغربية الكبرى أثناء الحرب: المبادئ التى تضمنها على وجه الخصوص إعلان (الحريات الأربع) المشهور فى ٦ يناير ١٩٤١ - حريات الرأى والقول والدين والعبادة والتحرر من العوز والفاقة، والمبادئ التى أعلنها كذلك (ميثاق الأطلنطى) فى ١٤ أغسطس من العام نفسه، لنشر ألوية السلام الدائم وتوفير أسباب العيش فى كنفه للشعوب متحررة من الخوف ومن العوز، وقد تعهدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية صاحبتا الميثاق باحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها، فكان لذلك أن نادت (المذكرة) بوجوب استفتاء الشعب الليبى فى مستقبل بلاده، كقاعدة أساسية لحل المسألة الليبية. وكان من المنتظر - على نحو ما كان متوقعًا وقتئذ - أن يسفر هذا الاستفتاء إما عن مطالبة بالاستقلال، وإما عن الرغبة فى الانضمام بصورة من الصور إلى مصر، وكان على مصر حينئذ أن تعلن استعدادها فى كلا الحالين لقبول نتيجة الاستفتاء؛ لأ الاستقلال أو الانضمام إلى مصر معناهما أن البلاد قد بدأت حياة جديدة وأنه لا غنى عن إسداء كل أنواع المساعدات إليها من مالية وفنية وغير ذلك، لتعيد من جديد بناء حياتها الوطنية فى جميع نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهى التى حطمها الاستعمار الإيطالى السابق، وكادت تقضى على البقية الباقية منها أهوال الحرب فى السنوات الأخيرة. فبفضل هذه

المساعـدات سوف تصمـد الدولة الفتيـة فى وجه الأطماع الدوليـة؛ أو يتسنى للشعب الليبى إذا آثر الانضمـام إلى مصر التهيؤ لاستقـبال اليوم الذى يتمكن فيـه من الوقوف على قدميه دون حاجـة إلى مساندة أو مـؤازرة ودون خوف العجز عن دفـع الأخطار التى قد تتهدده. ولقـد كانت هذه الرغبة نفـسها فى إسداء العون والمساعدة إلى ليبيـا هى التى جعلت مصر تطلب الوصاية لها أو لجامعة الدول العربية على ليبيا إذا اتضح أن الدول لأسباب متصلة بمصالحها لا تريد التقييد بوعودها للشعوب، وترفض مـبدأ الاستفتاء وتبغى فرض الوصاية عليها. ثم حرصت مصـر إلى جانب هذا كله على إعلان أنها فى هذه الحلول التى تراها لسألة ليبـيا «أبعد ما تكون عن التوسع أو التمـاس مصلحة ذاتية». ولا أخالنى فى حاجة إلى التدليل على صدق هذا الذى أكدته مصر بما ذهبت إليه مصـر ذاتها فى (مذكراتهـا) هذه من حيث إعلانها رضـاها «مع الارتياح التام، بأن يعهد» بعبء الوصاية إلى الجامـعة العربية «الأسرة الكبيرة التى هى عضو فيـها»؛ أو سوق الأدلة والبراهين مدعمة بالأرقام والإحـصاءات لإقامة الحجـة على أن (الانضمـام) أو (الوصاية) سـوف يبهظ عـاتق مصـر وحدها فحـسب، وأن الفائدة كل الفائدة سوف تـعود على ليبيـا، الأمر الذى أرادته مصر، ووطدت النفس على تحمل كل تضحـية فى سبيله، حتى ترى بجوارها أمة ناهضـة قوية، تذود عن كـيانهـا، وتجد مصـر فى ذلك ضمـانا لمنع تجدد الأحداث السـابقة، فلا تعـود ليبيـا - كما حدث أيام الطلـيان - الثكنة التى يحشد فـيها الاستعـمار جيوشه ليـهدد أمن وحياة مصـر وغيرها من الأقطار المجاورة. إن كل ما كانت تطلبه مـصر فى هذا الوقت المبكر، وبسبب التجربة التى مرت بهـا أيام هجوم قـوات المحور (إيطاليا وألمانيـا) فى الحرب العـالمية الأخيرة على حدودها الغربية، هو أن يتسنى لها تنظيم خطوط دفاعها، بإجراء تعديل فى حدودها الغربية هذه يتناول بعض المواقع الاستراتيجية.

ولقد كـانت هذه الحقـيقة - ضـرورة تأمين حدودها الغربـية - نتيـجة

للتجربة القاسية التى مرت بها، من البواعث الرئيسية على خلق برنامج الحلول التى تقدمت بها فى مذكرتها السالفة الذكر إلى مؤتمر وزراء الخارجية فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٥، فمصر تريد الاستقلال لليبيا، وهى تؤثر قطعا هذا (الحل) على كل ما عداه من حلول؛ لأن ليبيا الدولة العربية المستقلة وذات السيادة، والتى تربطها بها صلات وثيقة من أقدم الأزمنة، والتى هى عضو فى جامعة الدول العربية: لن تكون مصدر خطر عليمصر أو أياة دولة عربية أخرى. ولكن الموقف وعلى نحو ما تهيأت مصر لملاقاته فى الحلول التى تضمنتها (مذكرتها)، وقبل عقد معاهدة الصلح مع إيطاليا بشهور طويلة كان ينبئ بأن «الوصاية» سوف تكون كفتها الراجحة عند الفصل فى مصير ليبيا. ولقد كان أكثر ما ساقته مصر من حجج فى (مذكرتها) هذه، مما تحاول به إقناع الدول بإسناد الوصاية المترقبة إليها أو إلى جامعة الدول العربية. وصار تساؤلها الآن، هل يستجيب مؤتمر وزراء الخارجية لهذه الرغبة؟ أم يضرب عرض الحائط بمبدأ الاستفتاء الذى طالبت به مصر ويرفض إعطاء ليبيا استقلالها ويفرض عليها نوعا من الوصاية الأجنبية التى لن تسند إلى مصر أو إلى جامعة الدول العربية ولن تشرك إحداهما فيها؟

وحقيقة الأمرأن مصر كانت متيقنة من ناحية نوايا الدول التى ودت فى هذه المرحلة (وكما ظهر فى مؤتمر بوتسدام) فرض نظام الوصاية على ليبيا.

فقد علق جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكى الذى اشترك فى مؤتمر وزراء الخارجية عند انعقاده لأول مرة فى لندن فى سبتمبر ١٩٤٥ - وهو المؤتمر الذى قدمت إليه المذكرة المصرية فى ١٢ سبتمبر - على رغبة روسيا فى الوصاية أو «السيطرة» على طرابلس، على نحو ما أبدته روسيا فى مؤتمر (بوتسدام): «بأن هذا المطلب الأخير كان مقلقا على وجه الخصوص، لأن الحوادث كانت أقنعتنى بأن صالح السوفييت الرئيسى من الاهتمام بهذا الإقليم إنما هو من الناحية العسكرية... وعلى ذلك فقد قررنا

فى آخر الأمـر أن سياستنا يجب أن تكون فى جـانب المساعدة على اسـتقلال هذه المستعمرات (الإيطاليـة السابقة فى أفريقية الشمالية) والتى تزيد مـساحتها على مليون من الأمـيال المربعة، ويربو عدد سكانهـا على ثلاثة ملايين (وهذا الرقم كما تعـرف مبالغ فيه كثـيرا). ولكن هذه الأقاليم وهى تتهيأ لـلاستقال يجب أن تهيـمن على إدارتها وصـاية مقامـة وفق ميثـاق هيئة الأمم المتـحدة وكـانت المشكلة: هى من يجب أن يكونه هذا الوصى»، ويسـتمـر (جيـمس بيرنز) يقـول: إن هناك من كان يريد وصايـة إيطاليا على ليبـيا من قبل هيـئة الأمم، بينمـا تمسكت بريطانيا بـالعهـود التى قطعتـها على نفـسهـا «القبـائل السنوسية» بعدم عودة الإدارة أو السيطرة الإيطالية إطلاقا إلى بلادهم، وطالب (مولوتوف) Molotov بالوصاية لروسيـا على طرابلس مدة عشرة أعوام تتـهيأ فى أثنائها طرابلس للاستقلال. ويبـدو أن الوزير الروسى كان يقصد بالوصاية على طرابلس الوصاية على لـيبيا بأسـرها، فقد اقتـرح فى حديث مع الوزير الأمـريكى (جيـمس بيرنز) أن تخـتص كل دولة من الدول الثـلاث: روسيـا وبريطانيا، والوتلايات المتحـدة بإدارة واحدة من المستعمرات الإيطاليـة السابقة الثلاث: ليبيا، الصومال، إرتريا ولم يبمز السياسيون بالمؤتمر فى أحاديثهم بين طرابلس وليبيا.

ولقد كان هذا الخوف من نوايا الدول نحو ليبيا هو ما جعل مصر تقصر جهودها فى (مذكرتها) على محاولة تأييد مبدأ الاستفتاء، وجعل الوصاية من حق دولة عربية، ولما ينطو عليه المطلب الأخير كذلك من المحافظة على وحدة ليبيـا وعدم تقطيع أوصالهـا. فلم يكن ثمة مجال إذًا فى هذه المرحلـة، لبيان نوع الضمانات التـى تطلبها مصر لتـأمين سلامتها. ولكن لـم تلبث مصر فى المراحل التالية أن شفـعت رأيها فى الحل الذى ترتئيه للمسألة الليبـية بتوضيح مطلب تعديل حدودها مع لـيبيا بالصورة التى تكفل لمصـر القدرة على الدفاع عن أمنا وسلامتها ضد غزاة قـد يأتونها من الغرب فى المستقبل. وحدث هذا

منذ أن صارت مصر تبذل كل ما لديها من جهد وحيلة للاشتراك فى مؤتمر الصلح المزمع عقده فى باريس لإبرام معاهدات الصلح مع إيطاليا وزميلاتها (رومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندة).

فقد انعقد مجلس وزراء الخارجية فى اجتماعه التالى فى موسكو فى شهر ديسمبر من العام نفسه (١٩٤٥)، وتقرر جعل الاشتراك فى مؤتمر الصلح مقصورا على الدول التى ساهمت بقوات وفيرة فى الحرب ضد أعضاء دول المحور الأوروبيين. ومن هذه الدول المزمع عقد الصلح معها بطبيعة الحال إيطاليا، وكان بمقتضى قرار موسكو إذًا أن حرصت مصر من الاشتراك فى مؤتمر الصلح، ولميعد فى مقدورها إذا ظلت محرومة من الجلوس فى هذا المؤتمر الدفاع بأى أمل فى النجاح عن وجهة نظرها بشأن مستقبل المستعمرات الإيطالية خصوصا. فكان على مصر أن تبذل قصارى جهدها لقبول اشتراكها فى مؤتمر الصلح، وقبل أى شىء آخر، وبسبب مخاوفها من نوايا الدول نحو ليبيا، لتوضيح المبادئ التى استندت إليها حلولها التى ذكرناها لمسألة ليبيا، مع إضافة جديدة مبعثها الرغبة الملحة فى تأمين سلامتها فى المستقبل بإجراء تعديل على الحدود الليبية - المصرية.

وعلى ذلك فقد وجهت الحكومة المصرية فى مستهل العام التالى (يناير ١٩٤٦) مذكرة إلى الدول الخمس: بريطانيا، الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، الصين) تطلب الاشتراك فى مؤتمر الصلح على أساس أنها قد ساهمت مساهمة جدية فى المجهود الحربى ضد قوات المحور وكان مجلس وزراء خارجية هذه الدول منعقدا فى لدن (لنكستر هاوس) Lancaster House وكان مما أسفر عنه مسعى الحكومة المصرية أن تلقت سفارتها فى لندن ردا على مذكرتها من الحكومة البريطانية تبدى فيه هذه أسفها استحالة اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح وفقا للأسس التى وضعها مؤتمر موسكو فى ديسمبر من العام الماضى، وقالت إن اشتراك مصر لو تحقق لكان مدعاة لسرورها لإدراكها - أى

الحكومة البريطانية - تماما ما لمصر من مصلحة ظاهرة فى الاهتمام بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ثم لم تلبث أن أضافت تعهدها بمؤازرة مصر فى مطلبها الموافقة على اعتبارها دولة ذات شأن مباشر فيما يتعلق بالبت فى مصير هذه المستعمرات، وأن تبذل قصارى جهدها حتى تمكن مصر من الاشتراك فى أى مؤتمر يجتمع ليبحث - بالذات - مسألة المستعمرات هذه.

٢ - خطاب ٢١ أغسطس ١٩٤٦:

ومنذ ٢٥ أبريل ١٩٤٦، اجتمع مؤتمر الصلح فى باريس، وحددت مصر مطلبها بالاشتراك فى المؤتمر، وتوجت مساعيها بالنجاح، فلقى مطلبها تأييدا من جانب المؤتمر، عندما رؤى اشتراك (ألبانيا ومصر وكوبا والمكسيك) مع الدول الأعضاء الأصلية فى المؤتمر بمقتضى قرار موسكو. وقال مندوب أستراليا (إيفات) Evatt مؤيدا اشتراك مصر: «قد لا يكون لدى الناس فكرة شاملة عن مساهمة مصر فى الحرب ضد إيطاليا، وإنى أود أن أذكر هنا بأن مصر كانت فى حرب مع إيطاليا منذ ١٠ يونية ١٩٤٠، وأن إقليمها ملاصق للمستعمرات الإيطالية التى اشتركت فى الحرب، وقد صار اجتياح جزء كبير منه. وزيادة على ذلك فقد بذلت مصر خلال مدة الحرب كلها مجهودا عظيما، بأن وضعت تحت تصرفنا جنوداً ووسائل دفاع ضد الغارات الجوية وقواعد هامة جداً». وتقرر قبول مصر وزميلاتها فى ١٢ أغسطس ١٩٤٦. وفى ٢١ أغسطس ألقى وصفى غالى (باشا) - الذى ترأس وفد مصر إلى مؤتمر الصلح - خطابا أوضح فيه - إلى جانب مطالب مصر فى تعويضات الحرب من إيطاليا - وجهة نظر حكومته فى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة وكان فى هذا الخطاب أن طالبت مصر باسترداد واحة الجغبوب وتعديل الحدود الغربية (بالنسبة لليبيا)، كما أيدت ما لها من حقوق تاريخية على مصوع (بالنسبة لإرتريا).

جاء فى خطاب واصف غالى بصدد ليبيا ما يلى:

«وسوف نطلب علاوة (على ما تقدم): أن تعاد إلينا واحة الجغبوب التى انسقنا إلى التخلى عنها لإيطاليا فى سنة ١٩٢٥، لأن هذه كانت مصر تمتلكها دائمًا كما يؤيد ذلك المصورات الموجودة بالمتحف البريطانى، منذ ١٨٦٦، وكما تشهد به التقريرات الرسمية لهيئة أركان الحرب الإيطالية فى سنة ١٨٩٠، إلى غير ذلك.. ثم إن هذه الواحة مفتاح أحد الطريقين اللذين يؤديان من برقة إلى مصر، واللذين فى حالة الحرب يمكن استخدامهما كطريقى غزو. (٢) ونحن نطلب لأسباب استراتيجية أوضحتها الحرب أن تغدو من الآن فصاعدا هضبة السلوم الصحراوية المسيطرة على البلدة المصرية المسماة بهذا الاسم، جزءا لا يتجزأ من الأرض المصرية. فيصير تبعا لذلك إرجاع خط الحدود إلى القرب من لبردية.

هذا هما مطلبا مصر. ولكن مساهمتنا فى تشييد صرح السلوك سوف تكون غير كافية وخالية من الكرم والشهامة إذا جعلنا جهدنا مقصورا على طلب العدالة لأنفسنا دون أن نعنى بزيادة بمصير جيراننا.

لقد ربطت أوثق الصلات بين مصر وليبيا منذ أقدم الأزمنة، ولما حدث كثيرا أن كانتا متحدتين تحت صولجان واحد، فقد خبرتا معا تقلبات العظمة والضعف التى يتألف منها تاريخ الأمم. وعند انفصالهما عن بعضهما بعضا، لم يتغير شعباهما. فالشعبان من جنس واحد، ويتكلمان لغة واحدة، ويدينان بدين واحد، ولهما عادات وتقاليد واحدة، فعادى أن نتحدث هنا بلسان الليبيين، ونبسط مطالبهم. إن ليبيا التى كافحت ببطولة ضد الغزاة فى عام ١٩١١ وضحت بأبنائها، ليحق لها وقد تخلصت من النير الإيطالى أن تسترد حريتها الكاملة والمطلقة، وأما إذا اتضح أن بها حاجة للمرشدين أو المستشارين فى خطواتها الأولى فى طريق الاستقلال، فالأمم العربية وهى أخواتها، لتبادر مسرعة بتزويدها بحاجتها منهم. ونحن لا نشك فى أن الدول المتحالفة والمتحدة التى تؤيد مثل العدالة السامى الذى حاربت من أجله سوف

لا تحجم عن الاعتراف بليبيا التى حررتها جيوشها كدولة مستقلة وذات سيادة. وحتى يحدث هذا الاعتراف، من المستطاع أن يعهد بإدارة شئون الحكم فيها إلى أحد أعضاء جامعة الدول العربية، بوصف هذا العضو منتدبا لهذه الغاية من قبل مؤتمركم.

«والكلام عن إدارة إيطاليا (فى ليبيا) تحت رقابة الدول المتحالفة، إنما معناه تناسى كل ما وقع من حوادث فى أثناء السنوات الست الأخيرة، وإنكار للحكم السليم على الأشياء وإنى أسائلكم أين السمعة والسلطة اللتان فى وسع الموظفين الطليان الاعتزاز بهما فى علاقتهم مع السكان الوطنيين. الغزاة الذين اعتقد الناس أنهم قد حلت بهم الهزيمة نهائيًا، يعودون إلى البلاد، وفى هذه المرة يحف بهم أولئك الذين انتصروا عليهم، وفى حراستهم وتحت رقابتهم، إن من شأن ذلك إحياء الكراهية، وإضرام نار الثورة، وبث الشك والارتياب فى النصر، فهل هذا هو ما نهدف إليه؟».

وواضح أن مصر قد تمسكت فى هذا الخطاب بنفس ما ذهبت إليه من حلول سابقة لمسألة ليبيا: عدم عودة الإدارة الإيطالية، وقيام أحد أعضاء جامعة الدول العربية (مصر) بالوصاية فى فترة انتقال تنتهى حتما بإعلان استقلال ليبيا. وأما الجديد فهو أن مصر قد حددت فى هذه المرة مطالبها فيما يتعلق بتعديل حدودها الغربية، وانحصرت هذه وقتئذ فى استرجاع واحة الجغبوب، وإدخال هضبة السلوم ضمن الحدود المصرية.

ودعى الوفد المصرى لدى مؤتمر الصلح لتقديم وجهة نظره كتابة، فضمن مطالبه بشأن مستقبل ليبيا، وتعديل حدود مصر الغربية مذكرة تقدم بها إلى المؤتمر فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٦ تبسط ما سبق أن ذكره رئيس الوفد (واصف غالى) فى خطابه أو بيانه الشفوى السالف الذكر فى ٢١ أغسطس (١٩٤٦)، وما جاء كذلك فى المذكرة المصرية السابقة فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥، وكان فى هذه المذكرة الجديدة أن راح الوفد المصرى - فيما يتعلق

بليبيا - يبسط الأسس التى تستند عليها المطالبة بواحة الجغبوب من ناحية، والرغبة فى تعديل حدود مصر الغربية من ناحية أخرى؛ ولم تكن أسباب هذه المطالبة سوى تأمين مصر وسلامتها وتجنيبها خطر الغزو الخارجى.

٣ - مذكرة ٣٠ أغسطس ١٩٤٦:

(أ) الجغبوب:

جاء فى هذه المذكرة خاصًا بواحة الجغبوب، أن هذه كانت من الأزمنة القديمة خاضعة للنفوذ المصرى، وفى أكثر الأوقات مرتبطة بمصر، ودون حاجة إلى الرجوع للأزمان الغابرة حيث حكم كثيرون من الفراعنة الواحات فى صحراء ليبيا، للتدليل على صحة هذه الحقيقة يكفى القول بأن الجغبوب كانت جزءا من الأراضى المصرية منذ أن صار لمصر كيان ذاتى فى داخل الإمبراطورية العثمانية، «ولم يعين بطريقة محددة الفرمان الصادر إلى محمد على وإلى مصر حدودها الغربية؛ ولكن من الناحية العملية امتد سلطان السلطات المصرية على واحة الجغبوب. مثال ذلك من الخرائط: (١) تلك المصورات القديمة الموجودة بالمتحف البريطانى؛ (٢) خريطة فرنسية قديمة يرجع تاريخها إلى عام ١٨٢٧؛ (٣) مصور جوشن Goachen الجغرافى المنشور فى عام ١٨٦٦ والمحفوظ لدى المكتبة الأهلية بالقاهرة؛ (٤) تقرير رسمى لهيئة أركان الحرب الإيطالية فى عام ١٨٩٠».

واستطردت المذكرة تقول: لقد اعترفت الحكومة البريطانية ذاتها مرات عديدة بأن جغبوب جزء من مصر. فاللورد كتشنر Kitchner واللورد كرومر Cromer عندما كانا بمصر أتيحت لهما الفرصة جملة مرات لتقديم مشروعات إلى الحكومة البريطانية أو الحكومة التركية لتخطيط حدود مصر الغربية، وفى كل هذه المشروعات كانت الجغبوب ضمن الأراضى المصرية.

ومن ناحية أخرى، فإن جميع الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة

المصرية بالصحراء الغربية كانوا يقدمون دون انقطاع تقارير يدللون بها على أهمية امتلاك مصر لجغبوب.

ذلك بأن هذه الواحة إنما هى مفتاح أحد الطريقين الرئيسيين اللذين يأتيان من برقة إلى مصر، واللذين يتيسر فى حالة الحرب أن يصبحا طريقى غزو. وينشأ خطر دائم على مصر من وجود جند أجنبيين فى جغبوب. وتدل تجربة الحرب العالمية الأخيرة على صحة الأسباب التى بنيت عليها هذه التقارير، لأن وجود جنود إيطاليين بالجغبوب كان مصدر قلق لبريطانيا العظمى.

ومع ذلك وبالرغم من كل هذه الاعتبارات، فقد اضرت مصر تحت ضغط الحكومة البريطانية إلى التنازل لإيطاليا عن واحة الجغبوب، بمقتضى اتفاق ٦ ديسمبر ١٩٢٥، ولقد عقدت هذه المعاهدة وسط ظروف سياسية خاصة وفذة فى نوعها. فإيطاليا كانت إحدى الدول الرئيسية المتحالفة فى حرب ١٩١٤ - ١٩١٨، وقد ساهمت فى مجهود الحرب مساهمة كبيرة، وطلبت فى نظير هذه الجهود تعويضات فى إفريقية. وبناء على اتفاق عرف باسم اتفاق ملنر - شالويا Milner - Schialoja فى إبريل ١٩٢١، اعترفت الحكومة البريطانية لإيطاليا بملكية جغبوب.

ثم تدخلت (الحكومة البريطانية) لدى الحكومة المصرية لإرغامها على قبول التنازل عن الجغبوب لإيطاليا؛ ولقد رفضت الحكومة المصرية بادئ الأمر الاعتراف لإيطاليا بسيادتها على الجغبوب وأعلنت حقوق مصر القوية على هذه الواحة؛ ولكن مصر لم يسعها وقد أخذت بعين الاعتبار الموقف السياسى السائد فى ذلك الحين، إلا أن تذعن وأن تقبل التوقيع على اتفاق ١٩٢٥. بيد أن الرأى العام المصرى وقتذاك لم يلبث أن أغضبه غضبًا شديدًا هذا التخلى عن جزء من الأراضى المصرية، ولا يزال حتى هذه اللحظة يعتبر الجغبوب أرضا فصلت دون حق عن مصر.

وعلاوة على ذلك فكان جغبوب ينتمون لنفس الجذر الذى ينتمى إليه الشعب المصرى ويتكلمون نفس اللغة ويعتنقون نفس الدين، وهم لا يختلقون فى شىء عن سكان واحة سيوة أو الصحراء الغربية المصرية اللتين هما جزء لا يتجزء من الأرض المصرية واللتين يندمج سكانها اندماجا تاما فى الوحدة المصرية، ويتعذر على المرء أن يدرك سبب استثناء واحة الجغبوب وفصلها هذا الفصل الصناعى عن مجموعة الواحات التى هى جزء منها.

ومنذ أن صار ضمهم إلى إيطاليا، وسكان جغبوب ما زالوا دون انقطاع يتجهون بأنظارهم نحو مصر، ينتظرون بنفد الصبر مجيء اليوم الذى يتسنى فيه عودة واحتهم إلى نفس الوطن، وعندما كانوا مستهدفين لعدوان الإدارة الإيطالية عليهم وظلمها لهم، كانت مصر هى الملجأ الذى لجأوا إليه، والمكان الذى قوبلوا فيه بالترحيب، وعوملوا فيه كما لو كانوا مصريين دائمًا. وإن ميثاق هيئة الأمم المتحدة ليعترف بدون لبس أو إبهام بمبدأ تقديم مصالح سكان الأراضى التى لا كيان ذاتى لها. ومصر هى التى فى وسعها أن تدرك خيرا من أى بلاد أخرى، ومهما كانت هذه، حاجات ومصالح سكان جغبوب.

وفى الوقت الذى يعاد فيه الآن تنظيم العالم حسبما تقتضيه مبادئ الإنصاف والعدالة، تطلب مصر، وهى ذات حق فى مطلبها، أن ينتهى الظلم الذى وقع عليها فى عام ١٩٢٥ وأن الأرض التى انتزعت منها فى ذلك الحين يصير إرجاعها إليها.

«إن بريطانيا العظمى التى كانت أصلا السبب فى التنازل عن الجغبوب لإيطاليا، سوف تعمل كما لا تشك الحكومة المصرية على إزالة هذا الظلم، وسوف تسعى سعيًا حميدًا فى إرجاع واحة جغبوب إلى مصر».

(ب) الحدود الغربية:

وجاء فى مذكرة ٣٠ أغسطس هذه بشأن تعديل حدود مصر الغربية:

١ - إن لكل دولة مصلحة أولى وأصيلة فى أن يكون لها حدود يتألف منها خط دفاع استراتيجى طبيعى، وليست الصحراء بوجه عام ذلك الخط، ومن جانب حدودها الغربية تشمل الأراضى المصرية منذ أقدم الأزمنة هضبة السلوم على ارتفاع من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ متر. وخط الحدود هذا الذى يبدأ من رأس المالحة ويمر بالبردية إنما يؤمن لمصر خط دفاعها الطبيعى من الناحية الغربية.

٢ - وعندما كانت السيادة التركية منبسطة على مصر وعلى ليبيا كليهما، لم تكن لهذه المسألة أية أهمية، ولكنها كانت كامنة، وكان لا معدى عن خروجها إلى حيز الوجود فى اليوم الذى ينتهى فيه وجود هذه السيادة المشتركة.

٣ - وأمام الأطماع الإيطالية التى بدت نحو طرابلس الغرب، عمدت الحكومة البريطانية، وهى تعمل لما يحقق صالح مصر إلى الدخول فى مفاوضات مع الباب العالى فى عام ١٩٠٤ من أجل تخطيط الحدود المصرية، وأصرت الحكومة البريطانية على إدخال إقليم السلوم ضمن الأراضى المصرية، ولكن تركيا، وكانت لا تزال تملك طرابلس الغرب أرادت أن تبدأ الحدود المصرية من رأس علم الروم، الأمر الذى ترك الإقليم السالف الذكر خارج الأراضى المصرية.

٤ - وفى عام ١٩١١، أنشأ لورد كتشنر خطًا للحدود عرف باسم خط كتشنر، ثم عرف بعد ذلك باسم خط كتشنر (أ) وهو يبدأ من رأس المالحة، ويسير فى اتجاه جنوب غربى حتى يصل إلى التقاء خط عرض ٣٠ درجة مع خط طول ٢٤ درجة، ثم يسير بمحازاة خط طول ٢٤ درجة فى اتجاه جنوبى حتى يلتقى مع خط عرض ٢٢ درجة. وهذا الخط يشمل هضبة السلوم بما فى ذلك البردية. وذلك حل واضح ومنطقى وطبيعى.

٥ - ومع ذلك فقد طرأ تشويه على هذا الخط كان من نتيجته تقسيم

هضبة السلوم بين مصر وليبيا. حيث أدخلت بلدة السلوم ضمن الأراضى المصرية، بينما أخرجت البردية منها. ولقد كان ذلك فى وقت قلاقل سياسية: ذلك أن إيطاليا كانت قد أعلنت حصاراً بحرياً على الشاطئ حتى خط طول ٢٧ درجة و٥٤ دقيقة، فاحتجت الحكومة البريطانية على هذا العمل، وبناء عليه جعلت إيطاليا نطاق حصارها منتهيا عند السلوم. ذلك هو ما يفسر التشويه الذى طرأ على خط كتشنر (أ) والذى صار يعرف بعد ذلك بخط كتشنر (ب).

٦ - وفى عام ١٩٢١، أثبت الخبراء العسكريون الذى ألحقوا بوفد مصر فى المقاوضات مع بريطانيا العظمى أن خط كتشنر (أ) إنما هو الخط الطبيعى من الناحيتين البرية والبحرية للحدود المصرية، وهو خط الدفاع الأول عن البلاد، وبدونه لا يمكن الدفاع عن السلوم الميناء المصرى الوحيد القريب من الحدود، وأنه قبل كل شىء لا وجود هناك لخط دفاعى آخر بين السلوم ومرسى مطروح.

٧ - وفى عام ١٩٢٥، أعد (سبنكس باشا) Spinks مفتش عام الجيش المصرى تقريراً يثبت أن هناك سبيلين فحسب لغزو مصر من جهة الغرب، أحدهما عن طريق السلوم، على طول الشاطئ، والآخر عن طريق جغبوب وسيوة.

ولقد أوضحت الحرب الأخيرة أهمية الطريق الأول.

٨ - ويترتب على ما سبق ذكره أن هضبة السلوم وخليج السلوم هما حدود مصر الطبيعية، ويستحيل الدفاع عن بلدة السلوم إذا كانت هضبة السلوم فى يد معادية، ومن الناحية البحرية ينطوى وقوع ميناء البردية على حد هضبة السلوم ويحتلها العدو، على خطر جسم يهدد بالانقضاض على بلدة السلوم فى كل وقت، ويتهدد كل الدفاع عن مصر.

لذلك فإن خط كتشنر (أ) المنشأ فى عام ١٩١١ هو الذى يقيم وزنا للاعتبارات الطبيعية والاستراتيجية، ويؤمن للأراضى المصرية حدودا طبيعية تتألف من هضبة السلوم، بما فى ذلك خليج السلوم وميناء البردية.

(جـ) مستقبل ليبيا:

ولما كان وفد مصر لدى مؤتمر الصلح قد أدلى (ببيانه الشفوى) قبل أن يطلب إليه تقديم مذكراته بأيام معدودة؛ وتكلم عن مستقبل ليبيا بإسهاب رئيس الوفد (واصف غالى) الذى أثبتنا خطابه أو (بيانه الشفوى) الذى ألقاه فى ٢١ أغسطس، فقد رأى الوفد أن يسهب هذه المرة فى ذكر الأسباب التى تؤيد وجوب اشتراك مصر اشتراكا فعليا فى المباحثات المتعلقة بمعاهدة الصلح مع إيطاليا على وجه الخصوص، على أساس أن مصر قد ساهمت مساهمة جدية فى مجهود الحرب ضد قوات المحور، وأسهبت مذكرة ٣٠ أغسطس فى ذكر ذلك، ولأن مصر ذات مصلحة مباشرة تحتم عليها الاهتمام بكل ما يدور بشأن مصير ليبيا وبقية المستعمرات الإيطالية السابقة فى إفريقية، فكان ما ذكره الوفد عن ليبيا أن حدودها متاخمة لحدود مصر مسافة مئات من الكيلومترات، وأنها شقيقة عربية لمصر، وأن الروابط الوثيقة بين سكان الإقليمين من قديم الأزل كثيرا ما جعلتهم متحدين تحت سلطان حكومة واحدة.

واستطردت المذكرة تقول: فلما أرادت الإمبريطالية الإيطالية استعباد ليبيا فى بداية هذا القرن هب الشعب المصرى للوقوف بجانب إخوانه فى ذودهم عن استقلالهم. ومع هذا فقد وطدت السيطرة الإيطالية بعد الحرب الأخيرة (العالمية الأولى)، ولقد انتزع أيضًا من مصر جزء من أراضيها ليلحق بهذه الممتلكات الفاشية الجديدة.

التيارات السياسية:

ولما كانت قد أحليت مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة على اللجنة

السياسية والإقليمية من لجان المؤتمر لبحثها، فقد تعددت وجهات النظر بشأن مصير هذه المستعمرات، وانبرى بعض الأعضاء (البرازيل خصوصا) للدفاع عن مصلحة إيطاليا والتنبيه إلى ضرورة مراعاتها عند تقرير مستقبل هذه الأقاليم الإفريقية؛ وبذلت فرنسا قصارى جهدها لبيان أن هذه «الأراضى» أقاليم «متأخرة» لا غنى عن البحث عن مرشد لها ليساعدها على السير فى طريق التقدم والنمو، وخلصت من ذلك كله إلى ضرورة فرض نظام الوصاية على ليبيا وسائر المستعمرات الإيطالية السابقة مع عدم إغفال مصالح إيطاليا عند الوصول إلى قرار نهائى بشأنها؛ وتحدث الطليان بدورهم أمام اللجنة الإقليمية والسياسية، وطالبوا بإعطائهم الوصاية على «أقاليمهم الإفريقية»، وتكلمت وفود أخرى، واتفق الذين أيدوا «استقلال» ليبيا «فى أسرع وقت ممكن» - كما قال المندوب الأمريكى - والذين آثروا إرجاء البت فى هذه المسألة سنة أخرى، على إقامة نوع من الوصاية إذا بدا متعذرا إمكان منح ليبيا استقلالها فورا. وفند الوفد الهندى حجج الطليان، والمندوب البرازيلى بصدد عودة إدارة الطليان إلى ليبيا وغيرها من المستعمرات الإيطالية السابقة. وكان مما يسترعى النظر إلى جانب ما ذكرته فرنسا - وهى الدولة التى تقوم بشئون الإدارة والحكم فى فزان - من ضرورة «إرشاد» أهل المستعمرات الإيطالية السابقة، «وقيادة» شعوبها المتأخرة فى مدراج الرقى حتى تظفر فرنسا ببقاء «إدارتها» مدة أطول فى فزان، فتزيد أركان هذه «الإدارة» رسوخا وتزيد صعوبة اقتلاع جذورها كلما طال بها الزمن. نقول كان مما يسترعى النظر أن الوفد الإنجليزى، فضلا عن أنه راح هو كذلك يؤيد إرجاء البت فى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ولما ظهر من اختلاف فى وجهات النظر فى مجلس وزراء الخارجية «- لم يلبث أن كشف فى بيانه عن أوصل الخطة أو البرنامج الذى اعتزم المضى فيه فى هذه الرحلة وبوجه الإجمال خلال السنوات القليلة التالية. وهو برنامج يقوم على مناورة سياسية بارعة، تتلخص فى محاولة استرضاء مصر، بالاستجابة إلى رغبتها فى تعديل حدودها

الغربيـة، ومحـاولة استـمالة الطليـان، بالتسليم بأن لهم مـصالح معـينة فى طرابلس (من أقاليم ليبيا الثلاثة) خصوصا، كسب أكبر عدد من أعضاء المؤتمر بالتظاهر بأن بريطانـيا إنما تريد عند البت فى مـصير المسـتعـمرات الإيطاليـة السابقة، أن يكون لسكان هذه الأراضـى صوت مسموع فى تقرير مـصيرهم؛ مسـاومة فى ذلك كله على هدف مـعين ومحـدد وقتئـذ هو إقناع «المؤتمر» أو مجلس وزراء الخارجـية بالتسليم لبريطانيا بالسـيطرة على إقليم برقة، بدعوى أنها تعهدت (للسنوسية) بعدم عـودة الطليان إلى إقليمهم وذلك لقاء الخدمات التى أسداها «السنوسيـون» - ولا يقولون: الليبيـون - للحلفاء أثناء الحرب؛ وبدعوى أن (الأوساط العـربية) فى ليبيـا قد أبدت رغبتهـا فى الحصول على «حكومة ذاتية». وأمـا ما أرادت بريطانيا المساومة عليه هنا، فكـان «استقلال» ليبيا، طال أمد الوصاية المنتظرة أم قصر، وشتان بين أن تكون الحكومة الذاتية ما يسـعى لتحقيـقه أى «نظام» للحكم، وبين أن يكون الاستقـلال هو الهدف والغاية المنـشودة. وإلى جانب هذا فـقد أرادت بريطانيـا المساومـة أيضًا على وحدة ليبيا. وقد ثبت أن أحدا من الدول الكبرى أو تلك التى تدور فى فلكها لا يمكن أن يرضى بأن يعهد بهذه الوصاية لمصـر أو لجامعة الدول العربية، أو أن أحدًا منهـا يرضى كذلك بأن تكون هذه الوصـاية «واحدة» بدلا من إقـامة وصايات متعددة. فلا تنهدم وحدة ليبيا ولا يتحطم كيانها.

قال المندوب البـريطانى (جلدوين جب G. Gibb,): إن حكومـتى تنظر بعطف إلى بعض تعديلات الحـدود جهة الغرب لمصلحـة مصر... وترى أنه يجب الاهتمام بنوع خـاص بالاعتبار الآتى، وهو أن عددًا كبيـرًا من المعمرين الإيطاليين يقيم الآن فى طرابلس. هذا والرغـبة التى أبدتها الأوساط الـعربية فى ليبيـا من حيث الحصول على حكومـة ذاتية تسترعى كامل انتـباه الحكومة البريطانية. هذه الأغراض جميعـها تجد تأييدًا من جانب أو من آخر من الدول الأعضاء فى هذه اللجنة (السياسية) وسـتؤيد الحكومة البريطانية وجهات النظر

هذه فى مجلس وزراء الخارجية. ولكن يجب الحصول على إجماع الأصوات. ولا تستطيع التأكد منذ الآن بأن هذا الإجماع سينعقد، فإذا لم ينعقد فسنلجأ إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، ويقيننا أن أى حل توصى به هذه الجمعية بأغلبية الثلثين سوف يأتى حلا عادلا منصفا، ونحن من جهتنا مسعدون لالتزام ما توصى به الجمعية العامة التزاما دقيقا. على أنه لا توجد سوى نقطة واحدة ترى حكومتى أن تطلب إلى مجلس وزراء الخارجية أو الجمعية العامة عند الحاجة عدم إغفالها. هذه النقطة خاصة بالتزام الحكومة البريطانية قبل السنوسيين إذ وعدتهم بأنهم لن يرجعوا مرة أخرى تحت السيطرة الإيطالية، . . . وأعضاء هذه اللجنة لا يجهلون أن السنوسيين ساهموا مساهمة كبرى فى مجهود الحلفاء الحربى فى شمال أفريقية ولن يقبلوا بعد التجربة التى قاسوها تحت الحكم الإيطالى أن يخضعوا بأى شكل من الأشكال للسيطرة الإيطالية حتى لو اتخذت هذه شكل الانتداب. ولن تقبل حكومتى بأى حال من الأحوال أن يخضع السنوسيون رغم أنفهم لأى شكل من أشكال الوصاية الإيطالية».

وكان على مصر وسط ما ظهر من رغبات الدول الكبرى فى فرض نظام الوصاية الأجنبية، - لا العربية - على ليبيا. وتجزئة هذه البلاد، يجعل ذلك التقسيم (الإدارى) الذى جاء به الحلفاء المنتصرون مستمرًا. وبقاء الاحتلال العسكرى فترة أخرى من الزمن تبعًا لذلك، ثم ما راح البريطانيون يؤكدونه عن رغبة (الأوساط العربية) فى ليبيا فى الحصول على (حكومة ذاتية)، أى استمرار السيطرة الأجنبية الموزعة على الأقاليم الثلاثة - نقول كان على مصر أن تستمسك بوجهة نظرها التى بدأ إبرازها منذ مذكرة ١٢ سبتمبر ١٩٤٥ فيما يتعلق بحق شعب ليبيا فى «استفتائه» بشأن مصيره، والاعتراف لليبيا باستقلالها كهدف أساسى وإن جاز إذا أصرت الدول أن تسبق فترة من الوصاية هذا الاستقلال، ولكن على شرطة أن يعهد بهذه الوصاية إلى مصر

وإلى جامعة الدول العربية، ثم إنه كان على مصر علاوة عليذلك أن تستمسك بضرورة إجراء تعديلات فى حدودها الغربية، تأمن بفضلها على سلامتها، طالما أنه من المتوقع أن تتشبث الدول الكبرى لسبب أو لآخر باستمرار الوضع الراهن فى ليبيا - أى الإدارات العسكرية الإنجليزية والفرنسية القائمة بها فترة أخرى من الزمن، أو أن تفرض وصاية أجنبية على ليبيا، تؤيد على كل الأحوال بقاء الاحتلال العسكرى الإنجليزى فى برقة - المتاخمة للحدود المصرية، (والاحتلال العسكرى الفرنسى فى فزان، عدا ما سوف يصيب طرابلس من أنواع الإدارات والاحتلال تحت الوصاية المنتظرة).

ولم تكن كل التيارات التى ذكرناها سرًا خافيًا، وسوف ترى فيما يتعلق ببريطانيا ومقاصدها أن اتجاهاتها السياسية كانت معروفة من نشاط «إدارتها» فى برقة وطرابلس، كما كانت مقاصد فرنسا فى فزان معروفة، بينما أماط الطليان اللثام عن رغباتهم عندما راحوا يتحدثون عن «مصالحهم» فى طرابلس خصوصا، ويطلبون عودة إدارتهم إلى مستعمراتهم السابقة، بأن يوكل إليهم «طبقا لأوضاع ميثاق سان فرنسيسكو» - أى ميثاق هيئة الأمم المتحدة - الوصاية على أقاليمهم الأفريقية، وذلك على نحو ما راح يوضحه مندوبهم (إيفانو بونومى) Ivano Bonomi أمام اللجنة السياسية والإقليمية فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦.

٤ - خطاب ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦:

وعلى ذلك فقد جاء فى خطاب واصف غالى (رئيس الوفد المصرى) أمام اللجنة السياسية والإقليمية المؤتمر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦، ما يدل على أن مصر لا زالت مستمسكة بوجهات نظرها التى ضمنتها مذكراتها المختلفة إلى مجلس وزراء الخارجية فى لندن وباريس والتى ضمنتها مذكرتها المقدمة إلى هذا المؤتمر (مؤتمر الصلح بقصر لكسمبرج فى باريس) بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٤٦ بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة. وقد بدأ المندوب المصرى خطابه

منوهًا بهذه الحقيقة، ثم شرع يقول: إن بيانه لذلك سوف يكون مقصورا على تحديد الغرض من المطالب التى يتقدم بها الوفد المصرى، والإتيان بالحجج والأسانيد المقنعة بحق مصر فى التقدم بها والتى ترجو الحكومة المصرية أن نجد فيها (اللجنة) ما يقنعها بعدالة مطالبها.

فمصر تطلب أولا إرجاع الأراضى التى اقتطعتها منها يطاليا إليها، وثانيا اعتراف مؤتمر باريس باستقلال دولة ليبيا وبسيادتها، وإعلان المؤتمر هذا الاستقلال وهذه السيادة. ثم استطرد المندوب المصرى يقول: إن النقطة الأولى تشمل مصوع والأراضى الأخرى التى تأسست منها مستعمرة إرتريا ثم واحة الجغبوب، ثم هضبة السلوم. ولما كان لا يعنينا فى هذه الدراسة أمر إرتريا، فسوف نثبت ما جاء فى الخطاب عن واحة الجغبوب وهضبة السلوم.

جاء فى خطاب ٢٣ سبتمبر ع واحة الجغبوب: «أنها كانت دائمًا جزءًا من الأراضى المصرية، ولنا أن نلاحظ دون حاجة للرجوع إلى عهد الفراعنة، أن مصورات مصر الجغرافية القديمة، وتلك التى يرجع تاريخها إلى بداية وأواسط القرن التاسع عشر، وكذلك التقرير الرسمى لهيئة أركان الحرب الإيطالية فى عام ١٨٩٠، قد أدخلت جغبوب ضمن الأراضى المصرية، وعلاوة على هذا فإذا كانت إيطاليا قد اقتضت منا التخلى عنها فذلك لأنها اعتبرت الواحة ملكًا لنا، وكيف حصل أن جعلنا نوافق على انتزاعها منا؟ لقد طلبت إيطاليا التى انحازت إلى جانب الحلفاء فى الحرب قبل الأخيرة ثمنًا لهذه المساهمة فى صورة مزايا فى إفريقية، فاعترف لها اتفاق ملنر - شالويا بالجغبوب فى شهر إبريل ١٩٢١، ولكن الحكومة المصرية التى لم تكن من أطراف هذا الاتفاق رفضت الارتضاء به. وكان فقط فى عام ١٩٢٥. أن اضطرت بسبب الموقف السياسى فى ذلك الحين التخلى عن الواحة للطليان.

ومصر ذات حق فى المطالبة بإزالة آثار الظلم الذى وقع عليها فى عام ١٩٢٥، وبإرجاع الأرض التى انتزعت منها إليها، وسكان الجغبوب والشعب

المصرى من جنس واحد ولهم لغة واحدة ودين واحد، ولا يختلف سكان الجغبوب عن سكان واحة سيوة أو صحراء مصر الغربية. وهذا جزء لا يتجزء من الأراضى المصرية، ويندمج سكانها تمامًا فى الوحدة المصرية. وأهل جغبوب مصريون، يترقبون بنافذ الصبر اليوم الذى تعود فيه واحتهم إلى مصر الوطن الأم.

وأما فيما يتعلق بهضبة السلوم، فقد ذكر الخطاب أن مصر لأسباب استراتيجية أظهرت الحرب أهميتها. تطلب إلحاق هضبة السلوم المسيطرة على البلدان المصرية المسماة بالسلوم، بالأراضى المصرية كجزء لا يتجزء منها الآن فصاعدًا. فيرتد حينئذ خط الحدود إلى الغرب من البردية، ذلك بأن «للك دولة مصلحة أولى وأصيلة فى أن يكون لها حدود يتألف منها خط دفاع استراتيجى طبيعى، وليس الصحراء بوجه عام ذلك الخط، وفى واقع الأمر، ومنذ أقدم العصور اشتملت أرض مصر على هضبة السلوم على ارتفاع من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ متر واتفقت كلمة المؤرخين والجغرافيين والرحالة جميعًا على صحة هذه الحقيقة وتجد هذا التعريف واضحًا ومحددًا - ضمن مصادر أخرى - لدى المؤرخ والجغرافى المقريزى (فى القرن الخامس عشر الميلادى)، كما نجده لدى دى سان مارتن Vivien de st. Martin فى موسوعته الجغرافية، ومما تجدر ملاحظته فى هذا الشأن أن مقاطعة أو إقليم مرمريكا التى كانت جزءًا من مصر، كان ممتدًا من برج العرب بالغرب من الإسكندرية، إلى هضبة «كلبتموس ماجنوس» Kalabathmus Magnus حيث توجد أطرافها على مسيرة عشرين كيلو مترًا إلى الغرب من السلوم عند مكان يسمى برأس المالحة، وتقع البردية بين السلوم ورأس المالحة وهى من الناحية الإقليمية مما يهتدى به فى تحديد التخوم، تميل من الناحية البحرية طرف بلدة السلوم. «وواقع الأمر ليست المسألة مسألة تعديل حدود ولكنها متعلقة فى الحقيقة بإعادة دعم مصر فى حدودها الطبيعية».

وانتقل المندوب المصرى بعد ذلك للحديث عن مستقبل ليبيا: فقال: إن شكا لا يساوره فى أن الدول المتحالفة والأمينة على مثل العدالة الأعلى الذى اربت من أجله سوف ترى من الشرف الاعتراف بليبيا التى حررتها حرابها دولة مستقلة وذات سيادة، وفى واقع الأمر فإن هذه الدول المضطرة بطوعها لإعلان هذا الاعتراف إذا كانت لا تريد التنكر لميثاق الأطلنطى ورفضه: فهل بى حاجة لأن أذكر فى هذ المقام ما جاء به حكم المادة الثالثة من هذا الميثاق: «تحترم الحكومتان (حكومتا إنجلترا والولايات المتحدة) حق جميع الشعوب فى اختيار نوع الحكومة أو نظام الحكم الذى ترضاه لنفسها، وترغبان فى أن تسترد الشعوب التى اعتدى عليها بالقوة استقلالها وسيادتها»؟.

ولذلك فقد كان مهما من الآن فصاعداً ودون انتظار آخر «أن تتخلى إيطاليا عن كل حقوقها وأسانيد ملكيتها على ممتلكاتها الإقليمية فى إفريقية؛ ويوازى هذا فى الأهمية كذلك أن تمكن ليبيا دون إبطاء من الحياة حياتها الخاصة بها. ومن المستطاع أن يعهد بإدارتها إذا كانت ثمة ضرورة لذلك إلى أحد أعضاء جامعة الدول العربية، عن طريق الانتداب بواسطة المؤتمر «وذلك لمساعدتها على التطور المطرد تبعًا للأمانى التى أبداها شعبها بحرية على حد ما جاء فى المادة السادسة والسبعين من ميثاق هيئة الأمم المتحدة».

وقد انتهى اجتماع مجلس وزراء الخارجية فى ٥ أكتوبر ١٩٤٦، ثم اجتمع ثانية فى نيويورك (نوفمبر وديسمبر ١٩٤٦) فى ٤ نوفمبر من العام نفسه أثناء انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، واستمر نشاطه حتى ١٢ ديسمبر، وكان فى هذه المرة أن قر الرأى على توقيع معاهدات الصلح مع إيطاليا وزميلاتها (بلغاريا ورومانيا والمجر وفنلندة) فى باريس فى ١٠ فبراير ١٩٤٧، وقد تم توقيع معاهدات الصلح على نحو ما عرفنا فى هذا التاريخ.

ولكن قبل الانتقال إلى الكلام عن التطورات التى تلت عقد ماهدات الصلح فى باريس يجدر بنا الإشارة إلى أن الحكومة المصرية كانت فى هذه

المرحلة قد انتهت إلى تحديد وجهة نظرها فى مصير ليبيا (وكذلك بقية المستعمرات الإيطالية السابقة) من حيث المطالبة باستقلال ليبيا استقلالا ناجزًا أو أن يعهد بالوصاية عليها إلى مصر أو إحدى دول الجامعة العربية إذا رأى مجلس وزراء الخارجية أن لا مناص من أن تسبق ذلك فترة وصاية لتهيئة الليبيين لاستقبال استقلال بلادهم. وتمسكت الحكومة المصرية بوجوب المحافظة على وحدة ليبيا وإبطال ذلك التقسيم الذى جره عليها إنشاء تلك الإدارات العسكرية المنفصلة من بريطانية وفرنسية فى أقاليم ليبيا الثلاثة، والذى كان لا أمل فى زواله إذا اتفقت الدول على فرض وصايات ثلاث «أجنبية» على ليبيا.

ولقد أوضحنا كيف أن المطالبة بتعديل الحدود الغربية كان منشؤها ما بدأ من ناحية الدول التى ألفت مجلس وزراء الخارجية من رغبة فى بسط وصايتها متفوقة عليها، ومحاولة الإنجليز أن يستمروا فى احتلال برقة بجيوشهم، وأن يمكنوا - فى هذه المرحلة - لإيطاليا من العودة إلى طرابلس، بينما كان اضحًا إصرار فرنسا على التمسك بالبقاء فى فزان على أى حال، على أنه جدير بالذكر أن نقول إن مصر لم يكن يؤرقها بحال بقاء حدودها الغربية دون تعديل إذا استطاعت بمؤازرة سائر أعضاء جامعة الدول العربية، والدول الأخرى (الآسيوية خصوصا) التى يهمها مصير الشعوب التى تنشد التحرر والخلاص، مساعدة ليبيا على بلوغ استقلالها الناجز أو بعد فترة انتقال بسيطة لا تفرض على ليبيا فى خلالها أية وصاية أجنبية. بل إن مصر، إذا لاح أن ظفر ليبيا باستقلالها قد بات أمرًا محققا ما كانت لتتردد بتاتا فى «إرجاء» مسألة تعديل حدودها الغربية هذه «ولأجل غير مسمى» ولم يكن متوقعًا مجرد التفكير فى هذه المسألة طالما بقى الاستقلال الذى تناله ليبيا موطدًا سليمًا، أى طالما بقيت مصر مطمئنة على سلامة حدودها من ناحية أمة «عربية» يستحيل أن تغدو بذاتها خطرا على أمن أمة «عربية» أخرى تجاورها.

وأما الملاحظة الثانية التى نود تسجيلها، فهى أن وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن مستقبل ليبيا كانت متفقة مع وجهة نظر جامعة الدول العربية، والأهم من هذا كله أن مصر وجامعة الدول العربية إنما كانتا تعبران عن مطالب الشعب الليبى: أن يتمكن من ممارسة حقه فى تقرير مصيره، وأن يظفر باستقلاله، وأن يأمن على وحدة بلاده، على أن اتفاق الليبيين على هذه المطالب الثلاثة المحددة وقتئذ لم يحدث بسهولة ويسر، بل سوف ترى أنه جاء نتيجة جهود كبيرة بذلت لتوحيد الصفوف وقتئذ.

جامعة الدول العربية وليبيا:

وكان مصير ليبيا من أولى المسائل التى استأثرت باهتمام جامعة الدول العربية؛ فمن المعروف أن إبرام ميثاق الجامعة كان فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، وأنه بعد التصديق عليه قد دخل فى دور التنفيذ فى الحادى عشر من شهر مايو ١٩٤٥. ولما كانت الدول المشتركة فى الجامعة قد أخذت على عاتقها رعاية أمانى الدول العربية غير المشتركة فى مجلسها - أى البلاد العربية التى لا زالت لسبب أو لآخر محرومة من الاستقلال - وتعهدت بالعمل على تحقيقها، وبألا تدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وارتبطت بالعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب؛ فإنه لم تمض أشهر معدودة على إنشائها، حتى شرعت تتهيأ لتوضيح وجهة نظر حكوماتها بشأن مستقبل ليبيا عشية اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الذى كان مزمعًا عقده فى لندن فى سبتمبر ١٩٤٥.

١ - مذكرة سبتمبر ١٩٤٥:

ويتضح من المذكرة التى بعثت بها الأمانة العامة فى ذلك الحين إلى حكومات الدول الأعضاء بالجامعة لتوحيد وجهات النظر بين هذه الحكومات جميعها، أن المطالب التى تبغى جامعة الدول العربية التقدم بها، هى المطالب التى رغب سواد الليبيين وقادتهم وزعماؤهم وأعيانهم - ومن بين هؤلاء فريق

من السادة السنوسية فى برقـة - فى تحقيقها. ولا يعدو ما تريد فـعله الجامعة العربيـة من هذه الناحية سوى بسـط رغبات أهل البلاد أنفـسهم فى مستـقبل أوطانهم.

وأمـا هذه المطالب، فكان أولهـا الوحدة للبـلاد «المعـروفة قـديما باسم طرابلس الغرب، والمعبر عنها حديثًا باسم ليبيا» بمساحتها الواسعة «التى تبتدئ من حدود مصـر الغربية وتنهتى عنـد الحدود التونسية والجـزائرية، والتى تحد جنوبا بأملاك فرنسا ولصحـراء الكبرى»، أى الوحدة للبلاد التى تجمع المناطق الإدارية الثلاث التى أنشأها الإنجليز فى برقـة وطرابلس والفرنسيون فى فزان. واسـتندت (المذكرة) فى مطلب الوحـدة على عـدة حقـائق منها أن ليـبيـا أو طرابلس - كما صارت تسميها - «بلاد يسكنها العرب ويدين أهلها الأصليون جمـيعا بدين الإسلام منذ أكـثر من عشـرة قرون» وأنها كانت «طوال لافـترة الإسلامية، أى فى الثـلاثة عشر قرنا الأخيرة بلادًا واحدة لم ينفـصل بعضها عن بعض إلا فترات قصيرة ولم يتغلب عليها الأجانب إلا فترات قصيرة أيضًا كذلك كذلك استـمرت أثناءها تناضل حتى استردت وحدتهـا وحريتها، فكل تغييـر بتجزئتها يناقض تاريـخها الطويل. بل إن وحدتها هذه كـانت موجودة منذ فجر المـسيحية»؛ ومنهـا «أن الوحدة ليست ضرورية من الـناحية الإدارية فحسب، بل هى ضرورة اقتصادية واجتماعية لا سبيل لتجاهلها، إذ أن البلاد قليلة السكان مترامـيـة الأطراف فقيرة فى مجموعهـا، تتعاون أجزاؤها لتكملة بعضها وتأمين حياتها.

فلو أن هذه المناطق مزقت وفصل بعضـها عن بعض لهلكت، ومنها أن مصلحة الأمن والإدارة تقـتضى أن توحد الحكومة فى هذه البلاد الشـاسعة». وتلك حقـيقة عرفـتها «بالتـجربة جميع الحكومـات التى حكمت ليبيـا حتى الأجنبـية منهـا. ولم تلجأ الحكومـة الإيطاليـة الفاشـية فى آخـر سنى حكم موسولينى إلى تجزئتـها إلى ولايات إلا لدواع سياسية وعسكرية مؤقـتة ناشئة

عن استمرار أهل البلاد فى مقاومتهم الطويلة وحروبهم التى دامت عشرين سنة. ومع ذلك فإنه رغم هذا التقسيم كانت الولايات الأربع التى قسمت إليها البلاد كلها فى حكومة واحدة تشرف عليها إدارة واحدة ولو أن مقرها روما». وقد اختتمت (المذكرة) ببيان مطلب الوحدة هذا بقولها: «وبناء عليه، فإن كل تجزئة لطرابلس الغرب (ليبيا) إلى قسمين أو ثلاثة هى ضد مصلحة البلاد، وضد رغبة الأهالى، ولا ترضاها الدول العربية التى ترتبط بميثاق الجامعة، والتى اتفقت فى هذا الميثاق على أن ترعى شئون العرب ومصالحهم أينما كانت».

والمطلب الثانى الذى ذكرته (المذكرة) كان استقلال ليبيا، وراحت تسوق الأدلة على استحقاق الليبيين للاستقلال، مؤسسة ذلك على قدرة البلاد الليبية على أن تنشئ لنفسها إدارة مختارة من أبنائها أو إدارة مستقلة «دون حاجة إلى مران طويل - كما يدعيه أولئك الذين يرغبون فى تعطيل تحريرها - لإقامة حكومة حديثة صالحة، ذلك أن ليبيا «قد حكمت نفسها بنفسها فترات متعددة من التاريخ، بل من المحقق أنها لم تحكم حكما أجنبيا ضد إرادتها إلا فترات قصيرة لم تتوان فى أثنائها عن الكفاح والمقاومة للحاكم الأجنبى حتى ظفرت بالحرية.. وحتى الحكم العثمانى فى طرابلس (ليبيا) لم يكن قهرا أجنبيا وإنما كان بدعوة من أهل البلاد وبرغبتهم سواء قبل استقلالها على يد «القره منلية» أم بعدها فى أوائل القرن الماضى». زد على ذلك أن هناك من أبناء البلاد «نخبة ممتازة من ذوى التجربة والدراية» الذين اضطروا إلى الهجرة من البلاد عند الغزو الإيطالى (١٩١١)، وصاروا مشتتين «فى جميع الأقطار العربية كمصر، والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان، ومنهم عدد كبير فى تركيا وفى أواسط أفريقيا خصوصًا فى منطقة (كانم) و(بحيرة تشاد)، وفيهم الكفاية لإقامة حكومة موحدة ببرقة وطرابلس وفزان.

أما إذا كـان هناك من يرون بالرغم من هذا أن ليبـيا لا تزال فى حـاجة إلى المعاونة حـتى تستطيع إنشـاء الإدارة المختارة من أبنـائها، وممارسة شـئون الحكم فى عهد الاستـقلال. فمن المتيسر إنشاء هذه الحكومـة الوطنية المستقلة وإدخال ليبيا عضواً فى جامعـة الدول العربية، وحينئذ يتسنى «إمدادها بالمعونة التى تلزمها فى بادئ الأمر من البلاد العربية وعلى الأخص مصر».

وفى واقع الأمر، لـم يفت الأمانة العامـة لجامـعة الدول العـربية وقت إعداد هذه المذكرة إدراك ما كان هنالك من تيارات فى السياسة الدولية، ظاهرة أو مستترة، تتـجاذب المسألة الليبية. وهى التيـارات التى سبق أن نوهنا عنها؛ والتى كان مبعثها أطماع الدولتين اللتين تحتلان البلاد عسكريًا منذ إجلاء قوات المحور عـنها فى دوام نفـوذهما بهـا عن أيسر طريق يمكن لدوام هذا النـفوذ، وذلك بإبقاء ليـبيا مـجزأة، وفرض الوصاية الأجنـبية عليهـا، وإرجاع الإدارة الإيطالية السابقة بصورة من الصور إلى طرابلس، ولم يحل دون الوصول إلى حل سريع علـى هذه الأسس إلا تضارب مصـالح هذا الفريق مع فـريق آخر (روسيا) كان صـاحب أطماع هو كذلك فى ليبيا (طرابلس خـصوصا). ولقد سبق أن أوضـحنا مدى الأثر الذى أحدثتـه هذه التيارات السـياسيـة فى البلاد ذاتها، حتى وجد فريق من أهلها يرضى بالوصاية الأجنبية.

وقد بسطت الأمانة العـامة ذلك كله فى مذكرتها فقـالت: «لقد ظهرت أقوال فى الصـحف وآراء فى دوائر علمية مـتعددة تشيـر إلى احتمال تقـسيم البلاد بحـيث يعاد نصـفها الغـربى لإيطاليا وجزء من جنـوبها يعاد لفـرنسا، ونصفـها الشرقى يعطى لبـريطانيا. وقيـل كذلك: إنها قـد توضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى، فهذه الأقوال والآراء فضلا عن ما فيها من نكران لحـقوق العرب ونـكران لمجهوداتهـم العظيمـة فى معاونة الحـلفاء بالسلاح وبـكل الوسائل فإنهـا ترمى بمصلحة أهـل البلاد ورقيـهم واستـقرار السلام بينهم ظهريا. وهى فضلاً عن مخالفـتها لمصلحة الطرابلسيين (الليبيين)

تتعارض تمامًا مع أغراض جامعة الدول العربية وأهدافها. ولا يمكن بحال أن تقر مثل هذه الآراء ولا أن تعين عليها بالوقوف مكتوفة أمام مؤيديها».

وأما الحل الذى أشارت به (المذكرة) للخروج من هذا المأزق، وإفساد تدابير الدول، فكان الاستناد إلى المبادئ التى نادى بها (ميثاق الأطلنطى) منذ عام ١٩٤١، وأيدته الشعوب التى تبغى التحرر والخلاص بسببها (قضية الديمقراطية) ضد محور برلين - روما - طوكيو. وأهمها «حق الشعوب فى اختيار نوع الحكومة أو نظام الحكم الذى ترضاه لنفسها». أو حقها فى تقرير مصيرها. فقالت (المذكرة): «إن أهم البلاد هم أصحاب الرأى فى تقرير مصيرهم» وقالت إن هؤلاء قد أجمعوا أمرهم على المطالبة بالوحدة والاستقلال ورفض الوصاية الأجنبية. فذكرت (الأمانة العاة) على لسان عبد الرحمن عزام، أمين الجامعة العربية العامة: «ولقد وردت إلى عدة كتب وعرائض من السادة السنوسية ومن أعيان البلاد وزعماء العشائر فيها والفئات المتنورة كلها ترمى إلى هدف واحد هو الوحدة فى طرابلس (ليبيا) والانضمام إلى الكتلة العربية والنفور من تجزئة البلاد أو حكم الأجنبى فيها مباشرة أو بالواسطة». ثم إنه كان استناداً على «الرغبات» التى أبداها هؤلاء، أن راحت (المذكرة) تعرض الحل الذى لا معدى عن اللجوء إليه إذا تعذر نيل ليبيا استقلالها، وصار لا أمل فى إنقاذها من فرض الوصاية عليها. فقالت: «إن رغبة أهل البلاد التى لا شك فيها والتى يظهرها بأجلى معانيها الرجوع إلى رأيهم واستفتاؤهم هى الانضمام إلى مصر بإدارة مختارة أو استقلالهم وإلحاقهم واندماجهم بذلك فى كتلة الأمة العربية عن طريق مصر أو الجامعة. وهم فى سبيل هذه الوحدة لن يتأخروا عن بذل كل مجهوداتهم الحربية لحريتهم وتكاتفهم مع إخوانهم وجيرانهم العرب».

وبلغت ثقة الأمين العام بأن تلك هى مطالب الليبيين: الوحدة والاستقلال، وإذا وجبت الوصاية تتولاها مصر أو جامعة الدول العربية -

بلغت ثقته حداً جعله يقول فى مـذكرته هذه إلى الحكومات العربية: «وأعيان البلاد وقادتـها وعماء العشـائر وأصحاب الرأى فيـها - (الذين جاءته كـتبهم وعرائضهم) - معروفون، ويمكن دعوتهم إلى مـؤتمر، سواء المقيمون فيها (فى ليبيا) أو المشـتتون فى الأقطار الأخرى بسبب الحكم الإيطالى الجـائر واستبداد الفاشستش. واسـتمر يؤكد أنه «لا يشك فى أن مثل هذا المؤتمر سيـقرر الرغبة العامـة الواضحة لأهـل البلاد وهى استـقلالهم وحريتـهم واتحادهم مع بقـية الأقطار العربيةش. وأحق الناس بـرعاية مصالحهم وتأييـد مطالبهم سهم أبناء عمومتهم وإخوانهم فى الوطن من أهل الأقطارش.

وقال الأمين العام يوضح ما ينبغى أن يكون عليه موقف الدول الأعضاء فى الجامعة العربية من مسـألة ليبيا، إنه: «ليس من مصلحة الأمن العالمى فى هذه المنطقة أن يحمل أهلها وجـيرانها على قبول تسوية المسزلة الليـبية تخالف التاريخ والعرف والمصلحة الاقتصادية للبـلاد والشعور القومى فيها. وحتى إذا فرض - وهذا غـير صحـيح - أن البلاد تحـتاج إلى معـاونة أجنبيـة ووصاية خارجية، فإن أحق الناس بهذه الوصاية هى الدول العـربية المشتركة فى ميثاق الأمم المتحدة. وأبسـط قواعد الإنصاف يستلزم أخـذ رأى أهل هذه البلاد فى اختيار الأوصياء عليهم.

إن التجـربة الأليمة للبلاد العـربية وما قـاسته من نظرية الانتداب كـما طبقتها عـصبة الأمم بعد الحرب الماضية (أى الحرب العـالمية الأولى) قد دلتها على أن الأثرة والأنانية والتخـصيص بانتداب دولة معينة ذات مصلـحة خاصة على قطر من الأقطار، معناه تحكيم هذه الدولة فى مقدرات شعب لا ترى هى من مصلحتهـا أن تسارع فى تدريبه على الحكم الذاتى أو تهيئتـه للاستقلال، وهذه التجربة لا تزال ماثلة أمام أعين الجمـاهير فى البلاد العربية، فهى لذلك ترفض كل وصـاية تأخذ شكل الانتـدابات الماضـية التى جـربوها، ولابد من طمـأنة هذه البلاد الموصى عـليهـا، وأنها لا تشـبـه فى شىء ما جـربوه فى الماضى، وأنه كذلك مقصود بها خير الأمم المتحدة جميعها.

واعتقد الأمين العام لكل الأسباب السالفة الذكر «أن الخطة التى تضمنتها مواد هذه المذكرة تصلح أساسًا لسياسة يجتمع عليها الرأى فى دول الجامعة، بل فى البلاد العربية كلها. وأن المطالبة بها والسعى لتحقيقها يتفق مع أمانى أهل البلاد ومع المبادئ التى يرمى إليها ميثاق الجامعة... وأن الجامعة إذا نسقت خططها فى سياستها بالنسبة لهذه المسألة لتحظى بتأييد أهل البلاد أنفسهم لها بكل وسائلهم (لأن ليبيا) تنتظر «كما ينتظر العالم العربى موقفًا حاسمًا يحول بين سقوطها مرة أخرى فريسة للحكم الأجنبى سواء أكان مباشرا أم بالواسطة».

وأهمية هذه (المذكرة) أنها بسطت للحكومات العربية الأسس التى يجب أن يقوم عليها حل المسألة الليبية، وأسباب هذه الأسس، حتى تجمع كلمة الحكومات العربية على سياسة واحدة بشأن مستقبل ليبيا على اعتبار أن ما تطلبه هذه الحكومات لحل المسألة الليبية لا يعدو أن يكون تعبيرًا عما يطلبه الليبيون أنفسهم لبلادهم، وقد اتفقت كلمة الحكومات العربية على الأسس التى تضمنتها (مذكرة) الأمين العام، ومن ذلك الحين زاد نشاط الجامعة العربية وعظم اهتمام أعضائها بمصير ليبيا. وظهرت آثار هذا الاهتمام وذلك النشاط فيما اتخذ من قرارات بعد ذلك حرصت الحكومات العربية ووفودها لدى المؤتمرات والمنظمات الدولية على الاسترشاد بها والعمل على تحقيقها لمعاونة ليبيا على الاحتفاظ بوحدتها والظفر باستقلالها.

وثمة أهمية أخرى (المذكرة) هى أن القواعد التى تضمنتها لحل مسألة ليبيا: الاستفتاء، الوحدة، الاستقلال، وعند تعذر الاستقلال الوصاية لجامعة الدول العربية أو لدولة عربية من أعضائها (مصر) - كانت نفس القواعد التى بنت عليها الحكومة المصرية الحل الذى ارتأته للقضية الليبية. وذلك على نفس الاعتبار أيضًا الذى ذكرته الأمانة العامة من حيث اتفاق هذا كله مع نوع المصير الذى يريده الليبيون لوطنهم.

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥، وجه الأمين العام إلى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربية (مذكرة) تتفق فى مبناها ومعناها مع مذكرة الأمين العام السالفة الذكر إلى الحكومات العربية، وذلك أن مذكرة ٢٨ سبتمبر بسطت الأسباب التى تستند عليها مطالب الليبيين فى الوحدة والاستقلال، والانضمام عند استقلالهم إلى جامعة الدول العربية وكان مما يلفت النظر أن الأمين العام حتى يقيم الحجة على أن تلك كانت حقيقة مطالب الشعب الليبى نفسه، لم يلبث أن راح يؤكد أنه إنما وقف على ذلك بنفسه من «اتصالاته الشخصية» بأهل ليبيا، الذين نال تفويضًا من زعمائهم ورؤسائهم بتوضيح قضيتهم والدفاع عنها. فقال بعد أن أظهر استحالة «إرغام» الشعب الليبى «على قبول حل لا يتفق مع أمانيه القومية» إن هذه الأمانى تلخص «كما عهدتها بنفسى، فى الرغبة فى بقاء بلادهم موحدة وفى أن تترك لهم الحرية فى إدارة شئونهم بأنفسهم وأن تصبح ليبيا عضوا فى جامعة الدول العربية. وقد استقيت معلوماتى هذه من اتصالاتى الشخصية بأهل ليبيا، وقد فوضنى زعماؤهم ورؤساؤهم فى أن أوضح قضيتهم وأدافع عنها».

وطالب الأمين العام بإجراء استفتاء، كخير ما تستطيع الدول التعرف بفضله إلى رغبات الشعب الليبى وحقيقة أمانيه القومية فقال: «ولقد تأكدت من هذه الحقائق جميع دول الجامعة، وأرسل بعضها على انفراد مذكرات فى هذا الصدد إلى مجلسكم (وهو مجلس وزراء خارجية الدول المنعقد فى لندن) ويمكنكم بدوركم أن تتأكدوا بأنفسكم من ذلك. وإنى لعلى يقين من أنه إذا جرى استفتاء فى البلاد تحت إشراف ممثلى الأمم المتحدة إذا دعت الحال إلى ذلك، لأسفر عن أن الشعب الليبى أجمع سيطلب بصوت واحد تحقيق أمانيه القومية». واستطرد يقول: «ولا شك فى أن أى تأخير فى الوصول إلى حل يحقق هذه الأمانى سيؤدى إلى خيبة أمل مريرة ليس فى ليبيا فحسب، بل وفى أنحاء العالم العربى أجمع».

وأما إذا رأت الدول أن تفرض على ليبيا وصاية قبل نيل استقلالها. فينبغى حينئذ أن تضطلع جامعة الدول العربية أو أية دولة عربية بهذه الوصاية، وهو الحل الذى نال موفقة الجامعة. ومن الظاهر كذلك ومما يمكن استخلاصه من مذكرات الأمانة العامة من جهة، ومن مذكرات الحكومة المصرية من جهة أخرى، أنه نال موافقة الشعب الليبى (والمقصود أكثريته الساحقة)، الذى كان جماعة من كبار «زعمائه ورؤسائه» وقتئذ يقيمون بمصر ويتصلون بدوائر الجامعة العربية والحكومة المصرية لتنظيم الوسائل الكفيلة بإبلاغ رغبات الشعب الليبى (وأمانيه القومية) إلى العالم الخارجى، وعلى الخصوص إلى مجلس وزراء خارجية الدول الخمس المكلف بوضع أسس معاهدات الصلح المنتظر إبرامها مع إيطاليا وغيرها، والذى يبحث لذلك مستقبل ليبيا ومصيرها. وعلى ذلك فقد قال الأمين العام: «ومن الطبيعى أنه إذا دعت الحال إلى فترة انتقال أو تسند مهمة إرشاد الشعب الليبى إلى تحقيق هدفه المنشود وهو الاستقلال التام إلى دولة عربية أو إلى الجامعة بأجمعها، ولا شك فى أن اختيار أمة عربية للوصاية على شعب عربى فى جوهره، لمما يتفق مع الروح التى تسود المنظمة العالمية الجديدة». والمقصود هنا هيئة الأمم المتحدة التى لم يكن قد انقضى وقتئذ على توقيع ميثاقها فى سان فرنسيسكو سوى ثلاثة شهور فحسب.

ولكن مجلس وزراء الخارجية لم يلبث أن أنهى جلساته فى لندن فى أكتوبر، على أن يستأنفها فى موسكو فى ديسمبر من نفس العام (١٩٤٥). وحين انعقاده فى موسكو قرر المجلس أن يكون فى باريس عقد مؤتمر الصلح، الذى اجتمع بها فعلا فى أبريل ١٩٤٦، ثم فى يوليو، وهذا المؤتمر الذى دعيت مصر للاشتراك فى أعماله، وألقى واصف غالى مندوب الوفد المصرى لدى المؤتمر خطابه فى أغسطس - الذى سبق ذكره · عن وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها بشأن مصير ليبيا وسائر المستعمرات الإيطالية السابقة (فى ٢١ أغسطس ١٩٤٦).

ولم تكن جامعة الدول العربيـة فى أثناء هذه المدة من وقت انتهاء مؤتمر وزراء الخارجية فى لندن إلى وقت انعقـاد مؤتمر الصلح فى باريس قد أوقفت نشاطها من أجـل ليبيا. بل إن هذا النشاط كـان فى ازدياد مستمـر كلما قرب وقت اجتماع مـؤتمر الصلح ففى ٤ ديسمبر ١٩٤٥ قرر مـجلس جامعة الدول العربية أنه «يؤيد المذكرات التى قدمتهـا الدول العربية والتى قدمها الأمين العام لمجلس وزراء خارجـية الدول المجتـمع فى لندن فى سبتـمبر الماضى. وينتـهز فرصـة اجتماعـه ليقرر أنه يؤيد حق العـرب الليبيين فى حـريتهم الكاملة فى بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم» ولم يقتصر نشاط الجامعة فى هذه المرة على بسط مطالب أهل البلاد «السياسيـة» - أى المتعلقة بمصير بلادهم - بل راحت تنقل كذلك شكاواهـم من «قسوة» الإدارة العسـكرية البريطانية «المؤقـتة» التى بدعوى أنهـا «مؤقـتة» وحـريصة على عدم تـغييـر شىء فى «أسلوب» الحكم القديم حـتى يتقرر نهـائيًا مصـير ليبـيا، كانـت قد عطلت حيـاة البلاد (فى طرابلس وبرقة) الاقـتصادية وتركت آثار التخريب الذى لحـق بها أثناء الحرب دون محـاولة إدخال أى ترمـيم أو إنشاء، بينـما وجد الليـبيـون فى طرابلس خصـوصًا الطليـان وقد استـأنفوا نشـاطهم تحت رعاية البريـطانيين، وصاروا يملأون الوظائف فى الإدارة من جـديد. بل وفتحـت البلاد على مصـراعيـها «للمهاجرين» الإيطاليين الذين بدأوا يفدون عليها، مما سوف نتناوله جميعه فى موضعه. وعلى ذلك فقد اختص جزء من قـرار مجلس الجامعة فى ٤ ديسمبر بتكليف «الأمين العام الاتصال بالسلطات البريطانية لإزالة أسباب الشكوى من قسوة الحكم العسكرى القائم فى هذه البلاد».

وفى ٦ أبريل ١٩٤٦ عرض الأمين العام على مجلس الجامعة (فى دورته العادية الثالثة) التطـورات التى حدثت فى مسألة ليبيا وكـان أهم هذه استمرار اتجاه الدول إلى تقـسيم ليبـيا، بحيث تأخـذ إنجلترا برقة، وإيـطاليا طرابلس، وفرنسا فزان، بوضع هذه الأقاليم الثلاثة منفصلة «تحت وصاية دولة لا يرجى

من إحداها خير للبلاد». وأوضح الأمين العام نوايا الدول من الستيلاء على ليبيا، فقال: «إن نية إيطاليا مثلا فى طرابلس هى الاستعمار ونقل المهاجرين الإيطاليين إلى طرابلس وإجلاء العرب عن أراضيها. وتقصد فرنسا باستملاك فزان حماية الحالة السيئة فى شمال إفريقيا التى يشكو منها العرب، وترمى فرنسا كذلك من وراء عودة الإيطاليين إلى طرابلس استمرار حالة استعمارية شنيعة فى هذه البلاد لتكون هذه الحالة نذيراً للمطالبين بالحرية من أهالى تونس والجزائر ومراكش «ثم راح يتحدث عن برقة فقال: إنها «لن تستفيد من حكم إنجلترا لها أو من وصايتها على العرب. لأن أساليب الإنجليز فى الحكم أن ييسروا أمنا وعدالة نسبية ولا يهتمون بالنواحى الأخرى، فلا ينشئون مستشفيات ولا مدارس ولا طرقا. وبمعنى أصح لا ينظرون إلى الحالة الاجتماعية وأخذ الأمين العام يدلل على ذلك بقوله: «وقد شهدت ذلك بنفسى فى السودان، ولا شك أن أهل برقة فى غنى عن ذلك الأمن وتلك العدالة الليبية، لأنهم كانوا متمتعين بهما فى عهد الدولة العثمانية، وإنما هم محتاجون إلى التقدم المستمر ونشر العالم والثقافة فى بلادهم والتقدم الاجتماعى والمدنى». وقال: إنه بالرغم من ظنه أن «حكم الإنجليز فى برقة سيكون أحسن من حكم الإيطاليين فى طرابلس والفرنسيين فى فزان» فإنه يعارضه ولا زال يعتقد أن «المجلس سيقف بكل قوته لتحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها؛ ويعارض كل المعارضة فى تقسيمها».

وأما عن نوع الوصاية التى تريد الدول فرضها على ليبيا، فقد عرض الأمين العام على مجلس الجامعة كل ما وقف عليه بهذا الشأن، ويتلخص فى ميل الإنجليز والفرنسيين إلى الوصاية المجزأة حتى ينفرد الأولون ببرقة والأخيرون بفزان؛ وفى رغبة الروس رغبة جدية فى الوصاية على طرابلس، بينما صارت الولايات المتحدة الأمريكية تنادى «بوصاية الدول الخمس مضافا إليها مندوب عن عرب طرابلس (ليبيا) ومندوب عن الإيطاليين المقيمين فى

تلك البلاد، ودولة صغيرة أوروبية ينتخب منها المندوب السامى فى طرابلس (ليبيا).

وظاهر من هذا البيان الذى أدلى به الأمين العام، أن الأمل فى أن تنال ليبيا استقلالها على يد مجلس وزراء الخارجية كان بعيدا، وأن (الوصاية) التى توقعت الحكومة المصرية أن تختارها الدول لليبيا منذ أن طرحت على بساط البحث الدولى مسألة مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، كانت الحل الذى سوف يصل إليه مجلس وزراء الخارجية. فكان لا معدى حينئذ عن التهيؤ لإظهار وجهة نظر الدول العربية فى هذه الوصاية، والمطالبة بإسنادها إلى مصر أو إلى الجامعة العربية بأسرها. ثم إنه مما صار حتما أن يتصل بمسألة (الوصاية) هذه أن لا تغفل مصر المطالبة بتعديل حدودها الغربية، تأمينا لسلامتها، ما دامت ليبيا خاضعة للنفوذ الأجنبى وتحتل أرضها قوات أجنبية.

وثمة ملاحظة أخرى، هى أنه يبدو من هذا البيان كذلك أن إصرار إنجلترا على التمسك ببرقة بكل الوسائل كان قد ازداد وضوحا وتأييدا، وأن الأمر - على ما يبدو - كان غير مقصور على «إصرار» الإنجليز فحسب، بل إن هناك نوعا من التأييد - لا يغير شيئًا جوهره اختلاف صوره وأشكاله - يلقاه الإنجليز فى مسعاهم هذا من جانب عدد من الليبيين فى برقة على وجه الخصوص (وفى طرابلس كذلك) من الذين عرفوا فى ذلك الوقت المبكر باسم «الواقعيين». ويبدو واضحًا من بيان الأمين العام فى «دفاعه» عن وجهة نظره فى عدم جدوى الاعتماد على البريطانيين فى برقة لإصلاح شئونها، إنه كان لا يبغى (تنوير) أعضاء مجلس الجامعة العربية فى المسألة، بقدر ما كان يحاول «إنقاع» أولئك الواقعيين الذين يسندون مساعى الإنجليز فى ليبيا، بمزايا المحافظة على الوحدة قبل كل شىء وعدم الركون إلى بريطانيا.

وأما مجلس الجامعة فقد اتخذ قرارًا بإرسال مذكرة الدول التى ستشترك فى مؤتمر الصلح مع إيطاليا للمطالبة لأهالى ليبيا بالوحدة والاستقلال، وأن

أهالى ليبيا الذين يختارون نظام الحكم الذى يرتضونه لأنفسهم، وبناء عليه لم تلبث أن أعدت الأمانة العامة (مذكرة) بهذا المعنى، قامت بإرسالها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى فى باريس والدول التى دعيت للاشتراك فى مؤتمر الصلح مع إيطاليا.

(٢) مذكرة ١٨ أبريل ١٩٤٦:

اتخذ المجلس القرار السالف الذكر فى دورته الثالثة العادية فى ١٦ أبريل ١٩٤٦، وتضمنت المذكرة التى أعدتها الأمانة العامة رفض الشعب الليبى بظاهره العالم العربى لأية فكرة ترمى إلى تقسيم ليبيا، ومعارضة تقرير مصيره دون استفتائه تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فى شكل الحكومة التى يرتضيها، كما تضمنت أن أى ادعاء يصدر من جانب إيطاليا للمطالبة بإعادة أى ارتباط بين ليبيا وبين إيطاليا بإقامة أى نوع من أنواع النظام الحكومى سيقاوم بكل الوسائل التى تتوفر لدى الشعب الليبى.

ونص هذه المذكرة (وهى تحمل تاريخ ١٥ أبريل ١٩٤٦ فى النص الأوروبى) ما يلى:

«تشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥ باسم الجامعة العربية المفوضة من كل دولة من الدول المشتركة بتقديم مذكرة بشأن ليبيا (طرابلس وبرقة وفزان) إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذى انعقد بلندن فى غضون الخريف الماضى.

«والآن يتشرف الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يقدم هذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها، وهو مطمئن كذلك إلى تأييد عرب ليبيا ومعبر عن رغباتهم وهى:

١ - إن أية فكرة ترمى إلى تقسيم هذه البلاد إلى مناطق يعهد بالوصاية عليها أو تضم إلى دول مختلفة سيقابل برفض إجماعى من الشعب الليبى بظاهره العالم العربى.

٢ - أن من حق الشعب الليبى استناداً إلى حقوق الإنسان فى تقرير المصير واعتمادا على ميثاق الأطلنطى وروح ميثاق سان فرانسسكو أن يستشار للإعراب عن مشيئته الحرة فى اختيار نوع الحكومة التى يريدها.

٣ - أن أى إجراء يرمى إلى تقرير مصير الليبيين بدون إعطائهم الفرصة الكاملة لإجراء استفتاء حر تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل ما يسعه من قوة.

٤ - أن أى ادعاء يصدر من الجانب الإيطالى للمطالبة بإعادة أى ارتباط بين تلك البلاد وبين إيطاليا، وذلك بإقامة أى نوع من أنواع النظام الحكومى سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الأخرى التى تتوفر لدى الشعب الليبى.

فتاريخ نضال هذا الشعب خلال هذا القرن ضد إيطاليا هو تاريخ قتال استمر أكثر من عشرين عاما فقدت فيه البلاد زهاء نصف عدد سكانها.

٥ - أوضح الأمين العام فى مذكرته السابقة أن وحدة تلك البلاد أمر لا معدى عنه لكفالة رفاهيتها، كما أنه لا مندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادى، وإقامة إدرة صالحة بها وتوفير أسباب تقدمها العام، وذلك أن كل منطقة فى تلك البلاد تعتمد على المناطق الأخرى ولن يقضى تقسيمها إلا إلى مجاعة اقتصادية، وقد احتفظ أهالى ليبيا من قبائل وعرب رحل فى ظل الظروف العامة بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحر فى مختلف المناطق.

وإن تاريخ تلك البلاد منذ عهد الفينيقيين والإغريق حتى وقتنا الحاضر ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام إدارى موحد تتاح فى ظله حرية التنقل إلى البلاد المجاورة سواء فى الشرق أو الغرب أو حتى فى الجنوب.

وعلى هذا فإن أية فكرة ترمى إلى تقسيم تلك البلاد مناطق نفوذ أو وضعها تحت الوصاية إنما تمليها دوافع ومطامع أجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه.

أما فيما يتعلق بنوع الحكومة التى ينبغى إقامتها فى ليبيا فتقرير ذلك من حق الشعب الليبى، ولقد تجلت إرادته فى مناهضة الاستعمار الأجنبى وأهليته لحكم بلاده، فى مواصلة النضال طوال عشرين عاما فى ظل أنواع مختلفة من الإدارات الوطنية على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التى واجهتها تلك الإدارات، فقد استطاع الليبيون أن يعتمدوا على أنفسهم فى أسوأ الظروف خلال نضالهم الذى استغرق عشرين عاما مستندين قبل كل شىء على مواردهم المادية والمعنوية.

وقد اعترف بنصيبهم فى إلحاق الهزيمة بالنظام الفاشى، الأمر الذى يجعل لهم الحق الكامل فى مطالبة تلك الدول التى تقوم الآن بوضع معاهدة الصلح مع إيطاليا بأن يذكروا أن الشعب الليبى كان شريكهم فى الحرب، وأنه ساهم فى النصر منذ بدء الحرب، ليس فقط بجيش قوامه ألوف العرب بل بوسائل أخرى يعرفها جيدا القواد البريطانيون والأمريكيون.

وإن الجامعة العربية ليهمها أن ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة، وهى تؤيدها فى الحصول على حقها فى تقرير مصيرها، كما تعارض - من ناحية المبدأ - فى إعادة فرض استعمار أجنبى على شعب ما عن طريق الضغط أو القوة.

وتعتقد الجامعة أن واجبها لا يقتصر على معاضدة فريق من الأمم العربية لتحقيق حريته، ولكنها كمؤسسة تقوم أصلا لحفظ السلام فى العالم العربى توقن أن أى قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبى الذى تؤيده الشعوب العربية الشقيقة سيكون على التحقيق عاملا خطيرا فى إثارة الاضطراب والفوضى بل وإشعال الحرب.

ولهذا يناشدكم الأمين العام للجامعة العربية باسم الجامعة وباسم الشعب الليبى أن يكون حكمكم فى هذه القضية صادرا عن بعد نظر، وأن يكون نزيها، وأن تتيحوا للشعب الليبى فرصة التمتع بحقه فى الاستقلال واختيار نوع الحكم الذى يتفق مع مصالحه ورغباته.

ثم لم تلبث الجامعة العربية أن أبرقت فى ٣٠ أبريل ١٩٤٦ إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى تعرب عن استمساك الشعب الليبى بحقوقه مع تأييد الجامعة العربية له فى ذلك.

٣ - قرارات (أنشاص) وبلودان:

ولقد عقد فى (أنشاص) فى ٢٨ و٢٩ مايو ١٩٤٦ مؤتمر حضره ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية «ممثلين بأشخاصهم أو بوكلائهم». وحضره بشير السعداوى الزعيم الليبى، مستشارا لولى عهد المملكة العربية السعودية الأمير سعود (الآن صاحب الجلالة الملك) وقد تشاور المجتمعون فى «المسائل العامة والخاصة بالشئون العربية»، وبحثوا مسألة ليبيا، وأصدروا (بيانا) عن اجتماعهم فى ٢٩ مايو، تضمن ما اتخذوه من قرارات بشأن المسائل التى بحثوها. فذكر (البيان) فيما يتعلق بليبيا، أن ملوك العرب ورؤساءهم وأمراءهم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة، ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعى وعادل، وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية، وأن على جامعة الدول العربية التى قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم أن تهيئ الأسباب لهذا الاستقلال، وأن تتعهده فى بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية فى تلك البلاد ومعاونتها أدبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا لعضو من أعضاء جامعة الدول العربية.

ولما كانت شركات الأنباء قد أذاعت مذ ٩ يونية، أن الحكومة الإنجليزية قد طلبت إلى مجلس وكلاء الخارجية المنعقد فى باريس إرسال لجنة تحقيق إلى ليبيا لمعرفة رغبات أهلها فى مصير بلادهم، فقد اهتم مجلس الجامعة (فى بلودان) ببحث هذه المسألة على أساس أن يكون للجامعة حق الاشتراك فى هذا الاستفتاء. ووافق المجلس على الإبراق إلى وزراء خارجية الدول الكبرى فى ١٠ يونية، بأن كل تحقيق يجرى «لتبين رغبات أهل طرابلس وبرقة وفزان

(يعم) الجامعة العربية التى تعتبر ليبيا شعبا من الشعوب العربية، كما يقضى ميثاقها أن تنظر شئونه ومصالحه، وتحرص على أن تشترك فى الهيئة «المرسلة للتحقيق، وتود إذا تم الاتفاق بين الدول على إرسال لجنة للتحقيق أن تدعى الجامعة العربية للاشتراك فيها وإحاطتها علما بالإجراءات والمواعيد».

وفى نفس الوقت عهد مجلس الجامعة إلى الأمين العام بمهمة إيفاد من يمثل الجامعة فى لجنة التحقيق المنتظرة إذا قررت الدول تشكيل هذه اللجنة وإرسالها إلى ليبيا ودعيت الجامعة للاشتراك فيها، وأما إذا لم تدع الجامعة من قبل الدول فقد خوله مجلس الجامعة الحق فى أن يتخذ من الإجراءات سواء بشخصه أو بمن ينوب عنه ما يسمح بمراقبة سير التحقيق فى اتجاه الحق والعدل ومصلحة طرابلس وبرقة وفزان.

وتؤكد هذه القرارات (المتخذة فى أنشاص وبلودان) نفس المبادئ التى استرشدت بها الدول العربية فى معالجة المسألة الليبية منذ أن طرحت هذه المسألة. وفحواها ضرورة أن تنال ليبيا استقلالها. وأن يكون للدول العربية ممثلة فى جامعتها حق «الوصاية» على ليبيا، إذا حالت أطماع الدول الأجنبية دون إعطاء هذه البلاد استقلالها الناجز، وذلك لضمان ظفر ليبيا باستقلالها فى كنف الجامعة العربية، وفضلا عن ذلك فقد دل ما أذيع عن أعمال مجلس وكلاء الخارجية وقتئذ على أن الدول الكبرى قد أخذت بمبدأ الاستفتاء الذى طالبت به الحكومة المصرية والجامعة العربية نفسها من وقت مبكر، ولما كان مزمعا إيفاد لجنة للتحقيق إلى الأقاليم الثلاثة: طرابلس، برقة، فزان، فقد خشيت الجامعة العربية أن لا يكون الاستفتاء صحيحا، وصار يهمها - لذلك - أن تدعى للاشتراك فى هذه اللجنة المزمعة، أو أن تتخذ ما يلزم من إجراءات لمراقبة سير هذا الاستفتاء إذا أغفلت الدول دعوتها.

ولم يكن منتظرا أن تدعو الدول الكبرى جامعة الدول العربية للاشتراك فى لجنة التحقيق المنتظرة - إذا تم الاتفاق على إيفاد مثل هذه اللجنة إلى

ليبيا. لأن لجنة التحقيق إذا تشكلت، فإنما يكون ذلك بناء على ما تتضمنه معاهدة الصلح المرتقبة مع إيطاليا، وهى التى كان مجلس وزراء الخارجية لا يزال يبحث مشروعها، ، وفى الواقع لم يلبث أ أذاع وزير خارجية أمريكا (جيمس بيرنز) حديثا (بالراديو) عن مشروع هذه المعاهدة فى ١٥ يوليو ١٩٤٦، وفى ٣٠ يوليو، نشر مجلس وزراء الخارجية مشروع المعاهدة مع إيطاليا، والجدير بالملاحظة فى هذا المشروع أنه جعل الفصل فى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة (ومنها ليبيا) مقصورا على دول الحلفاء الأربع الكبرى (أمريكا، إنجلترا، روسيا، فرنسا)، ولو أنه قد أقر مبدأ (الاستفتاء) الذى طالما نادت به الحكومة المصرية وجاهة الدول العربية، عندما ذكر المشروع أن يكون الفصل فى مصي هذه المستعمرات محققا لرفاهية أهلها - إلى جانب المحافظة على الأمن والسلام العالمى ومع أخذ وجهات نظر الدول ذات المصلحة بعين الاعتبار - وأن توفد لجان للوقوف على رغبات أهل هذه المستعمرات السابقة التى تقرر بقاء الإدارات العسكرية المختلفة بها حتى ينتهى الفصل فى مصيرها. وأما إذا تعذر وصول الدول الأربع الكبرى إلى اتفاق فيما بينها حول مصير هذه المستعمرات فى خلال سنة من نفاذ معاهدة الصلح، فعليهم أن يتعهدوا بقبول قرار هيئة الأمم المتحدة فى هذه المسألة، ولم تدع الجامعة العربية للاشتراك فى أى من هذه اللجان المزمع إرسالها إلى المستعمرات الإيطالية السابقة.

ولقد استمرت الدول العربية تتبع سياسة واحدة فى المسألة الليبية، فلم يوهن من عزمها ما ظهر من إغفال الدول الكبرى لها لعدم إشراكها فى التحقيق المنتظر، أو الاستماع لوجهة نظرها «كمؤسة» لها ذاتيتها الخاصة بها. ولما كانت تخشى مع بقاء الإدارات العسكرية المختلفة (البريطانية فى برقة وطرابلس، والفرنسية فى فزان)، ومع ما ظهر من رغبة إيطاليا فى أن يعهد إليها بالوصاية على بعض مستعمراتها السابقة، ثم ما عرف عن نوايا الدول

الكبرى من حيث وضع هذه المستعمرات السابقة تحت وصايتها المتفرقة كماطق نفوذ عسكرية وسياسية واقتصادية - تقول إن الدول العربية لما كانت تخشى أن يخضع «الاستفتاء» أو التحقيق المنتظر لمؤثرات تخرج به عن التعبير تعبيرا صحيحا عن رغبات الأهلين، فقد بادرت فى أكتوبر من نفس السنة (١٩٤٦) إلى إعلان أنها تعارض فى عودة الإدارة الإيطالية (أو الحكم الإيطالى) إلى ليبيا إطلاقا وفى أية صورة من الصور، أو أن تفرض وصاية أجنبية عليها.

وكان من البواعث القوية على اتخاذ موقف المعارضة الصارمة من عودة الإدارة الإيطالية إلى ليبيا، أن دلائل كثيرة كانت تشير وقتئذ إلى أن وصاية إيطالية سوف تفرض على إقليم معين ضمن الأقاليم الليبية هو طرابلس الغرب، وذلك أن الأحزاب الطرابلسية التى تألفت حديثا - وسوف يأتى اكلام عنها فى موضعه - كانت تكثر من الشكوى وقتئذ إلى الجامعة العربية من أن الإدارة العسكرية البريطانية فى طرابلس، تعمد إلى تمكين الإيطاليين من الهجرة غير المشروعة إليها، فقدمت الأمانة العامة مذكرة إلى السفير البريطانى بمصر طلب من الحكومة الإنجليزية اتخاذ التدابير التى تقف هذه الهجرة «غير المشروعة» وقامت حكومات الدول العربية بمساع عديدة لدى الحكومتين الإنجليزية والأمريكية لنفس الغرض. وفى ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ عرض وزير المملكة العراقية المفوض (تحسين العسكرى) مذكرة على مجلس الجامعة فى دورة اجتماعه الخامس العادى، جاء فيها أن إيطاليا تسعى منذ الآن لأن يكون لرعاياها من أفراد الجالية الإيطلية فى ليبيا حقوق ممتازة بالنسبة للسكان المدنيين، وهى تبنى هذه المطالب على حقوق تدعى شرعيتها. وبالإضافة إلى هذا قد لوحظ أخيرا أن ثمة مناورة تريد بها السلطات الإيطالية تدعيم مركزها فى طرابلس بأن تدفع إليها جموع المهاجرين الإيطاليين سرا وعلنا، ولم تقابل هذه الهجرة ير المشروعة من السلطات البريطانية بما ينبغى من حزم واجب لضمان مصالح العرب. ولذلك فقد طلب (تحسين العسكرى)

فى مذكرته هذه أن تشترط الدول العربية فى استئناف علاقاتها مع إيطاليا - عند عقد معاهدة الصلح الإيطالية نهائيا - أن تكف عن المطالبة بالعودة إلى ليبيا على أية صورة كانت، وأن تؤيد مطالب عرب ليبيا بهيئاتهم وزعمائهم والدول العربية فى استقلال هذا القطر وسيادته.

وكانت العراق هى الدولة العربية الوحيدة التى أعلنت الحرب على إيطاليا، ولذلك فقد اتفق الرأى فى مجلس الجامعة على ضرورة أن ينص عند عقد الصلح بين العراق وإيطاليا على ضرورة اعترافها باستقلال ليبيا، وتخليها عنها، على أن تسعى الدول العربية الأخرى عند استئناف علاقاتها مع إيطاليا لنيل وعد صريح لا بوجوب تخلى إيطاليا عن ليبيا فحسب، بل بمساعدة عرب ليبيا على نيل استقلالهم وحقوقهم القومية الطبيعية، وعلى أن تطلب الأمانة العامة من الحكومة الإنجليزية الوفاء بما وعدت به من حيث وقف هجرة الإيطاليين غير المشروعة إلى طرابلس.

٤ - قرارات مارس وأكتوبر ١٩٤٧:

وكان فى الشهور القليلة التالية أن عقدت أخيرًا معاهدة الصلح مع إيطاليا (فى ١٠ فبراير ١٩٤٧). وهى المعاهدة التى سبق الكلام عنها مرارا، والتى يعنينا أن نذكر منها الآن ما نصت عليه من إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة لمعرفة رغبات الأهالى فى مصير أوطانهم، وقد اتضح - وعلى نحو ما كان متوقعا - أن الجامعة العربية لم يطلب إليها الاشتراك فى هذه اللجان، أو حتى إيفاد مراقب لملاحظة سير الاستفتاء المنتظر لضمان اطمئنانها إلى أنه سوف يكفل إظهار رغبات الأهلين الصحيحة، فكان بعد أيام قلائل أن تألفت هيئة تحرير ليبيا برئاسة بشير السعداوى فى مارس ١٩٤٧، لتوحيد الرأى العام فى طرابلس خصوصًا وتكتيله حول مطالب الأمة الليبية فى الاستقلال والوحدة أمام لجنة التحقيق المنتظرة، وطلبت هيئة تحرير ليبيا مساعدة جامعة الدول العربية فى عرض قضية البلاد على الهيئات

الدولية، ومعاونتها على تأدية مهمتها أمام لجنة التحقيق ثم إنه كان عندئذ كذلك أن بعث السيد محمد إدريس السنوسى - جلالة ملك ليبيا اليوم - برسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية راجيا عرض قضية ليبيا على مجلس الجامعة المنعقد فى القاهرة الآن فى دورته السادسة لاتخاذ قرار حاسم لمساعدة ليبيا ماديا وأدبيا، وكان سيادته مقيمًا وقتئذ بالقاهرة، ومتصل بالهيئات العربية المختلفة، وبممثلى الدول العربية فى القاهرة لإثارة الاهتمام بقضية ليبيا - على نحو ما سيأتى ذكره - وقد دل قرار انشاص على أن الدول العربية معتزمة المضى بخطوات ثابتة فى قضية استقلال ليبيا ووحدتها فأشار السيد فى رسالته هذه إلى قرار انشاص الذى أراد الآن مساعدة الجامعة العربية لليبيا تنفيذا له، وذلك حتى تتمكن هذه من شرح قضيتها فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع العظمى المنعقد الآن بموسكو، وإلى اللجنة الدولية المراد إرسالا إلى ليبيا، وإلى كل جهة يمكن الاستفادة منها لصالح ليبيا.

وعلى ذلك فقد أصدر مجلس الجامعة العربية فى دورة اجتماعه العادى السادس قرارا فى ٢٤ مارس ١٩٤٧، بأن يصر المجلس على قراره السابق الخاص بوحدة (ليبيا) واستقلالها، وبأن ينيط بالأمانة العامة بذل المساعى لإشراك الجامعة العربية فى كل تحقيق أو استفتاء يجرى فى البلاد بقصد تحديد وضعها السياسى، ولما كانت البلاد تشكو (القحط) فى تلك السنة، وطلبت (هيئة تحرير ليبيا) مساعدة الجامعة العربية، فقد شمل قرار ٢٤ مارس هذه المسألة، وكلف المجلس الأمانة العامة مراقبة الحالة فى البلاد من ناحية خطر المجاعة الذى يهددها، حتى إذا ما تحرجت الظروف اتصلت الأمانة بالدول العربية بقصد إجراء ما يلزم فى هذا الشأن.

ولقد حاولت الأمانة العامة إقناع الدول الكبرى، لا سيما إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بوجوب إشراك الجامعة العربية فى لجا التحقيق المنتظرة، ولكن جهودها ذهبت جميعها سدى، لأن الدول التى وقعت على

معاهدة الصلح مع إيطاليا لم تكن تريد إشراك غيرها فى تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، على اعتبار أنها وحدها التى تحملت عبء الحرب ضد قوات المحور (ألمانيا، إيطاليا)، وأن إشراك الجامعة العربية أو بعض دولها فى لجان التحقيق سوف يدعو إلى قبول دول أخرى أعضاء فى هذه اللجان التى أرادوا أن يكون أعضاؤها من الدول الأربع وحدها فحسب.

وعلى ذلك فإنه عندما انعقد فى لندن مجلس نواب وزراء خارجية الدول فى ٣ أكتوبر ١٩٤٧ للبت فى مسألة ليبيا، كان من الواضح أن الدولتين - إنجلترا وفرنسا - اللتين تحتلان البلاد عسكريا (بإقامة الإدارة العسكرية البريطانية فى كل من برقة وطرابلس، والفرنسية فى فزان) لا تريدان الخروج من ليبيا مهما أتت نتيجة (الاستفتاء) الذى سوف تقوم به لجنة التحقيق المنتظرة مؤيدة لما نادت به جامعة الدول العربية - بناء على السياسة الموحدة والتى اتبعتها حكومات دولها فى مسألة ليبيا - من حيث إعطاء ليبيا استقلالها الناجز، وجعل الوصاية عليها من حق الجامعة العربية أو إحدى دولها إذا اتضح أن ثمة صعوبات تحول دون استقلال ليبيا فورا. ولقد أيدت أمريكا رغبة إنجلترا وفرنسا فى (البقاء) حيث انتظمت الدول الثلاث جبهة متحدة ضد روسيا السوفيتية، التى خشيت أمريكا (والدول الغربية) أطماعها منذ أن رغبت هذه فى الوصاية على طرابلس، حتى تقتسم النفوذ فى هذه المنطقة من الشرق الأوسط مع سائر الدول الاستعمارية، وكانت الرغبة فى (البقاء) إذًا هى مبعث معارضة الدول الكبرى لإشراك الجامعة العربية أو إحدى دولها فى لجان التحقيق.

وخشيت الجامعة العربية من نوايا الدول الكبرى هذه، ولذلك فإنه ما أن مضى يومان على اجتماع مجلس نواب وزراء الخارجية بلندن، حتى تقدم (السيد كامل عبد الرحيم) عضو وفد الحكومة المصرية لدى مجلس الجامعة فى دورة اجتماعه السابعة العادية فى ٥ أكتوبر ١٩٤٧، يطلب من المجلس أن

يولى اهتمامه الخاص قضية ليبيا، حيث قد «أصبحت هى قضية اليوم، وقضية تستلزم حلا عاجلا».

وفى ٥ أكتوبر ١٩٤٧، اتخذ المجلس قرارا فى هذه القضية أكد فيه تمسكه بوجوب حصول ليبيا على استقلالها ووحدتها، وأوصى الحكومات العربية بالعمل «من الآن لصون استقلال ليبيا ووحدتها» على أساس أن «استقلالها هو الهدف الأول الذى يجب أن تنشده البلاد العربية وتسعى إليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة، وعلى أساس أن «حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعًا مع العدالة والحق».

ولهذا القرار أهمية كبيرة من عدة وجوه: أولها، أنه تعبير عن السياسة الموحدة التى ما فتئت الحكومات العربية تتبعها منذ ظهور المسألة الليبية إلى أن صار البت فى مصير ليبيا وشيكا، بعد الجهود المستمرة التى بذلتها على وجه الخصوص كل من مصر والعراق فى مختلف المؤتمرات التى عقدت لإبرام الصلح والنظر فى مشروعات معاهداته، وذلك لتقرير مبدأ «الاستفتاء» من جهة، والمحافظة على وحدة ليبيا بالحيلولة دون تجزئتها وفرض وصاية أجنبية عليها، ولقد رأينا كيف ارتكزت هذه السياسة على حصول ليبيا على استقلالها دون إمهال، أو وضعها تحت وصاية «عربية» إذا لم يكن هناك معدى عن فترة انتقال تسبق إعلان استقلالها. وفى هذا القرار (قرار ٥ أكتوبر ١٩٤٧) تأكيد لهذه السياسة، مع فارق جوهرى يتبين من الوجه الثانى من وجوه أهمية هذا القرار، هو الامتناع عن الإشارة إلى احتمال فرض الوصاية على ليبيا كمبدأ يصح الاهتداء به فى حل قضية ليبيا، وذلك على خلاف ما درجت عليه الجامعة العربية أو الحكومة المصرية فى مذكراتها إلى الدول ومباحثاتها عها. ولم يكن السبب فى هذا أن الجامعة العربية (أى الدول الأعضاء بها) قد صارت لا توقع أن تكون (الوصاية) الحل الذى ترتئيه

الدول، ومهما كانت نتيجة «التحقيق» المنتظر، على الأقل - وكأفضل الفروض - خلال فترة انتقال تسبق الاستقلال يتسنى للدول الطماعة فى هذه البلاد أن تنشئ بها مناطق نفوذ ستقلة يزيد شأنها حتى بعد استقلالها، بدليل أن (القرار) ذكر الوصاية عندما اعتبر وضع ليبيا تحت وصاية أجنبية (عملا) يتنافى مع العدالة والحق، ولكن السبب هو أن هذا (القرار) كان معروفا أنه يصدر فى الوقت الذى كان متظراً أن يقرر فيه مجلس نواب وزراء الخارجية فى لندن إرسال لجان التحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة، وكان ضروريًا لذلك أن تعمل الجامعة العربية، وهى التى احتضنت قضية الشعب الليبى من أول الأمر على أن يتكتل الرأى العام فى هذه البلاد حول مطالب محددة، يشعر الليبيون أنهم يلقون فى تمسكهم بها تأييداً من الشعوب والحكومات العربية، فلا يجد المتآمرون على مستقبل أوطانهم، سواء من الدول الأجنبية، أو من بعض العناصر المماثلة فى داخل البلاد لهذه الدول الأجنبية عن جهل أو عن غرض نفسانى ثغرة ينفذون منها إلى أغراضهم فجاء (القرار) مبنيًا على ضرورة التمسك بالاستقال والوحدة ورفض التجزئة والوصاية الأجنبية.

وثمة أهمية أخرى لهذا (القرار): هى أن خلوه من ذكر الوصاية العربية - سواء أكانت هذه للجامعة أم لإحدى الدول الأعضاء بها، كان متفقًا مع ما ذهب إليه (السيد بشير السعداوى) من حيث خطر تسليم الشعب «بمبدأ» الوصاية، ولو كانت هذه «عربية» لأنه إذا فعل ذلك إنما يكون قد اعترف بأنه لا يزال قاصراً، وليس «لقاصر» أن يختار «الأوصياء» الذين يريدهم، ولقد كان هذا هو نفس موقف هيئة تحرير ليبيا التى تشكلت منذ مارس ١٩٤٧ تحت رئاسته، ولذلك فرنه ما أن صدر هذا القرار حتى بادرت هذه الهيئة بإذاعته وقالت عند تعليقها عليه: «هذا هو قرار الجامعة واضح لا لبس فيه بين لا غبار عليه يعلنها صيحة مدوية باستقلال بلادنا العزيزة ليبيا ووحدتها الطبيعية، وينادى بوجود العمل بشتى الوسائل على تحقيق هذه الخطوة.

وأما قرار ١٥ أكتوبر، فنصه كالآتى:

لقد كان حق ليبيا فى وحدتها واستقلالها هو حقًا طبيعيًا ثابتًا بحكم التاريخ، وبما أهدرت من دماء غزيرة فى سبيل الذود عن وحدتا واستقلالها، وبمناسبة قرب البدء فى تقرير مصير المستعمرات الإيطالية، فإن المجلس إذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد، يؤكد مرة أخرى ما قرره من وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس وفزان) وأن استقلالها هو الهدف الأول الذى يجب أن تنشده البلاد العربية وتسعى إليه بكافة الوسائل الفعالة الممكمة، ويرى أن كل تسويف فى تحقيق هذه الأهداف العادلة أو حرمان لبيا من استقلالها وتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية، هو عمل يتنافى قطعًا مع العدالة والحق.

ولهذا فإن المجلس يوصى الحكومات العربية باتخذا العدة من الآن لحماية استقلال ليبيا ووحدتها، مع تقديم المذكرات إلى الدول الأربع الممثلة فى اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسى لدى هذه الدول للاشتراك بالمفاوضات الجارية للمسألة الليبية دفاعا عن وجهة النظر العربية فى هذه القضية الحيوية لما للبلاد العربية من العلاقة الوثيقة بليبيا، القائمة على أواصر القربى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة الأقاليم والمصالح.

ويناشد الشعوب العربية قاطبة أن تأخذ الأهبة من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ما أتوا من الوسائ العملية الفعالة حتى يتيسر للشعب الليبى الكريم أن يحمى حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة.

وكان بعد صدور هذا (القرار) بخمسة أيام فحسب، أن قرر مجلس نواب (وكلاء) وزراء الخارجية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة، ومنها ليبيا. وتقرر علاوة على ذلك الاستماع إلى آراء الدول (الأخرى) - غير الموقعة على معاهدة الصلح مع إيطاليا - و«المعنية بالأمر» وذات المصلحة فيما ينتهى إليه الفصل فى مصير المستعمرات

الإيطالية لسابقة. وذلك نزولا على أحكام معاهدة الصلح مع إيطاليا والتصريح الذى صدر يوم التوقيع عليها (١٠ فبراير ١٩٤٧) - على نحو ما سبق ذكره.

وعلى ذلك فقد صار أمام دول الجامعة العربية، وتنفيذاً لقراراتها التى ذكرناها، أن تتخذ العدة لتهيئة البلاد لمواجهة لجنة التحقيق الرباعية بمطالبها المحددة الثلاثة: (الاستقلال، الوحدة، الانضمام إلى الجامعة العربية)، وأن تبسط (مصر) - عضو الجامعة العربية ومن الدول «المعنية بالأمر» والتى سوف يستمع المؤتمر إلى آرائها فى لندن - وجهة النظر العربية بشأن مستقبل ليبيا.

***

الفصل الثانى
الاستقلال والوحدة

تمهيد:

لم تكن مهمة الجامعة العربية، وحكومات الدول التى تضمها هذه الجامعة وخصوصا الحكومة المصرية، ثم الهيئة التى تألفت لتكتيل الشعب الليبى حول مطلبى الاستقلال والوحدة - أى هيئة تحرير ليبيا - أن تنادى بهذين المطلبين فحسب، مكتفية بتحديد الأمانى القومية، لتظفر بتحقيق هذه الأمانى المشروعة، بل كان واجب الجامعة العربية والحكومة المصرية وهيئة تحرير ليبيا، وسائر الهيئات والمنظمات التى أخذت على عاتقها مؤازرة الشعب الليبى فى مسعاه الظفر بحريته واستقلاله، أن تعمل لتنوير الرأى العام العالمى، والأمم التى اصطلح الناس فى هذه الحقبة من التاريخ على تسميتها بالأمم الديمقراطية، فى كل ما يتصل بحق الأمة الليبية فى تقرير مصيرها بالشكل الذى يحفظ لها كرامتها وعزتها القومية، وذلك بأن يبسط المعنيون بمصير ليبيا ما لديهم من أسانيد شرعية يعتمد عليها مطلب الوحدة والاستقلال، فيتسنى بفضل الحقائق التى تذاع عن أمانى الليبيين وحقوقهم، تهيئة «الجو» الصالح لإقناع حكومات الدول الأجنبية (من أوروبية وأمريكية) بإعطاء هذا الشعب حقه، ليس لأن من حق الشعوب قاطبة العيش متحررة فى عزة وكرامة - على نحو ما صارت تنادى به الديمقراطيات الغربية منذ قيام الحرب (العالمية الثانية) - وليس لأن الليبيين قد أعطوا وعوداً متكررة حتى أثناء الاحتلال الإيطالى البائد، بأن يكون لهم كيان اقتصادى وسياسى ليصون وحدة بلادهم وبنيلهم استقلالهم، ويرقى بهم إلى مصاف الأمم الناهضة، ولكن لأن الليبيين - علاوة على ذلك كله - قد أقاموا الدليل من سنوات طويلة مضت على أنهم أهل للاستقلال، حيث إنهم تمتعوا بقسط وافر منه أيام العهد العثمانى الأخير، أى إلى ما قبل الاحتلال الإيطالى لبلادهم (١٩١١)،

ثم كافحوا كفاح الأبطال للخلاص من نير الطليان ثلاثين عاما ونيف، ثم نهضوا لمؤازرة (الحلفاء الديمقراطيين) خلال الحرب الأخيرة ضد جيوش المحور (إيطاليا وألمانيا) ولأن تاريخ ليبيا الطويل قد أثبت أن هذه البلاد سوف تظل تعيش عيش الكفاف إذا قسمت وانفصلت أقاليمها بعضها عن بعض، ولن تستطيع التطور والنمو الاقتصادى والارتقاء الاجتماعى والثقافى إلا إذا حفظ لها كيانها موحدا وغير مجزأ.

وثمة ضرورة أخرى لإعداد الأسانيد اتى تعتمد عليها المطالبة بوحدة ليبيا واستقلالها هى التبسط فى شرح جوانب هذه القضية التى نهضت - لتأييد قضية ليبيا - الدول الآسيوية التواقة لنصرة «الشرق» حتى ينال حقوقه المغتصبة من أيدى «المستعمرين» الذين كانوا سوط عذاب وبلاء على «الشرق» بأجمعه، وذلك حتى يزيد يقين هذه الشعوب الآسيوية وحكوماتها «بالحق التاريخى» الذى تقوم عليه المطالبة بالوحدة والاستقلال، والأسباب الاقتصادية الجوهرية التى تجعل حياة الليبيين مرتهنة بتقرير الوحدة على وجه الخصوص، ثم الاستقلال الذى إذا كان «صحيحا» كفل هذه الوحدة عمل على تدعيمها فلا تكون العاطفة وشعور الإنسانية فحسب مبعث تأييد العالم الآسيوى لقضية ليبيا.

ولقد كان هناك سبب لا يقل فى أهميته عن الأسباب المتقدمة فى ضرورة التنقيب فى جوانب هذه المسألة، هو أن تتاح للوفود والهيئات المتحدثة بلسان الحكومات العربية أو الشعب الليبى نفسه الفرصة لتعزيز المطالب القومية بالحجج والأسانيد التى لا غنى عنها - كما قدمنا - لمحاولة إقناع الرأى العام الدولى من جهة، ولمقاومة التيارات الخفية والعلنية فى داخل ليبيا ذاتها، وهى التيارات التى سبقت الإشارة إليها عند بداية الكلام عن (أصول المسألة الليبية)، والتى كانت تهدف بها (الإدارات العسكرية) الثلاث فى الأقاليم الليبية إلى تفكيك الوحدة القومية حتى تنفذ من ذلك إلى تجزئة البلاد وتقطيع أوصالها، سواء ظفرت هذه باستقلالها أم فرضت الوصاية عليها.

ولذلك فقد كانت مـهمة ليست باليسيرة تلك التى قـصد منها إلى إلقاء الضوء الذى يكشف عن جـوانب قضيـة ليبيـا. اضطلعت بها جامـعة الدول العربيـة والحكومة المصرية وهيـئة تحرير لـيبيا. الأولى مـنذ أن طرحت المسألة الليبـية على بساط البحث فى دوائر الجـامعة العربيـة، واحتضنتهـا حكومات الدول العربية، وتعـتبر مذكرة الأمين العام وقـتئذ (السيد عبـد الرحمن عزام) التى بعث بها فى سبتـمبر ١٩٤٥، إلى حكومات الدول العربية قبـيل اجتماع مجلس وزراء خـارجية الدول الكبـرى فى لندن، أول محـاولة شرح الأسس التى يقـوم عليهـا مطلبـا الوحدة والاسـتقـلال من ناحيـة «التاريخ والعـرف والمصلحـة الاقتصـادية» وهى العوامل ذاتهـا التى تجعل فى نظر الأمـين العام وكما جاء بمذكرته هذه «حتى إذا فرض - وهذا غير صحيح - أن البلاد تحتاج إلى معاونة أجنبية ووصاية خارجية» من الصالح أن تكون هذه الوصاية «لأحق الناس بها» أى «الدول العربية المشتركة فى ميثاق الأمم المتحدة».

وأما الحكـومة المصرية، فـقد بدأت تبـسط القواعـد التى ترتكز عليـها مطالبـها لشـعب ليبـيا، من حـيث تقـرير حق هذا الشعب فى الاسـتقـلال والوحدة، واستفتائه فى المصيـر الذى يريده لنفسه - وذلك أيضًا على غرار ما طالبت به جامعة الدول العربية - نقول بدأت الحكومة المصرية تفعل ذلك منذ أن طلبت مصر - كدولة معنية بالأمـر - أن يأخذ رأيها مجلس وزراء خارجية الدول السالف الذكـر والمنعقد فى لندن فى سبـتمبر ١٩٤٥ فى كل مـا يتصل بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة.

وعمدت (هيئة تحـرير ليبيا) بمجرد تأسيسهـا إلى وضع البحوث وتقديم المذكرات سـواء لجامعـة الدول العربيـة أو لحكومات الدول الكبـرى، تعرض الأسانيد التى تأسـست عليها مطالب الليبـيين الحقة فى الاستـقلال والوحدة، والانضمام (عند الاستقلال) إلى جامعة الدول العربية.

ولقد أتيحت لى فرصة المساهمة فى إعداد هذه البحوث اللازمة لتوضيح

جوانب القضية الليبية منذ أن بدأ اتصالى بالليبيين الموجودين فى هذا القطر (مصر) أثناء الحرب العالمية الثانية، ولقد سبق أن ذكرت فى كتابى الأول عن ليبيا باسم (السنوسية دين ودولة) كيف تعرفت فى أواخر عام ١٩٤٣ بالأستاذين على أسعد الجربى، وعلى نور الدين العنيزى وكان أن مهد لى الأخير للتعرف إلى السيد إدريس السنوسى (جلالة الملك اليوم)، وإلى السيد بشير السعداوى، وشرع الدكتور على نور الدين العنيزى منذ أن عنيت جامعة الدول العربية بقضية ليبيا يتصل بى اتصالا مستمراً لإعداد بعض المذكرات والبحوث فى القضية، ثم لم يلبث بمجرد أن تأسست هيئة تحرير ليبيا أن فعل ذلك أيضًا، وبدأ ترددى على السيد بشير السعداوى رئيس الهيئة. ثم إنه عندما شرعت وزارة الخارجية المصرية تعد البحوث والمذكرات فى نواحى القضية الليبية، استعداداً لبسط وجهة النظر المصرية لدى مؤتمر نواب وزراء خارجية الدول فى لندن، حدث أن تشكلت بهذه الوزارة لجنة برئاسة وكيلها وقتذاك السيد محمد كامل عبد الرحيم (سميت لجنة ليبيا والحدود الإيطالية) لإعداد الدراسات المطلوبة، والتى يمكن فى ضوئها تزويد وفد الحكومة المصرية لدى مؤتمر لندن بالتوجيهات والإرشادات المطلوبة. وفى ٢ نوفمبر ١٩٤٧ زارنى الدكتور على نور الدين العنيزى كى أنظر معه أحد التقريرات التى تريد الجامعة وضعها عن مسألة ليبيا، وأبلغنى أن السيد بشير السعداوى وجماعة من المسئولين بوزارة الخارجية المصرية «يلحون» فى ضرورة حضورى اجتماعا سوف يعقد فى اليوم التالى بالوزارة «لتبادل الآراء فى القضية الليبية على ضوء التطورات الأخيرة»: أى تقرير مجلس نواب وزراء الخارجية الاستماع إلى وجهات نظر الدول (المعنية بالأمر)، وإرسال لجنة للتحقيق إلى ليبيا وغيرها من المستعمرات الإيطالية السابقة، ثم تأهب هيئة تحرير ليبيا للذهاب إلى ليبيا كى تقابل بها لجنة التحقيق المنتظرة، وعلى ذلك فقد وجدت مجتمعًا بدار الوزارة فى اليوم التالى ٣ نوفمبر السيد بشير السعداوى، والدكتور العنيزى،

والسادة عبد الرحمن حقى، ومحمد عوض القونى، وعمر لطفى، ومحمد بهجت. وفى ٥ نوفمبر حضرت أول جلسات (لجنة ليبيا والحدود الإيطالية) بهيئتها الكاملة وبرئاسة السيد محمد كامل عبد الرحيم، ووجدت من بين أعضائها الأستاذ مصطفى عامر، وكان سكرتيرها الدكتور محمد على نشأت، ومن ذلك الحين اشتركت فى البحوث المطلوبة. وكان بفضل هذه المساهمة إذًا سواء قبل الانضمام إلى (لجنة ليبيا) أم بعده، أن صار ممكنًا اليوم وفى هذا السجل التاريخى إثبات البحوث التى أعدت لتنوير جوانب القضية الليبية.

ولقد دارت هذه البحوث على نحو ما هو منتظر حول حق ليبيا فى الاستقلال والوحدة، ثم لبيان الأسباب التى تحول قطعًا دون عودة الإدارة الإيطالية السابقة إلى ليبيا من جهة، ودون فرض وصاية أجنبية عليها من جهة أخرى، إذا تمسكت الدول بمنع استقلال ليبيا، وقد استلزم هذا الاحتمال الأخير أن تبحث (لجنة ليبيا والحدود الإيطالية) مسألة الوصاية هذه على أساس إذا لم يكن هناك معدى عن فرضها على البلاد أن تكون من نصيب جامعة الدول العربية أو من نصيب مصر أحد أعضائها، ثم كان تعديل الحدود المصرية – الليبية من المسائل التى تناولتها بحوث (اللجنة).

١ - الاستقلال والوحدة: (الحق التاريخى)

لقد كان كافيًا لتنوير الرأى لدى المشتغلين بقضية ليبيا بشأن المطالبة بوحدة البلاد خصوصًا ما أذيع من بيانات مفصلة، سواء بواسطة الأحزاب والهيئات الليبية، أو جامعة الدول العربية، عن الأسباب الاقتصادية التى تقضى بدعم وحدة ليبيا والحيلولة دون تقطيع أوصالها. ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض ما جاء عن هذا الموضوع فى مذكرات وتقارير الجامعة العربية والحكومة المصرية، كما أن بيان هذه العوالم الاقتصادية سوف يأتى ذكره مرة ثانية عند الكلام عن نشاط الأحزاب الطرابلسية، ومن هذه الأحزاب، كان حزب الجبهة الوطنية المتحدة الذى أعد مذكرة مسهبة منذ يونية ١٩٤٦ (عن الحكم الإيطالى فى ليبيا وطلبات للمستقبل).

ولذلك فقد اهتمت (لجنة ليبيا والحدود الإيطالية) بناحيتين على وجه الخصوص من نواحى الأسباب التى يستند إليها الشعب الليبى فى المطالبة بوحدة بلاده واستقلالها، هما ناحيتا (الحق التاريخى) و(الحق الأدبى)، لإقامة الدليل على أن ليبيا منذ أقدم الأزمنة كانت متمتعة بالوحدة، وذات قدرة على النهوض بأعباء الاستقلال الذى تطالب به، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لبيان أن للشعب الليبى فى عنق (الدول) التى فى يدها الفصل فى مستقبله، حقا (أدبيًا) يستند على العهود والمواثيق التى أعطيت لشعب ليبيا سواء فى عهد الاحتلال الإيطالى السابق لتوفير أسباب الحياة «الديمقراطية» على أساس احترام حقوق الليبيين المدنية وعقائدهم الدينية وتقاليدهم، وإشراكهم فى الحكم، أو فى أثناء الحرب العالمية الثانية لتحريرهم من السلطان الأجنبى لقاء الخدمات التى أسدوها (للحلفاء الديمقراطيين)، وتأييدهم لهؤلاء الحلفاء ضد جيوش المحور (إيطاليا وألمانيا).

وعلى ذلك فقد أعدت البحوث التى رأت (لجنة ليبيا) إعدادها فى موضوع الوحدة والاستقلال لتوضيح مدى اعتماد المطالبة بالوحدة والاستقلال على ما كان لليبيا من (حق تاريخى) فيهما، ولبيان مبلغ استعداد الليبيين لممارسة الاستقلال الذى ينشدونه، فقامت البحوث فى هذا الموضوع إذًا على أساس أن لليبيين بالفعل (حقًا تاريخيًا) فى الوحدة والاستقلال، وأن لليبيين من الخبرة والدراية ما يجعلهم قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم وعلى وجه الخصوص إذا عاد إلى البلاد بعض الذين كانوا قد نزحوا عنها أيام الاحتلال الإيطالى السابق، وتولوا مناصب هامة فى الحكم والإدارة فى الأقطار العربية أ فى تركيا، وهى البلاد لتى لجأوا إليها.

ولقد عهد إلى أن أبين هذا (الحق التاريخى) الذى للبلاد فى الوحدة والاستقلال، فاستطعت إعداد مذكرات ثلاث لتوضيح هذه الناحية، الأولى فى فبراير ١٩٤٦ بعنوان (حق الأمة الليبية فى الحرية والاستقلال) بناء على

رغبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقد حمل الدكتور العنيزى هذه المذكرة إليها فى ٣ فبراير، وأما المذكرة الثانية، فقد اشتملت على (تاريخ ليبيا من أقدم الأزمنة إلى نهاية العهد العثمانى) فى نوفمبر ١٩٤٧ لتقدمها إلى لجنة (ليبيا والحدود الإيطالية)، والثالثة فى نفس التاريخ كانت (فى بعض النواحى التى من شأنها توضيح مطالب الليبيين فى الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية)، وقد تم نشر القسم الأول منها، وكان السبب فى عدم إتمام هذه المذكرة أنه تقرر سفرى مستشاراً للوفد المصرى لدى مؤتمر نواب وزراء الخارجية فى لندن، وقد تسلم هاتين المذكرتين الدكتور محمد على نشأت سكرتير (لجنة ليبيا).

أ - حق الأمة الليبية فى الحرية والاستقلال:

يستند حق الأمة الطرابلسية (الليبية) فى الاستقلال إلى جملة حقائق مستمدة من تاريخ هذه البلاد مدة قرون عديدة.

فمن المعروف أن العثمانيين عندما حضروا إلى طرابلس الغرب فى عهد السلطان سليمان القانونى (١٥٥١) كان ذلك بدعوة من أهل البلاد أنفسهم، وذلك عندما استولت (إسبانيا) على طرابلس وطلب الطرابلسيون من السلطان العثمانى نجدتهم وتولية (وال) عليهم. ثم تم لهم ما أرادوا وتحررت البلاد من السيطرة الأجنبية، ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية لم تلبث أن تركت الحكم فى البلاد إلى أسرة وطنية هى أسرة (قره مانلى) مدة طويلة من (١٧١١) إلى (١٨٣٥)، وعندما انتقل الحكم المباشر إلى الدولة العثمانية كان ذلك برغبة أهل البلاد أيضًا، وفى كل هذه الحالات كانت رابطة الخلافة الإسلامية أقوى الروابط التى وثقت الصلات بين الدولة العثمانية وبين طرابلس الغرب (ليبيا). ونظر الفريقان أحدهما إلى الآخر كما ينظر الند للند، فأنشأت الدولة العثمانية مجالس وطنية للإشراف على إدارة البلاد، واعتمدت الحكومة المركزية على أبناء البلاد أنفسهم فى إدارة شئون القبائل

والعشائر فى داخليـة البلاد. فكان منهم المتصرفون والقائمـو مقام والمديرون، وهذا عدا رؤساء البلديات فى المدن الكبيرة. وعندما نجحت الحركة الدستورية فى تركيا كان لليبيين ممثلون فى البرلمان العثمانى.

وليس أدل على توثق هذه الصلات بين دولة الخلافة الإسلامية وليبيا من نضال الليبيـين المستميت عندما بدأ الإيطاليون عـدوانهم فى عام ١٩١١، فقد نهض أهل البلاد بأجمعـهم لتأييد حكومة العثمانـيين ضد الإيطاليين، وأثبتوا بذلك أن الحكم العثـمانى لم يكن فى نظرهم حكمـا أجنبيًا بل استـمروا فى المقاومة بعد تسلـيم العثمانيين عشرين سنة أخرى. ذلـك لأن الحكم العثمانى كمـا رأينا لم يجرد البـلاد من الحكم الذاتى، بل إن أبناء البلاد كـانوا يتولون المناصب الرفيعة العـسكرية والإدارية والمالية فى داخل بلادهم وفى سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية، وظهرت آثار هذه الدراية فى فنون الحكم والإدارة إبان النضال ضـد الإيطاليين فى الحرب العالمـية (الأولى) السابقـة وبعدها، ولكن الإيطليين الذين كان من رأيهم القضاء على كل بارقة سرعان ما طمسوا معالم هذه الإدارة المستقلة، واضطروا نخبة من أبناء البلاد الممتازين من ذوى التجربة والدراية إلى الخروج من أوطانهم مـشتتين فى جمـيع الأقطار العربية كـمصر والمملكة العـربية السـعودية والعـراق وشرق الأردن وتونس والجزائـر وسوريا ولبنان، ومنهم عدد كـبير فى تركيا وفى أواسط إفـريقية خصـوصًا فى منطقة (كانم) وبحيرة تشاد. وكـثير منهم يشغلون مناصب حكومية كبـيرة خصوصًا فى حكومات الدول العربية وتركيـا. وكل أولئك - ولا شك - فيهم الكفاية لإقامة حكومة موحدة فى بلادهم تشمل القطر الليبى بأجمعه.

ب - المطالبة بعدم تجزئة البلاد:

ظلت البلاد المعـروفة قديمًا باسم طرابلس الغـرب، والمعبر عنها حـديثًا باسم ليـبيا (أى طرابلس وبرقـة وفزان) بلادًا واحـدة قرونًا عديدة يـجمع بين أهلها الدين (الإسلامى) واللغـة العربية والعنصرية (العربيـة) ووحدة المصالح

المشتركة عـلى أساس التعاون الاقتصادى بين أقـاليمها المختلفة. ومـنذ استقر العرب فى هذه البلاد فى القرن السابع الميلادى أدركوا هذه الحقيقة فأنشأوا فى طرابلس الغرب (لـيبيـا) حكومة وإدارة موحـدة، ولم يتجـاهل هذه الحقيـقة العثمانـيون الذين ضموا هذه البلاد بدعوة ن الطرابلسـيين أنفسهم تحت (لواء الخلافة الإسلامية منذ القرن السادس عشر الميلادى).

فظلت طرابلس الغرب بما فيها الفزان والواحات - أى بحدودها الطبيعية المعزوفة إحدى (وجافـات) الغرب الثلاثة (تونس والجزائر وطرابلس)، وكانت تتمتع بالوحدة فى العهد العثمانى، وفى أوائل القرن الحالى أغار الطليان على طرابلس (أكتوبر ١٩١١)، ولكنهم أبقـوا الوحدة الإدارية؛ ولم تلجأ الحكومة الفاشـستـية إلى تجـزئة البلاد إلى ولايتى بـرقة وطرابلس إلا لدواع سـياسـية وعسكرية مـؤقتة ناشـئة عن استـمرار أهل البلاد فى مـقاومتـهم الطويلة ضد الاستعمار الإيطالى، ومع ذلك لم تدم هذه التجزئة إلا سنوات قليلة، واضطر الفاشـست إلى إعادة وحدة البـلاد وإنشاء حكومة موحـدة مركزية عـينوا لها حاكما عـاما يتخذ مقره مدينة طرابلس وتتنـاول سلطته البلاد كلها أى إدارات المديريات الأربع فى طرابلس ومـصراتة وبنغازى ودرنة. واسـتمـر الحال على ذلك إلى أن أعلنت الحرب العالمية (الثانية) الأخيرة.

وعند قيام هذه الحرب العالمية ظهرت بكل وضـوح رغبة الأمة الليبية فى المحافظـة على وحدة البـلاد وعدم تجزئـتها، ومن أجـل ذلك تضافـر رؤساء الشعب الطرابلسى البـرقاوى وزعماؤه على خـوض غمار الحرب ضـد إيطاليا إلى جانب الجيوش البريطانية كتلة واحدة متراصة ومتآلفة لتحقيق حرية الوطن واستقـلاله، واتخذ ممثلوهم من طرابلسيين وبرقاويين كـانوا فى القطر المصرى حيـنئذ قـرارًا فاصـلاً فى هذا الشأن وبالمعنى ذاته (فى ٩ أغـسطس ١٩٤٠)، وألف الليبيون كأمة واحدة جيـشًا موحداً للاشتراك فى النضال القائم فى ذلك الحين، وتأيدت الرغبة فى المحافظة على هذه الوحـدة فى ظروف مختلفة بعد ذلك.

ولذلك فإن الإقدام على تجزئة طرابلس الغرب من شأنه الاصطدام بأمانى البلاد التى ارتبطت بتقاليد أهلها القديمة، ويسبب فوق ذلك صعوبات اقتصادية وإدارية أظهرت تجربة جميع الحكومات التى توالت على هذه البلاد من العده العربى إلى الوقت الحاضر أنه من الخير والمنفعة اجتنابها بالمحافظة على وحدة البلاد وعدم تجزئتها.

جـ - المطالبة بالانضمام لجامعة الدول العربية:

وإذا كان هناك غير إيطاليا دول تظن فى نفسها الكفاءة لأن تحل محل إيطاليا فى شكل من الأشكال، فإن هذا التفاؤل لا مسوغ له. لأن معنى هذا فى الحقيقة إعادة التجربة القاسية التى أثارت جميع المشاكل التى واجهتها إيطاليا ذاتها، والتى أودت بحياة ملايين من الليبيين، ولم يعرف أن مطلب الاستقلال متغير مهما تغيرت الظروف ما دام الاستقلال هدف الأمة قاطبة، ولذلك فإن تجاهل هذه الحقيقة، ومعارضة البلاد فى أمانيها، وحرمانها من الاستقلال الذى جاهدت فى سبيله، من شأنه أن يعكر صفو السلم فى وقت تتضافر فيه كل القوى لتشييد صرح السلام فى العالم أجمع.

وهدف العرب الليبيين الثالث إلى جانب الوحدة وعدم تجزئة بلادهم والاستقلال هو الانضمام إلى الجامعة العربية. وهذا مطلب يحقق كذلك أمانى الليبيين الوطنية، ويرضى شعورهم القومى، ويجدون فيه الضمان الكامل لاستقلالهم. فالليبيون شعب عربى، والشعوب التى تتألف منها الجامعة شعوب عربية، والجامعة تضم فى نطاقها دولا مستقلة، ويتوقع الليبيون من إخوانهم العرب بفضل الجوار وروابط اللغة والجنس والدين والأمانى القومية والمصالح المشتركة من ثقافية واجتماعية واقتصادية كل معاونة ومؤازرة فى حياتهم الجديدة التى يترقبونها بفارغ الصبر.

د - خلاصة المطالب:

والأمة العربية التى بحثت المسألة الليبية من مختلف وجوهها ترى أن

الإمهـال فى الوصول إلى حل يحـقق أمانى الشـعب الليبى ينجم عنه شـعور بخيبة أمل كـبيرة، ليس فقط لدى الأمة الليبية بل ودى الأمم العـربية قاطبة. والواقع أن ما تعانيـه البلاد الآن من مصاعب اقتصادية وغـيرها يجعل الإبطاء فى إيجاد حل للمسألة الليبية عملا ضارا ولا مسوغ له.

ومختصر المطالب الليبية ما يأتى:

١ - الاستقلال التام. ٢ عدم تجزئة البلاد.

٣ - الانضمام إلى الجامعة العربية.

***

مذكرة عن تاريخ ليبيا منذ أقدم الأزمنة إلى نهاية العهد العثمانى

١ - تاريخ ليبيا فى العصور القديمة والمتوسطة:

عرف القدماء ليـبيا (برقة وطرابلس)، وكان الفينيـقيون أول من نزل فى طرابلس، وأسسوا ثلاث مدن تجارية هى صبراتة (عرف البربر باسم زواغة قبل أن يسـميـهـا العـرب صبـرة)، ثم أوا (Oea) وأسـماها البـربر باسم أويات (Oyat)، ثم لبدة Leptis Magnus ومحلهـا اليوم مدينة الخـمس، وقد ورث أهل قـرطاجنة الحكم فى هذه الجـهـات حوالى ٧٩٥ ق.م. أمـا برقـة فكان الإغريق أول من اسـتوطنها من القـدماء، وأسسوا المدن الآتيـة: قورينا (وهى اليوم مدينة شحـات) وأبولونيا (ميناء قورينا وهى اليوم مـرسى سوسة) وبرقة Barke (وكانت أبطليـمايس Ptolemais وهى اليوم طليـثة منفذها إلى البـحر) وأيوتسيريديس (Eutheshpede) - فيما بعد برنيقة Bérénice - وهى اليوم بنى غازى، ثم تـوكرة Teucubira - فيـما بعـد أرسنوى Arsinoe - وهى اليوم توكرة كذلك وتعرف هذه جميعها باسم المدن الخمس (Pantopolis).

وقد استولى الرومان على ليبيا حوالى ٢٥ ق.م، وقد أطلق الرومان اسم طرابلس على المدن الثلاث (ترى بولس) صبراتة وأوا ولبدة، وبينما ظلت العلاقات بين طرابلس وقرطاجنة وثيقة فقد خضعت برقة لتأثير الإسكندرية أى لتأثير الثقافة الهللينية. وأما الرومان فقد توغلوا فى البلاد حتى وصلوا إلى غدامس وإلى فزان. ومع ذلك فإنهم لم يحتلوا هذه الجهات بل اكتفوا بإرسال الحملات إليها من وقت إلى آخر وإنشاء العلاقات التجارية مع أهل فزان خصوصًا. وقد قاوم الأهلون حملات الرومان فاقتصر سلطانهم على الأقاليم الساحلية عظم الوقت، وقنعوا بالسيادة الاسمية على النواحى الداخلية فى ليبيا، وعندما حدث تقسيم الدولة الرومانية تبعت طرابلس الدولة الرومانية الغربية، بينما كانت برقة من نصيب الدولة الرومانية الشرقية، ويفصل بين برقة وطرابلس صحراء سرت. وفى سنة ٤٥٥ ميلادية تعرضت شواطئ ليبيا لغزو الوندال وتخريبهم، كما أغارت عليها القبائل البربرية من الداخل، ومنذ عام ٥٣٣ خضعت البلاد فترة من الزمن لسلطان بيزنطة.

وغزا العرب ليبيا فى القرن السابع الميلادى فخضعت لهم برقة وطرابلس، وتوغلوا فى الداخل إلى ودان ثم إلى زويلة بالفزان، بل إنهم فتحوا كذلك كوار إلى الجنوب الشرقى من تيبستى، ومع أن العرب صادفوا مقاومة شديدة فى أول الأمر من جانب البربر سكان البلاد الأصليين، فقد تحسنت العلاقات رويدًا رويدًا بين الفريقين، وأقبل البربر فى آخر الأمر على التعاون مع العرب وانتشر الإسلام وصارت العربية لغة البلاد وظلت ليبيا تدين بالطاعة للخلافة الإسلامية سواء كان مقر هذه المدينة المنورة أم دمشق أم بغداد أم القاهرة (أم استانبول أخيرًا) واستطاع العرب تعريب القطر الليبى فنجحوا فيما أخفق فيه الفينيقيون والرومان من قبل.

وحدث فى عام ١١٤٦، أن أغار (روجر) ملك صقلية على مدينة طرابلس، فاحتل (النورمان) من صقلية طرابلس مدة لم تزد على اثنتى عشرة

سنة (١١٤٦ - ١١٥٨) استعادها بعدها (الموحدون) الذين قامت دولتهم فى بلاد المغرب، ثم فتح الأيوبيون ليبيا فى عام ١١٧٢ واسترجعها الموحدون مرة أخرى وحكمها بنو حفص حتى إذا ضعف هؤلاء وطمع أهل (جنوة) فى احتلال طرابلس افتداها أبو العباس أحمد بن مكى صاحب قابس بفدية أنقذتها (١٣٥٤) حتى إذا كان عام ١٥١٠ فتح الإسبان ليبيا، ولكن لم يلبث الإمبراطور شارل الخامس أن تنازل عنها فى عام ١٥٣٠ مع مالطة إلى فرسان القديس يوحنا الذين طردهم العثمانيون من جزيرة رودس، وقد ظل الفرسان يحتلون ليبيا حتى عام ١٥٥١ عندما انتزعها العثمانيون منهم.

٢ - العهد العثمانى الأول:

ومما تجدر ملاحظته أن الليبيين أنفسهم هم الذين دعوا العثمانيين للحضور إلى بلادهم وذلك لأن الإسبان عنفوا بأهل طرابلس فلجأ بعض هؤلاء إلى تاجورا شرقى طرابلس، وأرسلوا وفداً إلى دار الخلافة الإسلامية باستانبول لطلب النجدة، ولما كان النزاع وقتئذ على أشده بين الأتراك والإسبان من أجل السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، فقد أرسل السلطان العثمانى قواته وأساطيله إلى ليبيا واستولى العثمانيون عليها منذ سنة ١٥٥١، وأوضحت ليبيا باشوية عثمانية، وكانت هذه الباشوية تضم إقليم الفزان ومع ذلك فقد أخفق العثمانيون فى دعم سيطرتهم فى داخل البلاد، فخضع الساحل الليبى لسلطانهم وظلت سيادتهم فى الداخل صورية فحسب.

وأنشأ العثمانيون نظاما من الحكم قوامه الباشا الذى يرسل من الآستانة وكان يستعين فى إدارة شئون الولاية بمجلس الديوان يترأسه (داى) Day وبالحامية الانكشارية وبترأسها (باى) Bey فعظم التنافس بين الباشا والداى رئيس الديوان والباى رئيس الحامية، وكان من أسباب زيادة الفوضى أن السلطان أكثر من تغيير الباشوات فلم يستقر لهؤلاء الحكم وعجزوا عن إدخال ضروب الإصلاح اللازمة فى ليبيا، وفضلا عن ذلك فقد نشأت من اختلاط

أوجاق الانكشارية بالأهالى طائفة عرفت باسم (القول أوغلية) عاثوا فى البلاد فساداً. ونجم عن هذه الفوضى وما لحق الليبيين من أذى بسببها أن انتهز هؤلاء الأخيرون ضعف سلطان العثمانيين فبدأوا يقاومونهم مقاومة شديدة واستأثر رؤساء القبائل وكبار الليبيين فى نواحى البلاد الداخلية بكل سلطة، وكان من أظهر هؤلاء أحمد بك القره مانلى الذى استطاع أن يؤسس لأسرته ملكا استمر من عام ١٧١١ إلى عام ١٨٣٥ تحت سيادة العثمانيين الاسمية.

٣ - الأسرة القره مانلية:

ومؤسس هذه الأسرة الحاكمة أحمد بك القره مانلى من أصل عثمانى. حضر جده مصطفى باشا بأسرته إلى ليبيا، وصار ابنه يوسف عاملا على ساحل المنشية شرقى طرابلس وورث ابنه أحمد منصب الباشوية، وعرف كيف يفيد من تلك الفوضى اتى ضربت أطنابها فى البلاد فأصبح صاحب السلطة الفعلية فى طرابلس، وأقر الباب العالى الوضع القائم فأصدر فرمانا بتوليته، ومع أن اولاية قد أصبحت وراثية بعد ذلك فى أسرة أحمد باشا القره مانلى، فإنه مما يجب ملاحظته أن أبناءه وأحفاده كانوا يحصلون على فرمانات بالولاية من الباب العالى مما يدل على أن دار الخلافة الإسلامية كانت ما تزال تحتل مكانا عاليا فى نفوس الليبيين ولا يستطيع حاكم مهما ارتفع شأنه أن يغفل هذه العلاقة الروحية والدينية وذلك على الرغم من زوال كل سلطة فعلية لتركيا فى ليبيا. ومع أنه ليس يعنينا فى هذا العرض السريع أن نلم بتاريخ هذه الأسرة تفصيلا فإن هناك حقائق عدة لا سبيل إلى إغفال ذكرها، من ذلك:

١ - أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أدركت من ذلك الوقت المتقدم أهمية إنشاء العلاقات التجارية مع ليبيا فعقدت إنجلترا معاهدة فى ١٧٥١ مع محمد باش القره مانلى (وهو ابن أحمد باشا وخليفته) لفتح موانى ليبيا للتجارة. ثم عقدت جمهورية البندقية معاهدة فى ١٧٦٥ لتشجيع

التجـارة. ورغبت روسـيا فى شـراء جزيرة صغـيرة تقع فى خليج بمـبة على ساحل برقـة حتى تجعـل منها قاعـدة لنشاطها التـجارى والسـياسى فى هذه الجهات. وأخفق هذا المشروع بفضل معارضة تركيا وتشجيع فرنسا لتركيا على المضى فى معارضتـها له. وقد حدث هذا كله فى عهد على باشـا ابن محمد باشا. ثم عقدت الولايات المتحدة الأمـريكية معاهدة مع يوسف باشا، ولكن باشـا طرابلس لم يلبث أن نقض هذه المعـاهدة وأعلن الحـرب على الولايات المتحدة فى مـايو سنة ١٨٠١ واستطاع الأمريكيون أن ينظموا فى مـصر حملة من العربان زحفت بحذاء ساحل مرمريكا حتى وصلت درنة واستولت عليها، وعندئذ عقد الصلح فى يونية ١٨٠٥.

٢ - أن أسرة القره مـانلى أدركت أهمية عدم تجزئة ليبـيا وضرورة ضم أقسامها الثلاثة تحت حكومة واحدة وبدأ هذا التوحيد فعلا من أيام أحمد باشا القره مانلى.

٣ - أن الدول سـرعان مـا أدركت أهميـة الشاطئ الليـبى من الناحـية الاستراتيجية فى البحر المتوسط وذلك فى أثناء وجود الحملة الفرنسية فى مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١، وفى أثناء اسـتمرار النـضال بين فرنـسا وإنجلترا بـعد ذلك حتى سقوط إمبراطورية نابليون الأول وذلك لـقرب الشواطئ الليبية من مالطة وإمكان تموين هذه الجـزيرة من ليبيـا من جهة، ولأنه كـان يتعـذر على سفن الأسطولين الفرنسى والإنجلـيزى الملاحة فى المياه الليـبية أو التـموين من هذه البلاد إذ أظهر الأهلـون عداءهم لها، وعلى ذلك فقد بـادرت إنجلترا وبمجرد انتهـاء الحرب بتـجديد معـاهداتها وامـتيازاتهـا مع يوسف باشا اقـره مانلى، وأرسلت أسطولا لهذه الغاية إلى طرابلس فى عـام ١٨١٦، وفضلا عن ذلك فإنه لما كانت الدول المجتمعة فى مـؤتمر إكس لاشابل قد كلفت إنجلترا وفرنسا بالتدخل مع وجاقات الغـرب (تونس والجزائر وطرابلس) من أجل منع أعمال القرصنـة فى البحر الأبيـض، فقد ذهب أسطول إنجـليزى فرنسى إلـى مدينة طرابلس فى أكتوبر ١٨١٩ وحصل من يوسف باشا على الضمانات اللازمة.

٤ - وثمة ملاحظة جديرة بالذكر هى أنه ما أن بدأ الضعف يدب فى أسرة القره مانلية حتى خرج الأمر من أيدى باشواتها فانتشرت الفتن وشمل البلاد الاضطراب والفوضى وكان من أسباب عجز الحكومة عن استعادة سيطرتها بعد العاصمة (طرابلس) عن سائر الأقاليم وصعوبة المواصلات، فامتنعت بعض الجهات عن دفع الضرائب مثل غدامس، ونبذ عامل لواء فزان طاعة الحكومة، ثم كثرت المنازعات بين القبائل كما حدث بين قبائل نالوت وبنى نوير فى الجبل الغربى وقبائل سرت وأورفلة، ووجد يوسف باشا القره مانلى أن يقسم حكم طرابلس على الخصوص بين أبنائه وأقاربه، فاستأثر أفراد من أسرته بالحكومة فى منطقة غريان ومصراتة والخمس وأورفلة وزليطن ودرنة، فوضع يوسف باشا بهذا التقسيم أساس ذلك النظام الإقطاعى الذى ظل سائداً فى طرابلس وجعلها نهبًا للفوضى الناجمة من تسلط الأسرات الكبيرة فى مختلف المناطق، وبلغ هذا التسلط حدا من الخطورة لدرجة أن (معالى) عبد الرحمن عزام (باشا) لم يجد مناصًا من ابتكار «الجمهورية» نظاما للحكم فى طرابلس فى نوفمبر ١٩١٨ حتى يوحد صفوف الطرابلسيين فى جهادهم ضد إيطاليا. ومع ذلك فقد حقق هذا النظام غايته واضطر الطرابلسيون إلى مبايعة السيد محمد إدريس السنوسى بالإمارة على كل ليبيا بعد ذلك بأربعة أعوام تقريبًا (يولية ١٩٢٢).

٥ - وأخيراً فإنه مما يجدر ذكره أنه عندما بدأ القره مانليون يضعفون وأخذت الفوضى تنتشر فى البلاد اتجه الليبيون إلى دار الخلافة الإسلامية حتى تعمل على إنقاذهم، مما ينهض دليلا على ما كان يستمتع به السلطان العثمانى كخليفة للمسلمين من مكانة واحترام عميقين فى نفوس الليبيين، وما كان لهذه الصلة الروحية من أثر رادع حاسم فى عدم نبذ (سيادة) العثمانيين حتى فى الأوقات التى زال فيها (حكمهم) من البلاد كلية، الأمر الذى مكن هؤلاء من استرجاع سيطرتهم على المناطق الساحلية على الأقل، وجعل رؤساء

الليبيين وكبار شيوخهم الذين استأثروا بالحكم الفعلى سواء فى طرابلس أو فى برقة يعترفون بهذه السيادة العثمانية حتى زوال الخلافة الإسلامية من بيت آل عثمان نهائيًا. وكان بناء على استنجاد الليبيين بهم أن تدخل العثمانيون فى شئون ليبيا فى عهد القره مانلية مرة أيام على باشا وقد استطاع هؤلاء العودة إلى الحكم بفضل مساعدة التونسيين لهم فصدر فرمان بتولية أحمد باشا الثانى، ومرة أخرى أيام سيد على أو على باشا الثانى ابن يوسف باشا القره مانلى، وقد نجحت تركيا هذه المرة فى إنهاء حكم الأسرة القره مانلية سنة ١٨٣٥.

٤ - العهد العثمانى الثانى:

وكان من الأسباب التى دعت إلى التدخل السريع فى ليبيا عدوان فرنسا على الجزائر منذ سنة ١٣٨٠ مما أقنع تركيا بضرورة استرجاع سيادتها الفعلية على طرابلس وبرقة لإنقاذهما من مطامع الدول الأجنبية، فأرسلت أسطولا إلى طرابلس فى مايو سنة ١٨٣٥ بقيادة مصطفى نجيب باشا الذى أخرج سيدى على من البلاد وأرسله إلى الآستانة ومهد الطريق لولاية رءوف باشا وعادت ليبيا مرة أخرى ولاية عادية من ولايات الدولة العثمانية، وصارت تصدر الفرمانات بتنصيب البلاد رأسًا من الآستانة، وأصبحت ولاية ليبيا تتألف من خمس مقاطعات بتنصيب البلاد رأسًا من الآستانة، وأصبحت ولاية ليبيا تتألف من خمس مقاطعات هى: طرابلس والخمس وبنغازى والجبل وفزان، واعترفت الدول بالأمر الواقع ولكن على شرط أن تتكفل تركيا بالمحافظة على جميع الضمانات التى نالتها الدول عام ١٨٧٣. حيث اتفقت كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا مع تركيا على أن تمارس هذه الدول الثلاث الحقوق القنصلية فى طرابلس، ثم تأيدت معاهدات الامتيازات والاتفاقيات السابقة ليس فقط فى طرابلس بل وفى كل ليبيا عندما عقدت الدول الثلاث مع تركيا بروتوكولات جديدة لهذه الغاية فى ١٢ و٢٤ فبراير من العام نفسه،

وهكذا استطاع العثمـانيون أن يحتفظوا بسيادتهم على ليـبيا، وظل الحال على ذلك إلى وقت مجيء الطليان إليها فى عام ١٩١١.

والعهد العثمانى الثانى حافل بحقائق تاريخية يمكن تلخيصها فيما يأتى:

أولا: أن ضعف الأسرة القره مانلية فى آخر أيامها وما ترتب على ذلك من خـروج رؤسـاء القبـائل على سلطـانها، ثم قـيـام المنازعـات بين هؤلاء الرؤساء، كـان من الأسبـاب التى أفسحت المجـال لتدخل الدول فى شـئون ليبيا، وأسفر هذا التدخل عن تقويض دعـائم الأسرة الحاكمة فى النهاية. فقد أظهر الـقنصل الإنجليزى فى طرابلس وقـتذاك الكولونيـل (وارينجتـون) عدم رضائه عن ولاية سيدى على، وكان يؤيد ادعاءات أخيـه الأكبر سيدى محمد فى وراثة الولاية بدلا منه، وعـلاوة على ذلك فـقد أظهـر (وارينجتـون) كل صداقة نحـو رؤساء الثوار الذى انقلبوا على القـره مانلية فى ذلك الحين ومن هؤلاء: عبد الجليل سيف النصر من أولاد سليمان فى إقليم الفزان وغومة بن خليـفة من البـربر فى الجبل الغـربى، فزادت الفـوضى وأعطى ذلك فـرصة للعثـمانيين حـتى يعملوا على عـزل سيدى على (على باشـا) فأخـرجوه من طرابلس، وعندما علم أخوه سيدى عـثمان بذلك وكان يحكم بنى غازى بادر بالفرار إلى مالطة، فخلفه مصطفى رءوف أخـو والى ليبيا الجديد رءوف باشا فى نوفمبر ١٨٣٥.

ثانيـا: أن الأتراك ظلوا على سابق عـهـدهم يكثرون من تعـيين الولاة وعـزلهم، فلم يسـتطع الولاة إجراء أى إصـلاح فى البـلاد. ومع أن الأتراك حاولوا منذ عام ١٨٤٧ تحديد مدة الولاية بأربعة أعـوام فإن ذلك لم يفد شيئًا فى تحسين شـئون الولاية، لأن الولاة الترك مـا عدا القليلين منهم لم يهتـموا أصلا بالإصلاح من جهة، ولانتشـار الثورات والفتن فى طول البلاد وعرضها من جهة أخرى.

وقد اشتهـر من الثوار العتاة (غومة) الذى سبق ذكـره والذى اتخذ مقره

فى (يقـرن) وبسط سلطانه على الجـبل الغربى وتـعددت إغـاراته على الزاوية وزوارة، وأغار منافسوه على غريان والجبل، واسـتأثر عبد الجليل سيف النصر بكل سلطة فى الفزان، وأخفـقت محاولات الأتراك فى استمالة غـومة وعبد الجليل بشتى الطرق، واشتبك الثائران فى معارك دامية مع قوات الحكومة عند غربـان ومصراتة، وتـخلص الأتراك بمعاونة (وارينجـتون) القنصل الإنجلـيزى نفسه من عبد الجليل بتدبير كمين أعد له فما أن قبضوا عليه حتى قتلوه. وأما فى برقة فقد حمل لواء الثورة والعـصيان «عادل» وفى عام ١٨٤٢ سلم غومة فأرسله العـثمانيون إلى اسـتانبول، وعد أعوانه هـذا العمل خيانة واسـتأنفوا الثـورة فى الجبل، واضـطر الأتراك إلى تعيـين منافس من البـربر لغومـة فى حكومة الجبل فهدأت الأمور حتى استطـاع غومة الفرار من حبسه والعودة إلى طرابلس عـام ١٨٥٤، ثم استـقر فى فـزان وهناك التحم مع الأتراك، وقـتله هؤلاء فى منتصف العام نـفسه، ومع ذلك فقد اسـتمرت الفتن والاضطرابات فى الأعوام التاليـة فى مدينة طرابلس (١٨٥٥ و١٨٦٤) وبنى غازى (١٨٦٢) وزليتن (زليطن) وانتشـرت المجاعات بسبب احـتباس الأمطار كمـا حدث فى (عـام الـذبح) المشـهـــور ١٨٧٠ - ١٨٧١ عندمـا اضطر الأهـلون إلى ذبح مواشيهم وأغنامهم لقلة الماء وجدب الأرض من جهة، وحتى يقتاتوا بلحومها من جـهة أخـرى، واشتـعلت الثورات فى الفـزان وكثـرت الاضطرابات فى غـدامس، وأغـار (التـوارق) على القـوافل وقطعـوا الطرق عـام (١٨٧٢ - ١٨٧٤).

وعلى الرغم مما كـان يبـذله بعض الولاة الـنابهين - وكـانوا قلة - من ضـروب النشاط فى إخـضاع هذه الثـورات أو يبـدونه من رغبـة صادقـة فى الإصلاح فقد ظلت الأحوال تسير من سيء إلى أسوأ وفقد الأتراك كل سلطان ونفوذ فى النواحى الـداخلية فى ليبـيا حتى حـدث فى عام ١٨٨١ أن أعلنت فرنسا حمايـتها على تونس فأهاج هذا الحادث شعور المسلمين وشعـر الليبيون

«فـجأة» بعطف شـديد نحـو تركـيا وعظم ولاؤهم مـن ذلك الحين للسلطان العثمانى «خلـيفة المسلمين» ومع ذلك فقد أخذ هذا الشـعور «الجديد» يتلاشى رويداً رويداً فى الأعوام التالية بسبب انتشـار المجاعة فى «عام الدقيق» - وقد سمى عام الدقيق (١٨٨١) لأن الحكومة صـارت توزع الدقيق على القبائل فى سـبيل التـغلب على المجـاعة - وبسـبب تذمـر الأهلين من الإدارة القائمـة، فكثرت الثورات وكان أهمها ما حدث فى (غات).

وما أن عهد بمنصب الولاية فى عـام ١٨٩٠ إلى حسونة باشا وكان من سلالة الـقره مانلـى حتى أخذ يـتفاوض سـرا مع الطليان لـوضع ليبـيا تحت حمـايتهم لقاء عـودته إلى عرش أجداده ولم يمتنع الطليـان عن إجابة رغبـته سوى اشـتغالهم وقـتئذ بافـتتاح (إرتريا) وتوطيـد أقدامهم فى مـستعـمراتهم الجـديدة. وقـد توالى تنصـيب الولاة بعـد ذلك، وتوالى حـدوث الثـورات والاضطرابات. وكان فى هذه الأثناء أن تحسنت العلاقـات بين فرنسا وإيطاليا (١٨٩٨) وذلك بعد تأزمها بسبب احتلال الفـرنسيين تونس، فعقدت الدولتان معاهدة فى أول ديسـمبر سنة ١٩٠٢، أطلقت بفضلها يد فـرنسا فى مراكش ويد إيطاليا فى ليبـيا، وساعد إيطاليا على المضى فى تدابيرها وصـول جماعة (تركـيا الـفتـاة) إلى الحكم فى اسـتـانبول فـقـد عمـد هؤلاء إلى «تتـريك» الإمبراطورية العثمانية وجـعل الترك أسياداً على سائر الأجناس والشعوب التى خضعت لسلطان الدولـة، ونفر الليبيون من آراء هذه الجـماعة فى الدين وفى التقاليد العـربية العتيدة، وانقلب هذا النفور إلى عداء وكـراهية شديدة عندما وضحت مبادئهم وسياستهم الجديدة، فنشطت دعاية الطليان تهيء الأذهان فى أوروبا لقبول ضم ليبيا إلى إيطاليـا. وفشلت وزارة إبراهيم حقى باشا (وكانت منتميـة لحزب الاتحاد والترقى) فى تدبير أمـر الدفاع عن ليبيا وتحـصينها. بل اتهم الكثيرون إبراهيم حـقى باشا بأخذ رشوة من الطليان حتى يغـمض عينيه عن أفعالهم.

وفى ٢٩ سبتمبر ١٩١١، أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا. والتزمت الدول الحياد فنزلت الجيوش الإيطالية فى شواطئ ليبيا واحتلتها بسهولة، وعين قائد أسطول الحملة بوريارِيشى Morea Ricci حاكما على ليبيا، ثم خلفه قائد جيوشها الجنرال كانيفا Caneva فى هذا المنصب، وعين حسونة باشا القره مانلى «عمدة» لمدينة طرابلس.

ثالثا: ومع أن العثمانيين فشلوا فى توطيد سيطرتهم فى كل ليبيا فظلت الأقاليم الداخلية خارجة عن هذه السيطرة، واقتصر سلطانهم على الأقاليم الساحلية فحسب. فإن كثيرين من المؤرخين يعترفون بأن العثمانيين قد حاولوا المحافظة على وحدة البلاد، بل وأنشأوا نظام الحكم المحلى ونهضوا بالبلاد من الناحية الاقتصادية، ويذكرون دليلا على ذلك ما فعله الولاة مثل أحمد عزت باشا ورضا باشا وراسم باشا ونامق باشا ورجب باشا، ولم يمنع هؤلاء عن المضى فيما أرادوه سوى الاضطرابات الداخلية وقصر مدة ولاية كل منهم.

أ - من ١٨٣٥ - ١٨٤٣:

وقد استمر النظام الإدارى الذى وضعه القره مانليون سائداً فى ليبيا فى أثناء هذه المدة، وبمقتضاه ظلت ليبيا مقسمة إلى ثلاث مقاطعات عواصمها طرابلس ومصراتة وبنغازى كل منها مقسم بدوره إلى نواح تسمى: (قائدية) يشرف (قائد) على شئونها ما عدا شئون القضاء إذ ظل يفصل فى القضايا القاضى حسب قوانين الشرع الإسلامى. ولم تنشأ المحاكم المختصة بالنظر فى القضايا المدنية والتجارية والجنائية إلا فى عام ١٨٦٩.

ب - من ١٨٤٣ - ١٩١١:

وفى عام ١٨٤٣ قسمت ليبيا إلى مقاطعتين إداريتين، إحداهما ولاية طرابلس والأخرى «متصرفية» بنغازى، وقد ظل من حق الوالى النظر فى شئون متصرفية بنغازى ما دامت هذه متصلة بمسائل الجندية والبريد والجمارك

والقضاء، بينما كان من حق المتصرف فى بنغـازى أن يتصل باستانبول مباشرة فيما عـدا ذلك من المسائل. وكان يساعد الوالى فى تصـريف الأمور «مجلس إدارة» يتـألف من قـاضى القـاضاة والمفـتى والمكتـوبجى «أو رئيس الكـتبـة» والدفتردار «ناظر المالية» وستة آخرون من الأعضاء الذين ينتخبهم الأهلون كل عامين ولا يتناولون مرتبات، وكانت مهمة المجلس استشارية فى المسائل المالية والقانونيـة والإدارية «الملكية أو المدنيـة» - وكانت ولاية طرابلس تنـقسم إلى أربع متصرفيات أو سنجقـيات هى: طرابلس والخمس والجبل الغربى ومركزه يفرن والفزان ومركزه مرزق.

وكانـت كل متـصرفـية طرابلس تمثل «قـائمقـاميـات طرابلس وزاوية والعجـيلات وزوارة وترهونة وأورفلة وغريان وأشـهر النواحى - «وعلى رأس كل منهـا مدير» - زئزور وجفـرة وقصـر الهانى وتاجـوراء والمنشيـة وعددها جميـعًا إحدى عشرة ناحـية «وبلغ عدد سكان متصـرفية طرابلس ٢٧٥٠٠٠ نسمة.

وكانت متصرفية الخمس تتألف من قائمقاميات الخمس وملانة «ومركزها القصبـات» وزليتن ومصراتة وسرت، ومن ناحيـة تاورغة. وبلغ عدد السكان حوالى ١٣٠٠٠٠ نسمة، وشملت مـتصرفية الجبل الغربى قائمـقاميات يفرن وقساطو وقـصر الحاج والجوش ونالوت وغـدامس وعدد نواحيها أربـعة منها زنتان ومزدة، ويبلغ عدد سكان متصرفية الخمس حوالى ١٠٠٠٠٠ نسمة.

وشملت متصرفية فزان «وعاصمتها مرزق» قائمقاميات الشاطئ وسكونة وغات وعـدد نواحيهـا تسعة منهـا سبهـة ووادى زله والقطرون وهون وودان وغدوة وبلغ عدد سكان هذه التصرفية ٧٠٠٠٠ نسمة. وأما عدد سكان ولاية طرابلس فقد بلغ حوالى ٥٧٥٠٠٠ نسمة.

وكانت متصرفية بنغازى فى أول الأمر تشمل ثلاث قائمقاميات هى درنة والمرج وجالو ثم زاد عليهـا فيما بعد قـائمقاميات القـبقب وطربق، وفى عام

١٩١٠ زيد عليها قائمقامية الجغبوب، واشتملت متصرفية بنغازى على النواحى الآتية: سلوق وقمينس وإجدبية وتوكرة والعبيد وسلتطة وسيره وبرزيز. وأما قائمقامية القبقب فكانت تشمل نواحى شحات والقبة وقد ألحقت ناحية مرسى بردية بقائقامية طبرق، كما ألحقت نواحى قبائل زويه والمغاربة بقائقامية جالو، وبلغ عهد سكان متصرفية بنغازى حوالى ٢٣٠٠٠٠ نسمة.

رابعًا: وثمة ملاحظة أخيرة هى أنه قد سبقت الإشارة إلى أن سيطرة العثمانيين الفعلية لم تكن تعدو السواحل، فظلت الأقاليم الداخلية خاضعة لنفوذ الأسر الكبيرة فى طرابلس ورؤساء القبائل فى القطر الليبى. ومع ذلك فقد حافظ هذا النظام على وحدة البلاد ووضع سلطة الحكم العليا فى يد الوالى وكان مقره فى طرابلس، بحيث لا يجوز للمتصرف فى برقة وهو يلى الوالى فى الرتبة والمركز أن يتصل بالآستانة إلا فى المسائل الطارئة والتى لم تكن تشملها التنظيمات الموضوعية لإدارة الولاية، وذلك فى كل ما كان متصلا بالشئون العسكرية والقضائية والضرائب الجمركية، وفضلا عن ذلك فإن هذا النظام الإدارى كان يطابق فى جوهره ما درجت عليه البلاد فى تصريف شئونها إبان العهد العثمانى الثانى (١٨٤٣ - ١٩١١) خصوصًا من حيث توزيع السلطة الفعلية بين رؤساء الأسر الكبيرة الذين صار كل منهم نفرد بالنفوذ المطلق فى ناحية معينة من النواحى التى قسمت إليها القائمقاميات فى طرابلس، ثم من حيث توزيع هذه السلطة كذلك بين الرؤساء والشيوخ فى برقة، وكان هؤلاء من الإخوان والمقدمين السنوسيين الذين اختصوا (بالحكومة) المحلية فى المناطق المتعددة التى قامت بها الزوايا السنوسية، وعلى ذلك فقد ظلت الأقاليم الداخلية فى برقة تخضع لسلطان السنوسيين مدة العهد العثمانى الثانى خضوعًا مطلقًا.

٥ - السنوسية:

ومنشئ السنوسية هو سيدى محمد بن على السنوسى الخطابى الحسنى الإدريسى (١٧٨٧ - ١٨٥٩) من سلالة ملوك الأدارسة الذين أسسوا الدولة الإدريسية وهو من أحفاد الرسول ﷺ. وقامت دعوته على أساس تخليص الدين الإسلامى من الشوائب وذلك بالتزام أحكام القرآن الكريم ثم نصوص السنة الشريفة والمأثور عن النبى ﷺ وما أجمعت عليه كلمة الأئمة المرشدين والسلف الصالح. وهذا إلى جانب فتح باب الاجتهاد، وقد أسس أول زواياه فى جبل أبى قبيس قريبا من مكة ونشر دعوه فى برقة وكانت أولى زواياه بها فى البيضاء وانتقل إلى الجغبوب فى عام ١٨٥٥ حتى يبقى بعيداً عن تدخل السلطات العثمانية فعمرت الواحة وأضحت من ذلك الحين من أهم مراكز السنوسية. وعندما توفى السيد محمد بن على دفن بها. وقد كثر تشييد الزوايا فى عهد خلفه وابنه السيد محمد المهدى. ونقل السيد محمد المهدى مقره إلى الكفرة فى عام ١٨٩٥ حتى يبتعد هو الآخر عن تدخل الأتراك والأوروبيين على السواء فى شئونه وحتى يتخذ العدة لمكافحة النفوذ الفرنسى الذى بدأ ينتشر وقتئذ فى إفريقية الغربية والوسطى. وبالفعل لم يلبث السيد المهدى أن خرج من الكفرة إلى (قرو) بعد ذلك بأربعة أعوام (١٨٩٩) وتقع (قرو) فى الشمال الشرقى من برقو. وأسس عدة زوايا فى (قرو) وعين كلك وبير العلالى وغيرها، وانتشر نفوذ السنوسية فى واداى وكانم وبلغ بحيرة تشاد. واشتبك السيد المهدى مع الفرنسيين فى نضال عنيف ولكن هؤلاء بفضل قواتهم المزودة بالأسلحة الحديثة استطاعوا الاستيلاء على هذه الجهات فى النهاية. وعند وفاة السيد المهدى فى يونية ١٩٠٢، استثر بزعامة السنوسيين السيد أحمد الشريف ابن أخيه وذلك لحداثة سن ولد السيد محمد المهدى الأكبر وهو السيد محمد إدريس السنوسى المقيم (مع أخيه السيد محمد الرضا) بالقاهرة اليوم.

وهناك ملاحظات عدة عن السنوسية لا مناص من ذكرها وتتلخص فيما يلى:

أولا: أن السنوسية لم تكن طريقة من الطرائق فحسب ولم تكن شعبة من الطريقة الشاذلية، بل التعريف الصحيح لها هو (الجمعية السنوسية) لأن دقة النظام الذى اتبعته هذه الجمعية فى تشكيلها لم يسبق له مثيل فى سائر الجمعيات سياسية كانت أم دينية خفية أم علنية. ولم يفصل السنوسيون بين الدين والسياسة لأن غرضهم الإرشاد والهداية وذلك من طريق نشر تعاليم الدين الصحيحة وتبصيراً للناس بطرق الحياة المستقيمة على أساس تكاتف الجماعات فى سبيل العمل المنتج المفيد. فأئمتهم ورؤساؤهم يرعون شئون الناس الروحية والمادية والدنيوية معا.

ثانيا: أن الزوايا التى أنشأوها وانتشرت فى كل برقة ووصلت إلى قلب إفريقية لم تكن مراكز للتعليم الدينى فحسب، بل كانت أسواقا تجارية ومحطات للقوافل وقاعد يبسط السنوسيون منها ألوية الأمن والسلام على الربوع المجاورة لها. فالزوايا مراكز حكومية إدارية إلى جانب كونها مراكز تعليمية وتجارية. ومما يدل على أن السنوسيون لم يغفلوا ناحية السياسة والحكم فى نشاطهم أنهم اتبعوا نظاما معينًا فى إنشاء هذه الزوايا وعلى الخصص فى إقليم برقة، جعل من الزوايا مراكز استراتيجية للكر والفر وقواعد يلجأون إليها إذا اضطروا للتقهقر إلى النواحى الداخلية فى البلاد أمام ضغط الدولة العثمانية أو غيرها من الدول الأخرى (وخصوصًا إيطاليا) التى توقعوا إغارتها على ليبيا من أيام مؤسس السنوسية نفسه السيد محمد بن على السنوسى الكبير.

ثالثا: أنه نجم عن انتشار السنوسية فى برقة وإنشاء الزوايا على هذه الصورة المنظمة أن ظل العثمانيون عاجزين عن بسط سيطرتهم فى داخل البلاد على الرغم من كل المحاولات التى بذلوها فى هذا السبيل، فاضطلع

السنوسيون فى زواياهم بأعباء الحكومة الفعلية فى داخل برقة وساد الأمن والسلام فى ربوعها على خلاف ما كان يحدث فى طرابلس. على أن هذا الوضع وتغلغل لإسلام على أيدى السنوسيين فى قلب إفريقية الغربية والوسطى وبخاصة أيام السيد محمد المهدى أثار فزع الدول التى طمعت فى امتلاك هذه الجهات، فبدأت هذه من ثم تضغط على السلطان العثمانى حتى يحد من نشاط السنوسيين واضطر السيد محمد المهدى إلى الانتقال من الكفرة إلى قرو على نحو ما شاهنا، ولكن مما يجدر ذكره أن السنوسيين لم يريدوا - بالرغم من ضعف العثمانيين - أن ينبذوا ظهريا السيادة العثمانية، وذلك محافظة منهم على وحدة العالم الإسلامى التى كان يمثلها وقتئذ الخليفة العثمانى. وما أن اطمأن العثمانيون إلى هذه الحقيقة حتى رضوا بانتقال السلطة الفعلية فى داخل برقة وقلب إفريقية إلى أيدى السنوسيين، بل وأقبلوا فى آخر الأمر على تأييد السيد محمد المهدى عندما عقد الإنجليز والفرنسيون فيما بينهم اتفاقى ١٤ يونية ١٨٩٨ و٢١ مارس ١٨٩٩ بخصوص تحديد مناطق نفذهم فى إفريقية الوسطى والغربية، وشملت منطقة النفوذ الفرنسى فى شرق بحيرة تشاد وشمالها أقاليم كانم وباقرمى ووادای وتيبستى وبرقو والواجنقة وانيدى وكل هذه كانت مناطق سنوسية.

ومما يدل على اعتراف الدولة العثمانية بأن السنوسية لم تكن طريقة فحسب، بل أداة حكومية فعالة وفى وسعها فضلا عن ذلك مقاومة النفوذ الأجنبى فى قلب إفريقية الغربية والوسطى أن السلطان عبد الحميد الثانى بذل قصارى ما فى وسعه من جهد وحيلة فى استمالة السيد المهدى والتأكد من أنه لا يضمر عداء لدولة الخلافة الإسلامية أولا، ثم صار يعمل على تشجيعه بعد ذلك. فقد بلغ من نفوذ السنوسيين فى الأقطار الليبية أنهم امتنعوا عن إرسال أية وحدات عسكرية لمعاونة الدولة العثمانية فى حروبها مع روسيا فى عام ١٨٧٧ واضطروا السلطان إلى الاعتراف بحكومتهم الفعلية، وساعد على

توطيد العلاقات بين السلطان والسيد المهدى وجود الشيخ محمد جعفر أستاذ السلطان القديم بالآستانة وكان من أتباع السنوسية (١٨٧٩ - ١٨٨٣) ووجود السنوسيون لهم أتباعًا عديدين غيره بالآستانة ثم كان الحاج رشيد باشا والى برقة من أتباعهم كذلك، وأكثر السلطان من إرسال الهدايا والكتب الودية إلى السيد المهدى، وفى عام ١٨٨٩ قام صادق بك المؤيد من آل العظم بدمشق الشام وكان ياورًا للسلطان بزيارة السيد فى الجغبوب، ومع أن السيد خشى مغبة هذه الصلات فانتقل إلى الكفرة، فقد ثابر السلطان على استمالته واستمتع السنوسيون بنفوذ ظاهر فى دوائر الحكومة فى بنغازى، وأصبح الشيخ عبد العزيز العيساوى بمثابة مندوب السيد بالآستانة معترفا به، وأوفد السلطان صادق بك المؤيد لزيارة السيد مرة أخرى فى الكفرة (١٨٩٥) وكتب إليه كتبًا تؤيد اعتراف الدولة (بحكومة السنوسيين) فى داخل البلاد ما دامت منضوية تحت لواء الخلافة الإسلامية، من أهمها كتاب السلطان الذى حمله صادق بك إلى السيد فى زيارته هذه، ثم كتب أخرى فى نوفمبر من العام نفسه وفى الأعوام التالية، وقد ظلت هذه الصلات قائمة إلى بعد وفاة السيد المهدى.

ولم يحد العثمانيون عن هذه السياسة أيام السيد أحمد الشريف (١٩٠٢ - ١٩١١) وكان من أثرها أن حمل السنوسيون لواء الجهاد ضد إيطاليا عندما غزت هذه بلادهم فى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩١١. ثم ظلوا يكافحون فى سبيل أوطانهم ودينهم إلى وقت استشهاد السيد عمر المختار سنة ١٩٣١. وما أن قامت الحرب العالمية الثانية ودخلت إيطاليا الحرب حتى انضم السنوسيون إلى جانب الحلفاء واشتركوا اشتراكا فعليا فى العمليات العسكرية التى انتهت بطرد الطليان (وقوات رومل من ليبيا فى عام ١٩٤٣).

جـ - مذكرة فى بعض النواحى التى من شأنها توضيح مطالب الليبيين فى الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية

١ - الوحدة:

أ - تنظيم الإدارة والحكم فى العهد الإيطالى:

١ - صدر قانون فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ نقل بصفة وقتية إلى الحكومة الملكية الإيطالية الحق فى ممارسة شئون الإدارة فى ليبيا لحين صدور قانون خاص بتنظيمها نهائيًا.

٢ - وفى ٩ يناير سنة ١٩١٣ صدر قانون يجعل من طرابلس وبرقة حكومتين منفصلتين على رأس كل منهما حاكم يتبع وزارة المستعمرات ويعهد إليه بقيادة الجند، فيقيم حاكم طرابلس فى مدينة طرابلس وحاكم برقة فى بنغازى - وتقسم كل من هاتين الحكمتين إلى منطقتين إحداهما ملكية مدنية والأخرى عسكرية، فيقوم بأعباء الشئون المدنية سكرتير عام وبأعباء الشئون العسكرية مكتب عسكرى.

٣ - وفى ١٢ يناير سنة ١٩١٤ صدر قانون قسم كلا من هاتين الحكومتين إلى أربعة أقاليم (أو مديريات) فى طرابلس، وإقليم (أو مديرية) واحدة فى برقة، وعلى رأس كل منها قومسير إيطالى يعاونه مجلس من أعيان الوطنيين يختارهم الحاكم ومهمتهم استشارية فحسب. بينما يرأس كل قسم وناحية داخل هذه المديريات موظف إيطالى تعاونه هيئات من الوطنيين.

٤ - صدر بعد الحرب العالمية الأولى مرسوم فى ١٧ مايو سنة ١٩١٩ تحولت بمقتضاه حكومة طرابلس من عسكرية إلى مدنية، وعين (منزنجر) Menzinger أول حاكم مدنى لها، وقد أبقى القانون الأساسى المعطى لطرابلس فى أول يونية سنة ١٩١٩ تنفيذًا لهذا المرسوم ليبيا مقسمة إلى حكومتين فى برقة وطرابلس، ونص على إنشاء مجالس وطنية فى الأقسام

والنواحى، وإنشاء (برلمان محلى) يعين بعض أعضائه بالانتخاب والبعض الآخر تسميهم الحكومة.

٥ - وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ طبق القانون الأساسى على برقة، وكان ديمارتينو De Martino أول حاكم مدنى لها، وأدخلت بعض التعديلات على هذا القانون الأساسى بصورة تجعله ملائما لمصالح السنوسية فى برقة، فلم يعد هناك مجال لتقسيمات إقليمية وإنما كانت هذه قبلية وتألف البرلمان المحلى من ممثلين لهذه القبائل ومن أعضاء تعينهم الحكومة وقد افتتح برلمان برقة المحلى فى بنغازى فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١. وأما برلمان طرابلس فلم ينشأ أصلا واكتفى حاكمها الكونت فولبى Volpi بتعيين قومسيرين مدنيين فى يفرن وغريان وترهونة وأنشأ قومندانيات الأراضى (الجنوبية) شملت نالوت والجوش وكل منطقة الحدود الجنوبية الغربية، ثم مزدة وأورفلة والحمادة وفزان والجفرة.

٦ - وفى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ صدر قانون حل محل القانون الأساسى الصادر فى عام ١٩١٩ وبمقتضاه ألغيت البرلمانات المحلية وتألف بدلا منها مجلس حكومى ومجلس عام ومجالس بلدية تعين الحكومة أعضاءها، وظلت حكومتا برقة وطرابلس منفصلتين.

٧ - وفى ديسمبر ١٩٢٨ عين المارشال بادوليو Badoglio حاكما عاما على برقة وطرابلس معًا يتخذ مقره فى مدينة طرابلس ويدير طرابلس مباشرة بينما ينوب عنه فى حكومة برقة نائب وال كان الجنرال سيشليانى Siciliani وظلت ماليتا برقة وطرابلس منفصلتين. وكان الغرض من هذا الإجراء تنسيق العمليات العسكرية فى ليبيا لمقاومة المجاهدين، وقد خلف الماريشال بالبو Balbo كحاكم عام لكل ليبيا حاكمها السابق «بادوليو» وذلك فى ديسمبر سنة ١٩٣٣.

٨ - وقد صدر مرسوم فى ٣ ديسمبر ١٩٣٤، استبدل به قانون فى ١١ أبريل ١٩٣٥ جمع بين برقة وطرابلس فى حكومة واحدة تحت اسم ليبيا

يحكمهـا حاكم عام مقـره فى مدينة طرابلس، يعاونه سكرتير عـام وقومندان للجند وهيئات مـدنية وعسكرية إيطالية ومجلس عام لشـئون الإدارة ومجلس حكومى للشئون المالية وقسمت ليـبيا إلى أربع مناطق هى: طرابلس ومصراتة وبنغـازى ودرنة وذلك عدا منطقـة خامسـة تسمى المنطقـة العسكرية الجنـوبية ومركزها هـو فى الجفرة، وقد قسـمت المنطقة العسكرية الجنوبيـة إلى خمس دوائر هى: هون وغات ومـرزق وبراك والجوف، وصارت جـميع هذه المناطق تتبع وزارة إفريقية الإيطالية، وفى كل منها قومسير عام إيطالى يساعده مجلس إدارى إقليمى.

٩ - وبعد أن غزت إيطاليا الحبشة أصبحت ليبيا عاملا فى المحافظة على قوى الـطليان فى البـحر الأبيض المتـوسط، ولذلك صدر قـانون فى ٨ أبريل ١٩٣٧ يجعل من ليبـيا مكملا وامتداداً لإيطاليـا ذاتها من الناحيتين السيـاسية والعسكرية، وبمقتضى هذا القانون أضحت المناطق الليبية الأربع أقساما إدارية: (ولايات أو إيالات Prefeclutres) على نمط الأقسام الإدارية الإيطاليـة فى شبه الجزيرة نفسها. ومع أن ليبيـا ظلت تتبع وزارة إفريقية الإيطالية بدلا من وزارة الداخلية بروما، فـقد وقف تطبيق نظام المستعمـرات الإدارى عليها واتبع بدلاً من ذلك النظام الإدارى السـارى فى إيطاليا ذاتهـا فصـار يشرف على شـئون الإدارة حاكم، واشترك الأهلون الليبيون فى القرى الصغيرة فى الإدارة المحلية البلدية وفى المدن الكبيرة صاروا أعضاء فى المجالس البلدية الاستشارية.

١٠ - وفى صـيف سنة ١٩٣٨، أصبـحت المنطقـة العسكرية الجنوبيـة تعرف باسم (المنطقة العسكرية للصحراء الليبية).

١١ - وصدر فى ٩ يناير ١٩٣٩ مرسوم كـمله آخر فى ٣ فبراير ١٩٣٩ ضمت بمقـتضاه مناطق ليـبيا الأربع إلى أراضى المملكة الإيطاليـة، وقد ظلت المنطقة العسكرية للصحراء الليبية محتفظة بوضعها كمستعمرة، ومع ذلك فقد أبقى الحـاكم العام فى يده مـبـاشرة تصـريف شئـون المناطق الأربع ومنطقـة الصحراء العسكرية، واحتفظت الإدارة المحلية باستقلالها الذاتى تماما.

ويلاحظ مما تقدم جميعه أن الطليان أدركوا أهمية المحافظة على وحدة ليبيا، فكانت المحافظة على هذه الوحدة هى القاعدة العامة التى استرشدوا بها فى إدارة هذا الإقليم وحكومته ولم يعمدوا إلى فصل برقة عن طرابلس إلا لأسباب عسكرية بسبب النضال العنيف الذى قام به البرقاويون - السنوسيون. وما أن استقامت لهم الأمور حتى أعادوا الوحدة الإدارية، بل إنهم ما لبثوا حتى أدمجوا ليبيا من ناحية التنظيم الإدارى فى المملكة الإيطالية ذاتها. ولم يشذ عن ذلك سوى مستعمرة منطقة الصحراء الليبية العسكرية، ومع ذلك فقد ظل تصريف شئون هذه المنطقة فى يد الحاكم العام أو والى ليبيا الإيطالى.

ب - فزان:

تحتل فرنسا الفزان فى الوقت الحاضر وتطمع فى ضم هذا الإقليم إليها بدعوى أن صحراء شاسعة تفصل فزان عن بقية ليبيا، وأن ضم فزان ضرورى لتعديل خطوط حدود إمبراطوريتها الإفريقية الاستوائية، وهذه دعاوى لا مسوغ لها.

أولا: لأن أقاليم ليبيا الثلاثة الهامة (برقة، طرابلس، الفزان) تعتمد فى حياتها الاقتصادية على التعاون التام بين هذه الأقسام الثلاثة ويتمم بعضها بعضا، فتمد برقة وطرابلس الفزان بالسلع المختلفة كالزيت والحبوب والحيوانات والمنسوجات من صوفية وقطنية وحريرية، والآلات الزراعية والمواد العطرية والحلى الفضية. وتمد الفزان برقة وطرابلس بالتمر، ويعد هذا التمر عنصراً هامًا فى حياة ليبيا الاقتصادية والغذائية خصوصا فى سنوات الجفاف والقحط وانتشار المجاعات بسبب احتباس الأمطار.

ولذلك فقد ربطت طرق القوافل من أزمنة بعيدة بين هذه الأقسام الثلاثة من برقة (الجبل الأخضر، والجغبوب، وجالوا وأوجلة والكفرة) وطرابلس إلى الفزان، وقطنت إيطاليا إلى أهمية تعزيز هذه العلاقات فأنشأت طرقا معبدة

بالأسفلت وأخرى صالحة لمرور السيارات بمد الطرق العادية العامة بدون أسفلت، وذلك كله من أجل زيادة الصلات وثوقا بين فزان وأجزاء ليبيا الأخرى.

يتضح من هذا أن المصلحة الاقتصادية تحتم الوحدة، وأن الصحراء لا تفصل بي فزان وبقية أجزاء ليبيا، ولا وجه لدعوى فرنسا من هذه الناحية.

ثانيًا: لأن فزان من الناحيتين الإدارية والسياسية قد ظلت جزءاً لا يتجزأ من ليبيا فى كل العصور (راجع مذكرتنا عن تاريخ ليبيا من أقدم الأزمنة إلى نهاية العصر العثمانى، ثم القسم السابق «أ» من المذكرة الحالية). ونزيد على ما جاء فى مذكرتنا التاريخية أن الأتراك احتلوا الفزان (فى العده العثمانى) فى أثناء اهتمام فرنسا بتوطيد أقدامها فى الجزائر. فاحتل العثمانيون واحات سنوان ثم دراج ثم الفزان فى عام ١٨٤١، واحتلوا غدامس فى عام ١٨٤٢ ثم غات بعد ذلك ١٨٧٤ ونهائيًا فى عام ١٨٨٦. وكان كل ما عنيت به فرنسا هو إنشاء العلاقات التجارية مع غدامس وغات وفتح طرق القوافل بين هذه المواقع العثمانية وبلاد الجزائر «الفرنسية» ولم يطرأ من ذلك الحين أى تعديل على الحدود الليبية الغربية يخرج غدامس من حوزة العثمانيين، أو يبيح لفرنسا أية ادعاءات على فزان من ناحية الحدود الليبية الغربية. وعندما احتل الطليان ليبيا لم يطرأ تغيير فى الحدود الغربية يتناولون فزان، فظلت هذه جزءاً لا يتجزأ من ليبيا فى العهدين العثمانى والإيطالى وهما أقرب العهود إلينا.

ثالثًا: لأن فرنسا فى جميع الاتفاقات الخاصة بتعيين حدود ممتلكاتها فى إفريقية الاستوائية لم تحصل على الفزان أصلاً، ويتضح ذلك من مراجعة معاهداتها مع الدول فى هذا الشأن على النحو التالى:

١ - صدر تصريح فرنسى إنجليزى فى ٥ أغسطس سنة ١٨٩٠ وقعه فى لندن اللورد سولزبرى Salisbury وزير الخارجية الإنجليزية والمسيو وادنجتون Waddington سفير فرنسا بإنجلترا لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى

الإقليم الواقع بين النيجر وبحيرة تشاد من جهة، وبين بحيرة تشاد والنيل من جهة أخرى، وبمقتضاه صارت منطقة النفوذ الفرنسية تمتد جنوبا لشرق إلى خط يمتد جنوبى فزان وراء أقصى حدودها الجنوبية، ويسير حتى براوة Barra-va وبذلك ظلت حقوق تركيا قائمة فى كل ليبيا بما فى ذلك فزان.

٢ - فى ١٤ يونيه سنة ١٨٩٨ وقع السير إدموند مونسون Sir Edmond Monson سفير إنجلترا فى فرنسا والمسيو جبرانيل هانتو Hanotaux وزير خارجية فرنسا على اتفاق بشأن تصحيح الحدود كما حددها تصريح ٥ أغسطس ١٨٩٠ السالف الذكر، وقد ظلت فزان خارجة عن الحدود الفرنسية.

٣ - وعندما وقع حادث مرشان Marchand فى فاشودة فى عام ١٨٩٨ نفسه قررت بريطانيا أن تفصل نهائيًا فى مسألة الحدود بين الكنغو والسودان المصرى، فصدر تصريح إضافى فى لندن فى ٢١ مارس ١٨٩٩ وقعه اللورد سولزبرى والسفير الفرنسى المسيو بول كامبون Cambon، نالت فرنسا بمقتضاه لقاء خروجها من بحر الغزال وحوض النيل الأعلى تعديل حدودها بصورة أدخلت ضمن منطقة نفوذها كانم وباقرمى ووداى وتيبستى وبرقو والواجنقة وإنيدى Ennedi وكل هذه الأقاليم واقعة إلى الشرق من بحيرة تشاد. وقد أخرج هذا الاتفاق كل الفزان من منطقة نفوذها. وفضلا عن ذلك فقد ظلت غدامس وغات ضمن حدود ليبيا الغربية، ومما يجدر ذكره كذلك أن تخطيط الحددو الجديد أبقى واحة جالو ضمن حدود ليبيا (برقة)، بينما أدخل الجغبوب واسللوم ضمن الحدود المصرية.

٤ - وتفسيرًا لهذه الاتفاق يجدر مراجعة الرسائل المتبادلة قبل عقده بين المسيو دلكاسه Delcassé والمسيو بول كامبون فى ١٠ فبراير ١٨٩٩ (ومن بول كامبون إلى دلكاسه) فى ٢٧ فبراير ١٨٩٩، ثم المشروع المقابل الذى عرضه اللورد سولزبرى على فرنسا بواسطة سفيرها فى لندن فى أول مارس ١٨٩٩،

وكلها تؤيد رغبة فرنسا فى امتلاك الأراضى التى تتألف منها واحات برقو والتيبستى والواجنقة وإنيدى وزغاوة Soghaoue وموافقة إنجلترا على امتلاكها لها، ولم تذكر هذه الرسائل التى سبقت توقيع اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ شيئًا عن الفزان.

٥ - وفى ١٩ مايو ١٩١٠ عقدت فرنسا مع تركيا اتفاقا لتعيين الحدود الغربية بين ليبيا وتونس، وقد ظلت غدامس ضمن الحدود الليبية ولم تتحدث فرنسا وقتئذ بشىء عن الفزان.

٦ - وفى اتفاق أبرم بين فرنسا وإيطاليا فى ديسمبر ١٩٠٠ نتيجة لتبادل الرسائل بين بارير Barrère السفير الفرنسى فى روما وبين الماركيز فتوزا Vis-conti Venlosa وزير خارجية إيطاليا بصدد توزيع مناطق النفوذ بين الدولتين فى إفريقية الشمالية (إيطاليا فى ليبيا) والغربية (فرنسا فى مراكش) أكدت فرنسا احترامها للاتفاق المبرم بينها وبين إنجلترا فى ٢١ مارس ١٨٩٩.

٧ - ثم عادت فرنسا فأكدت ذلك فى الرسائل المتبادلة بين سفيرها فى روما (بارير) ووزير الخارجية الإيطالية (برينتى) Prinetti فى أول نوفمبر ١٩٠٢، فاعتبرت الحدود التى تم الاتفاق عليها (بين إنجلترا وفرنسا) بخصوص ليبيا فى اتفاقية ١٤ يونية ١٨٩٨ وتصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ قائمة.

٨ - وقد لخص المسيو (بارير) فى خطابه إلى المسيو بوانكاريه رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية فرنسا بتاريخ ١٠ مارس ١٩١٢ كل المفاوضات الفرنسية الإيطالية الخاصة بمناطق النفوذ ورسم الحدود بين تونس والجزائر وإفريقية الغربية الفرنسية وبين ليبيا وذلك فى المدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٦، ويتضح من هذا التلخيص أن الفزان لم تكن خارجة عن الحدود الفرنسية فحسب بل ولم تتقدم فرنسا بأية ادعاءات عليها ولم تطالب بتعديل حدودها الإفريقية فى هذه الجهة.

٩ - وعقب الغزو الإيطالى اعترفت فرنسا بسيادة إيطاليا على ليبيا فى ٢٢ أكتوبر ١٩١١ ثم عادت فأبرمت مع إيطاليا اتفاقا وقعه (بوانكارية) و(تيتونى Tittoni) سفير إيطاليا فى باريس فى ٢٨ أكتوبر ١٩١٢، التزمت الدولتان بمقتضاه بتنفيذ اتفاق ١٩٠٢ بروح الود والصداقة فيما يتعلق بمصالح فرنسا فى مراكش ومصالح إيطاليا فى ليبيا، وفضلا عن ذلك فقد بعثت الحكومة الفرنسية فى ٤ نوفمبر ١٩١٢ بمذكرة إلى السفارة الإيطالية فى باريس تعلن فيها تنازلها عن كافة ما كان لها من حقوق ومزايا مترتبة على سريان (الامتيازات) فى ليبيا.

١٠ - وفى يونية ١٩١٣، اقترحت إيطاليا على فرنسا تشكيل لجنة مختلطة لتعيين الحدود بصورة واضحة ودقيقة بين غدامس وتومو أوطمو Toummo (جنوب الفزان واجتمع رؤساء هذه اللجنة فى روما فى يوليو من العام التالى). ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف أعمال اللجنة.

١١ - وعند دخول إيطاليا الحرب اعالمية الأولى نالت فى ميثاق لندن المبرم فى ٢٦ إبريل ١٩١٥ تعهدا بمقتضى المادة العاشرة من هذا الميثاق بأن تحصل على حقوق وامتيازات فى صالحها على حساب تركيا بعد النصر، ولذلك فقد تضمنت (هدنة مودروس Moudros) فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ ثلاث مواد (١٧ و١٨ و١٩) تخلى تركيا بمقتضاها حامياتها فى ليبيا وتكف عن إمداد الليبيين أو مساعدتهم فى جهادهم ضد إيطاليا. .إلخ. ثم تنازلت تركيا نهائيًا عن كل ما كان لها من حقوق وامتيازات فى ليبيا بموجب معاهدة لوزان المبرمة فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ وتم هذا التنازل فى معاهدة سيفر Sévres بتاريخ ١٠ ١٩٢٠، وحيث إن معاهدة سيفر لم توضع موضع التنفيذ فقد استبدلت بها معاهدة أخرى أبرت فى لوزان فى ٢ يوليو ١٩٢٣. وتأيد تنازل تركيا وتدعمت سيادة إيطاليا على كل ليبيا بما فيها فزان وكانت فرنسا إحدى الدول المتحالفة التى وقعت على هذه المعاهدة.

١٢ - ومما يجدر ذكره أن ميثاق لندن المبرم فى ٢٦ أبريل ١٩١٥ كان الثمن الذى دفعه الحلفاء لدخول إيطاليا الحرب إلى جانبهم، ذلك أن إيطاليا أصرت على أن يعترف الحلفاء أولا بأهدافها من الحرب وكانت هذه تتعلق بالحصول على مزايا تنشئة من تعديل حدودها فى أوروبا وإفريقية وآسيا فتدقمت إيطاليا منذ ٤ مارس ١٩١٥ بمذكرة قرأها سفيرها فى لندن على السير إدوارد جراى Grey طالبت فيها بتعديل حدودها فى إرتريا والصومال وليبيا المتاخمة للمستعمرات الإنجليزية والفرنسية فى إفريقية وقد اعترفت فرنسا وإنجلترا بهذه المطالب بمقتضى المادة ١٣ من معاهدة لندن فى ٢٦ إبريل ١٩١٥ وتبع ذلك مناقشات عدج فى أثناء مؤتمر الصلح وأمكن إبرام معاهدات عدة بصدد تعديل الحدود سوف يأتى ذكرها تفصيلا فى مذكرتنا عن ليبيا ومسألة الحدود الشرقية يعنينا منها الآن اتفاق ١٢ سبتمبر ١٩١٩ لتعديل الحدود بين غدامس وتومو بين فرنسا وإيطاليا وقد ظفرت إيطاليا بتحقيق رغبتها بل وزادت مساحة الأراضى التى دخلت فى حوزتها على حساب الجزائر بمقتضى اتفاق ١٢ ديسمبر ١٩١٩) بمقدار ١٢٠٠٠٠ كيلو متراً مربعًا من الأراضى الفرنسية، ثم من أراضى تيبستى الفرنسية ١٤٠٠٠٠ كيلو متراً مبعًا بمقتضى اتفاق ٧ يناير سنة ١٩٣٥. فتازلت فرنسا بمقتضى هذا الاتفاق عن منطقة كبيرة تبدأ من (تومو) وتشمل (أوزو) و(قزنيدة) و(أورى) و(يبى سومه) و(أوزى) وهضبة الجفجف Jef Jef وتنتهى عند حدود السودان المصرى الإنجليزى عند خط طول ٢٤ شرقًا وبين خطى عرض ١٨ درجة و٤٥ دقيقة و١٩ درجة و٣٠ دقيقة شمالا، أى أن هذه المنطقة كانت تمتد جنوب الفزان والكفرة وصارت تدخل ضمن «المنطقة العسكرية الجنوبية فى ليبيا» راجع الفصل الثانى من هذه المعاهدة «المادتين الثانية والثالثة».

١٣ - ومما تجدر ملاحظته أن اتفاق ٧ يناير ١٩٣٥ قد ترك ضمن الحدود الليبية تلك المواقع الشمالية من تيبستى التى تقطن بها قبائل ذات علاقات أكثر

وثوقًا مع واحات الفزان والكفرة منها مع الأراضى الفرنسية باعتراف الفرنسيين أنفسهم الذين أيدوا هذا الاتفاق فى البرلمان الفرنسى، ولما كان الماء متوفرًا فى أوزو وقزيندة وإمدى فقد أمكن اتخاذها قواعد تبدأ منها سبل المواصلات الضرورية لربط الفزان والكفرة بالسودان وإقليم بحيرة تشاد، وقد سهل فى الواقع ربط هذه الجهات جميعها بعضها ببعض بعد هذا الاتفاق، فنشط سير القوافل بين مرزق والبرادى (برداى Bardai) وبين الكفرة وأوزى والواجنقة. وتم بفضل ذل ربط ليبيا وإفريقية الاستوائية ولم تخسر فرنسا شيئًا فى هذا الاتفاق لأنها احتفظت بمرتفعات تيبستى العالية وأعطاها ذلك حدودًا استراتيجية هامة. وزيادة على ذلك فإن الفرنسيين الذين نقدوا هذا الاتفاق لم يناقشوا أصلا لا من الوجهة الجغرافية والاقتصادية ولا من الوجهة السياسية والاستراتيجية استمرار الفزان (والكفرة) ضمن الحدود الليبية. (راجع ملاحظات الجنرال تلهو Telho المقدمة إلى أكاديمية العلوم عقب نشر الاتفاق الإيطالى الفرنسى). وقد أيد البرلمان الفرنسى هذا الاتفاق بأغلبية ٥٥٥ صوتا ضد ٩ أصوات فى مجلس النواب وبالإجماع فى مجلس الشيوخ فى ٢٢ ثم ٢٦ مارس سنة ١٩٣٥، ومما يجدر ذكره أن الدولتين لم تتبادلا التصديق على هذا الاتفاق لأسباب عدة، منها تضارب مصالحهما فى مسألتى تونس والحبشة وعلى ذلك فقد ظل الاتفاق غير نافذ المفعول من الناحية القانونية ولو أن الخرائط الإيطالية أدخلت امنطقة الجديدة ضمن حدود ليبيا الجنوبية.

***

وظاهر من كل ما تقدم من تفصيلات أن إقليم فزان ظل على الدوام جزءًا لا يتجزأ من ليبيا وداخلا ضمن حدودها الغربية والجنوبية، وأ فرنسا لم يكن لها فى يوم من الأيام أية ادعاءات على الفزان بل واعترفت حكومتها فى جميع الاتفاقات الدولية التى أبرمتها سواء مع تركيا أو إنجلترا أو إيطاليا بين عامى ١٨٩٨ و١٩٣٥ خصوصا لرسم أو تعديل حدود ممتلكاتها فى إفريقية

الشمالية والغربية الاستوائية بأن حدود ليبيا تشمل منطقة الفزان وبصورة نهائية ولم تتعرض أصلا لمناقشة هذا المبدأ وبخاصة عند النظر فى تعديل الحدود فى إقليم تيبستى - نقطة التقاء الحدود الليبية الجنوبية بحدود إفريقية الغربية الفرنسية الشمالية.

* * *

ومع ذلك فقد انتهزت فرنسا فرصة نشوب الحرب العالمية الثانية ودخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا حليفتها واشتداد المعارك فى حملة إفريقية فعملت ليس فقط على تثبيت أقدامها فى تيبستى، بل ونشطت لاحتلال إقليم الفزان، وتم لها ذلك فى الظروف الآتية:

فقد دعا الجنرال ديجول de Gaulle إلى متابعة النضال من أجل تخليص الوطن بعد انهيار فرنسا فى (يونية سنة ١٩٤٠) ولقيت دعوته كل تأييد فى إفريقية الاستوائية الفرنسية، فانضمت تشاد والكمرون والكنغو وأوبانجى وجابون إلى هيئة تحرير الوطن الفرنسى فى لندن، وأصدر ديجول تعليماته منذ نوفمبر من العام نفسه إلى ممثليه فى إفريقية بضرورة الاشتراك مع الإنجليز فى عملياتهم الحربية فى ليبيا على نطاق واسع، فحاربت قوات فرنسا الحرة الحاضرة من سوريا إلى جانب البريطانيين فى معارك سيدى برانى والبردية وطبرق، وفى إفريقية الاستوائية استأثر الكولونيل لكلير Lecere بالحكومة العسكرية والمدنية فى الكمرون الفرنسية الحرة باسم الجنرال ديجول.

وفى ٢ ديسمبر ١٩٤٠، استأثر كذلك بالحكومة الفرنسية فى تشاد. وما أن وصل إلى مقره فى فور لامى Fort-Lamy حتى أمر بالكشف والاستطلاع فى جهات سطن السارة (داخل حدود المنطقة العسكرية الجنوبية فى ليبيا) ٢٥ - ٢٧ ديسمبر، وأرسل الطائرات لهذه الغاية إلى الكفرة والعوينات (٣١ ديسمبر).

وبدأ عملياته العسكرية فى ليبيا الجنوبية فى بداية العام التالى، واستطاع جنوده التقدم من تيبستى صوب تجرجى (جنوب القطرون فى الفزان) بين ٢ و١٥ يناير سنة ١٩٤١.

وفى الوقت نفسه استطاع فريق من الفرنسيين بقيادة الليوتنانت كولونيل دورنانو D'Ornano بالاشتراك مع بعض القوات النيوزيلندية والإنجليزية بقيادة الماجور كلايتون Clayton والكابتن كريشتون ستيورات Chrichton - Stuart القيام من القاهرة والتوغل فى الصحراء ثم مفاجأة العدو بالإغارة على مرزق فى ١١ يناير. ومات الكولونيل (دورنانو) فى أثناء هذه الغارة، وعند العودة قضى الفدائيون على المركز الإيطالى فى (تراغن)، وبادر الكولونيل (لكلير) بعد ذلك مباشرة بتنظيم العمليات العسكرية ضد الكفرة بالاشتراك مع هذه القوة الراجعة من غارة مرزق، والتحم مع الطليان فى معركة عند جبل شريف يوم ٢١ يناير وجرح الماجور كلايتون وأسر ورجعت القوات البريطانية إلى مصر عن طريق العوينات بينما واصل الفرنسيون عملياتهم العسكرية ضد الكفرة، وبين ٥ - ١٠ فبراير استطاع لكلير تحطيم مطار الطليان فى الجوف، وفى أول مارس سلمت حاميات التاج وانتقلت إدارة الكفرة إلى البريطانيين الذين أحضروا إليها القوات الكافية للدفاع عنها، كذلك منذ ١٦ مارس تم الاتفاق بين ديجول والسلطات البريطانية فى القاهرة على أن تبقى قوة فرنسية صغيرة فى الكفرة إلى جانب القوات البريطانية، وعقد الفرنسيون فى إقليم تشاد آمالا كبيرة على إمكان طرد الطليان من كل صحراء ليبيا إذا هم تعاونوا مع البريطانيين الزاحفين فى ليبيا الشمالية، غير أن نجاح روميل فى رد الجيوش الزاحفة على أعقابها بقيادة (ويفل) و(أوكنلك) خلال عامى ١٩٤١ - ١٩٤٢ أرغم الفرنسيين فى الجنوب على أن يقصروا عملياتهم على إغارة جريئة على الفزان فى فبراير ومارس ١٩٤٢، فهاجمت قوات (لكلير) بنجاح ظاهر تجرجى فى ٢٧ فبراير والقطرون فى أول مارس وأم الأرانب فى ٢ مارس

وسبهة وبراك فى ٤ مارس وواو الكبير فى ١١ مارس وجمعت معلومات هامة أفادتها فى عملياتها التالية وبخاصة عندما أسرع الطليان يعززون مراكزهم فى الفزان بالاشتراك مع الألمان الذين أرسلوا حوالى ٧٠٠ مقاتل إلى إقليم (سبهة - هون) فى نوفمبر سنة ١٩٤٢ ثم شرعوا يزحفون إلى ما وراء القطرون جنوبا ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب من الفزان حوالى ١٠ ديسمبر بسبب زحف الجيش الثامن السريع بقيادة الجنرال مونتجمرى فى برقة وطرابلس.

وعلى ذلك فإنه ما أن علم (لكلير) باستيلاء الجيش الثامن على العقلية ودخوله إلى طرابلس حتى بدأ هجومه فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ من أجل الاستيلاء على الفزان بعد أن تم الاتفاق على تنسيق خطط الهجوم فى الشمال والجنوب منذ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ فى فورلامى بين الجنرال ماتشنسن Hutchinson قائد قوات السودان نائبًا عن الجنرال ألكسندر وبين الجنرال لكلير، فولى شئون القيادة المباشرة الكولونيل إينجولد Ingold وظل لكلير يضطلع بهمة الإشراف على العمليات العسكرية عمومًا فوصل الفرنسيون فى زحفهم دون مقاومة إلى واو الكبير فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وإلى مرتفعات سبهة فى ٢٧ منه وصلمت لهم أم الأرانب فى ٤ يناير سنة ١٩٤٢ بعد حصار استمر أياما قليلة، ثم احتلوا براك يوم ٦ يونية وكذلك القطرون. ثم دخلوا مرزق عاصمة الفزان الدينية وسبهة قاعدتها العسكرية فى ٨ يونية سنة ١٩٤٣، وكان مما ساعد على نجاح هذه العمليات اشتراك الطائرات من قواعدها فى (زوار) بالجنوب فى تحطيم مطارات العدو فى سبهة وضرب براك ومرزق بالقبائل ومطاردة العدو المتقهقر.

وفى ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ وهو يوم الذكرى الثانية لوفاة الضابط (دورنانو) صدر بلاغ ذكر فيه الفرنسيون أهم فتحوا جمع الفزان بعد حملة دامت أقل من ثلاثة أسابيع فحسب، واستولت قوات فرنسا المحاربة على عدد عظيم من مدافع العدو وسياراته المصفحة وأسلحته وعرباته. . .إلخ وذلك عدا ٧٠٠ أسير.

وقد جرى تنظيم فزان إداريًا وعسكريًا فى أثناء الفتح فعين الليوتينانت كولونيل (دلانج) Delange حاكمًا عسكريًا على الفزان. وفى بداية العام التالى (١٩٤٤) ربطت منطقة الفزان وغدامس بحكومة الجزائر وعين (تيريه) Thiriet حاكمًا عسكريًا لإقليم الفزان - غدامس، وكان سبب ذلك أن الفرنسيين استطاعوا بعد احتلال الفزان أن يحتلوا المناطق الواقعة بين الفزان وغدامس.

فقد عمل لكلير بعد احتلال فزان على تنسيق عملياته مع عمليات لقوات الفرنسية فى إفريقية الشمالية بقيادة الجنرال جيرو Giraud فطلب احتلال غات وتم ذلك يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٤٣، فأمكن الاتصال بين القوات الفرنسية فى إقليم تشاد وفى الجزائر الجنوبية، وفى ٢٦ منه استطاعت قوات لكلير الآية من براك أن تستولى على درج وغدامس وفى ٢٩ منه استولت على سيناون، وتحقق بفضل ذلك الاتصال الجغرافى (حسب قول الجنرال ديجل) بين تونس وإقليم بحيرة تشاد واشتركت كذلك قوات لكلير فى مراحل الحرب الأخيرة فى شمال إفريقية فاحتلت الشويرف (فى طرابلس) فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٣ وفى ١٣ منه تم الاتصال بينهم وبين البريطانيين فى هون، وفى ٢٢ منه سقطت مزدة وفى اليوم لتالى تم الاتصال كذلك بين الفرنسيين والبريطانيين فى غريان، وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٣ دخلوا مدينة طرابلس، وفى ٢٠ فبراير دخلوا نالوت ثم اشتركوا فى العمليات التالية فى تونس، وقد كلفت الفرنسيين ٩٠٠٠ قتيل و ٨٠٠٠ جريح أى ١٧ ألف محارب.

ولذلك وبسبب مشاركة الفرنسيين الأحرار فى الحرب وما تكبدوه من خسائر فى الأرواح واستنادًا إلى ما فعله الحلفاء الثلاث إنجلترا والولايات المتحدة وروسيا فى مؤتمر موسكو فى أكتوبر ١٩٤٣ من حيث الموافقة على قبول الهيئة أو اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن عضوا فى المجلس الاستشارى الخاص ببحث المسائل الإيطالية فى أثناء استمرار العمليات العسكرية أصبح من بين ما يطالب به الفرنسيون تعديل حدود ليبيا فى الغرب والجنوب بصورة تحتم

إلغاء جميع الاتفـاقيات الدولية والمعاهدات التى أبرمت بين فـرنسا وبين تركيا وإنجلترا وإيطاليا بين عامى ١٨٩٨ و١٩٣٥ - وتنحصر (ادعـاءات) فرنسا فيما يلى:

١ - استرجـاع الأراضى الواقعة (أولا) بين غدامس وغـات و(ثانيا) بين غات وتومو وهى التى تنازلت عنهـا فرنسا لإيطاليا بمقتـضى الاتفاق الفرنسى الإيطالى المبرم فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩.

٢ - استرجاع الأراضى الواقعة شمال تيبستى وإنيدى وهى التى تنازلت عنها فرنسا كذلك لإيطاليا بمقتضى اتفاق ٧ يناير سنة ١٩٣٥.

ويستنـد الفرنسيـون فى هذه المطالبة إلـى أن إعلان إيطاليا الحـرب على فرنسا من شـأنه أن يلغى اتفاق ١٩١٩. وفضلا عن ذلك فـقد أعلنت إيطاليا من جانبها فى مذكرة الكونت شيانو إلى المسيو فرانسوا بونسيه سفير فرنسا فى روما بتاريخ ١٧ ديسـمبر ١٩٣٨ أن اتفاق ٧ يناير سنة ١٩٣٥ لـم ينفذ أصلا ولا ترى موجبـا للتقيد به ولا يمكن اتخاذه أسـاسا لتنظيم العلاقات الفـرنسية الإيطالية فى المستقبل فى إفريقية.

٣ - إلحـاق غدامس وغـات بحكومـة الجزائر بدعـوى أن هذه مراكـز عسكرية وإدارية هـامة واستندوا فى ذلك إلى مـشاركتـهم الفعليـة فى الحرب الأخيرة ثم ما بذله رحـالوهم ومستكشفوهم من جهـود كبيرة من أجل الوغل فى الصحراء، ويذكرون فى هذا الصدد جهود الكابتن بونمان Bpnnemain فى غدامس (١٨٥٦ - ١٨٥٧) والترجـمان العسكرى إسمـاعيل بودريه فى غات سنة ١٨٥٨ وهنرى دوفيرييه Duveyrier فى غدامس وغات ومرزق (١٨٦١) ومرشـية Mircher وبولينـاك Polignac وقـد استطاعـا أن يعقـدا مع الطوارق معاهدة غـدامس فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٢ باسم المارشال بيليـسييه Pelissier حـاكم الجـزائر وجـهـود فكتـور لارجـو Largeau فى غـدامس سنة ١٨٧٥ والكولونيل فلاترز Flatters الذى قتله الطوارق فى فبراير سنة ١٨٨١.

٤ - إلحاق فزان بحكومة الجزائر، لأن الفزان من الناحية الجغرافية نقطة التقاء إفريقية الفرنسية الشمالية بمستعمرة تشاد الفرنسية ولأن الفرنسيين بقيادة الجنرال لكلير قد افتتحوها عنوة.

٥ - تعديل حدود ليبيا - تشاد بالاستيلاء على منطقة معطن الساره والمنطقة العشبية التى تليها وذلك لإدخال جميع المواقع شمال تيبستى ضمن الحدود الفرنسية. ويعتقد الفرنسيون أن فى استطاعتهم الاتفاق مع بريطانيا فى ذلك لقاء إطلاق يد هذه فى واحات الكفرة على الرغم من أن الجنوب الفرنسيين هم الذين فتحوا الكفرة وما تزال رايتهم تخفق إلى جانب الراية البريطانية عليها رمزاً لجهودهم.

٦ - إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسى الغربية حتى (الخمس) بما فى ذلك منطقتى الجبل والجبلة (القبلة) وذلك لإيجاد منفذ لمستعمراتهم فى إفريقية الوسطى على البحر الأبيض المتوسط ولاعتبارات استراتيجية فى أى حرب (دفاعية) قد يخضوضون غمارها للذود عن ممتلكاتهم الإفريقية. وتضارع أهمية امتلاك هذه المنطقة الساحلية بالنسبة لفرنسا أهمية امتلاك جزيرة بنتلاريا Pantellaria وثغر طبرق بالنسبة لإنجلترا.

***

وواضح أن إجابة رغبات الفرنسيين على النحو الذى بيناه معناه تقطيع أوصال ليبيا ومع أن الفرنسيين على ما يبدو الآن - يقدمون ادعاءاتهم فى امتلاك الفزان على ادعاءاتهم الأخرى فإن الليبيين مصرون على كل حال - سواء أقصر الفرنسيون مطالبتهم على الفزان أم طالبوا بتعديل الحدود فى الغرب والجنوب والساحل الشمالى - على التمسك بوحدة بلادهم وعدم تجزئتها. ولا أقل من وجوب الاسترشاد بما جاء فى جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى رسمت حدود ليبيا الغربية والجنوبية قبل الحرب

العالميـة الأخيرة وذلك عند تسـوية مشاكل الحـدود بين ليبيـا من جانب وبين تونس والجزائر وأفريقية الغربية والاستوائية الفرنسية من جانب آخر.

٢ - الاستقلال والوحدة: (الحق الأدبى)

وكان لبيان أن لليبيين حـقا، إن شئت «أدبيًا» فى المطالبة بوحدة بلادهم واستقلالها أن أعددت مذكرة مسهبة عن (العهود والمواثيق التى أعطيت لشعب ليبـيا) تشرح العـهود و«الارتباطات» التى ارتبط بهـا الطليان قبـلا مع رؤساء الشعب الليبى، ثم البـريطانيون خصوصًا أثناء الحرب العـالمية الأخيرة، والتى وجب بمقـتضى هذه العـهود والمواثيق لـو أنها نفـذت فى العهـد الإيطالى أن يؤسس الليـبيـون وقتذاك (حكومـة وطنية)، الأمـر الذى يدل على اعـتراف الاحتلال الإيطالى بقـدرة هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطانهم بعـد جهاد عنيف طويل على الأقل على إدارة شئـون الحكم؛ ثم هى العهود التى وجب على أصحابها أن يوفوا بها لشعب كافح فى سبيل «الحرية» و«الديمقراطية» إلى جانبهم، ودل إعطاء هذه العـهود له على اعترافهم بأن الليبـيين حقا جديرون بالاستـقلال والحرية؛ ووجب لذلك لو أن أصحـاب هذه العهود يتقـيدون بما وعدوا به ألا يحـولوا بين الليبيـين وبين تحقق أمانيـهم القوميـة. ولقد أذاعت (لجنة ليبيا) هذه المذكرة مؤرخة فى ٧ نوفمبر ١٩٤٧.

وأما لبيان (الدور الخـطير الذى قام به الليبيون فى الحـرب الأخيرة ضد المحور) والخـدمات التى أسداها هؤلاء للحلفـاء الغربيين، فـقد أذاعت (لجنة ليبيا) مقالين، أحدهما منقـول عن العدد السابق من (مجلة المنتدأ الفلسطينية) بتاريخ أكـتوبر ١٩٤٣، والآخـر عبارة عـن حديث منقول من الإنجلـيزية إلى العربيـة أذاعته مـحطة الإذاعة البريطانيـة بلندن فى ٣١ مايو ١٩٤٧، والأول بعنوان: (اعتراف بريطانى مسئول . .)، والثانى عن: "عرب ليبيا الكرام".

أ - مذكرة عن العهود والمواثيق التى أعطيت لشعب ليبيا:

تنقسم العهود والمواثيق التى أعطيت لشعب ليبـيا إلى قسمين: فمنها ما

أعطاه الطليان أنفسهم لقطرى برقة وطرابلس أثناء احتلالهم لليبيا، ومنها ما أعطاه الحلفاء (إنجلترا على وجه الخصوص) لليبيين وللسيد محمد إدريس السنوسى أثناء الحرب العالمية الثانية:

١ - فى العهد الإيطالى:

١ - اتفاق عطرمة فى ١٦ إبريل ١٩١٧ (مع الطليان).

أبرمته الحكومة الطليانية مع السيد محمد إدريس السنوسى والغرض منه تنظيم العلاقات بين الطليان والسيد إدريس على أساس ضمان الحقوق التى تعهدت الحكومة الإيطالية باحترامها فى القانون الأساسى بعد ذلك، والاعتراف بالسنوسية ورفع الأضرار التى لحقت بالسنوسيين وتخليص زواياهم والأراضى والأملاك التى ينفق ريعها على هذه الزوايا وتخليص طلاب العلم والقائمين بالشعائر والعبادة والعمل بهذه الزوايا من أيدى الإيطاليين، وإبعاد الطليان من الجغبوب والكفرة (وقد عقد فى اليوم نفسه اتفاق آخر مع الإنجليز).

٢ - صدور القانون الأساسى للقطر البرقاوى فى أول مايو ١٩١٩.

تعهدت إيطاليا فيه باحترام ملكية الأراضى والزوايا والدين والشعائر الإسلامية ولغة البلاد، وإنشاء مجلس نيابى محلى الخ .. وعدت رؤساء القبائل مسئولين أمام الحكومة عن حفظ النظام والأمن وأبقت لهم وبأيديهم إدارة شئون قبائلهم.

٣ - صدور القانون الأساسى للقطر الطرابلسى فى أول يونيه ١٩١٩.

وبمقتضاه أصبح الطرابلسيون (مواطنين إيطاليين) بشروط معينة وكفل هذا القانون لأهل طرابلس حرياتهم الشخصية، كما تقررت حقوق الملكية وأعلن احترام الدين والعوائد والتقاليد الإسلامية. ونص القانون على إنشاء مجلس نواب محلى بعض أعضائه منتخبون والبعض الآخر يعينهم الوالى

وفق قواعد نصت عليها مواد القانون الأساسى. وظلت المحاكم الشرعية ومحاكم الأحبار مختصة بالنظر فى الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وحقوق الأسرة والمواريث والمناسك الدينية؛ الأولى فيما يخص الوطنيين المسلمين والثانية فيا يخص الوطنيين الإسرائليين وكذلك نظمت شئون التعليم.

٤ - فى ٢ نوفمبر ١٩١٩ سرى مفعول القانون الأساسى للقطر الطرابلسى السالف الذكر فى برقة كذلك. وقد انتظمت هذه الحقوق المعطاة لبرقة فى الاتفاق التالى (وهو اتفاق الرجمة) مع الطليان.

٥ - اتفاق الرجمة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠:

ويقوم على مبادئ واضحة أهمها الاعتراف بإمارة السيد محمد إدريس السنوسى ثم تقرير أمهات القواعد التى تضمنها القانون الأساسى المعطى للقطر الطرابلسى والصادر فى أول يونيه ١٩١٩ فى صلب الاتفاق مع السيد محمد إدريس:

أولا فيما يتعلق بشكل الحكم الداخلى وثانيًا فى جميع ما يكفل الضمانات الجوهرية لإمكان إنشاء حكومة وطنية مستقرة تعمل على إسعاد أهل البلاد وتقدمهم.

(راجع مواد الاتفاق) وأهم ما تجدر ملاحظته إلى جانب الاعتراف بالإمارة السنوسية أن الأمير حصل على (استقلال ذاتى) فى إدارة واحات جغبوب والكفرة وأوجلة وجالو مع اتخاذ مقره فى أجدابية، وبقيت بأيدى الطليان إدارة الأقاليم الساحلية ورسمت الحدود بين الحكومة السنوسية وبين المناطق التى ظلت تحت إدارة الطليان مباشرة. فدخل فى حدود الحكومة السنوسية إلى جانب الجغبوب والكفرة وأوجلة وجالو، مرادة وأجدابية وبرقة البيضاء وبرقة الحمراء ما عدا أسلوق. وأجرى الأمير تنظيم الحكومة الوطنية وتشكل مجلس نواب محلى. وقد افتتح هذا المجلس البرنس أودين Udine فى بنغازى فى ٢٠ إبريل ١٩٢١.

٦ - اتفاق بو مريم فى ٣ نوفمبر ١٩٢١.

وغرضه محاولة تسوية الخلافات التى نشأت بين السيد محمد إدريس والطليان عندما عمد هؤلاء إلى نقض الضمانات التى أعطوها فى اتفاق الرجمة، ثم أرادوا أن يتخذوا من اتفاق الرجمة وسيلة للاتصال برؤساء القبائل وتقويض دعائم الحكومة الوطنية، واضطر السيد إدريس إزاء ذلك إلى إبقاء الأدواز (أى المعسكرات) الوطنية التى نصت اتفاقية الرجمة على ضرورة إلغائها. فتأسست بمقتضى الاتفاق الجديد فى بوريم (أدوار مختلطة أو مشتركة) من عرب وطليان، وحصل السيد بموجب الاتفاق كذلك على الحق "قانونًا" فى تقييد تدخل الحكومة الإيطالية فى شئون القبائل العربية بدعوى العمل على تنظيمها.

غير أن الطليان لم يوفوا بعهودهم، فظل القانون الأساسى المعكى لقطر طرابلس معطلا، وما أن حدث الانقلاب الفاشيستى فى إيطاليا فى أكتوبر ١٩٢٢ حتى نقض الطليان عهودهم كذلك مع السيد إدريس وحاولوا حسب رواية السيد نفسه أن يفتكوا به بدس السم له، واشتدت العلة على السيد فاضطر إلى مغادرة أجدابية فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٢، ثم اجتاز الحدود المصرية فى يناير من العام التالى، فبلغ القاهرة فى ٢٧ يناير ١٩٢٣. وأما الطليان فقد قبضوا فى رُوما على عمر منصور الكخيا بتهمة الخيانة العظمى فى ٩ يناير سنة ١٩٢٣ لتعاونه مع السيد واحتل جنودهم فى ٢١ إبريل ١٩٢٣ الأدوار المختلطة فى الأبيار وتاكنس وسلطنة والمخيلى وعكرمة وشليظيمة، واحتلوا كذلك أجدابية.

٢ - فى أثناء الحرب العالمية الثانية:

ما أن بدأت الحرب العالمية الثانية حتى اجتمع حوالى أربعين شيخًا من رؤساء الليبيين وزعمائهم الموجودين بمصر فى منزل السيد محمد إدريس بالإسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٢٩، وقرروا بعد مباحثات دامت ثلاثة أيام

تفويض السيد فى مفاوضة الحكومة المصرية أو الحكومة الإنجليزية بشأن تكوين جيش سنوسى مهتمة فتح ليبيا عند دخول إيطاليا الحرب. وأبلغ السيد إدريس هذا القرار إلى الجنرال ويلسون Wilson القائد العام للجيوش البريطانية فى القطر المصرى. وعندما أعلنت إيطاليا الحرب اجتمع هؤلاء الشيوخ والزعماء مرة أخرى، وفى يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٤٠، اتخذت (الجمعية الوطنية الليبية) فى هذا الاجتماع قرارات بخصوص غمار الحرب وإعلان الإمارة السنوسية والثقة التامة بالأمير محمد إدريس السنوسى المهدى المبايع له بالإمارة على القطرين برقة وطرابلس. وحضر الجنرال ويلسون فى اليوم نفسه هذا الاجتماع وقال: "إن اشتراككم مع قوات صاحب الجلالة فى سحق العدو المشترك هو تحرير لوطنكم واسترداد أملاككم وحريتكم واستقلالكم.

٢ - وتشكل "الجيش السنوسى" واشترك فى العمليات العسكرية فى حملة إفريقية واعترف الإنجليز بجهودهم. فأدلى المستر "أنطونى إيدن" بالتصريح التالى بمجلس النواب البريطانى فى ٨ يناير ١٩٤٢: "إنى أصرح بأن السيد إدريس السنوسى اتصل بالهيئات البرطانية المسئولة فى مصر خلال شهر من انهيار فرنسا فى وقت لم يكن فيه الموقف العسكرى فى إفريقية ملائمًا لنا على الإطلاق، فتألف فيما بعد جيش سنوسى يضم أتباعه الذين تخلصوا من نير الظلم بين حين وآخر فى خلال العشرين سنة الماضية، وقام هذا الجيش بمساعدات قيمة أثناء القيام بتلك العمليات الحربية الموفقة فى الصحراء الغربية فى شتاء ١٩٤٠ و ١٩٤١، وهو الآن يقوم أيضًا بنصيب قيم فى الحملة العسكرية الحالية، فانتهز هذه الفرصة لأعبر عن التقدير التام الذى تحمله حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنصيب الذى قام به وما يزال يقوم به السيد إدريس السنوسى وأتباعه فى المجهود البريطانى الحربى. وإننا نرحب بتعاونهم مع قوات صاحب الجلالة البريطانية فى مهمة سحق العدو المشترك. وقد وطدت حكومة صاحب الجلالة البريطانية عزمها على أنه متى انتهت

الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين فى برقة تحت النير الإيطالى مرة أخرى بأى حال من الأحوال.

٣ - وعندما زار السيد إدريس السنوسى برقة فى غضون عام ١٩١٤، أكد فى جميع الخطب التى ألقاها ضرورة التعاون مع بريطانيا. كما دلت هذه الخطب على أن الإنجليز كانوا ما يزالون متمسكين حتى ذلك الوقت بجوهر التصريح الذى أدلى به المستر أنطونى إيدن فى ٨ يناير ١٩٤٢ وهو عدم وقوع السنوسيين فى برقة تحت النير الإيطالى مرة أخرى، وأن السيد إدريس لديه من "الأسباب" ما يجعله مطمئنًا إلى "أن الحلفاء أوفياء وأن الميثاق الأطلنطيقى والنبل الإنجليزى هما أكبر عون لنا بعد الله على تأمين حقوقكم المشروعة (محاطبًا أهل برقة) بعد الحرب"، راجع الخطبة التى ألقاها السيد إدريس فى بنغازى فى ٣٠ يوليو ١٩٤٤.

٤ - ويبدو أن السيد إدريس لديه اليوم ما يجعله مطمئنًا إلى أن الإنجليز سوف يوفون بعهودهم فيما يتعلق بقطر برقة، وذلك على الرغم من التذمر الظاهر فى الإدارة المحلية (العسكرية) المؤقتة فى برقة.

والذى يجدر ملاحظته فى ذلك كله:

أولا - أن الطليان فى الوقت الذى اكتفوا فيه بإعطاء طرابلس القانون الأساسى فى أول يونيه ١٩١٩ ثم لم يلتزموا به، ولم يقيموا بها حكومة محلية وطنية اضطروا اضطرارًا إلى الاعتراف بإمارة السيد محمد إدريس على جزء هام من برقة يشمل الأقاليم الداخلية كلها، ثم البرقتين: البيضاء والحمراء باستثناءات قليلة. والسبب فى ذلك تفرق كلمة الطرابلسيين وشدة وطأة المنافسات بين أسراتهم الكبيرة من أزمنة طويلة - (راجع مذكرتنا عن تاريخ ليبيا من أقدم العضور إلى العهد العثمانى) ولأن السنوسية كانت قوة منظمة عاملة اضطلعت بأعباء الحكم الفعلى والإدارة منذ ظهورها فى أواسط القرن التاسع عشر الميلادى، ومما يجب ذكره أن الطرابلسيين أنفسهم قد أدركوا هذه الحقيقة فبايعوا السيد إدريس بالإمارة بيعة أولى فى يوليو ١٩٢٢.

ثانيًا: أن التصريحات التى أدلى بها البريطانيون كانت تشمل برقة والسنوسية فحسب فهم لم يرتبطوا بمواثيق ظاهرة معينة فيما يتعلق بمصير طرابلس.

ثالثًا: أن هذه التعهدات التى قطعها الإنجليز على أنفسهم بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٢ واسترت قائمة - على ما يبدو - حتى عام ١٩٤٤ وليس هناك ما يدل على أنهم نقضوا منها شيئًا بعد ذلك لا يمكن أن تنسحب على طرابلس كذلك وتشملها إلا فى حالة واحدة هى اعتبار السيد إدريس عند مباحثته مع الإنجليز فى عام ١٩٤٠، إنما كان يتحدث عن كل ليبيا بفضل بيعة الطرابلسيين له منذ يوليو ١٩٢٢ وهى البيعة التى ما لبثوا أن جددوها فى أثناء الحرب الأخيرة، فقد انتهز الطرابلسيون فرصة وجود السيد إدريس ببرقة فى يوليو ١٩٤٤ وقصده وفد منهم يطلب إليه زيارة طرابلس، ولما كان السيد قد عاد إلى القاهرة فقد أعد أهل طرابلس (بيعة شرعية) جددوا بها بيعتهم السابقة بالإمارة لسموه وذلك فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤.

ب - اعتراف بريطانى مسئول بالدور الخطير الذى قام به الليبيون فى الحرب الأخيرة ضد المحور

"صفحة جديدة فى تاريخ ليبيا للمستر هـ. م فوت H - M. Foot مساعد المعتمد البريطانى فى عمان ونائل الحاكم العسكرى البريطانى فى برقة سابقًا

"مجلة المنتداء الفلسطنية العدد السابع (أكتوبر سنة ١٩٤٣)

قليل من الناس يذكر حملة الصحراء الغربية المصرية فى الحرب الماضية أيام كنا نحارب عدوًا غير جيش ألمانيا الإفريقى وغير الجيوش الإيطالية. نعنى بهذا العدو جماعة صغيرة من الأعراب كانت تركب الإبل وليس لديها من السلاح إلا النذر اليسير، ولكنها مع ذلك شغلت جزءًا هامًا من القوى البريطانية طول الحرب الماضية تقريبًا. ولم يكن بين هؤلاء الليبيين وبين

بريطانيا العظمى خلاف، ولكنهم عقدوا النية على طرد الإيطاليين من بلادهم فاصدوا لمنازلة قوى الحلفاء الجبارة.

إن المقاومة التى أبداها هؤلاء العرب القلائل ضد الفرق الإيطالية تلك المقاومة الطويلة الباسلة، لهى قصة رائعة من قصص البطولة، فقد أمضوا فى كفاحهم ثلاثين عامًا بين تلال برقة وصحاريها. وفى أثناء ذلك علق زعماؤهم على أعواد النشانق وصودرت أملاكهم وقتلت مواشيهم.

أما الأهالى أنفسهم فإنهم سيقوا مع أطفالهم إلى معتقلات كبيرة فى صحراء العقيلة ومع كل ذلك لم يدب اليأس فى قلوبهم، وإنه ليتسنى للذين خالطوا هؤلاء العرب منا واستمعوا فى مضاربهم إلى حديث الثورة التى أشعلوا نيرانها ضد الطليان أن يتفهموا قوة كفاحهم وما ينطوى عليه من مجد وفخار. فكثير من رجالهم ما زالوا يحملون آثار جراح بليغة، ويندر أن تجد عائلة منهم لم تصب فى فرد من أفرادها على يد الإيطاليين.

إن تلك الشجاعة التى اشتهر بها الليبيون عن جدارة واستحقاق قد تبدت مرة أخرى فى الحملات الأخيرة. فنحن لا نزال نجهل قسطًا كبيراً من المساعدات التى قدموها لنا خلف خطوط الأعداء. كما أن مساعدتهم الفردية لكثير من الضباط البريطانيين شواهد ناطقة على الكرم العربى وحب العرب للمجازفة.

يقول هؤلاء الضباط إن كل خيمة عربية كانت بمثابة ملجأ وأن كل عربى كان بمثابة دليل. ومن طريف ما يروى أن أحد المدفعيين البريطانيين أصيب بجرح فأواه عربى إلى أحد الكهوف وسهر على راحته ستة أشهر. فلما تماثل للشفاء حمله فوق جمله مسافة ٤٠٠ ميل وأوصله إلى العلمين.

قام العربى بكل ذلك وسلم الجندى الجريح إلى إحدى الوحدات دون أن يعلن عن اسمه أو يطلب مكافأة. وليس هذا الحادث الوحيد من نوعه، فإنه

ما كان ليتسنى لمئات من جنودنا أن يعودوا إلى وحداتهم دون مساعدة العرب، تلك المساعدة التى كانوا يقومون بها عن طيب خاطر والتى كانت تعرض حياتهم لخطر الموت، ولم يتطرق الوهم إلى قلوب العرب حين كنا نتراجع تراجعًا كليًا وحين ظن الناس أن الدائرة قد دارت علينا، بل كانوا أبدًا على استعداد لتقديم المساعدة.

وقد جرى أثناء احتفال عظيم فى درنة أقامه الطليان على أثر استيلاء المحور على طبرق أن كان بين النظارة ضابط بريطانى متخف، فلم يفكر واحد من الأهلين أن يكشف أمره ويفضحه.

ومن الطبيعى أن تضاءل قوة العرب بعد كفاح دام ثلاثين سنة، فقد انتهت ثورتهم بسقوط كفرة عام ١٩٢٩. وكانت النتيجة أن انتشر الليبيون المنفيون فى أنحاء الشرق الأدنى، أما الذين بقوا منهم فى برقة فقد أرغموا على قبول حكم الموظفين الطليان والقانون الإيطالى أيضًا. وشر من هذا أن اللغة الإيطالية حلت محل اللغة العربية فى المدارس وأخذ الجيل الناشئ ينسى العربية.

ولقد كنت أخشى أن نجد فيهم شعبًا متخاذلا جبانًا، ولكن الأمر كان لحسن الحظ عكس ذلك، فالشيوخ والزعماء مستقيمون فى معاملاتهم عادلون فى أحكامهم يتصفون بالشجاعة والصراحة. نعم إن وقت التخلص من الاضطهاد قد جاء وكان مجيئه فى الوقت المناسب - قبيل فوات الأوان - فلو تأخر الخلاص نصف جيل لنمت عملية تحويل الشباب العربى بإلى خدم أذلاء لإيطاليا.

ولو سئلت عن أهم ما يستلفت النظر فى برقة لقلت إنه النشاط العجيب والعزيمة الماضية يتحلى بها قوم يجمعهم دين واحد وتجمعهم شجاعة يمتاز بها كل واحد منهم ومقاومة مستمرة للاضطهاد، فقد مضى عليهم ثلاثون عامًا وهم يقاسون الأهوال. وترك ذلك فى نفوسهم أثرًا سيئًا لا يتحلون

باللطف الزائد والدماثة التى يتحلى بها العرب فى سائر الأقطار. وتنقصهم خبرة الآخرين ومعارفهم، أما التقاليد العربية القديمة وأعنى بها الكرم والشجاعة فلا ينازعهم فيها منازع.

والشىء الآخر الذى يسترهى الانتباه فى برقة هو جمال الجبل الأخضر. فبعد ما يضرب المسافر فى فيافى الصحراء المصرية ويرقى التلال الوعرة الشديدة الانحدار بعد درنة فى طريقه إلى بنى غازى يستقر به المقام فى عالم آخر فهناك السهل المرتفع تغطيه طبقة كثيفة من الشجيرات الدائمة الخضراء، وأشجار الصنوبر الباسقة وتحف به وديان يانعة عميقة ليس له مثيل فى البحر الأبيض المتوسط.

يشعر الإنسان وهو بين نيخل مسراته أنه فى مصر بينما تسبه طرابلس نفسها بعض مناطق فلسطين بزيتونها وبساتينها. على أن وهاد غريان وجادو أسبه شىء بالسهول التى فى شمال شرق الأردن. أما برقة فليس لها مثيل فى هذه الديار فهى بصنوبرها تذكرنا بمقاطعة هامبشير الإنجليزية، والبقع المعشوشبة بين تلالها المشجرة ومنظر البحر من خلالها - وكل ذلك يذكر الإنسان بمقاطعة دورست فى بلاد الإنجليز.

لابد لنا على كل حال من أن نشكر الإيطاليين على شىء واحد، وذلك أنهم لم يفعلوا شيئًا من شأنه أن يشوه جمال تلك الواحات الممتدة فى جوف الصحراء. نعم إن استعمارهم كان نقمة وفاقة على العرب. وأساليب حكمهم كانت جامدة فظة، واستبدادهم أمر جد مكروه. غير أنهم عمروا وشادو منشآت جميلة، وإنه ليجدر بنا نحن البريطانيين أن نأخذ أمثولة من مزارع الجبل ومبانيه البيضاء فنعمل على نشقها فى الإمبراطورية بدلا من الاكتفاء بما كنا ننشئه من الأبنية القبيحة الرديئة.

ولا تخلو المدن من مظاهر التنظيم الدقيق. تلك المظاهر التى تشهد بتقدن الطليان فى مضمار العمران. فهذه درنة التى لم تكد تمسها القنابل مدينة

فاتنة تخترقها الأسواق النظيفة، وترتفع بين بساتينها الدور البيضاء تشرف من بعيد على زرقة البحر، ولا ريب أن بنى غازى كانت مدينة جميلة قبل أن تبلى أبنيتها الكثيرة بالدمار من جراء ضربها بالقنابل من الجو والبحر.

أما اليوم فقلما يخلو بيت من آثار التدمير. فهذا فندق برينيس Berenice العظيم قد غدا هيكلا سودته النيران. كما أن قصر غرازيانى قد أضحى خرابًا، وقد تطايرت أنقاض سيارة زنتها ثلاثة أطنان واستقرت وسط درجاته الرخامية.

لقد غادر الأربعون ألف إيطالى الذين كانوا يفطنون تلك المزارع والبلدان ولم يتخلف منهم إلا بعض الرهبان والقسس وعدد كبير من مهرة الميكانيكيين، وبعض هذه المبانى الإيطالية المشوهة تسكنها وحدات بريطانية، وسهل بارشى (المرج) الواسع ذو الأراضى الصالحة لزراعة الحبوب والمزارع النوذجية يلفحه مزارعون بريطانيون ماهرون. أما العرب فإنهم قد دخلوا المزارع الجميلة فى التلال بعد أن فر منها الإيطاليون، عادوا من حدود الصحراء إلى أراضيهم وهم يدأبون على تنظيم الكروم والعناية بأشجار الفاكهة، ويحرثون أرضهم مستعينين بالأبقار المدهشة الرومانية الزرقاء ذات القرون الطويلة التى أتى بها الإيطاليون من سهول لوسكانا.

إن مستقبل هذه البلاد الساحرة لن يستقر نهائيًا إلا بعد عقد الصلح، فالإدارة العسكرية كان همها أن توجد حكومة مؤقتة صالحة، غير أن ويزر الخارجية قد أعلن رسميًا فى مجلس العموم أن السنوسيين فى برقة لن يعدوا إلى النير الإيطالى. والمنفيون الذين يفدون إلى طبرق بالمئات كل شهر، والعرب الذين يديرون المزارع الإيطالية، ورؤساء القبائل الذين شاكلهم على الضباط البريطانيين، يعلمون حتى العلم أن هذا الوعد الذى فاه به وزير الخارجية أهم من طرد قوى المحور من شمال إفريقيا، وأهم من سقوط موسولينى، فهذا الوعد معناه أن كفاح ثلاثين سنة لم يذهب سدى وأنهم

يتطلعون إلى المستقبل كرجال أحرار، وأن شبح الاستعباد الفاشيستى قد زال إلى الأبد.

(جـ) عرب ليبيا الكرام: (بقلم ف. بنيكوف) Major Valdimir Paniak-off محاضرة أذيعت من محطة لندن اللاسلكية فى ٣١ مايو ١٩٤٧.

اشتركت فى القتال أثناء الحرب الماضية فى بلدان مختلفة مدة خمس سنوات متوالية وما زلت أستعيد ذكراها جميعًا بالغبطة والسرور لا لشىء سوى لأنى رجل حرب وقتال ونزال ولكن المدة التى أحمل لها أطيب الذكريات هى تلك التى قضيتها فى برقة بين الاحتلال البريطانى الثانى للجبل الأخضر وتحرير البلاد نهائيًا بعد معركة العلمين.

ومن أسباب ذلك أننى وإن كنت إنكلترا وربيت فى إنكلترا على الطريقة الإنكليزية إلا أنى أجد الحياة مع العرب فى الجبل الأخضر أخف ظلا وأسعدها حالا من الحياة فى إحدى المدن الغربية الكبيرة، وهناك سبب آخر هو أنى وثقت عرى الصداقة مع بعض رجال القبائل العربية هناك وهم رجال يمتازون بذكاء ووقار وشجاعة عظيمة وخلال سامية وأخلاق فاضلة ولا تقل منزلتهم فى نفسى عن منزلة أى شخص أخر من بنى وطنى وجلدتى.

ولعلى أحمل للجبل الأخضر هذه الذكريات الطيبة لسبب ثالث. وهو أن العرب هناك علموني طرقًا جديدة فى فنون الحرب والقتال علمتها بدورى فيما بعد لزملائى الجنود ومارسناها على نطاق واسع فى إيطاليا ويغرها بنجاح توتوفيق.

زرت الجبل الأخضر لأول مرة عندما احتللنا مدينة "درنة" فى سنة ١٩٤١، وهناك وثقت عرا الصداقة والمودة مع كثيرين من العرب، أخص بالذكر منهم الشيخ عبد القادر بوبريدان والشيخ على بو حامد وكلاهما من قبيلة العبيدات.

وبعد بضعة شهور منيت الجيوش البرطانية بنكسات متوالية، واحتل العدو برقة مرة أخرى حتى بلدة غزالة غربى طبرق. وكانت هيئة القيادة البريطانية العليا فى القاهرة فى جاحة ماسة إلى معلومات عن حركات العدو. فأرسلت بناء على طلبى لجمع تلك المعلومات بمساعدة العرب فى منطقة تمتد من بنى غازى إلى بلدة غزالة: ومن المهام الأخرى التى كلفت بها أن أنسفت مستودعات العدو وطائراته.

أنزلتنى إحدى الدوريات مع جماعتى فى إحدى الأمسيات بالقرب من (بلدة الزلخ) ومن هناك امتطينا صهوة الخيول والجمال إلى المكان الذى نقصده. وكان بين أفراد جماعتى عربيان: أحدهما الملازم سعد على رحومة وهو من الجيش السنوسى التابع للشيح السيد إدريس السنوسى والآخر جندى عادى. وزرت فى المرحلة الأولى معظم قبائل العبيدات الغربية وبعض قائل البراعصة والدرسة، وقوبلنا فى كل مكان بالترحيب الودى وكرم الضيافة رغم أن البلاد بأسرها كانت فى قبضة العدو رغم ما يتعرض له العرب من أخطار محققة، إذا علم أنهم كانوا يأوون ضابطًا بريطانيًا وآمل أن يكون كل من السيد عبد القادر يوبريدان والسيد على بو حامد ما زالا على قيد الحياة إلى الآن، وأن يذكرا مجلسا عقدناه فى ذلك الوقت مع شممايخ قبيلة العبيدات الآخرين فى مكان لا يبعد كثيراً عن (بيربوسفيا).

وكانت المعلومات التى كنا نرسلها يوميًا بواسطة اللاسلكى إلى الجيش الثانى على درجة عظيمة من الخطورة والأهمية. بل ويمكننى أن أقول الآن أن الحرب فى الصحراء ربما اتخذت شكلا آخر بدون تلك المعلومات. ويرجع معظم الفضل فى ذلك إلى إخلاص العرب الذين راقبوا بعين لا يغمض لها جفن طريق مرتوبة، وأولئك الذين أخذوا يتنقلون من بنى غازى إلى المرج إلى القبة إلى درنة إلى المخيلى العظيات للحصول على معلومات عن حركات العدو وخططه الحربية.

وكان جميع المعلومات جزءًا يسيراً من واجباتنا، فمن عملياتنا الهجومية الموفقة العديدة غزوة قمنا بها فى شهر يوليو سنة ١٩٤٢ بمساعدة العربر الذين وضعوا خطتها بدقة ومهارة نسف مستودع كبير للبترول خارج بلدة العقبة مباشرة. وكانت تدور فى ذلك الوقت معركة هامة فى عين عزالة. وكان لخسارة العدو تلك الكمية الهائلة من البترول فى هذا الوقت الحرج أكبر الأثر فى عرقلة عملياته الحربية.

وأصبنا بعد ذلكل بنكبات متوالية وفقدنا (طبرق) ولم لم تكن للعرب قلوب قدت من الصلب جرأة وشجاعة لاعتقدوا أننا فقدنا كل شىء ولحاولوا الفرار بأنفسهم، ولكن أصدقاءنا العرب وقفوا إلى جانبنا قلبًا وقالبًا، ولم يخن من سكان الجبل الأخضر بأسره سوى شخص واحد يجدر بى أن لا أذكر اسمه ليطوى فى زوايا العار والنسيان. وقد ذهب إلى الجنرال بياتى القائد الإيطالى وأطلعه على أمرنا وأمر محطتنا اللاسلكية، ولكن خيانته لم تجده فتيلا لأ، القنابل ناضرتنا، وطافت بدوريات الجنرال الإيطالى فى كل مكان إلا النكان الذى كنا فيه فجعلت أضحوكة الصحراء بأسرها.

ولقد غررنا بالعدو مرات عديدة لا يتسع بى المقام لذكرها الآن، ولكنى أريد أن أتحدث عن مغامرة لنا قدر لها النجاح والتوفيق بمساعدة إخواننا العرب، وقد ذهبت فى إحدى ليالى الصيف إلى درنة عقب سقوط طبرق وهناك رسمنا أنا والشيخ على البرعيصى خطة لتهريب عدد كبير من الأسرى البرطانيين الموجودين فى قبضة الطليان وكان بعضهم فى المستشفى وبعضهم الآخر فى المعكسر خارج المدينة التى كانت تعج بالجنود الألمان والطليان وأنها كانت تضم بعض العناصر المعادية لبريطانيا فى ذلك الوقت. وكنت أثناء تلك الغارة ارتدى ملابسى العسكرية كضابط محارب، فلم يكن عقابى إذا وقعت فى يد العدو يتجاوز الاعتقال حتى نهاية الحرب، ولكن إذا قدر سوء الطالع لأحد زملائى العرب أن يقع فى قبضة العدو لكان جزاؤه الموت على حبل المشنقة.

وإن أنس لن أنسى مأدبة العشاء التى أقامـها لى السيد على قبل رحيلى حيث كنا على أحسن ما يكون من البهجـة والسرور فيمكننى إذاً أن أخفى ما أشعـر به من سعادة لذكـريات الجبل الأخضـر وأنا أعلم أن الأخطار والمشاق والأهوال لم توهن من عزائم رجـاله قيد شعرة، بل أطلقت ألسـنتهم بالفرح والفكاهات.

ولم أكن الشخص الوحـيد الذى نعم فى ظل الضيـافة العربيـة الكريمة بالراحة والأمن والطمأنينة فإن مئات من الطيارين الأسرى الفارين وغيرهم ممن فصلـوا عن وحداتهم كـانوا موضع عناية العـرب وحسن ضـيافتـهم إلى أن أعاودهم سالمين إل صفـوفهم، وتتجلى قيمة هذه المعـونة إذا عرفنا أن العرب أنفسهم فى ذلك الوقت كانوا يعانون نقصًا فادحًا فى جميع ضروريات الحياة، فلم يكن لديهم ما يكفى من الملابس، وكان الشاى والسكر أثمن من الذهب، ومع ذلك كانوا لا يتوانون عن التضحية بالقليل الذى لديهم عن رضى وطيب خاطر.

ولعلى لا أكون مبالغًا غـذا قلت إن جميع جنود الجيش البريطانى الذى قاتل فى الجـبل الأخضـر يدينون بالشكر للعرب، فـكثيرون منا مـدينون لهم بحيـاتهم، وسوف لا ننسى كيف تمهد ولاء العـرب وإخلاصهم وتضحـياتهم طريق النصر الأخير الحاسم.

لقد مر عرب برقـة على وجه خاص بوقت عصيب حقًا، فـقد خاضوا غمار حـروب مستمرة مـتواصلة مدة ثلاثين عامًـا فقدوا فيـها نصف عددهم ولكن روحهم المعنويـة ما زالت قوية جبـارة، وما زالوا يعيـشون كمـا عاش آباؤهم وأجدادهم من قبل رجالا محاربين أحرارًا.

لقد أتيحت لى فرصة المعيشة مع هؤلاء القوم القليلين فى العدد الأقوياء بالروح وأستطيع أن أقول إنى لا أثق فى شعب آخـر مثل ثقتى بهم وأرجو أن تتاح لى فرصة زيارة أصدقائى فـى الجبل الأخضر مرة أخرى، وآمل أن أراهم

جميعًا فى أحسن صحة وأسعد حال، وقد اتسعت مضارب خيامهم وزادت أنعامهم وأصلحت آبارهم ونشر السلام جناحيه على ربوعهم اليانعة الخضراء. نعم إن تلك هى أمنيتى الوحيدة التى أضرع بها إلى الله سبحانه وتعالى أن يحققها والله على كل شىء قدير.

٣ - الوصاية العربية:

ولقد أوضحنا عند الكلام عن (أصول المسألة الليبية) أنه لم يكن هناك معدى عن نظر موضوع الوصايا على ليبيا، بالرغم من أن مطالب جامعة الدول العربية تحقيقًا لرغبات أعضاءها كانت الاستقلال لها. والسبب فى نظر موضوع الوصاية - كما سبق أن ذكرناه كذلك - هو أن الدول الكبرى كانت معتزمة فرض الوصاية (الأوروبية) على هذه البلاد، ولم يمنعها من اتخاذ قرار عاجل فى هذه المسألة يحسم مصير ليبيا على الأقل لسنوات عديدة تالية سوى اختلاف الدول الكبرى يما بينها على مناطق "لاحتلال" و "النفوذ" فى مستعمرات إيطاليا السابقة فى إفريقية، وعلى ذلك فقد خشيت جامعة الدول العربية، ومصر المتاخمة لليبيا وأكثر أعضاء الجامعة اتصالا بهذا القطر أن تبؤ مساعى الاستقلال بالفشل، ووجدت من الصالح التيؤ لمعالجة الاحتمال الآخر، وهو فرض الوصاية على ليبيا. وقد تقدم كيف أن المذكرات التى وجهتها الجامعة العربية والحكومة المصرية للمؤتمرات والهيئات التى نظرت فى معاهدات الصلح ومصير المستعمرات الإيطالية السابقة قد احتاطت للأمر، فذكرت موضوع الوصاية مطالبة بأن يكون لجامعة الدول العربية أو لمصر هذه الوضاية كإجراء يضمن تحقيق الغاية العليا، أى السير بالبلاد خطوات سريعة فى طريق الاستقلال المنشود.

وعلى ذلك فقد أعدت مذكرة فى موضوع (الوصاية) لإقامة الدليل على أن نظام الوصاية الذى نص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة، يقتضى إذا أريد تطبيقه تطبيقًا صحيحًا على ليبيا أنيعهد إلى مصر أو إلى الجامعة بهذه الوصاية

عليها، وأن مصر تعتبر فى مقدمة الدول التى يعنيها الأمر فيما يتعلث بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وأن من الجائز إشراك دولة أكثر من دولة أخرى إلى جانب مصر فى الوصاية على ليبيا، وقد أعد هذا البحث السيد عمر لطفى فى أغسطس ١٩٤٧، وأذاعته (لجنة ليبيا والحدود الإيطالية).

وفيما يلى مذكرة السيد عمر لطفى:

(أ) نظام الوصاية الدولى وعلاقته بمصير المستعمرات الإيطالية:

تنص المادة ٢٣ من القسم الرابع من عاهدة الصلح التى عقدت أخيراً مع إيطاليا (بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٧).

١ - على أن تتنازل إيطاليا عن كل حق أو سند فى الممتلكات الإيطالية الإقليمة فى إفريقيا وهى ليبيا وإرتريا والصومال الإيطالى.

٢ - إلى أن يتم تقرير مصيرها نهائيًا تستمر هذه الممتلكات تحت الإرة الحالية.

٣ - تقوم حكومات روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالاشتراك بينها بقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً نهائيًا فى بحر سنة من نفاذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة فى التصريح المشترك الصادر من تلك الحكومات فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ برقم ١١ والآتى نصه:

١ - اتفقت حكومات رويسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على أن تبت نهائيًا بالاشتراك بينها فى مصير الممتلكات الإقليمية الإيطالية فى إفريقيا التى تنازلت إيطاليا عن أى حق أو سند فيها طبقًا للمادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا المؤرخة ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧، وذلك فى بحر سنة من نفاذها.

٢ - تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم المنوه عنها تقريراً نهائيًا وبتعديل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالى وبما يحقق

رفاهيتهم ويصون مصلحة السلام والأمن مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التى يعنيها الأمر.

٣ - إذا لم تتمكن الدول الأربع من الاتفاق فى بحر سنة من نفاذ معاهدة الصلح من إيطاليا على تقرير مصير أى إقليم من هذه الأقاليم، رفع الأمر إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لتصدر توصية (بشأنه)، وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوصية وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لتفيذها.

٤ - يقوم نواب وزراء الخارجية بموالاة النظر فى مسألة تقرير مصر المستعمرات الإيطالية السابقة بقصد الوصول إلى توصيات خاصة بالموضوع تعرض على مجلس وزراء الخارجية - كذلك يرسل نواب وزراء الخارجية إلى اى مستعمرة من المستعمرات الإيطالية السابقة لجانًا تقوم ببحث حالاتها والتيقن من آراء السكان المحليين ولتزويد وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة عن الموضوع.

وقد اتفقت الدول العربية على أنه إذا لم تكلل بالنجاح مساعى ليبيا لحمل الدول على الاعتراف باستقلالها وقررت الدول وضعها تحت الوصاية وجب إسناد تلك الوصاية إلى مصر أو إلى الجامعة العربية مع ملاحظة أن الليبيين يرفضون أى وصاية أخرى سواء أكانت إنجليزية أو فرنسية أو دولية، لذلك ينبغى فى هذا الصدد نظام الوصاية الدولية وعلاقته بمصير المستعمرات الإيطالية.

وخصص ميثاق الأمم المتحدة الفصل الثانى عشر لنظام الوصاية الدولى، والفصل الثالث عشر لمجلس الوصاية، وقد نصت المادة ٧٥ على إنشاء نظام الوصاية طبقًا لمقاصد الأمم المتحدة وقد جاء بالفقرة (ب) من هذه المادة ما يأتى:

"العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى شئون السياسة

والاجتماع والاقتصاد والتعليم واطراد نـقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسـبمـا يلائم الظروف الخاصـة لك لإقليم وشعـوبه ويتفق مع رغـبات هذه الشعوب التى تعـرب عنها بمحض حريتها وطبقًا لم قـد نص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية . . .الخ

وغنى عن البيان أنه وإن كـانت ليبيا فى حاجـة إلى من يرشدها ويرفع من شأنها فى أمور السـياسة والاجتماع والاقتصاد والتـعليم، فمصر أحق من غيرها بالوصاية، إذ أنها جارتهـا من الشرق تربطها بسكانها روابط قديمة من النسب والعـادات والأخلاق والدين واللغـة، فضـلا عن أن الوضاية المصـرية على ليبيا محببة إلى سكانها متفقة ورغبات أهلها لا يروةن ى ذلك غضاضة، فمصـر حريصة على مسـتقبل ليبيـا وعلى نموها المطرد واستقلالـها حتى يأتى اليوم الذى تجلس فيـه ليبيا المسـتقلة بجانب جارتها مـصر فى الجامعـة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

ولا شك أن لتحقيق الأهداف السياسية لنظام الوصاية المنصوص عنه فى المادة السادسة والسبعين السالفة الذكر يجب أن يعهد إلى مصر أو إلى الجامعة العربية بالوصاية على ليبيا.

أما المادة السابعة والسـيعون فإنها تبين الأقاليم التى يجـوز وضعها تحت نظام الوصاية إذ نصت على ما يأتى:

"يطبق نظام الوصـاية على الأقاليم الداخلـية فى الفـئات الأتية بمـا قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقاتا الوصاية.

١ - (أ) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب.

(ب) الأقاليم التى تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية.

(جـ) الأقاليم التى تضعـها فى الوصاسة بمحض اختيـارها دول مسئولة عن إدارتها.

٢ - ومن شأن اتفاقات لاحقة أن تحدد أى الأقاليم من الفئات السالفة الذكر يوضع فى نظام الوصاية وطبقًا لأى شروط.

ويبدو جليًا أن الفقرة الثانية من هذا النص تهدف إلى أن الأقاليم التى سيطبق عليها هذا النظام سيتم وضعها تحت الوصاية بمقتضى اتفاقات لاحقة، ويستفاد من ذلك أنه يكون من الجائز أن بعض الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب والتى قد تقتطع من دول الأعداء (المستعمرات الإيطالية) لا يطبق عليها نظام الوصاية، بل يتصرف فيها على وجه آخر، وهذا التفسير مطابق لما جاء فى تعليقات (جودريتش) Goodrich (هامبرو) Hambro على ميثاق الأمم المتحدة(*).

وهذا التفسير مطابق أيضًا لماجاء يفى تقرير معالى بدوى باشا عن ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

ومما يجب ملاحظته فى هذا الصدد أن مصر اعترضت بادئ ذى بدء على هذا النص عند وضع الميثاق فى سان فرانسيسكو، ورغم أنها أبانت أن هذا النص يفتح الباب للتوسع والضم مما يخالف صراحة ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الأطلسى، فإن اعتراضها لم يلق تأييدًا مع الأسف من اللجنة المكلفة بوضع الميثاق. يراجع تقرير معالى بدوى باشا فى هذا الموضوع).

وغنى عن البيان أنه مما يؤيد هذا التفسير فيما يتعلق بالمستعمرات الإيطالية ما جاء فى الفقرة الثانية من التصريح المشترك الخاص بالممتلكات الإقليمية الإيطالية فى أفريقيا: "تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم النوه عنها تقريراً نهائيًا وبتعديل حدودها التعديل المناسب، فلا شك أنه يوجد فى الميثاق نص يلزن الدول بتطبيق نظام الوصاية على المستعمرات الإيطالية السابقة.

(*) It would seem that the charter preater emphasis on agreement stge and makes the conclusion of these agreements appear to be a voluntary matter.

ومما هو جدير بالملاحظة أن المرشال سمطس تقدم إلى هيئة الأمم المتحدة طالبًا ضم أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية التى كانت تحت انتداب جنوب إفريقيا إلى هذا الاتحاد، وقد عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٤٦، فقررت الجمعية العامة أنها: "تجد نفسها غير قادرة على التصديق على طلب الضم". ويمكن القول بأن طلب الضم عند الجمعية العامة "طلب كريه يصادف عادة تياراً عدائيًا" (يراجع فى ذلك تقرير حلمى بهجت بدوى بك عن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة - مجلة القانون الدولى العام. المجلد سنة ١٩٤٦ صفحة ١٨٩)(*).

وتنص المادة التاسعة والسبعون على أنه "يتفق على شروط الوصاية لكل إقليم يوضع فى ذلك النظام، ويدخل فى ذلك كل تغيير أو تعديل لتلك الشروط برضاء الدول التى يعنيها هذا الأمر ومنا الدول المنتدبة به فى حالة الأقاليم المشمولة بانتداب إحدى أعضاء الأمم المتحدة". يستفاد من هذا النص أن شروط الوصاية يجب أن يتفق عليها بين الدول التى يعنيها الأمر، وهذه العبارة يكتنفها شىء نم الإبهام، فما هى الدول التى يعنيها الأمر عا عدا الدول المنتدبة؟ يفهم من العبارة المتقدمة أنها تشمل على الأقل الدول الكبرى التى تضع شروط الصلح وتتصرف فى الأقاليم التى انتزعت من دول العدو، فهى التى تختار "الدول الوصية" وتضع شروط الوصاية ثم تعرض هذا كله على الجمعية العامة أو على مجلس الأمن فيما يتعلق بالأقاليم ذات السفة الحربية (يراجع تعليقات جودريتش وهامبرو صفحة ٢٤٠ وتقرير معالى بدوى باشا).

ولكن إذا تركنا الدول الكبرى فما هى الدول التى يعنيها الأمر؟ لا شك أن هذه العبارة غامضة ومرنة يستطيع الإنسان أن يقسرها تفسيرات شتى، وعلى العموم فإن الدول التى يعينها الأمر تختلف بلا شك فى كل اتفاق

(*) Revue Generale Droit International Publie Tome L. 1946 p. 189

وصاية، وتعينها متروك للأسباب والملابسات والظروف الوثيقة الاتصال بكل اتفاق..

ومما هو جدير بالملاحظة أنه عند عرض تقرير اللجنة الفرعية الأولى التابعة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عن اتفاقات الوصاية التى تقدمت بها فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا ونيوزيلندا واستراليا صرح مندوب مصر بأن مصر سوتافق على هذه الاتفاقات حتى يمكن تأليف مجلس الوصاية وأنه تعتبر نفسها من الدول ذات الشأن فى كل اتفاق يضع بلدًا عربيًا تحت الوصاية سواء أكان هذا البلد من البلاد الواقعة تحت الانتداب أم كان وضعه تحت الوصاية وفقًا لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من الميثاق. ويتبع ذلك أن صرح بنفس المعنى مندوبو البلاد العربية الأخرى (تقرير حلمى بك بدوى صـ ٩) وقد وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ هلى هذه الاتفاقات ولكنه لم تقطع برأى فى تفسير عبارة الدول التى يعنيها الأمر بل لم تشر فى ديباجتها إلى المادة ٧٩ من الميثاق الخاصة بالدول التى يعنيها الأمر وأخذت بوجهة نظر وفد الولايات المتحدة الذى صرح بأنه يستحسن الاتحتفاظ بأمر هذا التعريف (الدول التى يعنيها الأمر) وأبدى أن "إقرار اتفاقات الوصاية التى عرضت على الجمعية العامة لا يعنى المساس بحق أى دولة ترى أنها ذات شأن فى أى اتفاق يعقد فى المستقبل على أن يستعمل هذا الحق، وتضمن تقرير اللجنة الفرعية الأولى حفظ هذا الحق. وعلى هذا الأساس رأى وفد مصر أن يؤكد حق مصر فى أن تعتبر نفسها من الدول ذات الشأن بالنسبة لأى اتفاق من اتفاقات الوصاية يخص بلدًا من البلاد العربية واطمأن بعد ذلك إلى إقرار الاتفاقات المعروضة وليس بينها ما يمكن أن تعتبر مصر ذات شأن فيه (تقرير حلمى بك بدوى ص ١١)(*).

على أنه فيما يتعلق بالمستعمرات الإيطالية، فقد جاء فى المادة الثانية من

(*) Revue Generale de Droit International public Tome L. 1946. P. 186

التصريح المشترك من حكومات وروسيا والمملكة المتحدة والايات المتحدة الأمريكية وفرنسا عن الممتلكات الإقليمية الإيطالية فى إفريقيا ما يأتى:

"تقوم الدول الأربع بتقرير مصرى الأقاليم النوء عنها تقريراً نهائيًا وبتعديل حدودها التعديل المناسب مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التى يعنيها الأمر".

وعندما وجه مندوب حكومة أفريقيا الجنوبية سؤالا يستفسر فيه عن ما هو المقصود من الدول التى يعنيها الأمر فى هذا الشأن، أجابه مندوب حكومة المملكة المتحدة بالنيابة عن الدول المشتركة فى التصريح.

"إن جميع الدول التى اشتركت فى الحرب فى إفريقيا سيؤخذ رأيها قبل تقرير مصير المستعمرات الإيطالية تقريراً نهائيًا".

ولا شك أن مصر قد بذلت فى سبيل نصر رقضة الحلفاء أقصى معاونة وفقدت الشيء الكثير من الأموال والرجال ولم تعوض عنه التعويض المجزى، فهيى وإن كانت قد أعلنت الحرب فى سنة ١٩٤٥ إلا أنها كانت فى حرب فعلية واقعية منذ يوليو سنة ١٩٤٠، أى من تاريخ إيطاليا الحرب - وقد أضحت أراضيها نظراً لموقعها المتاخم لطرابلس مصرحًا لاعتداءات الإيطاليين والألمان المتكررة على التعاقب، ولقد كانت كفة الإيطاليين راجحة فى بداية الأمر لولا المساعدات العديدة التى قدمتها مصر إلى أن انتهت هذه المعارك التى كان يتوقف عليها مصير الديمقراطية فى العالم بهزيمة نكراء منى بها الإيطاليون والألمان على السواء. ولقد اعترف القواد الإنجليز أنفسهم ورؤساؤهم وأقطاب العالم وعلى الأخص المتحاربون بهذه المساعدة الفعالة وبالنتائج الباهرة التى قدمتها مصر والتى لولاها لكان للتاريخ وجه آخر.

من كل ذلك يخلص أن مصر بحكم جوارها لليبيا أحق من غيرها من الدول وأولى فى أن تعتبر فى مقدمة الدول التى يعنيها الأمر المشار إليه فى

التصريح السالف الذكر، وفضلا عن مسألة الجوار فإن اشتراكها الفعلى فى الحرب على النحو الذى ذكرناه يؤيد أيضًا هذا الاعتبار.

تنص المادة الحادية والثمانون على أن إنفاق الوضاية يعين الشروط التى يدار بمقتضاها الإقليم المشمول بالوصاية والسلطة التى تباشر ذلك الإقليم، ويجوز أن تكون هذه السلطة التى يطلق عليها السلطة القائمة بالإدارة دولة أو أكثر أو هيئة الأمم المتحدة ذاتها، فليس من الضرورى أن تعهد بالوصاية إلى دولة واحدة، بل يجوز أن يعهد بالوصاية إلى أكثر من دولة فى وقت واحد، ويجوز أن تقوم بإدارة الإقليم الموضوع تحت الوصاية هيئة الأمم المتحدة نفسها ويلاحظ أن مصر هى التى اقترحت عند وضع الميثاق أن السلطة القائمة بالإدارة فى الأقاليم المشمولة بالوصاية تكون دولة أو أكثر من دولة.

ويستخلص مما تقدم أنه يجوز أن يعهد إلى مصر بالوصاية على ليبيا كما يجوز أن يعهد إليها بهذه الوصاية بالاشتراك مع دولة أخرى أو أكثر من دولة.

ونعتقد أنه يجوز أيضًا أن تعنى الجامعة العربية - وهى لا ترخج عن كونها مجموعة من الدول - بالسلطة القائمة بالإدارة رغم أنه إلى هذه اللجنة لم يتم الإنفاق بين الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة لاعتبار الجامعة العربية من التنظيمات الإقليمية.

وتعالج المادتان الثانية والثمانون والثالثة الثمانون مسألة المساحات ذات الأهمية الاستراتيجية، فنقضى المادة الثانية والثمانون بأنه يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذى يطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله.

ويطبق هذا النص فى حالة ما يكون لدولة أو أكثر من دولة أو لهيئة الأمم المتحدة نفسها اعتبار حربى خاص له أهمية استراتيجية فى الإقليم المضووع تحت نظام الوصاية.

وهذا التفسير مطابق لما جاء فى تعليقات (جودريتس وهامبرو) على الميثاق(*) (وترجمته وبمقتضى هذه المادة يقدم نظام خاص لتلك المناطق التى يكون لعضو أو لأعضاء من هيئة الأمم المتحدة أو لهيئة الأمم المتحدة كمجموعة صالح (أو اهتمام) خاص له صفة استراتيجية والمتوقه أن يكون مبعث هذا الصالح حاجة دولة معينة أو عدد من الدول إلى ما يستلزمه الدفاع عنها، أو أن يكون مبعثه حاجة المنظمات عمومًا إلى ما يكفل المحافظة على الإسلام والأمن كما يقرر ذلك مجلس الأمن).

تقضى المادة الثالثة والثمانون بأنه فى حالة تطبيق نظام المساحات الاستراتيجية يباشر مجلس الأمن جميع وظائف الأمم المتحدة. ويدخل فى ذاك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتعديلها، ويستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ودون الإخلال بالعتبارات المتعلقة بالأمن فى مباشرة ما كان من وظائف الأمم المتحدة فى نظام الوصاية خاصًا بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمساحات الاستراتيجية.

يتبين مما تقدم أنه فى حالة وجود مساحات استراتيجية يباشر مجلس الأمن جميع وظائف الأمم المتحدة، ويكون هو المختص بالموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتعديلها.

وغنى عن البيان ما لهذا الاختصاص من نتائج، ففى مجلس الأمن

(*) This article provides for a special regime for those areas in which a member or members of the Nations, or the Unitions Nations as a group may have special interest of strategic character. Presumably the interest in question may result either from the defense requirements of a particular state or states or from the needs of the organizations as a whole for maintaining peace and security as determined by the security Conuncil. - p. 247.

يجوز لأى دولة من الأعضاء الدائمين أن تستعمل حق الاعتراض "الفيتو" فيستطيع لاعضو الدائم فى مجلس الأمن بهذه الوسيلة أن يدافع عن مصالحه الخاصة، إذ لا يمكن إبرام اتفاق من اتفاقات الوصاية إلا إذا وافق عليه. وفضلا عن ذلك لا يستطيع مجلس الأمن أن يتخذ أى إجراء فيما يتعلق بالأقاليم المشمولة بالوصاية وطريقة إدارتها بغير رضاء وموافقة الأعضاء الدائمين.

ويلاحظ أن فى نظام المساحات الاستراتجية يكون المرجع فيه إلى مجلس الأمن، أما الشئون الثقافية والاقتصادية والسياسية للسكان فيرجع فيها إلى مجلس الوصاية. وكان النص الأولى للمادة الثالثة والثمانين يجعل الرجوع إلى مجلس الوصاية أمرًا اختياريًا بحتًا ولكن مصر طالبت بأن ينص على ضرورة الرجوع إلى مجلس الوصاية فى جميع الشئون غير العسكرية فقبلت اللجنة.

لقد أفرد الباب الثالث عشر من الميثاق من المادة السادسة والثمانين إلى المادة الحادية والتسعين لنظام مجلس الوصاية وطرق تأليفه والتصويت والإجراءات أمامه، بتأليف مجلس الوصاية من مندوب عن كل من الدولة القائمة بالإدارة ومن مندوب عمن يكون قد خلا من هذه الإدارة من الدول العظمى الخمس ومن عدد كاف من المندوبين عن الدول الأخرى تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات بحيث يكون عدد الدول القائمة بالإدارة الممثلة فى المجلس مماثلا لعدد الدول التى خلت منها.

ولا نعتقد أنه يوجد فائدة من البحث فى نظام مجلس الوصاية الآن. ويستخلص مما تقدم:

١ - أنه لتحقيق الأهداف الأساسية لنظام الوصاية المنصوص عنه فى المادة السادسة والسبعين يجب أن يعهد إلى مصر أو إلى الجامعة العربية بالوصاية على ليبيا.

٢ - لا يوجد فى الميثاق نص يلزم الدول بتطبيق نظام الوصاية على المستعمرات الإيطالية السابقة بل يجوز التصرف فيها على وجه آخر.

٣ - ومصر بحكم جوارها لليبيا واشتراكها الفعلى فى الحرب فى أفريقيا يمكن اعتبارها فى مقدمة الدول التى "يعنيها الأمر" فيما يتعلق بتقرير مصير المستعمرات الإيطالية وخصوصًا فيما يتعلق بليبيا.

٤ - يجوز أن يعهد إلى مصر وحدها بالوصاية على ليبيا، كما يجوز أن يعهد بهذه الوصاية إليها بالاشتراك مع دولة أخرى أو أكثر من دولة، كما يجوز أن يعهد إلى الجامعة العربية أيضًا بهذه الوصاية.

٥ - يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذى يطلق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله، ففى هذه الحالة يباشر مجلس الأمن جميع وظائف الأمم المتحدة، ويكون هو المختص بالموافقة على شروط اتفاقات الوصاية، وفى حالة عدم وجود مساحات استراتيجية تباشر الجمعية العمومية وظائف الأمم المتحدة ويدخل فى ذلك إقرار شروط اتفاقات الوصاية وتعديلها.

٤ - مصر وليبيا:

ولما كانت مصر قد ظلت تؤكد منذ أن انعقدت مؤتمرات الصلح أنها من الدول "المعنية بالأمر" والتى يهمها أكثر من غيرها مصير المستعمرات الإيطالية السابقة فى إفريقية وتولت إلى جانب جامعة الدول العربية إبلاغ مطالب الليبيين إلى الدول، وبسط أمانيهم المشروعة، فيما يتعلق بمستقبل أوطانهم، فقد اهتمت بإظهار الأسباب - من جغرافية وثقافية واجتماعية واقتصادية وتاريخية - التى ربطت بين الشعبين المصرى والليبى من أقدم الأزمنة والتى تجعل إحتضان مصر لقضية ليبيا عملا ليس طبيعيًا فحسب، بل وتحتمه كل هذه الروابط كذلك، وتفسر إلى جانب هذا السبب الذى حدا بمصر إلى

المطالبة بوصايتها على ليبيا إذا حالت الدول دون استقلال هذا القطر، لرغبتها فى فرض الوصاية الأوروبية عليه.

وقد أعدت مذكرة فى هذا الموضوع للسيد مصطفى عامر بعنوان: (الصلات الجغرافية بين مصر وليبيا) أذاعتها (لجنة ليبيا)، وعند الحديث عن العلاقات بين ليبيا ومصر أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٣ - ١٩١٨) قالت المذكرة: "إن خطة السنوسيين يؤازرهم الأتراك والألمان (كانت) مهاجمة مصر من ثلاث جهات . .) والذى نود التنبيه إليه، أن الأتراك والألمان هم الذين ضغطوا ضغطًا شديدًا على المرحوم السيد أحمد الشريف حتى يشترك فى الحملة التى كانت من تدبير الأتراك، كما عارض فى ذلك السيد محمد إدريس السنوسى. وفيما يلى نص مذكرة السيد مصطفى عامر:

(أ) الصلات الجغرافية بين مصر وليبيا

وحدة الإقليم الجغرافية:

يكاد يكون الإقليم الممتد من مغرب الدلتا إلى حدود تونس واحدًا فى خصائصه الجغرافية، فهو بوجه عام متجانس فى صفاته الطبيعية وفى مميزاته البشرية: كما أنه يختلف اختلافًا تامًا عن الإقليم الذى يقع فى غربه والممتد من تونس إلى مراكش، وهو الإقليم المعروف ببلاد المغرب أو بلاد الأطلسى، فهذا الإقليم الأخير يمتاز بسلاسله الجبلية المرتفعة وغزارة أمطاره وكثرة غاباته ووفرة متجاته الزراعية مما يجعله أكثر اتصالا بأوروبا الجنوبية منه بإفريقية. أما ليبيا فى شرقه فإنها تخضع للمؤثرات الصحراوية التى تخضع لها مصر، والتى تجعل من هذين القطرين إقليمًا جغرافيًا واحدًا.

التجانس الطبيعى:

ويتبين هذا التجانس بين ليبيا وغرب مصر من نحية الطبيعية فى مظاهر السطح وفى المناخ وفى النبات.

فإذا تتبعنا ساحل البحر من غرب الدلتا إلى كرابلس وجدناه يمتاز فى معظم أجزائه بقلة تعاريجه وببحيراته الملحية التى توجد فى بعض جهاته، كما يمتاز بوجود خطوط متوازية من التلال تمتد على طوله، تتخللها سهول ضيقة تصلح للزراعة إذا تيسر وجود الماء فيها. والهضبة الداخلية متشابهة فى كل نواحى الإقليم، ومشكلتها الكبرى هى فى الحصول على الماء الباطنى فيها. وفى هذا المحيط الواسع الذى يمتاز بجفافه نجد الواحات متناثرة هنا وهناك كأنها الجزائر فى وسك المحيط، وتوجد تلك الواحات فى بقاع منخفضة من الهضبة، هى جميعًا متشابهة فى تكوينها وفى مظاهرها، وتشاهد أحيانًا متتابعة فى خطوط تمتد عبر الصحراء لمسافات بعيدة: فمجموعة الواحات المصرية الممتدة من وادى النطرون ومنخفض القطارة حتى سيوة عند حدود مصر الجغرافية تكلمها فى ليبيا سلسة من الواحات تبدأ من جغبوب وتمتد إلى بنغازى من ناحية وإلى فزان عن طريق (أوجله) من ناحية أخرى.

والمناخ واحد فى كل هذه البقعة من شمال إفريقية، وهو معروف بقلة أمطاره وشدة جفافه. وإذا كانت الأنطار أغزر نوعًا فى الجبل الأخضر وفى ساحل طرابلس، إلى أنها فى جملتها لا تحل مشكلة الجفاف التى هى من أهم مشكلات الإقليم، وقد صبغته بصبغة بدوية لا مثيل لها فى الجهات الزراعية سواء فى وادى النيل أو فى بلاد المغرب، وساعدت على أن تكون غالبية سكانه من الرعاة المتنقلين.

فإذا انتقلنا إلى الناحية النباتية، لشاهدنا تلك الوحدة الطبيعية فى أجلى مظاهرها، فالزراعة مقصورة على الجهات التى يمكن رى أراضيها، كما هى الحال فى الواحات وفى بعض الجهات الساحلية الممتدة من مريوط إلى برقة وطرابلس. وزراعة الحبوب وخاصة الشعير مرتبطة كل الارتباط بما ينزل من أمطار فى فصل الشتاء، والأشجار التى تنمو فى نواحى الإقليم تكاد تكون مقصورة على أشجار الزيتون والتين وبعض أنواع أخرى من الفاكهة ومسألة

توفير الماء سواء أكان ذلك بحفر الآبار أم بإقامة الخزانات، هى من المسائل الرئيسية التى تشغل بال أهل الإقليم وحكامه على الدوام.

ومناطق الاستبس وهى التى ينمو فيها العشب والتى ترتادها الحيوانات للرعى، وكذلك المناطق الصحراوية فى جنوبها، ما هى إلا مناطق واحدة تمتد من غرب وادى النيل حتى قلب الصحراء الكبرى نفسها. وتهبط القبائل البدوية إلى تلك الجهات العشبية الفسيحة دون مراعاة حدود أو فواصل، فإذا أجدبت الأرض بسبب انحباس ماء المطر، اتسعت حركة الانتقال والهجرة، وربما نشأ عن ذلك فى النهاية احتكاك بين الجماعات والقبائل وتطاحن شديد بينها.

الروابط التاريخية:

والأدلة كثيرة على أن الصلات بين سكان ليبيا وسكان مصر صلات قديمة ترجع إلى ما قبل الأسرات، وليس هذا بغريب بعد أن فهمنا أن الإقليم يكون وحدة جغرافية تربطه روابط طبيعية كثيرة. وقد عرف الفراعنة أهل ليبيا واتصلوا بهم منذ أول عهدهم، فمنذ الأسرة الثالثة نسمع باضطراب يقوم بها الليبيون على حدود مصر الغربية، وقد توالى حدوث الاضطرابات فى عصور مختلفة، كذلك نسمع فى عد الدولتين: الوسطى والحديثة بحملات مصرية ترسل إلى الغرب لإخضاع الليبيين وإجبارهم على دفع الجزية لمصر، وقد تمكن هؤلاء فى عهد رمسيس الثالث من التوغل فى أرض مصر حتى رأس الدلتا، واستمروا على الرغم من هزيمتهم يستوطنون الدلتا إذ كانوا يصلون إليها على شكل هجرات سلبية، وانتهى الأمر بأن كان منهم أول ملوك الأسرة الثانية والعشرين.

وقد غزا "قمبيز" ملك الفرس برقة بعد أن فتح مصر، ثم كانت برقة هى ومصر فى أيدى البطالسة، وتشابهت أسماء بعض المدن فى القطرين، كما فى أرسينوى وكليوباتريس وبرنيس، وانتقل القطران معًا إلى حكم الرومان فى

سنة ٣١ قبل الميلاد، ثم أصبحنا معًا ضمن القسم الشرعى للإمبراطورية الرومانية فى القرن الثالث الميلادى، وبقيا كذلك إلى أن دخلتهما الجيوش العربية. وبعد الفتح العربى تحولت مصر كما تحولت ليبيا إلى بلاد عربية يتكلم أهلها لغة العرب ويدينون بالدين الإسلامى ويتبعون الثقافة العربية، ثم كان الفتح العثمانى ودخل القطران تحت حكم السلاطين، واسترمت تلك الروابط بينهما إلى أن احتلت إيطاليا البلاد الليبية، وعملت على فصلها عن البلاد العربية وعن العالم الإسلامى، وسعت إلى توجيهها اقتصاديًا وثقافيًا نحو إيطاليا، وأوصدت الحدود بينها وبين جارتها مصر بإقامة خط من الأسلاك الشائكة طوله ١٠٠٠ كيلومتر تقريبًا.

وحدة الجنس والثقافة والدين:

وقد نشأ عن الاختلاط بين المصريين والليبيين من قديم الزمان أن أصبح سكان غرب الدلتا والصحراء الغربية لا يختلفون عن سكان ليبيا نسبا. وقد ساعدت هجرات القبائل العربية إلى كل من مصر وليبيا عليتوحيد الإقليمين إلى حد بعيد وعلى توطيد أركان العروبة الحقة فى كل منهما، فلا توجد فيهما لغة تنافس اللغة العربية ولا دين ينافس الدين الإسلامى، ولا عادات أجنبية من تنفس العادات العربية.

وإذا كان العرب قد سكنوا الإقليم منذ القرن السابع بعد الميلاد فإن هجرات عربية جديدة واسعة المدى، قد وصلت غلى ليبيا فى القرن الحادى عشر، وذلك عندما هاجرت قبائل بنى هلال وبنى سليم إلى مصر إلى برقة، وتعد هذه الهجرات غزوًا عربيًا ثانيًا، وكان من نتائجها تغليب العنصر العربى فى كل مكان، وجعل ليبيا وبخاصة برقة أكثر اتصالا وأكثر ارتباطًا بمصر والشرق العربية منها ببلاد المغرب، وبخاصة لأنها ارتبطت بمصر بروابط سياسية فى خلال عصور طويلة، ولأن مصر كانت على الدوام سوقها الطبيعى. ومع كل هذا فلا زالت توجد بعض عناصر من البربر تعيش جنبًا

إلى جنب مع العرب فى الواحات الليبية النائية فى الداخل، وفى طرابلس وهضابها، وفى بعض واحات مصر المنعزلة مثل واحة سيوة حيث يعد السكان من العناصر البربرية القديمة، وقد اختلطت بالزنوج فى بعض الحالات.

واللغة العربية هى لغة التخاطب فى القطرين، وقد انتشرت فى شمال أفريقيا وشرقها انتشاراً واسعاً، وكان انتشارها هذا مع انتشار الدين الإسلامى، والثقافة العربية قد انتشرت من مصر إلى السودان وأعالى النيل، كما انتشرت من ليبيا إلى السودان الفرنسى وحوض النيجر بواسطة طرق القوافل الممتدة منها إلى واداى وبرنو وتشاد، وفى الجملة يمكن أن نقول: إن من طرابلس إلى الإسكندرية يوجد شعب واحد والبعض منه الذى يسكن أرض مصر يشبه بدو ليبيا ولا يشبه فلاحى مصر.

وعلى أية حال لا زالت بعض اللهجات البربرية موجودة للآن غير أنها مقصورة على جهات قليلة منعزلة. فلهجة سكان واحة أوجلة مثلا هى بربرية تشبه كثيراً اللهجات المعروفة فى فزان وغدامس من ناحية، وفى سيوة من ناحية أخرى. ويتكلم التوارق إحدى تلك اللهجات البربرية القديمة، وهم يسكنون الجهات الوسطى والغربية من الصحراء الكبرى، وقد تأثروا كثيراً بالعرب فى عاداتهم وتقاليدهم منذ أن اعتنقوا الدين الإسلامى كما أنهم يستخدمون اللغة العربية فى شئونهم الدينية. وقد أطلق العرب هذا الاسم على قبائل البربر الأصليين، الذين دفعهم الغزو العربى إلى الصحراء الكبرى حيث اضطروا فى أن يحيوا حياة بدوية، وهى حياة تلاءم مع ظروف بيئتهم الجديدة.

ومعظم سكان ليبيا سنيون، وهم يتبعون الطريقة السنوسية التى امتد أثرها فى شمال أفريقية من واحات مصر الغربية فى الشرق إلى قلب الصحراء الكبرى فى الغرب، ومن ساحل ليبية فى الشمال إلى دارفور وواداى وبرنو فى الجنوب، ولتلك الطريقة أتباع كثيرون، وقد أصلبح لها شأن كبير فى

توجيه البلاد، نفوذًا بعد أن بدأت أوروبا تقتسم البلاد الإسلامية وتتسلط عليها.

الوحدة الاجتماعية والاقتصادية:

لا يوجد فى ليبيا نهر دائم الجريان مثل نهر النيل، ومن أجل هذا كان اعتماد الأهالى على مياه الآبار والأمطار فى الزراعة، وتلك الزراعة مقصورة على الواحات المختلفة. وتوجد تلك الواحات فى طرابلس فى السهل الساحلى، وهى قليلة أو معدومة فى منطقة المرتفعات الداخلية وفى المنطقة الصحراوية المترامية الأطراف. وما يتركز منها حول مدينة طرابلس وتاجورة يعد أعظمها خصبًا وأكثرها إنتاجًا وذلك لوفرة مائها. وتوجد فى بقرة فى منطقة الجبل الأخضر، وأهمها الواحات الموجودة حول درنة وسيرين (شحات)، حيث توجد أكبر المساحات التى يمكن أن تزرع.

وتنتج الواحات التمر وهو غذاء مهم للأهالى، والزيتون، وبعض الحبوب كالقمح والشعير، كما تنتج الخضر والفاكهة. غير أن الزراعة فى جملتها محدودة ولا يمكن التوسع فيها بسب قلة الماء، ومشكلة الماء فى برقة أسوة منها فى طرابلس بسبب طبيعة الصخور ومشروعات الرى فيها غير ممكنة، ولا توجد أدلة على أنها كانت موجودة فى الماضى. ومن أجل هذا كانت حرفة الرعى من أهم الحرف التى يمارسها الأهالى، ويغطى العشب نصف مساحة طرابلس، ويعتمد الأهالى هنا وفى برقة على تربية الحيوان. وهم يربون الماشية والأغنام من أجل لحومها. أما إنتاج الصوف والجلود فيعتبر أمرًا ثانويًا، وينتقلون من مرعى إلى مرعى، ولا يستقرون إلا فى الشتاء وهو فصل نزول المطر.

وكانت برقة تصدر عددًا كبيرًا من الجمال إلى مصر وكانت تأتى الأغنام فى الربيع إلى بنغازى وهى أكبر سوق لها، وفى الصيف يشترى التجار عددًا كبيرًا منها ويرسلونه إلى مصر بطريق البر وبخاصة فى أيام الأعياد. كذلك

كان للزبد سوق طيبة فى مصر، وكانت تنقل هذه السلع إلى مصر بواسطة القوافل، وهناك عدة طرق تربط مصر بليبيا:

١ - الطريق الساحلى من مرسى مطروح والسلوم إلى مدن ساحل برقة ويمتد إلى بنغازى.

٢ - الطريق من الدلتا إلى وادى النظرون وواحة سيوة إلى جغبوب وأوجلة. والواحة الأخيرة مركز عظيم لطرق القوفل، وهى تربطها ببغازى فى الشمال، والكفرة والسودان فى الجغبوب، وواحة فزان فى الغرب. كذلك توجد عدة طرق تربط جنوب بمدن برقة رأسًا وبخاصة درنة وبنغازى.

٣ - الطريق من وادى النيل إلى الواحة البحرية وواجة الفرافرة فى مصر ثم إلى الكفرة، وتتفرع من الأخيرة عدة طرق تتجه إلى كل الجهات تقريبًا.

وإنه ليتبين مما تقدم أن حياة القبائل فى ليبيا كحياتها فى مريوط، مرتبطة بالرعى، وأن انتقالها من مكان إلى آخر من الأمور التى تحتمها ظروف البيئة. وبعض سكان شرق برقة يستقون من بئر الرملة فى الأرض المصرية قرب السلوم، كما تنتقل بعض قبائلها مع حيواناتهم إلى صحراء مصر الغربية طلبًا للكلأ والعشب. وتلك هى القصة القديمة للإقليم، وهى فى حد ذتها تظهر بووضح مدى الارتباط بين مصر وليبيا. فإذا أضيفت إلى ذلك أن مصر كانت على الدوام سوقًا طيبة لبعض منتجات ليبيا، اتضح لنا مدى هذا الارتباط من ناحيته الاقتصادية.

وإذا درسنا تاريخ بعض القبائل وهجراتها فى القطرين وجدنا أن هناك صلات متينة بينهما، وهى ليست صلات جوار فحسب، بل هى أيضًا صلات قربى وصلات نسب، فقسلة بنى هلال وقبيلة بنى سليم هاجرتا من مصر إلى ليبيا فى القرن الحادى عشر بعد الميلاد، وبعد ذلك بعدة قرون بدأت بعض فروع قبيلة بنى سليم تعود مرة أخرى إلى مصر، والظاهر أن حركة عودتهم

لا زالت مستمرة. ففى أواخر القرن الثامن عشر كانت قبيلة أولاد على تسكن الجزئ الشرقى من الجبل الأخضر وسهل طبرق، وكانت قبيلة الفوايد تسكن القسم الغربى منه، والجوازى بالقرب من بنغازى فى جنوبها وشرقها. وتلك القبائل الثلاث هى فروت منم قبيلة بنى سليم. وحوالى سنة ١٨١١ قامت قبيلة المغاربة، وكانت تسكن الجهات القريبة من أجدابية وسرت أى فى الجنوب من الجوازى، وحاربت الجوازى والفوايد بسبب مسائل تتعلق بالمراعى وحقوق الرعى، وانتهى الأمر بهزيمة القبيلتين الأخيرتين وبرحيلهما إلى مديرية الفيوم فى مصر. ويبلغ عدد الجوازى حوالى ١٠.٠٠٠ نسمة، وعدد الفوايد حوالى ١٤.٠٠٠ نسمة، وقد حلت محل هاتين القبيلتين فى برقة قبائل أخرى من الغرب.

واستمرت حركة دفع القبائل بعضها بعضًا، إلى أن اضطرت فى النهاية قبيلة أولاد على بعد حرب طويلة مع قبيلة الحرابى إلى دخول الأراضى المصرية وسكنى الجهة الممتدة من السلوم فى الغرب إلى الإسكندرية ومديرية البحيرة فى الشرق. ويبلغ عدد أفراد تلك القبيلة حوالى ٤٠.٠٠٠ نسمة. وعلى الرغم من هذا هاجر بعض أفراد الحرابى إلى الفيوم، كما هاجر الهنادى إلى مديرية ؟ والبهاجة إلى الغربية والدقهلية. والهنادى وكذلك الجبالية فى الفيوم هم أيضًا فروع من بنى سليم، ومثلهم فى ذلك البراعصة فى الفيوم. ولا يزال أكثر أفراد قبيلة الحرابى فى شرق برقة والبراعصة فى الجهات الوسطى منها، وتكاد لا توجد قبيلة فى برقة إلا ولها فروع فى مصر.

الصلات الحربية:

فحدود مصر الغربية إذا كانت فى كل العضور وحدود ضعيفة للغاية. ليس مفيها من العقبات الطبيعية ما يمكن أن يقف فى سبيل الهجرات ولا فى طريق الغزاة والفاتحين. ولقد تأثرت مصر - كما ذكرنا - بغزوات الليبيين فى عهد الفراعنة، كما تأثرت فى عهود مختلفة بهجرات واسعة من البدو

الساكنين فى غرب الأراضى المصرية. وقد تكرر هذا التهديد الحربى لأمن مصر وسلامتها فى القرن العاشر بعد الميلاد، وذلك عندما غزاها الفاطميون آتين من الغرب، وأنشأوا القاهرة المعزية.

وفى الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٣ - ١٩١٨) هددت ليبيا مصر مرة أخرى، وكانت خطة السنوسيين يؤازرهم الأتراك واللأمان مهاجمة مصر من ثلاث جهات، هى السلوم وسيوة ودارفور. وقد وصل الغزاة فى سنة ١٩١٥، إلى سيدى برانى ومرسى مطروح على الطريق الساحلى، واستخدم مرفأ كل من البردية والسلوم لإيواء غواصات الأعداء، وسقطت جغبوب واستسلمت واحة سيوة والحق أن الذى يملك جغبوب يتسلط بسهولة على كل الطرق المؤدية إلى سيوة ووادى النيل، ويهدد الطرق التى تصل ما بين سيوة من جهة، والسلوم ومرسى مطروح من جهة أخرى.

ثم كانت الحرب العالمية الثانية وجاء التهديد مرة أخرى لمصر من الغرب، وفى هذه المر على أيدى الإيطاليين والألمان. وقد أعاد التاريخ نفسه، فاتخذ العدو من جغبوب قاعدة للهجوم على سيوة، كما اتخذ من البردية قاعدة للهجوم على الطريق الساحلى الممتد من السلوم إلى الإسكندرية.

من أجل هذا كان مستقبل ليبيا السياسى يهم مصر أكثر مما يهم أية دولة أخرى، لأن ليبيا تجاور مصر، ولأن بينهما حدوداً مشتركة وهى حدود ضعيفة من الناحية الحربية، ولأن حلوان دولة أوروبية أخرى محل إيطاليا فى ليبيا، حتى إذا كانت منتدبة من قبل هيئة الأمم المتحدة، يجعل سلامة مصر مهددة، وبخاصة فى عصر أصبحت فيه الحرب ميكانيكية وأصبحت فيه المسافات قليلة الجدوى عديمة الأهمية".

٥ - عدم عودة الإدارة الإيطالية إلى ليبيا

على أنه إذا كان الخوف من فرض الوصاية الأوروبية على ليبيا، هو مبعث مطالبة جامعة الدول العربى أو مصر أحد أعضائها بالوصاية على ليبيا،

فقد كـان الخوف من أن تكون إيطاليا وهى المتـسعمر السـابق ذاته الذى كافح ضده الليبيون كفاحًا مـريرًا، ثم انتهى بأن تآزروا مع بريطانيا وحلفائها الغربين فى الحرب الأخـيرة لطرد جـيوش المحـور من بلادهم، واستطاعـوا بذلك أن يسـاهموا جـديًا فى تحـرير أوطانهم - نقول إن الخـوف من أن تكون إيطاليـا الدولة التى سوف يعهـد إليها بالوصاية سـواء منفردة أم مشتركـة مع غيرها، وسواء على إقليم مـعين من الأقاليم التى قسمت (الإدارات الـعسكرية) البلاد إليها، أم على ليبيا بأسرها مـبعث المطالبة بعدم الإدارة الإيطالية إلى البلاد فى أية صورة من الصور واشـتدت هذه المطالبة فى إصرار شديد فى كل ليـبيا (ما عدا بعض العناصـر الفعلية التى ظلت تعـمل لحساب إيطاليـا، ولو أن انهزام هذه الأخيـرة وعدم توقع نجاحهـا فى العودة إلى الحكم فى ليبيـا بسبب تزايد نفوذ الـبريطانيـين الذين احتلوا أهم مناطق هذه البـلاد، وأعظم جزء مـنها، جعل هؤلاء التـواقين لعودة النفـوذ الإيطالى يتظاهرون بتأييـد مطالب الأمة. وحرصت جـامعـة الدول العربيـة والحكومة المصـرية وهما تعرضـان مطالب الشعب الـليبى على إظهـار رغبة الليـبيين فى عدم عودة الإدارة الإيـطالية. وشنت الأحزاب والهيـئات السياسيـة التى تشكلت حديثًا فى ليبـيا - وسوف يأتى ذكرها فى موضعـه - وهيئة تحرير ليبيا التـى تألفت فى مصر منذ مارس ١٩٤٧ حملة عنيـفة على إيطاليا التى استندت فى مطالبـتها بالعودة إلى ليـبيا على ما زعـمت أنها أدخلتـه من إصلاحات واسـعة للنهوض بـأهلها ثقافـيًا واقتصاديًا وسياسيًا.

وكان أثناء هذه الحـملة العنيفـة أن راح الليبيـون يرددون قصص المآسى التى مـرت بهم والكوارث التى نزلت بهم على أيـدى الطليان المسـتعمـرين فنشرت أحزابهم وهيئاتهم الـسياسية وخصوصًا فى مصر، سـجلا حافلا لهذه المآسى والنكبـات واهتم المسئـولون بالوقوف على نوايا إيطاليـا الحقـيقـية إزاء مصـير مستـعمراتها الأفـريقية، وذلك - على وجه الخـصوص - منذ أن بدأ البحث فى مشروع معاهدات الصلح مع إيطاليـا وزميلاتها، وكان مما استرعى

نظر المهتمين بمسألة ليبيا وموقف الطليان من هذه المسألة، مقال نشرته جريدة (الجبهة المتحدة) Fronte Unito الإيطالية فى القاهرة فى عددها الرابع والثمانين الصادر فى ٥ فبراير ١٩٤٥ أى قبل اجتماع مؤتمر بوتسدام بستة شهور وإصداره بروتوكول ٢ أغسطس ١٩٤٥، القاضى بإنشاء مجلس وزراء الخارجية لتحضير مشروعات الصلح مع إيطاليا ورومانيا والمجر وبلغاريا وفنلندا. وكان كاتب المقال: بليروتولياتى Palmiro Togliatti رئيس حزب الاتحاد L, Unita لسان الحزب الشيوعى وكان هذا المقال بعنوان: (مشكلة المستعمرات) وقد نقل هذا المقال إلى العربية، وأذيع بين الأوساط العربية المشتغلة بقضية ليبيا، ثم أذيع مقال آخر، بعد نقله إلى العربية بعنوان: (حملة جريدة إيطالية على الحركات الوطنية فى ليبيا) عبارة عن مقال ورد إلى جريدة (الأنوفوجورنالى دى إيطاليا) من طرابلس فى موضوع: "ماذا يحدث فى ليبيا، نشرته هذه الجريدة فى عددها الصادر فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٦، وفى ٢٥ مايو ١٩٤٧ نشرت مجلة (الإيطاليين فى العالم) Italiani nel Mondo فى عددها العاشر مقالا عن (مؤتمر المصالح الإيطالية فى أفريقية المنعقد فى روما) قام بتنظيمه المعهد الإيطالى لإفريقية، "اشترك فيه عدد كبير من الشخصيات الإيطالية من مختلف الأحزاب السياسية والهيئات الاستعمارية كالسنيور (بترو نينى) رئيس الحزب الاشتراكى، والسفير (كنتالوبو) وكيل وزارة المستعمرات ووزير إيطاليا المفوض فى مصر سابقًا، والسنيور (بونومى) من رؤساء إيطاليا السابقين، وغيرهم من الساسة وكبار موظفى المستعمرات، فنقل هذا المقال إلى العربية وأذيع، وأخيرًا أذيع (ملخص التقرير الذى تقدمت به إيطاليا إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى) الذى كان بدأ انعقاده فى لندن فى ٣ أكتوبر ١٩٤٧، وقد نشرت هذا "الملخص" جريدة (صوت أفريقية) La Voce dell, Africa بتاريخ ١٦ أكتوبر من العام نفسه.

أما مقال جريدة الجبهة المتحدة Fronte Unito، فقد حاول صاحبه فيه

إقامة الدليل على أن إيطاليا بحالتها الراهنة، وقد خرجت من الحرب مدحورة، فى حاجة إلى جهود أبنائها وسواعدهم لإعادة الحياة إليها، بحيث لا يجوز أن تتوزع هذه الجهود فى ميادين أخرى، لا سيما وأن المستعمرات لم تقدم شيئًا ينتفع به - كما قال (بلميرو توليانى) - فى "تحسين حالة بلادنا الاقتصادية، ومن أهم ذلك رفع مستوى الحياة بين أمتنا"، وأنه لم ينجم عن احتلال "هذه الأراضى المستعمرة"، أية نتائج حسنة عادت بالخير على ميزانية الدولة الإيطالية "سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية المالية" بل إن "فتوح الإمبراطورية الاستعمارية قد كبدت الشعب الإيطالى خلال ستين عامًا مغامرات شاقة وحملته قسطًا كبيراً من الدخل الوطنى، كما أنها كبدت الإيطاليين فقد حريتهم فى مرتين منفصلتين".

وكان هذا كلامًا جميلا طيبًا، ولا شك أنه يبعث على الاطمئنان إلى نوايا إيطاليا نحو ليبيا وغيرها من المستعمرات الإيطالية السابقة، لو أن "الشيوعيين" كانوا وقتئذٍ أصحاب الكلمة فى مصير هذه المستعمرات. وكان المنتظر إذا وضع مصيرها بين أيديهم أن تنال ليبيا أو غيرها من مستعمراتهم السابقة "الوضع" الذى يحقق لها أمانيها القومية ويجعلها متحررة من أى نفوذ أجنبى عليها مباشر أو غير مباشر، ولكن لم يكن عسيراً معرفة ماذا كان يهدف (بلميرو توليانى) من المثال الذى نشره عندما راح بعد كلامه السابق يقول: "ولكن لا أريد أن يساء فهم كلامى. فمع أننا خرجنا من الحرب مهزومين، فإننا نرى أن من حقنا إبداء الرأى فى مصير هذه الأراضى التى يربطها التاريخ عشرات السنين ببلادنا (!) والتى ظلت بها بقايا من أعمالنا (!)، ومن رأينا بغض النظر عن حقوق المنتصر أنه ليس من العدالة فى شىء أن نوضع المستعمرات الإيطالية تحت يلطان بلدان أخرى ذات مستعمرات تزيد كثيراً عما ينبغى أن يكون لها" وأما ماذا كان يطلب للمستعمرات الأفريقية فالواضح أنه لم يشأ أن تنال هذه استقلالها، بل لا يرى بأسًا فى وضع هذه

المستعمرات الأفريقية تحت إدارة دولية، تساعدها على الانتقال إلى الحكم الذاتى فحسب، وتجد إيطاليا فى هذا الانتقال ما يمكنها من استئناف علاقاتها الاقتصادية خصوصًا، بل ودعمها بما يعود بالفائدة على الطرفين فى زعمه، وليس على إيطالى وحدها، أو بمعنى أصح على إيطاليا وغيرها من الدول التى سوف يكون لها الإشراف أو الإدارة الوصاية على المستعمرات الأفريقية السابقة، ومنها بطبيعة الحال ليبيا، ذكر (تولياتى) كل هذا فى لغة منمقة بزخرف المصطلحات "الديمقرطية" الرنانة. فقال: "والأراضى الأفريقية يجب أن تحصل على نوع الحكم الذاتى الذى يرغبه مكانها (كذا)، والآن يتحدثون عن أنظمة معقدة لوضع هذه المستعمرات تحت إدارة دولية، فلننتظر حتى ترى ما يقصدون من كلامهم هذا ونحن نتمنى أن يكون معنى ذلك بالنسبة للمستعمرات الإيطالية الانتقال بأسرع ما يمكن إلى نوع من أنواع الحكم الذاتى (كذا، وليس إلى الاستقلال). ونظراً لأننا نريد أن تنبذ إيطاليا ظهريا الوطنية المتطرفة والامبرايالية. وعلى الرغم مما أوصلتنا إليه الفاشية، فإننا نعلم أن رفاهية وعظمة الشعب الإيطالى يمكن أن تعود إليه بفضل اتباع سياسة ديمقراطية واضحة ومنسقة فقط (؟) ولما كنا لا نريد مطلقًا أن تتبدد ثروتنا فى مغامرات جنوبية حربية (كذا)، نرى أنه كلما كان كثيراً تمتع مستعمراتنا القديمة بالحرية التى سوف تعطى لها سهل علينا أن نوطد علاقاتنا فى نواحى الإنتاج والتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى مع هذه المستعمرات بشكل يعود بالفائدة على كلينا".

وواضح من هذا أن "الشيوعيين" الطليان إنما أرادوا (الاستعمار) ذاته، ولكن بأساليب تغاير أساليب (الامبريالية). وأن هذا الكلام الطويل عن اليمقرطية، والحرية، والأنظمة التى يجرى بفضلها الانتقال إلى نوع من أنواع "الحكم الذاتى" وعدم تبديد الثروة الإيطالية فى مغامرات جنونية حربية، كان المقصود به استرعاء انتباه الدول المعنية بإعداد مشروعات معاهدات الصلح إلى

أن لإيطاليا حقًا فى أن تشركها الدول فى تلك (الإدارة الدولية) التى تبغى وضع المستعمرات الإيطالية الأفريقية السابقة تحت إشرافها وليس أدل على ذلك من قول (توليياتى) فى ختام مقاله: "وأولئك الذين يتحدثون عن وجود آثار ملحوظة للحضارة الإيطالية فى هذه البلاد، يجب عليهم أن يعترفوا معنا بأنه إذا وجدت حقًا هذه الآثار، فإن قيام عهد من الحرية والحكم الذاتى (!) أدعى ولا ريب إلى ظهور هذه الآثار بشكل أوضح. وإيطاليا الديمقراطية الجديدة تستطيع اليوم أن تكسب كل شىء ولا تخسر شيئًا إذا هى أصبحت فى طليعة العاملين على تحرير الشعوب المستعمرة".

ذلك إذا كان كلام أو إن شئت "برنامج" الحزب الشيوعى الإيطالى، المفروض أنه أبعد الأحزاب الإيطالية عن "الاستعمار" والمنتظر على نحو ما اعتقد الناس أن يؤيد تحرير المستعمرات الإيطالية السابقة، ولا يقف فى طريق استقلالها. وذلك عند بداية البحث فى مصير هذه المستعمرات (١٩٤٥). وهو "برنامج" أقل ما يقال فى شأنه إنه لا يريد أن ترى ليبيا - إحدى المستعمرات السابقة - سبيلا للانفكاك من السيطرة الإيطالية، التى سوف تعود بإشراك إيطاليا - تبعًا لهذا (البرنامج) - فى الإدارة الدولية المنتظر إقامتها فى ليبيا.

ولما كان الليبيون قد ساهموا فى مجهود الحرب الأخيرة (العالمية الثانية) إلى جانب الحلفاء الغربيين "الديمقراطيين" لتحرير بلادهم من النير الإيطالى الذى أذاقهم صنوف العذاب التى كادت تقضى عليهم وتبيدهم فى العهد الفاشيستى البائد، وكانت ذكرى هذه المآسى لا تزال ماثلة فى أذهان الشعب الليبى، فقد كان طبيعيًا أن يفزعهم ما شاهدوه من نشاط المسئولين من الطليان لدى حكومات الدول المنتصرة فى الحرب، والتى كان بيدها الفصل فى مصير مستعمراتهم السابقة، لإحياء وطنهم إيطاليا من جهة، ولاسترجاع شىء من نفوذهم القديم فى أملاكهم الأفريقية، بدعوى أن عودة الإدارة الإيطالية

بصورة من الصور إلى بعض هذه المستعمرات السابقة وخصوصًا ليبيا، أو إلى جزء منها (طرابلس) يعاون على إنعاش إيطاليا ذاتها، وليس الليبيون فى داخل بلادهم آثار هذا المسعى متجلية فى استئناف الإيطاليين "المعمرين" - أى المستوطنين لهذه البلاد لاستغلالها عن طريق "تعميرها" - لنشاطهم، بينما أغمضت الإدارة البريطانية فى طرابلس عينيها عن هذا النشاط الذى تركز فى الإقليم الأخير على وجه الخصوص، لأن "المعمرين" الطليان كان قد سبق إجلاؤهم عن برقة، وطرد الفرنسيون عند احتلالهم فزان أعداد الطليان القليلة بها، ثم أبقى الإيطاليون فى طرابلس، وذلك لأن بريطانيا وقتذاك كانت مكتفية بالاستيلاء على برقة، ولأن فرنسا منذ وطئت أقدام "أحرار" ديجول أرض فزان قد اعتزمت البقاء بها. ولأن طرابلس التى اختلفت الدول حول مصيرها فى هذا "التقسيم" الواقعى الأول، والذى كان منتظرًا على نحو ما صارت ترجو بريطانيا وفرنسا أن يتلوه ويؤيده تقسيم "قانونى" قريبًا، كانت الإقليم الذى أرادت الديمقراطية أن تساوم به إيطاليا للقضاء على الشيوعية فى بلادها، وجذبها نهائيًا إلى المعسكر الغربى "الديمقراطى" فكان مبعث خوف الليبيين على مستقبل بلادهم، وخوف جامعة الدول العربية، والحكومة المصرية، ليس ما كان متوقعًا من مبدأ الأمر فحسب، وهو فرض الوصاية الأوروبية على ليبيا، بل وإشراك إيطاليا كذلك فى هذه الوصاية على ليبيا بأسرها إذا خضعت هذه لوصاية مشتركة واحدة لمجموعة من الدول أو على طرابلس إذا انفردت بريطانيا بالوصاية على برقة، وفرنسا بها على فزان، ووضعت طرابلس تحت وصاية إيطاليا وحدها، أو مشتركة مع أوصياء آخرين، مما سوف يترتب عليه عودة الإدارة الإيطالية فى كلا الحاليلن إلى ليبيا.

وزادت مخاوف الليبيين من أطماع الطليان فى بلادهم، ولما يمض زمن طويل على إنهاء حكمهم بها منذ أن طرد نهائيًا آخر جيوش المحور من

طرابلس فى يناير ١٩٤٣، وذلك عندما انبرت الصحف الإيطالية تحمل حملة عنيفة على الأحزاب التى تألفت فى طرابلس فى غضون عام ١٩٤٦ للإفصاح عن رغبات البلاد، وتحديد مطالبها فى الاستقلال والوحدة وعدم عودة الإدارة الإيطالية، وكانت هذه بترتيب ظهورها (فى عام ١٩٤٦): الحزب الوطنى، والجبهة الوطنية المتحدة. والكتلة الوطنية الحرة، والاتحاد المصرى الطرابلسى، وسوف يأتى الكلام عنها مفصلا فى موضعه، والذى يعنينا الآن، ومهما كانت الدوافع على تأسيسها، أنها قد أجمعت على عدم عودة الإدارة الإيطالية السابقة إلى ليبيا، وكانت الكتلة الوطنية الحرة أشد هذه الأحزاب تطرفًا فى الاحتجاج على بقاء "الموظفين" الطليان فى مختلف فروع الإدارة المركزية خصوصًا، بينما كان العنصر البارز فى الجبهة الوطنية المتحدة لفيفا من أعيان البلاد اللذين تعاونوا مع الحكم الإيطالى البائد، أو كانوا من الذين آثروا الوصاية البريطانية على طرابلس، وذلك قبل أن تنهض الجامعة العربية، وينهض الزعماء الليبيون فى الخارج، وعلى رأس هؤلاء الأخيرين السيد بشير السعداوى لتوجيه الرأى فى ليبيا (وفى طرابلس خصوصًا) تكتلا نحو المطالبة بالاستقلال، وكما أراد بشير السعداوى نحو التحرر من كل وصاية سواء أكانت هذه أجنبية أم عربية. وقبل أن يتحول الرأى لدى بعض هؤلاء الجماعة أنفسهم لسبب أو لآخر فيعودوا يعملون لصالح إيطاليا ذاتها على نحو ما سيأتى ذكره فى حينه.

وأما هذه الحملة فقد قامت بها جريدة (الأنوفوجور نالى دى إيطاليا)، وكان مقالها - كما تقدم - بعنوان (ماذا يحدث فى ليبيا)، وقد أضيف إلى هذا العنوان آخر هو (ساسة دون وازع فى ميدان الحركة الوطنية العربية). ويدور حول اتهام الحركات الوطنية فى ليبيا بأنها "ليست سوى محاولة من جانب السلطات البريطانية حتى تستطيع أن تطلق يدها فى الأراضى الإيطالية المزدهرة عبر البحار". وقالت: إن "الحركة الوطنية إذا ليست سوى بضاعة

مستوردة من الخارج ولدت فى أعقاب الاحتلال البريطانى مباشرة تحت ستار نوادر رياضية وثقافية، وإثر عودة أبطال حركة (العصيان) القدماء الذين كانوا قد لجأوا إلى شمال أفريقية"، وجرحت أغراض "الأعيان" الذين تألف منهم على وجهه الخصوص الحزب الوطنى (وقد نال اعتماد الإدارة البريطانية العسكرية فى ٨ إبريل ١٩٤٦)، ثم الجبهة الوطنية المتحدة (وقد نالت هذه اعتماد الإدارة البريطانية فى ١٠ مايو من السنة نفسها)، وطعنت فى وطنيتهم فقالت: "إن الحركة اكتسبت أهمية بعد انتهاء الحرب فى أوروبا وبعد تأكد العرب من انتصار الحلفاء فقام بعض الأعيان الذين اشتهروا فى الماضى بولائهم وإخلاصهم لحكومة إيطاليا بإطلاق العنان لمطامعهم رغم عواطف الشعب والزعماء الأكثر نفوذًا، وكانت هذه تتجه اتجاهًا مضادًا. وقد انضم إلى هذه الزمرة الوطنية عائلة المنتصر بأكملها، والمفتى (فضيلة أبو الإسعاد العالم) بأقربائه، وقدرى الكردى أحد تجار سوق الترك، والحاج مصطفى ميزران، وأخوان المشيرقى، وبعض الطلبة القادمين من الأزهر، وعدد من الموظفين الليبيين. وقد قام هؤلاء القوم الذين ليست لهم أية قيمة فى نظر الأهالى لكثرة ترددهم على المعسكرات المختلفة أخيرًا بتأسيس (الجبهة الوطنية المتحدة الليبية)، وقد اشتد نشاط هذه الهيئة أخيرًا رغم أن الإيطاليين حرموا من أى نشاط سياسى وصحافى". ولم تكتف الجريدة بالإشارة إلى أن عواطف الشعب والزعماء الأكثر نفوذًا كانت نحو عودة الإدارة الإيطالية، بل راحت تؤكد ذلك، فدللت على "بقاء عامة الشعب على ولائهم لإيطاليا" بان (إضرابًا) قد نظم للاحتجاج على مشروع إرجاع الإدارة الإيطالية لطرابلس، كان نصيبه الفشل، كما راحت تؤكد أن "الشعب ثار حين علم بما قام به المستشارون العرب من طلب الوصاية البريطانية، مما اضطر الحكومة للقيام بالمحافظة على حياة المستشارين". وكان ادعاء الجريدة عن فشل (الأحزاب) غير صحيح، وزيادة على ذلك فقد قامت فى العام السابق (١٩٤٥) مظاهرة كبيرة للاحتجاج على بقايا مظاهر السيطرة الإيطالية البائدة،

وتدخلت (الإدارة القائمة) بالبلاد لفضها بالعنف والقوة. وأما مسألة "المستشارين" العرب، فهؤلاء كانت (الإدارة) قد عينتهم مستشارين لها مقابل مرتبات كبيرة تدفعها لهم، وكان عندئذٍ أن تقدم هؤلاء بمطلبهم الذى سبقت الإشارة إليه وهو الوصاية البريطانية على طرابلس.

ولقد استطردت الجريدة بعدئذٍ تقول: "وقد ذهب أخيراً محمود المنتصر وأحد أفراد عائلة المريض، يصحبهم مصرى إلى القاهرة لمبايعة السيد إدريس السنوسى بإمارة ليبيا التى ستشمل طرابلس وبرقة وفزان، ولكن سرعان ما استنكر بقية الزعماء هذا العمل، وأعلنوا أنه عمل فردى، وأنه ليس لهؤلاء أن يقرروا مصير البلاد بهذه السهولة" واستنتجت الجريدة "أنه تبين من هذا كله حقيقة شعور مسلمى ليبيا الذين يتطلعون لعودتنا ولكن الحوادث أظهرت ما لمطامع الساسة الذين لا وازع لهم ولا ضمير ولا يرون سوى مصالحهم الشخصية من قدرة على تغضية أية حركة متطرفة ليزيدوا من قيمة الأوراق التى يلعبون بها".

وسواء صدقت أم كذبت اتهامات الإيطاليين لمتزعمى الحركة الوطنية فى ذلك الحين، فقد كان الواضح أن هؤلاء الزعماء لا يريدون عوده الإدارة الإيطالية إلى بلادهم مرة أخرى ولا يعنينا إذا كان مرد ذلك إلى اعتقاد هؤلاء الزعماء بأن الإنجليز المنتصرين فى الحرب سوف لا يدعون مغانمهم "وأسلابهم" من الحرب تفلت من أيديهم، فآثر الزعماء الاستسلام لما خيل إليهم أنه سوف يكون (عهداً جديداً) تحت الوصاية البريطانية، أو أن مبعث المعارضة لعودة إدارة (أى حكم) الطليان السابق، كان الذكريات الأليمة العالقة بأذهانهم عن الإرهاب الفاشى الذى أذل هؤلاء الأعيان أنفسهم، وأهان كرامتهم. ولقد كان من الواضح كذلك أن الإيطاليين مصرون على أن يكون لهم نصيب فى "الوصاية" على ليبيا.

وكانت عودة الطليان إلى الحكم فى ليبيا فى اية صورة من الصور،

معناها بداهة ليس فقط التمهيد لعودة الاستعمار الإيطالى البائد إلى هذه الأقطار التى ما كادت تخلص منه أو تتحرر من بقاياه نهائيًا، بل وتهديد الشعب بتوقيع أقسى العقوبة عليه جزاء انتفاضة على الطليان، وتحالفه مع جيوش الديمقرطيات الغربية، ثم تهديد "مصالح" هؤلاء الأعيان أنفسهم والزعماء الذين ناصروا البريطانيين وعاونوهم على إنهاء الفنوذ الإيطالى فى بلادهم.

وأيد مخاوف الليبيين فى طرابلس - وهو الإقليم الذى عرفنا أن "المستعمرين، الطليان لم يطردوا منه، ولم تنفصم العلائق بين هؤلاء وسائر الأهلين - أن الطليان حاولوا مراراً وتكراراً أن تجيز لهم (الإدارة البريطانية القائمة) تأسيس الأحزاب السياسية التى تعبر عن رغبات العنصر الإيطالى من سكان البلاد، كما أجازت للسكان العرب أن يفعلوا ومع أن هذه المساعى قد ذهبت جميعها سدى حتى وقت مجىء (لجنة التحقيق الرباعية) - كما سيأتى ذكره - فقد تزايد نشاط الهيئات والجماعات الإيطالية - فى إيطاليا ذاتها التى طالبت بالوصاية على ليبيا.

وقد تقدم كيف نشرت مجلة (الإيطاليين فى العالم) فى ٣٥ مايو ١٩٤٧، أن مؤتمراً انعقد فى رومة للنظر فى (المصالح الإيطالية فى إفريقية). وأن هذا المؤتمر قد اتخذ قرارات معينة فى هذا الشأن، ونزيد الآن أن هذا المؤتمر اختتم أعماله يوم ٦ مايو بالموفقة على أربعة قرارات أتت بها المجلة، يتضح منها أن المؤتمر مع إعلانه "تقديره الصحيح لتيارات القارة الإفريقية السياسية والاجتماعية التى تسعى للتطور نحو الحرية والحكم الذاتى والاستقلال بمقتضى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع تصريحه بأن إيطاليا "بنوع خاص فى عهدها الديمقراطى الجديد تشعر بالتقدير والعطف إزاء أمانى الشعوب العربية التى ينتظرها مستقبل تاريخى كدول حرة فى المحافظة على التوازن فى البحر الأوروبى الأفريقى، وفى تقدم حضارة البحر الأبيض

المتوسط، لم ير وسيلة لمعاونة شعوب المستعمرات الإيطالية السابقة فى إفريقية على تحقيق ذلك الاستقلال الذى اعتبره المؤتمر صنوا للحكم الذاتى، ولضمان أن تكون هذه المستعمرات "موحدة سياسيًا وإقليميًا واقتصاديًا كخوة أساسية نحة الاستقلال" إلا إسناد الوصاية "على كل هذه الأقطار" - ليبيا وارتريا والصومال - إلى إيطاليا "وحدها" وذلك "حتى تتوطد وتتحسن أركان ذلك العمل الذى قامت به إيطاليا إلى الآن من أجل رقى هذه الشعوب متكبدة فى ذلك تضحيات بالغة فى صالح تلك الشعوب.

وعلى ذلك، وبالرغم مما أثاره تمسك الإيطاليين بعودة إدارتهم إلى ليبيا فى شكل الوصاية عليها بأسرها، كما جاء فى قرارات مؤتمر رومة الأخير من سخط بين الليبيين فى طرابلس وبرقة، الذين زادت مخاوفهم من إيطاليا من جهة، ثم ازدياد تعلق "الواقعتين" ببريطانيا من جهة أخرى، وهم الذين ورثوا فى برقة "مصالح" الطليان القديمة فى الوضع الجديد بعد أن طرد هؤلاء منها، والذين أملوا أن يرثهم فى طرابلس كذلك على يد الإدارة العسكرية البرطانية التى استعلى نفوذها استعلاء عظيمًا فى طرابلس وفى برقة معًا. نقول إنه بالرغم من ذلك كله، فقد بادرت إيطاليا عند انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى فى أكتوبر ١٩٤٧، فقدمت لتأييد مطلبها فى الوصاية على ليبيا، تقريراً مطولا عن الأعمال التى قامت بها فى ليبيا، وهو التقرير الذى ذكرنا أن جريدة (صوت إفريقية) قد نشرت ملخصًا له فى ٦ أكتوبر ١٩٤٧.

ولقد وصفت إيطاليا ما قامت به فى ليبيا بأنه "يكاد يكون معجزة" إذا ما أخذ الإنسان بعين الاعتبار - على نحو ما قالت فى تقريرها - "العقبات التى اعترضت هذه الأعمال ولم ير أصحاب التقرير بأسًا فى أن يعترفوا بأن سبب هذه العقبات كان "الحركات العسكرية التى استمرت فى طرابلس حتى عام ١٩٢٥، وفى برقة حتى عام ١٩٣١، وبأن ليبيا "لم تعرف السلم الحقيقى

والهدوء إلا فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣١، ١٩٤٠" وفات واضعى التقرير أن هذا الاعتراف يكشف عن ندى المقاومة العنيفة التى تعرض لها الاحتلال الإيطالى البائد من جانب الليبيين، وهى المقاومة التى لم يسكتها إلا الخسائر الفادحة التى تكبدها الليبيون فى الأرواح والأموال على يد "حكومة" اتخذت برنامجًا لها إفناء وإبادة الليبيين فى عملية رتيبة منظمة.

وأما هذا التقرير فقد تحدث عن فوز الليبيين فى عام ١٩١٩ "بلقب مواطنين إيطاليين مع الاحتفاظ بحالتهم الشخصية التى لها علاقة بتشريعهم الدينى"، وكيف أن هذا كان "الأساس للحكم الذاتى للسكان الليبيين الذين حققوا عملية الاندماج(!) دون أن تمس وطنيتهم ولا عوائدهم وعقائدهم". والمقصود بالاندماج هنا، هو الاندماج فى إيطاليا. أى فقد ليبيا لكيانها "العربى". ثم تحدث التقرير عن (الأشغال العامة) فانتقل إلى وصف النتائج التى (حققتها) إيطاليا فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى، لتعمير ما سمته (صندوق الرمال)، كإنشاء الطرق، والعناية بالزراعة، والصحة والتعليم والصناعة والتجارة واختتمت ذلك كله بإثبات أرقام (المبالغ التى صرفتها إيطاليا على ليبيا)، ابتداء من ميزانية ١٩١٣ - ١٩١٤ حتى ميزانية ١٩٤١ - ١٩٤٢، فبلغ ذلك مليارًا وثمانمائة مليون ليرة إيطالية، "بعملة ما قبل الحرب".

وقد انتهى التقرير بطلب مكافأة دافع الضرائب الإيطالى على مبلغ التضحية المالية الجسيمة التى قام بها، وادعى أن "أبناء البلاد يستفيدون فائدة كبيرة بصورة مباشرة وغير مباشرة من مجموعة النشاط والثروة هذه، وقد بلغوا بذلك مستوى ثقافيًا واجتماعيًا لم يسبق لهم أن عرفوه فى الماضى.

وكان وجه الخطر فى هذه الادعاءات، التى ارتكزت عليها مطالبة إيطاليا بالوصاية على ليبيا. أو على طرابلس - على الأقل - أن المؤتمرات التى عقدتها الدول الأربع الكبرى: (إنجلترا وأمريكا وروسيا وفرنسا) فى لندن سنة

١٩٤٥، وباريس فى إبريل سنة ١٩٤٦، ونيويورك (نوفمبر وديسمبر ١٩٤٦) قد أسفرت عن احتمالات ثلاثة لمصير المستعمرات الإيطالية السابقة: إما فرض الوصاية عليها، دولية كانت هذه - أى من عدة دول - أم عهد بها إلى دولة واحدة فعلا - وإما إعطاؤها نوعًا من الاستقلال، وإما إرجاعها كلها أو بعضها إلى إيطاليا. ولقد كانت فرنسا فى السنتين الماضيتين وحتى وقت مؤتمر وزراء الخارجية الأخير فى أكتوبر ١٩٤٧ تؤيد ادعاء إيطاليا فى الوصايا وأيدت أمريكا ذلك أيضًا ولو أنها فى مراحل البحث الأولى كانت قد قدمت مقترحات لوصاية دولية لم تلبث أن اعترضت روسيا عليها. وأما بريطانى فقد التزمت بالتعهدات التى قطعتها على نفسها أيام الحرب فيما يتعلق بعدم عودة (السنوسيين) تحت حكم الطليان عند انتهاء الحرب، كما وعد بذلك المستر أنطونى إيدن Eden وزير خارجيتها فى ٨ يناير ١٩٤٢ فى مجلس العموم البريطانى، فاقترح وزير خارجيتها الآن المستر بيفن Bevin أن تنال ليبيا استقلالها، ولكنه لم يلبث أن أشار بعد ذلك احتمال موافقة بريطانيا على وصاية إيطالية على طرابلس، ولكنها لن توافق إطلاقًا على عودة الإدارة الإيطالية إلى برقة. ومع أن روسيا كانت قد طالبت - كما عرفنا - بالوصاية لنفسها على طرابلس. فقد راحت منذ تبين لها تعذر إقناع الدول بذلك. تؤيد الحل الذى اقترحته فرنسا من حيث إعطاء إيطاليا بمفردها الوصاية على كل مستعمراتها السابقة.

ووافقت الولاية المتحدة الأمريكية على ذلك بشريطة أن تنال هذه المستعمرات استقلالها بعدعشر سنوات. فكان الاحتمال كبيرًا إذا ثابرت إيطاليا فى نشاطها لترويج ادعاتها، ولم يجد فى أفق السياسة الدولية ما يجعل الأربع الكبرى تعتمد إلى تعديل آرائها تعديلا جوهريًا، أن تظفر إيطاليا بالوصاية إن لم يكن على مستعمراتها جميعًا، فعلى ليبيا وحدها وإن لم يكن على ليبيا بأسرها، فلا أقل من الظفر بالوصاية على طرابلس.

وعلى ذلك فقد اقتضى طلب الطليان الوصاية على ليبيا (وسائر مستعمراتهم السابقة) وما ظهر من اتجاه الدول الطبرى نحو إجابة جزء على الأقل من مطالب هؤلاء، أن يبذل المسئولون فى الدوائر العربية المهتمة بمصير ليبيا قصارى ما يملكون من جهد وطاقة لإبطال مساعب الإيطاليين هذه. وكان لا معدى فى واقع الأمر عن فعل ذلك، أولا، لأن نجاح إيطاليا فى الحصول على الوصاية على ليبيا أو على إقليم من مأقاليمها، معناه أن الدول الكبرى قد قطعت برأى نهائى فى مستقبل ليبيا على أساس حونانها من استقلالها فى الحالة الأولى، ومن استسقلالها ووحدتها فى الحالة الثانية، وكان من المنتظر أن تنال إيطاليا الوصاية على طرابلس فحسب، حتى تبقى برقة من نصيب إنجلترا وفزان من نصيب فرنس. وثانيًا لأن تعطيل "الوصاية" الإيطالية على طرابس، سوف يستتبع حتمًا تعطيل الوصايتين على برقة (بريطانيا) وفزان (فرنسا). كما أن تعطيل الوصاية الإيطالية على كل ليبيا، سوف ينهى مشروعات فرنسا التى كان واضحًا أنها ما أيدت ادعاءات إيطاليا على ليبيا باسرها إلا لتبقى هى صاحبة النفوذ الأعلى فى فزان، لأن فرنسا ما كانت تفكر بتاتًا منذ أن احتلت هذا الإقليم فى إنهاء نفوذها منه، وكان الظاهر أن مؤازرة فرنسا لإيطاليا فى ادعاءاتها على ليبيا إن هى إلا من سبيل المناورة ةالسياسية فحسب، لأنها كانت تعلم "بالوعود" المزعومة التى ادعت بريطانيا أنها مرتبطة بها مع السنوسيين، لعدم إرجاع برقة إلى السيطرة الإيطالية. وعلى الجملة فإخفاق الطليان فى مسعاهم، معناه إخفاق مشروعات الوصاية الأوروبية برمتها.

وكان السبيل إلى تحقيق هذه الغاية، هو محاولة تفنيد دعاوى الإيطاليين عن "الجهود" التى بذلوها، و "الأعمال" التى قاموا بها للنهوض بليبيا، كما زعموا، وللارتقاء بشعب ليبيا اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا . . والمثابرة فى غير كلل أو ملل على تنوير الرأى العام فى شأن هذه الإدارة الإيطالية التى

تريد الدول إرجاعها إلى ليبيا، أو إلى طرابلس أحد أقاليمها فى شكل وصاية مرذولة ومكروهة لن يستطاع فرضها على شعب ليبيا إلا بالحديد والنار.

ولقد كـان ذلك هو الواجب الذى اضطلع به المهتمون بقـضية ليبـيا فى مرحلة التـحضير التى بصددها، وكـان من نصيبى أن أعد مـذكرة مطولة عن (الاستعـمار الإيطالى فيى ليـبيا) ردًا على المزاعم التى تقدمت بهـا إيطاليا فى تقـريريها اليـالف الذكر إلى مـؤتمر وزراء خارجـية الدول الأربع الكبـرى فى أكتوبر ١٩٤٧ عن الأعمال التـى قامت بها إيطاليا فى ليبيا والنفقـات الجسيمة التى تكبدتها فى سبيل النهوض بهذه البلاد وأهلها.

والتقرير الذى نثبت صورته فيـما يلى، سلم يوم ٧ نوفمبر ١٩٤٧، إلى (لجنة ليبيـا والحدود الإيطالية)، وقد أذاعته هـذه فى حينه، وهو تقرير طويل يسرد قصة هذا الاسـتعمار الإيطالى والأساليب التى اتبعهـا الفاشيست لإبادة الشعب الليبى، ولتـحويل ليبيا إلى أرض لاتينية وشـاطئ رابع، وإدماجها فى صلب امبراطوريتهم الرومانية. وهذا التقـرير مأخوذ من كتابنا (السنوسية دين ودولة) الذى كان جاريًا طبعه وقتذاك ثم ظهر فى العام التالى.

(١) الاستعمار الإيطالى فى ليبيا:

قصة الاستعـمار الإيطالى فى ليبيا قصة طويلة محزنة تتـميز من بدايتها إلى نهايتهـا بطابع خاص نجم من تلك الجهود التى ظل الطليان يبذلـونها نيفًا وثلاثين عـامًا من أجل اسـتئـصـال العرب أهل البـلاد، وإعادة إنشـاء تلك المستعمرة الرومانية القديمـة التى كانت للرومان فى هذه الأصقاع فى العصور الخوالى.

وفى بداية عهد احتلالهم للأقطار الليبية (منذ سنة ١٩١١) تجرد الطليان سواء فى أثناء عمليـاتهم العسكرية أو بعدها من كل شهور إنسانـى، فاقترفت أعمالهم بتلك الفظائع التى جعلت من استعـمارهم صحائف سودًا ليس فقط فى تاريخهم بل وفى تاريخ الإنسانية قاطبة.

ويمر تاريخ الاستعمار الإيطالى فى ليبيا فى دورين هامين، يبدأ أولهما من وقت نزولهم فى ليبيا فى عام ١٩١١، وينتهى عند الوقت الذى تسلم فيه الفاشيستيون أزمة الحكم فى إيطاليا فى أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وأما الدور الثانى فيستمر من عهد الانقلاب الفاشيستى إلى وقت قيام الحرب العالمية الثانية، ثم زوال دولتهم نهائيًا من ليبيا أى حوالى عشرين عام - من سنة ١٩٢٢، إلى سنة ١٩٤٣.

وفى كلا الدورين كانت نكبة الطليان التى جعلتهم ينزلون بالبلاد صنوف الكوارث أنهم لم يستطيعوا بتاتًا أن يحرروا أنفسهم من تلك النفسية مركب النقص الذى لا زمهم وكان ناشئًا من دخولهم متأخرين إلى حلبة الاستعمار كدولة حديثة تريد أن تحتل مكانها فى مصاف الدول الحديثة العظيمة. فقد خيل إليهم الوهم بسبب تلك العقدة النفسية ومركب النقص الذى أفضى مضاجعهم من زمن طويل أن الإيقاع بالأهلين المسلمين وإنزال صنوف العذاب سواء أكانوا رجالا قادرين على حمل السلاح والجهاد ضد العدو، أم كانوا نساء وأطفالا وشيوخًا لا قدرة لهم ولا حيلة، من علامات البأس والقوة وحبروت السلطان، فاقترفت أعمالهم عند غزو البلاد فى أثناء محاولتهم إخماد مقاومة المجاهدين بالقوة والصرامة ومنذ أن وطئت أقدامهم أرض ليبيا، بدأت سلسلة متصلة الحلقات من الاعتداءات والجرائم الشنيعة.

ولعل أفظع تلك الجرائم التى ارتكبها الطليان عند نزولهم فى ليبيا وأسوأها أثرًا، ما فعلوه عقب سقوط طرابلس عندما أوقع الطليان بألأهلين فى ناحية المنشية فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١١. فقد ادعى الغزاة زورًا وبهتانًا أن أهل هذه الناحية عمدوا إلى اغتيال الجنود متفرقين، وأنه لا معدى - لذلك - عن الانتقام منهم، فقتل الطليان من الأهلين عددًا يتراوح بين أربعة وسبعة آلاف، ومثلوا بالكثيرين وهتكوا أعراض النساء، وأمعن الغزاة الفاتحون فى التنكيل بهؤلاء الأهالى، فنفوا حوالى تسعمائه منهم، وألقوا فى غياهب

السجـون أعداداً عظيـمة من الرجال والنسـاء، فكان هذا الحادث فـاتحة ةتلك المآسى التى ذهب ضـحيتـها مـئات الألوف من البرقـاويين والطرابلسـيين فى الأعوام التالية.

ولما كان المجاهدون قـد نفروا إلى الحرب يصلونها الطليان ناراً حـامية، فقد درج هؤلاء على الانتقام لكل هزيمـة لحقت بالفتك بالأبرياء وإلقائهم فى السجون أو نفيهم فى إيطاليا، وفضـلا عن ذلك، فقد أخذوا يدمرون ما كانوا يصادفون فى أثـناء زحفهم من بلدان مسـالمة وغير محصنة، ضـاربين بأصول الحرب وقوانينهـا عرض الحائط، فعلوا ذلك بقصبـة زواره ولم تكن محصنة، وهذا عدا هتك أعراض النـساء فى كل بقعة كانوا يحلون بـها، وشنق الرجال من غير تحقيق أو محاكمة جمـاعات جماعات كما حدث فى مدينتى طرابلس ودرنة وغيرهما. ولما أعجزتهم الحـيلة فى مراحل الحرب الأولى ولم يستطيعوا مغـادرة مراكزهم الساحليـة، صاروايفتكون بكل عـربى يقع فى أيديهم ويزيد عمره على الرابعة عشرة، أو ينفونه إلى خارج البلاد بدعوى أن هؤلاء النعساء كانوا يحاربونهم فى مؤخرتهم.

وكان فى حوادث "الفتح" الفظيعة مـا فعله الطليان فى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١ عندنا أشعلوا الحرائق فى أحد الأحياء الواقعة خلف بنك رومة فى طرابلس بعد أن ذبحوا أكثر سكان هذا الحى الذى التـهمته النيران، ولم يسلم من فتكهم النساء والأطفال والشيوخ والعجزة.

وقد توالت أفـعال الانتقـام والإبادة والتشريد بصـورة جعلت المراسلين الأجانب الذين صحبوا حـملة الجنرال كانيفا Caneva يحتجون على ارتكاب هذه الفظائع ويبعثـون بتفاصيلها إلى صـحفهم. 'ليهم بذلك يوقظون ضـمير الإنسانية من سـباته. ويضعون بفعلهم هذا حداً لفظائع الظلـيان وجرائمهم. فكتب جرانت مراسل جريدة (الديلى ميرور) يصف حادثًا انتقم فيه الإيطاليون لهزيمـتهم فى إحـدى المعارك فى ٢٧ أكـتوبر سنة ١٩١١ بأن أعـدموا رميًا

بالرصاص حواى خمسين نسمة بين نساء وأطفال فى ثكنة فرسانهم فى مدينة طرابلس، وأبى فرانسز ما كولا وهو صحفى إنجليزى رافق الحملة وكان مكاتبًا لعدة صحف إنجليزية وأمريكية أبى أن يبقى مع جيش لا هم له - على حد قوله - إلا ارتكاب جرائم القتل، لأن ما كان يراه من الم ابح وترك النساء العرب المريضات يعالجن مع أولادهن سكرات الموت على قارعة الطريق جعله يكتب للجنرال كانيفا كتابًا شديد اللهجة، ذكر فيه أنه يرفض البقاء مع جيش لا يمكن أن يعتبره جيشًا بالمعنى المعروف، وإنما مجرد عصابة من قطاع الطرق والقتلة". وحذا حذو (ماكولا) المكاتب الألمانى هو فون جوتبرج فقال: "إنه لم يفعل جيش مع عدوه من أنواع الغدر والخيانة ما فعله الطليان فى طرابلس، فقد كان الجنرال كانيفا يستهين بكل قانون حربى ويأمر بقتل جميع الأسرى سواء كان يقبض عليهم فى ميدان القتال أم فى بيوتهم، ويوجد الآن فى سيراكوزة - بجزيرة صقلية - كثير من الأسرى الذين لم يؤسر أحد منهم فى الحرب، بل أن أكثرهم كانوا من الجنود الذين تركوا مرضى فى مستشفى طرابلس". ووصف (هرمان دنول) المراسل النمساوى كثيرًا من هذه الفظائع التى شاهدها. وفعل ذلك أيضًا سائر مراسلى الصحف الأجانب من إنجليز وفرنسيين وألمان.

وظل الطليان يرتكبون هذه الفظائع فى الأعوام التالية، فاستثمروا يشنقون ويعدمون الأهالى الذيسن بقوافى غياهب السجون. وينفون جماعة أخرى إلى إيطاليا وصقلية، كما أنهم ظلوا يهتكون أعراض النساء ويبقرون بطون الحبالى منهن، ويصادرون أموال أهل البلاد ويغتصبون الأرض منهم. فضلا عن ذلك، فقد امتد طغيان الغزاة حتى شمل محاربة المسلمين فى عقائدهم، فدمر الطليان دون مسوغ حربى - مسجد سيدى عزيز فى الفتائح بالقرب من درنة (١٩١٢) وأمعنوا فى إهانة الدين الإسلامى، ومنعوا الأهالى من إقامة شعائرهم، وصار جنودهم يدخلون المساجد وهو سكارى ازدراء

بالمسلمين وتعطيلا لعبادتهم، وقدمنعت الحكومة الإيطالية الأهلين فى عام ١٩١٣ من أداء فريضة الحج بدعوى أن الوباء منتشر فى الحجاز، ثم زاد امتهانهم للدين الإسلامى فى المدة التالية بدرجة شنيعة. فكان من أسوأ فعالهم أن ألقى قائد طبرق الإيطالى بالمصحف الشريف إلى الأرض ثم أخذ يطؤه بقدمه على مشهد من جماعة من الأهلين وهو يقول: "إنكم معشر المسلمين لا يمكن أن تصيروا بشراً ما دام هذا الكتاب بين أيديكم". وعمد جنودهم فى البيضا إلى ضريح سيدى رافع الأنصارى الصحابى الجليل فخربوه واتخذوا منه ومن غيره من الأضرحة والمساجد (اصطبلات) للخيل والدواب.

ومنذ عام ١٩١٣ بدأ الطليان يسخرون العرب فى بناء القلاع وتعبيد الطرق ويستخدمونهم فى غير ذلك من الأعمال الشاقة المنهكة. وفى العام التالى (١٩١٤) جند الغزاة حوالى أربعة آلاف مجند من أقضية ترهونة ومسلاتة وظليطن ومصراتة، واشترك فريق من هؤلاء بقيادة رمضان السويحلى فى معركة القرضابية المشهورة ضد السنوسيين، وهى المعركة التى انحاز فى أثنائها رمضان السويحلى إلى جانب السنوسيين ضد الطليان، فحاقت بالطليان الهزيمة فى آخر مارس سنة ١٩١٥، وصمم هؤلاء على الانتقام لأنفسهم، فأحضروا ما كان لديهم من رهائن من أبناء العرب وقتلوهم شر قتلة ثم تركوا جثثهم طعامًا للوحوش غرب قصر سرت، ثم أمعنوا فى انتقامهم فأحرقوا حوالى عشرين نسمة من أهل تاورغة فى المحل المسمى قرارة مريم وصادروا أملاكهم. وواقع الأمر أن الطليان بعد هزيمتهم فى هذه المعركة ما لبثوا أن فقدوا رشدهم كلية فصاروا يقتلون الناس ويرحقون المنازل لمجرد التشفى والانتقام، وتكررت هذه الفظائع فى السنوات التالية. فكثرت أعمال الفتك والإرهاب فى فأقضية مصراتة والزاوية وغيرهما حتى غدت فظائع الطليان بين عامى ١٩١٤ و ١٩٣١ خصوصًا صفحات متسلسلة الحوادث متشابعة الوقائع فلم يفتروا لحظة واحدة عن التقتيل والتعذيب والنكاية بالعرب والضغط على

حرياتهم والعبث بأرواحهم واغتصاب أملاكهم ونهب أموالهم وإحراق بيوتهم وسبى نسائهم وتيتيم أطفالهم وتنصيرهم. فقد نشط المبشرون الطليان فى دعوتهم، وعمدت الحكومة إلى إرغام النساء على التنصر والزواج من الطليان، ثم أخذ هؤلاء يعملون للقضاء على الأخلاق الإسلامية وبث روح الكثلكة فى المدارس بين الأفطال والقضاء على معارف أهل البلاد والتعليم الدينى. وتناول نشاط الطليان المكروه ميدان الاقتصاد والمال فأمواتوا الصناعة والتجارة الوطنية وصاروا يزاحمون الأهلين فى صناعاتهم البسيطة مهما كانت هذه قليلة الشأن ضئيلة القيمة ويديرون البلاد بالشدة والقوسة حتى عمت الفوضى وقام السيف والمدافع مقام القانون ومنع الأهلون من رفع ظلاماتهم أو الشكوى مما كان يحل بهم من ضروب التعذيب إلى السلطات المختصة وقيد الطليان حرياتهم فمنعوهم من مجادثة بعضهم بعضًا ومن قراءة الصحف والمجلات والكتب الأدبية ومنم مراسلة أقاربهم أو من كان بينهم وبين الليبيين علاقات فى الأقطار الأخرى حتى صاجروا فى شبه سجن داخل بلادهم محرومين من كل صلة تربطهم بالعالم العربى خصوصًا، وقد بلغ من أثر هذه التدابير الظالمة وخطة الإفناء والتشريد التى جرى عليها الطليان ان نقصت النفوس (تعداد أهل البلد) نقصًا هائلا لدرجة مروعة حتى أن هيئة الإصلاح المركزية التي تألفت عقب مؤتمر غريان فى نوفمبر سنة ١٩٢١ بادرت بفحص هذه الحالة المحزنة فأسفر ما قامت به من تحقيق دقيق لمعرفة من أبعدوا عن ديارهم ولم يعودوا وألئك الذين أهلكم الطليان بوسائل شتى، عن إحصاء كل هؤلاء من بداية الاحتلال فى عام ١٩١١ إلى وقت تأسيس الهيئة المركزية عام ١٩٢١ فبلغوا ستا وستين ألفا (٦٦ ألفًا) وهذا عدا من استشهد من العرب فى ميادين القتال، وقد حدث ذلك كله فى عشرين عامًا تقريبًا من وقت مجيء الطليان إلى ليبيا، إلى وقت حدوث ذلك الانقلاب الحكومى الذى مكن الفاشيست من الوصول إلى الحكم فى إيطاليا بزعامة بليتوموسولينى فى أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وكان وصول موسـوليني وصحبه إلى الحكم كارثة كبـرى على الشعوب العربية فى برقة وطرابلس لأن مجرد مجيء الفاشـيست كان مؤذنًا فى الحقيقة ببداية صفحة أخرى من صفحـات الفظائع الإطالية فى ليبيا وهى فظائع فاقت فس قسوتها كـثيرًا كل من حدث فى عهد الحكومات الإيـطالية السابقة! ذلك أن الفظائع الإيطاليـة بين عامى ١٩١١ و ١٩٢١ كـانت نتيـجة لاندفـاع دولة إيطاليا الموحدة بزعـامة بيت سافوى الملكى فى طريق الاستعـمار لإشباع تلك الشهـوة التى نشأت من رغبة الطليـان الملحة فى التخلص من شـعور النقص ومعالجة هذه العقدة النفسية بامتلاك المستعمرات حتى تنخرط دولتهم فى سلك الدول الأوروبية الـعظيمة. وأمـا الفظائع التى ارتكبـها الطليان بـعد ذلك فى ليبيا، وكانت أشد وأقسى فقد نجمت عـن رغبة الفاشيست فى أن يعيدوا مجد الامبـراطورية الرومانية القديمـة، وكان من وسائل ذلك على حـد قولهم أن تصبح ليبيا مقاطعة رومانية لحمًا ودمًا. وعلى ذلك فقد قامت خطة الفاشيست أو سياستهم الاستعمارية على أساسين هامين "أولهما" امتلاك البلدان العربية القـائمـة على شـاطئ البـحـر المتـوسط وهى المنطقـة التى شـهـدت اتسـاع الامبـراطورية الرومـانية القـديمة فى مـختلف أدوارها، وأضـحت الآن ذلك "المجال الحـيوى" والذى لا غنى عنه لتوسع الامـبراطورية الرومانيـة الجديدة التى يعـتزم الفـاشيون إنشـاءها. "وثانيهـما" إبادة أهل هـذه البلاد العـربية وإفناؤهم حتى يتـسنى إرسال أبناء الطليان إلى القطر البـرقاوى الطرابلسى كى يبدأوا به حـياة مـستقـرة موطدة، ويجـعلوا من هذه الأقطار "رقعـة لاتينية" يسهل إدماجـها بعد ذلك فى جثمـان الامبراطورية المنشودة. فكان من نتـيجة ذلك أن صار يتميز تاريخ الاستعمـار الإيطالى فى ليبيا منذ وصول الفاشيست إلى الحكم (١٩٢٢) إلى وقت اشتعال الحرب العـالمية الثانية (١٩٣٩) بحدوث سلسلة أخرى من الفظـائع والنكبات والكوارث كانت تفـوق فى قداحتهـا ما وقع من فظائع فى السـنوات السابقـة لسـبب واضح جلى، هو أن جـماعـة

الفاشيست كانوا يسيرون قدمًا ودون أى تردد نحو غاية واحدة هى إفناء الشعوب العربية بهذه البلاد وإبادتها: ولذلك ففى استطاعة المرء على ضوء هذه الاعتبارات والحقائق أن يرسم صورة كاملة للاستعمار الإيطالى فى ليبيا فى عهد السطرة الفاشيستية.

ويسير الاستعمار الإيطالى فى عهد هذه السيطرة فى دورين هامين، استمر أولهما من وقت حدوث الانقلاب الحكومى فى إيطاليا عام ١٩٣٩، إلى الوقت الذى نقض فيه الطليان عهودهم بعد اجتماع سيدى رحومة عام ١٩٣٩، بينما استمر الدور الثانى من ذلك التاريخ إلى وقت قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. والسبب فى هذا التقسيم - وهو تقسيم شكلى فى الحقيقة أكثر من أى شىء آخر - أن الطليان الفاشيست لم يكونوا خلال الدور الأول قد أتموا استعدادهم لتصويب ضربتهم القاتلة للقضاء على حركة المقاومة والجهاد فى برقة وطرابلس، فاعتمدوا أكثر ما اعتمدوا فى هذا الدور على المخاتلة والمراوغة ونقض العهود وكسب الوقت ومحاولة إغراء المجاهدين حتى يرضوا بالعيش الذليل فى كنف الدولة المستعمرة فبدأ الطليان فى هذه المرحلة مفاوضات طويلة مع السيد عمر المختار قائد الجهاد فى برقة، حتى إذا أتموا استعدادهم العسكرى. وتبين لهم فى الوقت نفسه عبث محاولتهم "السياسية" كشفوا القناع عن نياتهم الصحيحة وانطلقوا ينفذون برنامجهم الاستعمارى بكل قسوة، فأعدموا المختار، وقضوا على قوات المجاهدين، وأفنوا مئات الألوف من العرب فى سنوات قليلة، ولم ينقذ البلاد من الفناء والإبادة سوى قيام الحرب العالمية الثانية وانضمام الشعب الليبى إلى جانب الأمم الديمقراطية يكافح من أجل الخلاص من ربقة الاستعمار والتحرر من طغيان الفاشيستية. وعلى ذلك فقد تميزت فعال الطليان فى هذه المرحلة بأمور معينة: أولها نقض العهود التى ارتبطوا بها مع الأمة الليبية، ثم ارتكاب الفظائع ليس فقط لإبادة العرب وإفنائهم، بل ولمجرد الانتقام من الأهلين

المسالميـن مما كان يلحق بهم من هزائم على أيدى المجـاهدين بقيـادة زعيـمهم السيد عـمر المختار، وأخيـراً الإمعان فى وسائل الاغـتصاب والإبادة والإفناء لتحقيق برنامجهم الاستعمارى وتحويل البلاد إلى مقاطعة "لاتينية".

ونقض الطليان لعهودهم قصة طويلة تبدأ من الوقت الذى غزوا فيه ليبيا فى عام ١٩١١ فقطعت إيطاليا على نفسهـا العهود والمواثيق عندما عقدت مع تركيا مـعاهدة أوسى فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢، ومع السيـد إدريس معاهدة طبرق أو عكرمـة فى ١٤ إبريل سنة ١٩١٧، وأصدرت القانونين الأساسـيين لبرقة وطرابلس فى غضون عام ١٩١٩، ثم أبرمت مـعاهدة الرجمة مع السيد إدريس فى ٢٥ أكـتوبر سنة ١٩٢٠ ووافق بادليـو على الشروط الـتى قدمـها السيد عمـر المختار فى سيدى رحومة فى يونـية ١٩٢٩. وفى كل هذه العهود والمواثيق تعـهدت إيطاليـا باحتـرام الدين الإسلامى والمحـافظة على شعـائره واحترام لغة البلاد وتقاليد العرب وأعلنت أنها لا تنوى أصلا أن تمتلك أراضى الأفراد أو الجماعات أو الزوايا السنوسيـة، وأن تصون حقوق الملكية والحريات الشخـصيـة وأن تفتح باب العـمل فى ميـادين النشـاط الحر أمام هذه الـبلاد وتمكينهم من شغل الوظائف الإدارية والعسكرية علـى قدم المساواة مع الطليان أنفسهم، وفضلا عن ذلك فقد تعهـدت إيطاليا بإنشاء الحكومة النيابية وإشراك الأهلين فى برقـة وطرابلس فى إدارة شئـونهمبـأنفسـهم، واعتـرفت بالإمارة السنوسـية وبأن يكون لأهل طرابـلس الحق فى اختـيار الأمـير الذى يرضـون بإمارته، أى الحق فى اختيار السيد إدريـس للإمارة. ولكن ماذا فعل الفاسيون بجيمع هذه العهود التى قطعتها الحكومة الإيطالية على نفسها؟.

لقد راوغ الطلـيان فى تنفيـذ القانون الأسـاسى فى طرابلس حتى عـقد العرب مؤتمر غريان وبلغ الطرابلسيون سـمو السيد إدريس بالإمارة، وفى برقة سعى الطليان جديًا حتى يقوضوا أركـان الحكومة الوطنية الرشيدة التى أنشأها الأمير. وبلغ من غدرهم وخيانتهم أنهم دسوا السم للأمير، ثم حاولوا القبض

على السيد صفى الدين وأسره، وعندما أفلت السيد صفى الدين من قبضتهم وغادر الأمير برقة صبوا جام غضبهم على الشيخ صالح العوامى فألقوا به فى غياهب السجن فى بنى غازى، ومع أنهم كانوا قد تعهدوا للسيد صفى الدين بعدم إلحاق الأذى به لم تحل سن الشيخ المتقدمة - وكان يناهز التسعين دون التنكيل به، فانهالوا عليه ضربًا بالعصى حتى استشهد فى أيديهم فحملوه إلى مكان مجهول دفنوا به جثمانه إمعانًا فى النكاية به بعد وفاته.

وكان من مظاهر غدر الفاشيست وخيانتهم ما فعلوه مع أحد أعضاء الوفد الذى تقرر فى مؤتمر غريان إرساله إلى روما للمفاوضة مع ولاة الأمور بها، وقد تسنى للحزب الفاشيستى وعلى رأسه موسولينى قبل وصوله إلى الحكم أن يتصل بأعضاء الوفد، وتعهد موسولينى "بتأمينه لمطالب البلاد الوطنية والقومية، وقال أنه لن يتوقف عن إثارة حملة عنيفة ضد حكومته إذا حاولت اكتساح البلاد الطرابلسية البرقاوية بالحديد والنار، ولكنه بمجرد أن دانت السلطة للفاشيست ورجع الوفد إلى بلاده صفر اليدين من مفاوضاته بإيطاليا، قبضت حكومة موسولينى على الدكتور عبد السلام وصيرى "ترجمان" الوفد، وأحمد أبناء العرب الأذكياء الذى كان قد اضطر إلى التخلف، وحكمت عليه حكومة موسولينى بالسجن المؤبد فى مدينة طرابلس.

ومع أن جميع الاتفاقات والعهود التى ارتبط بها الطليان كانت تنص على ضرورة احترام العقائد الدينية والشعائر الإسلامية، فقد تفنن الطليان فى ابتكار الطرق والوسائل التى من شأنها إلحاق الإهانة البالغة بهذه الشعائر والأذى الفادح بشيوخ المسلمين وعلمائهم ثم بمساجدهم وأماكن عبادتهم، فألزموا أئمة وخطباء المساجد بالدعاء على المنابر أيام الجمعة لملك إيطاليا عمانويل الثالث، وعندئذٍ امتنع الناس عن صلاة الجمعة، فلما أذاع هذا الخبر وسبب هياج الخواطر فى العالم الإسلامى وكثرت احتجاجات الصحف فى

مصر وسوريا خصوصًا أرغمت الحكومة الإيطالية الأئمة والخطباء على كتابة تكذيب ذيلوه بتوقيعاتهم جاء فيه أن الدعاء لذلك عمانويل الثالث إنما كان بمحض إرادتهم ومن تلقاء نفسهم ومن غير تدخل من جانب الحكومة الفاشيستسة، وفى عهد المارشال (بادليو) زاد تدخل الحكومة فى شئون الدين، فصاروا ابتداء من عام ١٩٢٨ يمنعون الناس من أداء فريضة الحج تارة ويضعون العراقيل فى سبيلهم تارة أخرى حتى يجبروهم على تركه، ذلك لأنهم كانوا يخشون اختلاط الحجاج الليبيين بغيرهم فتشرب أخبار فظائع الطليان إلى العالم الإسلامى، وكان من الوسائل التى ابتدعوها لمراقبة الحجاج الليبيين أنهم أنشأوا فى مكة المكرمة داراً كبيرة حتموا على الحجاج من الطرابلسيين والبرقاويين الإقامة بها فى أثناء الحج حتى يبعدوهم عن مخالطة إخوانهم من سائر المسلمين. وعلاوة على ذلك فقد دسوا بينهم أناسًا من صنائعهم للتجسس عليهم، وأنذروا كل ليبى تحدثه نفسه بزيارة السيد أحمد الشريف - وكان رحمه الله يقيم بمكة (قبل وفاته فى عام ١٩٣٣) - بالعقوبة الشديدة. وفى عام ١٩٣٧ منع الطليان من الحج كل من سبق لهم نأدية هذه الفريضة أو كان لا يبلغ الأربعين من عمره. وعندما أثاروا بعملهم هذا سخط المسلمين فى أنحاء العالم عادوا فى العام الثانى فسمحوا لقليلين ممن منعوهم من الحج فى عام ١٩٣٧.

وكان عهد المارشال بادليو الذى عين حاكمًا عامًا لليبيا سنة ١٩٢٩ مليئًا بالفواجع والمآسى، فقد بدأ الطليان فظائعهم الجديدة منذ عام ١٩٢٨ عندما أخرجوا من واحة جغبوب العلماء وطلاب العلم، فكان ممن أجلوهم عن هذه الواحة السيد حسن السنوسى شيخ زاوية الجغبوب والشيخ أحمد اليوسف والشيخ الفضيل الكبش وغيرهم، ونفوا معهم نساءهم وأطفالهم "إلى حيث لا يعلم أحد علم اليقين، وإن كان هناك من يرجح أن الطليان قد أجلوهم إلى بردى سليمان". وقد حدث فى أثناء نقلهم أن سقط من السيارة الشيخ

صالح المصمارى فلم يحفلوا به فمرت عليه السيارات الأخرى وأودت بحياته.
وفى سنة ١٩٢٩ جمع الجنرال غرزيانى جميع مشايخ السنوسية والذين يتولون أوقافها وأئمة المساجد والمؤذنين والفقهاء والسدنة وسجنهم جميعًا فى مركز (بنينا) وكان بناء قديمًا لا سقف له، فذاقوا فيه مر العذاب جوعًا وعطشًا، ثم نقلوا إلى سجون إيطاليا، وبعد أن مكثوا بها مدة أعيدوا إلى (بنينا) فهلك منهم كثيرون جوعًا وتعبًا ومرضًا، وكان من بين الذين لقوا حتفهم جماعة من أفاضل القوم وخيارهم، نذكر منهم السيد عمران السكورى شيخ زاوية المرج وكان السيد عمران فى طليعة المجاهدين الذين لبوا نداء الجهاد عند إعلان الحرب الليبية الإيطالية فى عام ١٩١١ ثم السنوسى بن جلول شيخ زاوية البراعصة والسنوسى بن مليود شيخ زاوية المرازيق، والسنوسى بن الهانى شيخ زاوية أم ركبة، وإدريس أبو فارس شيخ زاوية أم حفير، وفى هذا العام أيضًا (١٩٢٩) أجلى الطليان البقية الباقية من الإخوان السنوسيين فى الجغبوب فأرسلوهم مع أسرهم إلى قضاء (جالو) مشيًا على الأقدام تحت رحمة الجنود الذين ساروا بهم يسوقونهم سوق الأنعام حتى يلحقوهم بإخوانهم فى سجون (بنينا وسلوق) وغيرهما من المعسكرات التى اعتقل فيها غرزيانى عرب برقة بأجمعهم، فمات كثرون من الشيوخ والنساء والأطفال جوعًا وتعذيبًا، ثم عمد الطليان بعد ذلك إلى إغلاق الزوايا السنوسية ومصادرة أملاكها.

وكان صاحب اليد الطولى فى ذلك نائب الوالى فى برقة الجنرال غرزيانى، فقد اعتبر غرزيانى هذه الزوايا السنوسية مراكز سياسية وإدارية الغرض منها نشر الدعاية السنوسية والعمل على إنشاء الصلات الوثيقة بين الأهالى والجاهدين، واطلاع المجاهدين خصوصًا على تنقلات القوات الإيطالية وتدابيرهم العسكرية. وفضلا عن ذلك فقد كانت هذه الزوايا تجمع أموال الزكاة فترسل أكثرها - على حد قول غرزيانى - مع الإيرادات المتحصلة من أوقافها إلى أعضاء الأسرة السنوسية، ثم يأخذ ما يتبقى منها بعد

ذلك مشايخ الزوايا أنفسهم، وقدر غرزيانى إيرادات هذه الزوايا ما عدا جغبوب والكفرة بحوالى مائتى ألف ليرة إيطالية سنويًا، وعلى ذلك فقد شرع غرزيانى ينفذ خطته المدبرة فى صيف عام ١٩٣٠ فبدأ بإلقاء القبض على جميع مشايخ الزوايا فى كل برقة فى يوم واحد (٢٩ مايو سنة ١٩٣٠) وصادر ما يملكون، وفى أوائل يونيو أصدر منشوراً حذر فيه الأهالى من دفع أموال الزكاة وهدد مل من يفعل ذلك بتوقيع عقوبة الإعدام عليه. وبلغ عدد مشايخ الزوايا الذين قبض عليهم غرزيانى واحداً وثلاثين شيخًا فى بادئ الأمر فى بنينا ثم أرسلهم بعد ذلك إلى (أوستيكا) وقد نقلتهم إلى سيراكوزة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٠ نفس المركب التى حملت السيد حسن ابن الرضا السنوسى إليها. وكان لإغلاق الزوايا السنوسية ومصادرة أملاكها أعظم الأثر فى نفوس العرب حتى أولئك الذين كانوا موالين للحكومة الإيطالية.

وكان فى هذه الظروف أن بدأ يكتب فى "بريد برقة" ,هى جريدة موالية للحكومة فى ظاهرها فى مسألة هذه الزوايا وأملاكها المصادرة أحد أبناء برقة الذين حصلوا على قدر كبير من الثقافة واتخذوا من ضرورة الانصياع إلى أوامر السلطات المحلية ذريعة لبذل قصارى الجهد مع المستعمرين العتاة حتى يعدلوا عن ركوب متن الشطط فى أساليبهم "المهلكة" ونعنى به السيد عمر فخرى المحيشى من أعظم بيوتات غازى. وكان عمر فخرى المحيشى يتولى رئاسة التحرير فى جريدة (بريد برقة) ورأى أن يتخذ من جريدته على الرغم من سيطرة الحكومة عليها وسيلة لإبلاغ إنذارات الحكومة وما تنتوى فعله إلى المجاهدين فى عبارة ظاهرها التنديد بأعمال "الثوار" والحض على التسليم للحكومة، وفى باطنها وفى خلال الشطور إشعارهم بمدى نشاط الحكومة حتى يتخذوا الحيطة لأنفسهم. وزيادة على ذلك فقد كان من دأب عمر فخرى المحيشى أن يحاول دائمًا الحد من بطش وطغيان الحكومة فيعمد إلى إنشاء المقالات الطويلة يكيل فيها المدح والثناء على أعمالها، ولكنه يشير بطريق

خفى إلى الطـريقة المثلى التى يجب عليـها اتباعـها تحـقيقًـا للعدالة وتنفـيذًا للقانون. وقد ظل المحيشى على عهده فكان جنديًا مجاهدًا وإن اختلف نضاله عن نضـال سائر المجـاهدين الذين استـشهـدوا فى الحـرب التى شنوها نارًا متأججـة على الطليان فى برقة وطرابلس. وزاد موقف المحيـشى خطورة كما زادت قيمة الجهود التى أخذ على نفسه أن يبذلها فى خدمة الوطن عندما نجح الطليان فى إخماد المقاومة فى برقـة، ثم انطلقوا فى عهد (غرزيانى) و (إيتالو بالبو) ينفذون برنامج الاستعـمار الإيطالى على أساس إبادة العرب وإفنائهم. ولكن المحيشى ظل رابط الجأش يرجو أن يستنـقذ من براثن المستعمرين بعض الحـقوق وأن يخلص كل من يسـتطيع من أبناء جلـدته من الموت والفناء على أيدى الجلادين الطليان حتى دنت ساعـة الخلاص واستطاع الإنجليز وأحلافهم أن جلوا الطليان من برقـة وعرف الإنجليز قدره فظل المحـيشى مسـتمتعًا بـثقة مواطنيه حـتى وفاته فى بداية الاحتلال الإنجليزى الثـانى لهذه البلاد فى يناير عام ١٩٤٢.

وللسيد عمـر فخرى المحيشى مقالات عـدة فى (بريد برقة) طرب منها غرزيانى وقتذاك ولكنها مليئـة بالصنح والإرشاد لمواطنيه المجاهدين، وتحذرهم مغبـة تقديم المصالح الشـخصية والعـائلية على مصالح الوطن. وعنـدما أمر غرزيانى بإغلاق الزوايا السنوسية ومصـادرة أملاكها انبرى المحيشى يكتب فى (بريد برقـة) فى ٦ يونيو ١٩٣٠ مـقالا يردد فـيه دعاوى عـرزيانى فى أنه لا ضرورة لوجود هذه الزوايا. ولكنه ولو لم يكن فى وسعه أن يمنع الشر وقت نزوله، حاول فى هذا القمال أن يقنع الحكومة بأن الحق والعـدل يقتضيانها أن تنفق الأمـوال المصادرة وإيرادات هذه الزوايـا فى الأغراض الدينيـة والخيـرية تنفيذًا لإرادة الواقـفين، لأن ذلك من شأنه أن يساعد عـلى إظهار حسن نوايا الحكومـة، بيـد أن هذا المقال لم يحـدث الأثر المطلوب وعـلى نحو مـا أراد صاحبـه منه، إذا ستصدر غـرزيانى مرسومًا فى ٨ يونيـو سنة ١٩٣٠ بإغلاق

جميع لازوايا ومصادرة أموالها وصدر مرسوم ملكى بذلك فى ٢٣ ديسمبر. وفى أوائل فبراير من العام التالى أرسلت الحكومة الإيطالية فى روما مستشاراً قضائيًا هو الدكتور فرناندو فالنزى Fernando Valenzi لإحصاء الزوايا وتنظيم قيد أملاكها المصادرة ونقل ملكية الزوايا وأوقافها إلى الحكومة. وبدلا من إنفاق هذه الأموال "فى أغراض دينية وخيرية" استخدمتها الحكومة الإيطالية فى محاربة الدين الإسلامى وتنفيذ سياستها الاستعمارية.

وعندما اشتدت مقاومة العرب المجاهدين وإدراك الطليان أن لا سبيل إلى التغلب على العرب إلا باتباع أساليب الإبادة والإفناء، كان القضاء على اللغة العربية لغة الدين ودعامة قومية العرب، ثم العمل على تنصير العرب وإضعاف الدين والأخلاق من الوسائل التى تذرعوا بها لتحقيق هذه الغاية، فأغلقوا الكتاتيب ودور العلم الوطنية، وأنشأوا بدلا منها مدارس إيطالية، ثم أكثروا من إقامة دور الفحش والدعارة، وعملوا على تنصير المسلمين وإرغامهم على اعتناق الكاثوليكية وبذلوا فى هذا الأمر الأخير جهوداً جبارة، إذ أنهم سرعان ما صاروا يملأون البلاد بجيش من المبشرين وينفقون الأموال الطائلة فى سبيل نشر الكاثوليكة والتبشير بالمسيحية. ثم أنشأوا كنيسة كبيرة فى مدينة طرابلس وعدة كنائس فى الزاوية وزواوة ونالوت ويفرن وغريان وزليطن والخمس ومصراتة وبنغازى ودرنة وهذا عدا الكنائس الكبيرة فى الجبل الأخضر. وكانت معظم هذه بلادًا لا يكاد يوجد فيها مسيحى واحد. وبلغ امتهانهم للدين الحنيف درجة جعلت بادليو فى قصره يأمر بأن توصف (الصالة) بالبلاط مقوشًا عليه (محمد) صلى الله عليه وسلم تسليمًا.

أما القضاء الشرعى فى ليبيا فقد أصبح أداة عاطلة باطلة. ذلك أن تعيين القاضى (الشرعى) أصبح فى يد الحاكم الإيطالى وهو لذلك تعيين باطل فى نظر الدين الإسلامى، وزيادة على ذلك فإنه ما كان ينفذ شىء من الأحكام التى تصدر - على قلتها - إلا إذا وافقت على ذلك دائرة البوليس أو

(الكربنيـرى). ومما زاد الطين بلة وعده المسـلمون إهانة بالغـة لم ولدينهم أن الأحكام الشرعيـة صارت تصدر باسم عمانويل الثـالث ملك إيطاليا، وتكتب الأحكام إلشرعـية على ورق مـزين برسم الصليب، ويرغم القاضى أو كـاتبه على كتابة (بسم الله الرحمن الرحـيم) أو (الحمد لله رب العالمين) تحت رسم الصليب فى أعلى الورقة.

وتتصل بإهانة شعائر الدين الإسلامى محـاولة القضاء على اللغة العربية إلى جانب سائر المظاهر الوطنية فى القطر الليـبى، ويتناول ذلك شئون التعليم وطمس معالم العروبة فى البلاد فمن المعروف أنه كـان فى ليبيا قبل الاحتلال الإيطالى ثقافـة دينية إسلامية ذات مـعاهد أنشئت على وجه الخـصوص لنشر هذه الثقافـة، منها جامع أحمد باشـا، وجامع كورجى ومدرسة عثـمان باشا وزاوية الزروق فى مصـراتة. ثم كان الطرابلسيـون والبرقاويين يقـصدون إلى جانب ذلك الجامع الأزهر الشريف فى مصر وجامع الزيتونة فى تونس للتزود من الثقافة الدينية بهذه الأقطار المجاورة، وفضلا عن ذلك قد كان بالبلاد ثقافة أخرى عصرية "عثمانيـة" إلى جانب هذه الثقافة الدينية إذ كانت المدارس أيام العمثانيين فى برقة على درجتـين: ابتدائية وثانوية (أو رشدية) كما أنشئت فى طرابلس مدرسـة إعدادية للعلوم والفنون العـسكرية، وعلى قلة هذه المدارس كان خريجـوها يشغلون المناصب الكثيرة فى الدولة الـعثمانية ذاتهـا. غير أنه حدث عند مجىء الطليان أن انقطع مـعين الثقافة العثمـانية، وعلى ذلك فقد ظل الأهلون إلى جـانب تمسكهم بالثقـافة الدينيـة يرغبون فى نـوع جديد من الثقافـة يجمع بين أمور الدين والدنيا معًـا لمصلحة الفرد والجماعـة ولخير الله والوطن، فحـرصوا فى جـميع الاتفاقـات التى أبرموها مع الطـليان على أن يتعـهد هؤلاء يجـعل التعليم فى برقـة وطرابلس موضع عنايتـهم على أساس احتـرام لغة البلاد وتقاليـدها. بيد أن الطليان - جـريا على عادتهم فى نقض عهـودهم - سرعـان ما صـاروا ينشئـون المدارس التى عنيت فقط بنـشر نوع خاص من الثقـافة الإيطالية كان يتلاءم مع أغـراضهم الاستعمـارية فحسب،

أخذوا يدعون إليه بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى. فبلغ ما أنشأه الطليان من هذه المدارس فى ليبيا حتى عام ١٩٣٩ تسعين مدرسة تضم ١٩٣٣ تلميذاً و ١٠٥٥ تلميذة، وجعلوا فى كل مدرسة من هذه المدارس نوعين من التعليم نوعًا إيطاليًا وآخر عربيًا، ثم جعلوا للعلم الإيطالى كل السلطة حتى يدير المدرسة كيفما شاءت أهواؤه، وبذلك صار أبناء العرب فى هذه المدارس يرغبون على دراسة كل المواد المقررة بها حتى الفناء الإيطالى والنشيد الفاشيستى، وكانت هذه المدارس بمثابة مدارس ابتدائية يدعى الطليان أنها مخصصة لتعليم العربية إلى جانب الإيطالية، ينما كان أبناء العرب يلقنون بها الحروف الهجائية وشيئًا من القرآن الكريم والحساب وبعض قواعد العربية البسيطة، وذلك فى مرحلة من التعليم تبلغ خمس سنوات. ومنع الطليان - إلا فى حالات استثنائية نادرة - أبناء العرب بعد الفراغ من هذه المرحلة من أن يلتحقوا بالمدارس الثانوية التى يجرى التعليم فيها باللغة الإيطالية، وأمام هذا النقص الواضح فى التعليم وأساليبه رأى الليبيون أن يبعثوا بأبنائهم إلى مصر (الأزهر الشريف) وإلى تونى لتلقى العلم. وكره الطليان أن يجىء الليبيون إلى الأزهر على وجه الخصوص، فابتدعوا فكرة (المدرسة الإسلامية العليا) أنشأها إيتالو بالبو، ونظم دعاية واسعة عن طريق الإذاعة والنشر فى الصحف حتى يحث الناس على إرسال أبنائهم إليها بدلا من إرسالهم إلى الأزهر، ولكن سرعان ما وضح غرض الطليان من إنشاء هذه المدرسة عندما وجد الليبيون أنها كانت مقيدة بنفس القيود التى قيد بها التعليم الابتدائى واقتصرت مهمتها على تليقين الدروس البسيطة، وفضلا عن ذلك فقد نصب الطليان على مدخل (المدرسة الإسلامية العليا) صليبًا كبيراً. وفى الوقت الذى فرض فيه الطليان القيود العديدة حتى يقللوا من عدد الراغبين فى الحضور إلى مصر للتزود من العلوم التى تدرس بالأزهر، أخذوا يشجعون الليبيين على الذهاب إلى روما ويصرفون المال لأبناء العرب الذين يذهبون إلى روما - طلبًا للعلم أنى كان وحيثما وجد - من الأوقاف الإسلامية.

وكان التدخل فى مسائل التعليم الإسلامى على هذه الصورة من أظهر المسائل التى عمد إليها المستعمرون للقضاء على الثقافة العربية الصحيحة بأوسع معانيها. وعلاوة على ذلك فقد سعى الطليان سعيًا حثيثًا حتى يطمسوا فى الوقت نفسه كل معالم العروبة فى البلاد، واتخذوا لذلك تدابيره عدة، فغيرون فى المدن أسماء الشوارع والميادين والحارات، واستبدلوا بها أسماء إيطالية فاختفت الأسماءالعربية القديمة فى بنى غازى ودرنة والخمس وجميع المدن الساحلية خصوصًا، وكان من أثر محاولتهم القضاء على اللغة العربية أنهم صاروا يحولون دون وصول الخطابات إلى أصحابها ما دامت هذه غير معنونة باللغة الإيطالية، وزيادة على ذلك فقد دأب الطليان على إظهار احتقارهم لكل لباس عربى وازدراء صاحبه ازدراء شديداً والسخرية منه حتى إن كثيراً من الليبيين اضطروا إلى تغيير الزى العربى قراراً من الإهانة فى بلد لا يملكون فيه دفع الأذى عن أنفسهم، ثم أرغمت الحكومة المديرين والعمد العرب على ترك زيهم وأن يستبدلوا به الزى الأفرنجى.

بيد أن هذه المحاولات جميعها ما كانت لتفت فى عضد الليبيين الذين ظلوا متمسكين بالعروبة فذهبت جميع المساعى التى بذلها الطليان لاجتثاث أصولها أدراج الرياح. وأظهر الليبيون شعروهم المكبوت فى كل مناسبة، وكانت المناسبات التى أفصحوا فيها عن حقيقة شعروهم كثيرة، لعل من أبرزها ما حدث فى غضون عام ١٩٣٧ فى مدينة طرابلس عندما حدث فى أحد دور السينما أن بدت فى أثناء العرض سفينة مصرية تحمل العلم المصرى فأخذ الحماس من جمهور النظارة الليبيين كل مأخذ واندفعوا يصفقون تصفيقًا شديداً وطويلا بدرجة أثارت حنق النظارة الطليان وغيظهم فقابلوا هذه المظاهرة بصفير الاستهزاء والسخرية وارتفع الصياح من كل جانب وعلا الضجيج واشتبك الفريقان فى مشادة عنيفة لم يفضها سوى تدخل الشرطة. وقد تكرر هذا الحادث عندما مثلت فى العام نفسه رواية (صلاح الدين الأيوبى).

على أن أهم ما لجأ الطليان لتحقيق مآربهم الاستعمارية كان (إنزال التقتيل والتشريد والتعذيب بالليبيين لإبادتهم وإفنائهم حتى إن الطليان ارتكبوا من الفظائع فى العهد الفاشيستى ما لم يحدث له نظير فى كل تاريخ استعمارهم؛ ذلك أن الفاشيست ما لبثوا عند بدء حملتهم فى عام ١٩٢٢ حتى قبضوا على عدد عظيم من العرب ألقوا بهم فى السجون ظلمًا وعدوانًا لأسباب تافهة أو من جراء وشاية كاذبة، وبمجرد أن نقضت حكومتهم عهودها واستؤنف الجهاد غمد الطليان إلى الانتقام لأنفسهم من المجاهدين بتوقيع عقوبة الإعدام والنفى والتشريد على الأهلين العزل فى البلدان التى سقطت فى أيديهم، فقتلوا فى عام ١٩٢٣ من أقضية جفارة وزليطن ومسلاتة ومصراتة عند احتلالها ما يزيد على ألف رجل صبرًا أمام نسائهم وأطفالهم، بل إنهم أمعنوا فى جرامهم بصورة تجرخ العزة الإنسانية وكرامتها وتدل على الجبن والنذالة، فأتوا بعشر سيدات من أهل جفارة فجردوهن من ثيابهن وشنقونهن عاريات وأبقوهن سبعة أيام على هذه الحالة، وعلاوة على ذلك فإنهم ما لبثوا أن أحرقوا عدة قرى فى وضاهحى أقضية طرابلس وبنغازى ومصراتة ودرنة، كما أحرقوا القرى بمن فيها فى نواحى مسلاتة وزليطن ومصراتة عند احتلالها. وكان الغدر والخيانة من الوسائل الفعالة التى لجأ إليها الطليان لإبادة الليبيين وتنفيذ مآربهم، فغن حكومتهم كثيرا ما كانت تعلن العفو عن الأهلين وتؤمنهم على حياتهم وأموالهم حتى إذا اطمأنت نفوسهم واستسلموا للحكومة فتكت بهم وصادرت أموالهم. وقد ذهب ضحية هذا الغدر عدد عظيم من رؤساء القبائل وكبار الليبيين ووجهائهم، ولا يزال الليبيون يذكرون والحسرة تملأ قلوبهم والألم يحز فى نفوسهم - ما فعله الطليان بهم عندما احتفلوا فى مدينة طرابلس فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بمرور السنة الأولى على زحفهم المزعوم على روما فقد صاروا يطلقون الرصاص فى أثناء هذا الاحتفال فى الشوارع والطرقات ويصوبون أسلحتهم إلى صدور المسلمين، ثم لم يتورعوا عن اقتحام المساجد وراء اللاجئين إليها.

فظلوا يقتلون ويجرحون من عثروا عليهم فى داخل المساجد حتى كانت مجزرة كبيرة لم يوقف شرها بعد فوات الوقت وسفك الدماء الغزيرة سوى تدخل السلطات المحلية، ثم اتضح فيما بعد أن سبب هذه المذبحة كان رغبة الطليان فى الانتقام من هزيمة لحقت بهم على أيدى المجاهدين فى زاوية المحجوب بقضاء مصراتة.

وواقع الأمر أن حب الانتقام والتشفى من المسلمين كان يزداد لدى الطليان عامًا بعد آخر بقدر إصرار المجاهدين على الكفاح وإلحاق الهزيمة بالعدو المغتصب، حتى إنه بمجرد مجيء المرشال بادليو حاكمًا عامًا على برقة - طرابلس عام ١٩٢٩ كان الضغط على الليبيين قد بلغ أقصى حدوده مما جعل كثيرين منهم يفضلون الموت فى أحضان الصحراء المرحقة على البقاء فى ظل حكومة تريد إفنائهم وإبادتهم، فبلغ عدد الليبيين الذين هاجروا إلى السودان الغربى الفرنسى فرارًا من ظلم الطليان وجورهم فى مدة ست سنوات حوالى ربع مليون مسلم. وقد وقع فى ١٩٢٨ حادثان أليمان، دل أحدها - ولم يكن الأول من نوه - على أن الطليان لا يعرفون للأعراض قيمة "فطالما هتكوا حرمات وتجاوزوا على أعراض نساء شريفات" وذلك أن ثلاثة من ضباطهم فى قضاء جالو طلبوا ثلاث عربيات للاستمتاع بهن. فتمكنوا من اغتصاب اثنين أم الثالثة فقد فر بها ونجت من براثنهم. وأما الحادث الثانى فكان يدل على تفنن الطليان فى ابتكار أساليب التنكيل بالأهلين المسالمين، وتتلخص فظائع هذا الحادث فى أنهم "ألقوا جماعة منهم الشيخ عبد الحسيب أبو عمران البرعصى والشيخ الكدن العبيدى وأحمد خليل السعيطى من طيارة من علو ٤٠٠ متر من المكان المعروف بدردس العبيد بالجبل الأخضر، وربطوا الشيخ مفتاح يحى العبيدى وابن عمه صالح على بين سيارتين دفعوهما إلى اتجاهين مختلفين فتقطعت أجسامها إربًا إربًا أمام قبيلتهم المستسلمة القاطنة بجوار المعسكر الفاشيستى فى تاكنس".

وعدمـا فشلت مسـاعى الطليان فى ايتـمالة السـيد عمـر المختار وبقـية المجالهدين إلى التسليم للحكومة نقض (بادليـو) العهد الذى قطعه على نفسه فى اجتماع سيدى رحومة، وأحضر الطليان (جزار طرابلس) غرزيانى صاحب السمعة السيـئة لقيادة العمليات العسكرية، وبدأ الطليان صـفحة أخرى كانت من أسوأ الصفحات التى ذكر بها تاريخ استعمارهم؛ ذلك أن غرزيانى ما لبث أن شمـر عن ساعـد الهمة والنشـاط فى تنفيـذ خطة الإبادة والإفناء فى أبشع صورها فكانت أهم رسـائله فى تحقيق ذلك اثنتين: إ،شاء المحكـمة العسكرية الخاصة أو المحكمة الطائرة Tribunale Volante ثم حشد العرب فى المعتقلات التى تحوطهـا الأسلاك الشـائكة وكان إنشاء (المحكمـة الطائرة) فى إبريل سنة ١٩٣٠ وعقـدت أول اجتمعـاتها فى المرج وذلك لمحاكمـة رجلين من العرب اتهما بقتل أحد الطليان ومحاكمـة ثلاثة آخرين اتهموا بالتستر على المجاهدين فأصدرت المحكمة حكمهـا بإعدام الجميع، ونفذ الحكم فى الرجلين الأولين، وأما الثلاثة الآخرون فقد استبدل بهذا الحكم السجن لمدة ثلاثين عامًا وذلك – على حد قول غرزيانى – لأن هذه كانت أول محـاكمة من نوعها. ففى اليوم التالى أصدر غـررزيانى منشوراً وجهه إلى مـشايخ ورؤساء برقة يذكر فـيه ما حدث وينذرهم بـأن الحكومة سوف تعـتبـر المضالعة مع المجـاهدين والتسـتر عليهم خيانة للدولة مصير مرتكبيها الإعدام، وأن استبدال السجن بالإعدام فى هذه الدفعة لم يكن إلا منا من الحكومة وكرما فحسب، أما وقد أنذر الأهلون فإن أحكام الإعـدام سوف تنفذ فى التـو والساعة، وقد سـوغ رئيس المحكمة الجنرال أوليفرى Olivieri إنشاءها عندما خطب فى حـضور لسونة (Lesona) وكيل المستعمرات الإيطاليـة عند زيارته للبلاد فى يونيو ١٩٣١ فقال: إن هناك صلة قوية تربط بين "الثـوار" وبين الأهلين الذين خضعـوا لسلطان الحكومة وإن المشايخ والرؤساء فى المناطق الخاضعة للحكومة ما زالوا يمدون المجاهدين بالأموال، فيـرسلون إليهم العشور – أموال الزكـاة – من المرتبات التى كانت تدفعها لهم الحـكومة، ثم هم فضلا عن ذلك يستخدمـون ما لديهم من نفوذ

بين الأهلين فى مصلحة المجاهدين، بينما يتظاهرون أمام الطليان بالولاء للحكومة.

وزيادة على ذلك فإن هؤلاء المشايخ والرؤساء كانوا يحثون العرب فى المناطق الخاضعة للطليان على الانخراط فى سلك الجندية، وذلك حتى يستطيعوا إمداد "الثوار" بالسلاح والذخيرة وبعض المال الذى يقتطعونه من مرتباتهم، بل إنهم كثيراً ما كانوا ينضمون بأسلحتهم ومؤنهم إلى المجاهدين عندما يأتيهم الأمر بذلك. ومما زاد الطين بلة أن القوات الإيطالية التى تخرج للاشتباك مع العدو كثيراً ما كانت تجد نفسها - على حد قول (أوليفيرى) مشتبكة فى مناوشات عدة من جراء الهجوم على جناحيها ومؤخرتها، وما كان يفعل ذلك سوى أولئك الأهالى الذين قدموا خضوعهم للحكومة. وكان بعد أن فرغ أوليفيرى من خطبته أن اتخذت عدة تدابير من بينها إقرار المحكمة الطائرة على المضى فى خطتها من غير شفقة أو رحمة. وكانت هذه المحكمة الخاصة تنتقل بالطائرة إلى المكان الذى يقع فيه "الحادث" حتى "تنزل العدالة من السماء" - على حد قول غرزيانى - فتعقد جلساتها فى الهواء الطلق فى الميادين العامة فى المدن، وعند النواجع، وكانت إجراءات المحاكمة والتنفيذ تتم بسرعة عظيمة، فلا يسمح للمتهمين بالدفاع عن أنفسهم، ولا تفحص المحكمة شهادة الشهود، بل يكفى مجرد الاتهام لاستصدار الحكم بالإعدام على المتهمين. وقد شهد إحدى جلسات هذه المحكمة الدانماركى (كنود هلبيو) Knud Holmboe الذى زار برقة فى غضون عام ١٩٣٠، فوصف إجراءات المحكمة الطائرة وأساليبها.

فقد وقع فى درنة فى شهر مايو سنة ١٩٣٠ حادث ملخصه أن أحد رجال الشرطة الطليان (الكربنيرى) اكتشف ذات يوم أن أربة من العرب المقيمين فى المعسكر الذى أعد لهم خارج أسوار المدينة - وكان هؤلاء قد استسلموا الطليان فنزعت السلطات سلاحهم - اكتشف أن العرب الأربعة قد

أعطوا خبزاً وطباقًا للمجاهدين فى الجبل خفية، فألقى القبض عليهم فوراً وأودع الأربعة السجن، وأثار القبض عليهم وسجنهم اهتمامًا عظيمًا. فذكر كثيرون كيف أن العرب فى معسكرهم كانوا على وشك الموت والهلاك جوعًا، لأن المجاهدينى من جهة ظلوا يشنون الغارة عليهم بسبب تسليمهم، بينما منعهم الطليان من جهة أخرى من الدفاع عن جمالهم وأغنامهم بسبب منعهم من حمل الأسلحة. أما أكبر الأربعة الذين قبض عليهم الطليان فكان رجلا مسنًا بلغ السبعين من عمره يعول زوجة وتسعة أولاد، وكان الثانى يبلغ الأربعين وله ثلاثة أطفال صغار، أما الثالث فكان فاقد النطق والسمع، بينما كان الرابع شقيًا للأول ولا زوجة له. وقدمت مسالة هؤلاء الأربعة للفحص أمام المحكمة العرفية، فأحضرت الطائرة القاضى إلى درنة فى الساعة الخامسة من بعد ظهر ٢٩ مايو وجرى فحص المتهمين فى جلسة علنية حضرها (كنود هلبية) وجرت المحاكمة باللغة الإيطالية، وعهد بالترجمة إلى الأستاذ على أسمد الجربى، وكان الأستاذ الجربى قد انتهز فرصة زسادة الرحالة الدانمركى لبلاده فأمده بمعلومات كثيرة تكشف عن حقيقة الاستعمار الإيطالى فى ليبيا ثم مكن (كنود هلبيو) من أن يتصل فى الخفاء بكثير من أبناء ليبيا الذين أرغموا إرغامًا على خدمة الحكومة الإيطالية وسيف القوة الغاشمة مصلت على رءوسهم، فاستطاع الرحالة الدانماركى بفضل ذلك أن يرسم صورة واضحة لفعال الطليان بالأقطار الليبية، وقد كلفت السلطات الحكومية، عند وقوع حادث درنة الأستاذ على الجربى بمهمة نقل أسئلة المحكمة إلى اللغة العربية ونقل إجابة المتهمين إلى الإيطالية.

وبمجىء المتهمين الأربعة أمام المحكمة التى تألفت من رئيسها وبعض الضباط بدأ القاضى بسؤال أكبر المتهمين سنًا ويدعى أحمد بن عبد القادر طالبًا منه الاعتراف بإعطاء الخبز والطباق للمجاهدين. وعندما صمت المتهم ولم يجب صرخ القاضى فى وجهه ووخزه أحد الشرطة فى ظهره فأجاب المتهم بالإيجاب وعندئذٍ قال: "حسنًا يكفى هذا المتهم الثانى!" وفى اقل من

لحظة كان القاضى قد حصل من المتهم الثانى على إجابة تشبه إجابة الأول فنحى جانبًا. ولما كان المتهم الثانى أصم أبكم، فقد ترك دون سؤال، ثم جاء دور المتهم الرابع وهو أصغر المتهمين سنًا ويدعى إدريس وتبدو عليه النجابة، فأعاد عليه القاضى نفس السؤال وطلب منه الاعتراف بحرمه، ولكن إدريس رفض أن يفعل ذلك، ثم قال: "إن المجاهدين ولا شك كانوا يأخذون أغنامًا إذا رفضنا إعطاءهم الخبز والطباق وليس لدينا ما ندافع به عن أنفسنا. فكيف نستطيع إذًا أن نمنعهم" فلما قال القاضى: "كان فى وسعك أن تطلب (الكربنيرى) من درنة" أجاب: "إن القرآن الكريم يمنع تسليم المسلمين للمسيحيين" فلم يأبه القاضى بطبيعة الحال بهذا الدفاع وأصدر حكمه على الفور بإعدام ثلاثة منهم بإطلاق الرصاص عليهم من وراء ظهورهم "كما يجب أن يعامل أولئك الذين يخونون إيطاليا" - على حد قوله - أطلق سراح الأبكم الأصم. ولما سأل أحمد بن عبد القادر بواسطة الترجمان الأستاذ على الجربى عما إذا كان مستطاعًا أن يخفف هذا الحكم رحمة بأولاده التسعة، قال القاضى: "لا تعرف المحكمة العرفية سوى أحد أمرين: إما البراءة وإما الإعدام، وعندئذ وضعت الأغلال فى أيدى الرجال الثلاثة وأركبوا سيارة كبيرة وسارت بهم فى الطريق المؤدى إلى السجن، ولكن لم يلبث أن انقطع صوت محركها فجأة فخيم على المكان سكون عميق حتى إذا انقضت خمس دقائق فقط دوى فى الفضاء صوت أعيرة نارية كثيرة أطلقت جميعًا فى وقت واحد، ثم أعقبها صوت طلق نارى منفصل. فلما استفسر (كنود هلبيو) عن السبب أجابه عربى: "لقد تعودنا يا سيدى سماع ذلك لأن هؤلاء التعساء لا يموتو سريعًا عندما يطلق الرصاص على ظهورهم من الخلف، ولذلك يتقدم أحد الضباط للإجهاز على كل من فيه رمق من الحياة بإطلاق رصاصة على رأسه".

تلك كانت قصة المحكمة الطائرة التى ابتكرها شيطان غرزيانى "جزار ليبيا". يقول غرزيانى منشئها: إن هذه المحكمة فصلت فى أربعمائة حادث

فى المدة المنقضية من وقت إنشائها فى إبريل سنة ١٩٣٠، إلى شهر مارس من العام التالى، أى فى أثناء السنة الأولى فقط من حكم غرزيانى. وكان عدد المتهمين الذين اشتركوا فى هذه الحوادث سبعمائة، لم تستطع الحكومة أن تقدم منهم للمحاكمة سوى ثمانين وأربعين وأربعمائة فحسب، لأن فريقًا من المتهمين تمكنوا من الفرار واضطرت الحكومة إلى حفظ الدعاوى المقامة ضد فريق آخر منهم لأسباب شتى. وأصدرت المحكمة أحكامًا بالإعدام والسجن ضد خمسين ومائتين منهم، ثم برأت الباقين لعدم ثبوت التهمة ضدهم. ومع ذلك فإن غرزيانى وغيره من الطليان لم يذكروا شيئًا عن نشاط هذه المحكمة الطائرة فى السنوات التالية. وكان الذى دفع غرزيانى لإثبات هذه الإحصائية خلال عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ محاولته أن يدفع عن نفسه تهمة سفك الدماء التى ألصقتها به الصحف فى جميع أنحاء العالم العربى والإسلامى على وجه الخصوص، ثم فى بعض البلدان الأوروبية.

على أن ما ارتكبه (جزار ليبيا) من فظائع تقشعر من هولها الأبدان عندما حشد العرب فى معسكرات الاعتقال كان يفوق كثيراً تلك المجازر التى وقعت على أيدى قضاة المحكمة الطائرة وجلاديها.

فقد تقدم كيف أن جمع العرب وحشدهم فى معسكرات الاعتقال كان أحد التدابير التى زعم غرزيانى أنه لا مناص من اتخاذها لمنع كل صلة بين الأهالى والمجاهدين بقيادة السيد عمر المختار بالجبل الأخضر. وكان القضاء على المقاومة فى الجبل من المسائل التى شغلت تفكير غرزيانى وعكرت عليه صفو الحياة. فعقد العزم على اتباع كل طريقة من أجل إخماد هذه المقاومة والقبض على السيد عمر المختار - من ذلك وضع جائزة مالية كبيرة لكل من يأتيه بالمختار حيًا أو ميتًا، وفى ١٨ مايو سنة ١٩٣٠، أرسل منشوراً إلى دوائر الحكومة حتى تبذل قصارى جهدها فى استمالة الأهالى وحضهم على مساعدة الحكومة والابتعاد عن مؤازرة المختار، بل وحملهم على محاربة "الثورة"

ذاتها، وفى ٢٢ مايو زار غرزيانى (الأبيار) وجمع أعيانها وخطب فيها شارحًا سياسة الحكومة، ويبلغهم عـزمها على نزع الأسلحة، ويحذرهم من الاتصال بالثوار، فنشرت جريدة (بريد برقة) هذه الخطبة ووزعت منها ألوف النسخ فى أنحاء البلاد، وفى عدد آخر أذاعت جريدة برقة "خـبر اجتماع عقده غرزيانى فى (مكتبه) تكلم فى أثنائه عن تلك المرتبات الضخـمة التى يتقاضاها الأعيان من الحكومة دون أن يفعل هؤلاء شـيًا فى نظير هذه المرتبات التى يتقـاضونها والتى ربما كانت تزيد فى بعض الأحيان على ما يتقاضاه غرزيانى نفسه بوصفه نائب الوالى فى برقة، وكان غرزيانى يقصد بقوله هذا الشارف الغرزيانى، ثم أضاف: "وأمـا إذا رأيتم أن تقيموا البـرهان على أن فى مقدروكم أن توقـفوا الثورة، فـالوسيلة الوحيدة لذلك هى أن تأتوا إلى قـائلين إن عمر المختـار قد حضر بعسـاكره أمام أبواب بنغازى يريد أن يسلم نفسه لـلحكومة دون قيد أو شرط". ثم ذكر غرزيانى أنه عمد إلى جميع نواجع الأهالى حول المراكز حتى يقطع كل اتصال بينهم وبين الثوار. وأخذ غرزيانى يصف أعمال العمران التى تمت فى طرابلس نتـيـجة لإنهـاء المقـاومة بهـا ووعـد بإرسال من يشـاء من الحاضـرين إلى طرابلس حتى يروا بأعينهم مـا تم من هذه الأعمال العمـرانية البـاهرة بفضل اسـتقـرار السلام والهـدوء فى طرابلس، ومما يجـدر ذكره أن غرزيانى ما لبث أن حقق وعـده، فتألف وفد من البرقاويين يضم السـيد عمر فخرى المحيـشى والدكتور على نور الدين العنيزى والشيخ محمـد بن مسعود والشارف الغـرزيانى وجمـاعة آخرين، وقـد سافر هذا الوفـد إلى طرابلس. ولكن هذه الجهود لم تسفر عن نتيـجة. وعندئذ لم يجد غرزيانى - على حد قوله، وكمـا كتب بعد ذلك يبرز فعلتـه الشنيعة - مناصًا من البـدء فى حشد العرب فى المعتقلات بصورة جدية.

واستهل غرزيانى عمله الوحشى بأن جمع (٨٩٦) أسرة من قبيلة العبيد وحشـدها بالقرب مـن المرج، ثم جمع (١٤٠٠) أسـرة من الدرسة حـشدها بالقرب من طلميثه، وجمع فى منطقة درنة (٣٦٠٠) أسـرة كانت تمتد خيامها

إلى ناحية المخيلى وفعل ذلك أيضًا فى منطقة شحات. وفى شهر يونيه سنة ١٩٣٠ كانت قد اتسعت دائرة هذه الأعمال فحشد غرزيانى جميع أهل (الدفنا) فى عين الغزالة. وكان حشد العرب فى عين الغزالة من المآسى التى لا يمحو ذكراها الزمن، فقد أنذرا الحكومة جميع الأهالى فى برقة الشرقية بالاجتماع فى عين الغزالة فى خلال ثلاثة أيام فقط وأنذرت كل من يتخلف منهم بالشنق ومصادرة أمواله، فنهضوا والقوة تسوقهم سوق الأنعام تاركين أثاثهم وأمتعتهم وغلالهم حتى إذا وصلوا إلى عين الغزالة حصرهم الطليان فى أرض ضيقة وطوقوهم بالأسلاك الشائكة ثم جلدوهم بالسياط كل رجل وطفل خمس عشرة جلدة وأخذوا عليهم العهود بألا يخرجوا من نطاق الأسلاك الشائكة وأنذروا من يفعل ذلك منهم بالقتل رميًا بالرصاص، فعلكت النساء والأطفال من قلة الطعام. ,فضلا عن ذلك فقد أمرت السلطات الرجال بالذهاب إلى مقر القيادة فلما حضروا احتجزتهم أمام الرشاشات، بينما انطلق الجنود يفتشون "بيوتهم" ويرتكبون فيها الفظائع فهتكوا أعراض الأبكار والثيبات وتفننوا فى الفجور وفعل المنكر والجور ما لا يخطر ببال، وفى الوقت الذى حشد فيه أهل دفنا فى عين الغزالة حشد الطليان العبيدات فى درنة والحاسة فى شحات، والسلاطنة العرفة والعبيد فى المرج، والبراعصة فى مرادة والعواقير بين توكرة وسلوق، وأهل الأبيار ذاتها، والمغاربة فى منطقة سرت، وامتدت معتقلاتهم من إجابية ومرسى البريقة إلى العقيلة".

ولما كان المجاهدون فى منطقة فايد لا يزالون يبدون من ضروب البسالة ما أثار حفيظة غرزيانى، واعتقد (جزار ليبيا) أن الأهالى جميعًا "ومن غير استثناء كانوا - على حد قوله - يعضدون عمر المختار كما اعتادوا أن يفعلوا دائمًا" فقد قرر غرزيانى فى ٢٥ يونيه أن ينقل أهل الجبل الأخضر جميعًا إلى طلميثه وإلى الجهة الغربية منها. وعلى ذلك فقد تم حشد العواقير فى منتصف يوليو داخل مربع من سلوق إلى قمينس إلى زاوية الظيلون إلى

جردينة وكانوا يبلغون سبعة آلاف أسرة. ثم حشد أهل الجبل فى معتقل يمتد من طليمثة إلى سيدى خليفة وأقام أهل النواجع بين شحات ودرنة فى معتقلات منفصلة. أما أهل دفنا فقد حشدهم فى عين الغزالة وعكرمة وطبرق، وظل المغاربة فى معتقلاتهم بين أجدابية والعقيلة، وفى آخر يوليو نقل غرزيانى قبائل العبيدات إلى بوترابة أولا، ثم إلى المبنى بالقرب من توكرة.

ولما كان لايزال مقتنعًا بما فعل ويرى اتخاذ تدابير أكثر صرامة وشدة، فقد قرر غرزيانى أن ينقل معسكرات الاعتقال إلى الزاوية الغربية من منطقة سرت.

وفى أوائل أغسطس سنة ١٩٣٠ بلغ عدد العائلات التى حوصرت من المغاربة بين العقيلة وأجدابية (٢٢٥٢) أسرة، ثم فى سيد أحمد المقرون (٢٨٦١) عائلة من البراعصة والدرسة، وفى دريانة (٧٤١٧) عائلة من العواقير والعبيد والعرفة، وبقى فى عين الغزالة (١٢٢٣٣) عائلة، وفى الجبل بالقرى من المرج (٥٣٨) عائلة من قبائل مختلفة، وحشد غرزيانى فى مرسى سوسة (أبو لونيا) ١٣٤٥ عائلة من الحاسة، وفى درنة (١٤٣) عائلة، وقد أحيطت كل هذه المعتقلات بالأسلاك الشائكة، وصارت توزع الأغذية على هذه المعتقلات، ثم منعوا من استخدام المراعى إلا فى نطاق ضيق حول هذه المعتقلات، كما منعوا من مغادرة المستقلات إلا "بتصاريح خاصة" وفى حالات استثنائية نادرة.

وفضلا عن ذلك، فقد أشار غرزيانى معتقلا خاصًا فى العقيلة ذاع صيته بفضل أعمال القسوة والإبادة والإفناء التى كانت ترتكب فيه، أقامه غرزيانى خصيصًا حتى يعتقل به أقارب "الثوار" بدعوى أن هؤلاء كانوا أشد ميلا من غيرهم لمساعدة المجاهدين والتستر عليهم. ثم اتخذ غرزيانى من معتقل العقيلة مركزًا تجرى فيه السلطات الحكومية توقيع العقوبات من إعدام ونفى وتشريد

وجلد على العرب الذين يرتكبون مخالفات ما فى المعتقلات الأخرى. ولذلك أطلق على معتقل العقيلة اسم (معتقل العقوبات) Campo Punizioni وإلى جانب ذلك كله بادر غرزيانى بإبعاد (الأعيان) الذين كان يشك فى إخلاصهم للحكومة ويعتقد فيهم المضالعة مع "الثوار" أو عرقلة أعمال الحكومة فى بنغازى، فنفاهم إلى جزيرة (أوستيكا) وكان من بين هؤلاء المنفيين عمر باشا منصور الكخيا.

على أن المعتقلين على الرغم من صرامة الإجراءات المتخذة ضدهم ظلوا يتحينون الفرص للإفلات من هذه السجون الرهيبة والانضمام إلى المجاهدين فى الجبل الأخضر، فاستطاع عدد من قبائل العبيدات والدرسة والعواقير والبراعصة والمغاربة والحاسة أن يفروا إلى دور المجاهدين فى الجبل، وهدد غرزيانى المعتقلين على أثر ذلك بتوقيع العقوبة على عائلات كل أولئك الذين يعمدون إلى الفرار من المعتقلات وينضمون إلى دور المجاهدين، ولما كانت المراعى المخصصة لإبل وأغنام هؤلاء المعتقلين ضيقة ولا يكفى ما بها من كلأ لتغذية الحيوانات فقد نفق عدد عظيم من الإبل والأغنام وخرجت قطعان أخرى تطلب الكلأ فى الجهات المجاورة، فأعطى ذلك الفرصة للمجاهدين حتى يعثروا عليها ويأخذوها إلى دورهم وعندئذ استبدلوهم بالجنرال غزريانى فخيل إليه أن المعتقلين إنما يتركون إبلهم وأغنامهم فى الجهات المجاورة عامدين حتى يستولى عليها "الثوار" وعدد هذا العمل ضربًا من المقاومة السلبية، ولذلك فقد أصدر منشورًا فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قال فيه: إن غرض المعتقلين من ترك إبلهم وأغنامهم إنما هو دفع "العشر" أو مال الزكاة إلى "المختار" وتوعد المعتقلين إذا هم لم يمنعوا إبلهم من طلب المرعى خارج المناطق المعينة لها بأن يمنع عنهم الأغذية منعًا باتًا حتى تهلكهم المجاعة. وعندما ظل جماعة من هؤلاء العرب الشجعان يتسللون من المعسكرات للانضمام إلى المجاهدين أنزل غرزيانى العقوبة الصارمة بعائلاتهم. مثال ذلك

ما حدث من فرار خمسة من قبيلة العبادلة البيض فقد اقتص غرزياني لذلك من القبيلة بأجمعها وعددها ثمانون عائلة قصادر مواشيهم ونقلهم إلى العقيلة. وأمعن غرزياني في أعمال الإبادة والإفناء فهلك ألوف الأهلين الذين حشدوا في هذه المعسكرات جوعًا وعطشًا، ,انتشرت فيهم الأمراض الفتاكة ونفقت إبلهم ومواشيهم ووهنت قوى الأحياء منهم بدرجة خطيرة فارتفع صراخ هؤلاء الأهالي وراجعوا الحكومة الإيطالية وشكوا لها موت ذراريهم ونفق مواشيهم، فما زادها ذلك إلا مضاء في عزيمتها، ولكنها جاءت فأخذت منهم الرجال الذين في سن البلوغ إلى سن الخامسة والأربعين وأدخلتهم في سلك الجندية.

وقد كان لهذا الهلاك والفناء الذي نجم عن حشد العرب في هذه المعتقلات أعمق الأثر في تأليب شعور العالم الإسلامي وشعور العرب قاطبة ضد إيطاليا. وفضلا عن ذلك فقد انبرت الصحف في الدول الأجنبية التي كانت سياستها معارضة المبادئ الفاشيستية والديكتاتورية الإيطالية تحمل على نحكومة موسوليني وحكومة جزار ليبيا حملة صادقة واضطر غرزياني إلى الدفاع عن نفسه "فكان دفاعه سقيمًا ملؤه الغرور والعجرفة. فقال إنه كان يسترشد بتلك المبادئ والتعاليم العظيمة التي اعتنقها عظماء الرومان القدماء أمثال قيصر وتاسيتوس وغيرهما فضلا عن مكيافللي الذي قال في كتابه المشهور: إن الأمير يجب أن يضرب صفحًا عما قد تجلبه أعمال القسوة والصرامة من سمة سيئة ما دام غرضه من هذه الأعمال الوصول إلى جمع كلية رعاياه وتحيدهم وكسب ثقتهم وإخلاصهم، لأن إنزال العقوبة الصارمة بعدد قليل من هؤلاء الرعايا إنما هو في واقع الأمر فعل ينطوي على الرحمة والشفقة. إذ أن أخذ الناس باللين والشفقة المتزايدة من شأنه المساعدة على انتشار الفوضى وكثرة وقوع حوادث القتل والسرقة. وعلاوة على ذلك فقد اتخذ غرزياني – على حد قوله – شعار القاعدة التالية "سلام المجموع يجب أن يكون دائمًا القانون الأعلى Sallus Publica Supremalex وحيث أن بقاء

البدو فى نواجعهم وانتقالهم المستمر من مكان إلى آخر خطر دائم فالواجب يقصى إذًا بوضعهم تحت إشراف الحكومة. ولما كانوا لا يستطيعون الاستقرار ومزاولة فنون الزراعة بنجاح، ثم بعد أن قالوا الدليل بعد الدليل على أنهم أداة فساد فى كل مكان يحلون به، فقد أصبح من واجب الحكومة أن تعمل على ترحيلهم من الأراضى الخصبة بالجبل الأخضر إلى المنطقة الواقعة عند حافة الصحراء أى إلى منطقة المراعى، وإحكام الرقابة عليهم. وهذا بينما تعطى الحكومة أرض الجبل الغنية بخيراتها إلى ألوف الأيدى الإيطالية العاملة التى تنتظر بفارغ الصبر العودة إلى هذه المفاوضات الرومانية القديمة وتعميرها.

ذلك كان دفاع غرزيانى عن نفسه ومما تجدر ملاحظته أنه اتخذ من محاولة "تعمير" الأرض وتهيئة السبل "للمعمرين" الطليان حتى يستقروا بالجبل الأخضر ذريعة لارتكاب الجرائم التى أعطته لقب (جزار ليبيا) عن استحقاق وجدارة. فإن هذا "التعمير" ذاته كان كارثة كبرى حلت بالليبيين. ثم إن غرزيانى نفسه لم يفعل شيئًا يستحق الذكر فى هذه الناحية، فسار التعمير بخطى متثاقلة فى عهده. والسبب فى ذلك أن كل ما كان يشغله فى الحقيقة هو القضاء على "الثورة" والعمل على إبادة الليبيين وإفنائهم.

ولذلك فإنه كثيراً ما كان يستند فى كل ما يقدمه من حجج لتبرير أفعاله الشنيعة إلى رغبته فى منع الاتصال بين الأهالى والمجاهدين فى الجبل بقيادة السيد عمر المختار. فذكر هذا السبب الواهى فى جميع خطاباته، وكانت هذه الحجة العقيمة مثار احتجاج عنيف من جانب كل أولئز الأحرار الذين أفض مضاجعهم رؤية شعب بأكمله يفنى فى المعتقلات فى غير ما شفقة أو رحمة. ولا ريب أن منع الاتصال بين الأهالى والمجاهدين كان من المزاعم التى لا تقدر بها سوى التضليل فحسب، وصفها المرحوم شكيب أرسلان بأنها "كلام فارغ لا يقبله عقل ولا عدل، إذ كيف تقدم حكومة على نقل ٨٠ ألف نسمة

من مساقط رءوسهـا خشية أن يتصلوا بخمسمـائة ثائر لا غير، ثم إن الطليان تغلبوا على الثـوار المذكورين وقبضوا على قـائدهم عمر المختـار الذى ما فتئ يجاهدهم عشـرين سنة وشنقوه بمحضر جم غفيـر من أبناء جلدته فمضى إلى ربه شهيداً وبكاه العالم الإسلامى بأجـمعه وانطفأت الثورة من كل برقة. ومع هذا لم ترض الحكومة الإيطالية أن تعيد هؤلاء الأهالى إلى بيوتهم وأوطانهم، بل انتخبت من يقايـاهم أربعة أو خمسة آلاف وأرجعتـهم إلى الجبل الأخضر يحرثون ويزرعـون لا كمالكين بـل كعملة فى الأمـلاك التى نزعتهـا الحكومة الإيطالية منهم وسلمـتها إلى المسـتعمرين الطليـان، وقال عبد الرحـمن عزام (باشا) مـعلقًا على هذه الحـوادث: "إن الناس يبحـثون عن أخـبار الأندلس وكيف أجرى الأسبانيون بالمسلمين هناك وما لهم وللأندلس ولأمور جرت فى القرون الوسطى فأمـام أعينهم طرابلس الغرب، فليذهبـوا ويشاهدون بأعينهم فى هذه الأيام فظائع لا تقل عـما جرى بالأندلس"، ووصف مـراسل جريدة ألمانية مشاهداته بعـد زيارة معسكرات الاعتقال فى برقة فـقال: "إن التنقادات التى يوجهها الآن الفـرنسيين والإنجليز إلى خطبة الفاشيست فـى برقة موجهة فى الدرجة الأولى إلى التدابير التى اتخذها الجنرال غرزيانى لإجلاء ٨٠ ألف بدوى من أراضيـهم وحشدهم علـى شاطئ سرت حـيث مد الطليان اسـلاكًا شائكة حـول خيامهم دون أن يرعـوا حالة هؤلاء البدو الروحـية أو يلاحظوا تأثير مـثل هذا القيد والحصـار فيهم . . ولا يجوز لأحـد أن يخرج من نطاق الحصـار إلا فى النهار بشرط أن يرجع إلى مكانه قـبل أن يخيم الظلام. وكل واحد من رؤساء القبائل والمنفذين مسئول عن أتباعه فرداً فرداً. إننا لا نريد أن نبحث هنا فيـما إذا كان يحق مبـدئيًا لحكومة أوروبية أن تستـولى بالقوة على بلاد شرقية لا تربطها بها أية رابطة. وفيما إذا كان يجوز لها أن تسعى - على زعمها فى تمـدين السكان رغم إرادتهم وكراهيتهم لهذه المدنية. إنـنا مرغمون على الاكتـفاء ذكر الأرقام التى تعلنهـا السلطات الإيطالية نفسـها. ومع ذلك يجب أن نقول إن الحالة سيئة لغايـة تفوق كل تصور. فإن معدل الأموات فى

الأطفال ٩٠٪، وأمراض العيون التى ينتهى أكثرها بالعمى كثيرة جداً ومنتشرة انتشاراً هائلا، ويكاد لا ينجو أحد من الأمراض. أما غذاء هؤلاء المساكين فالأحسن ألا نتكلم عنه بالمرة، ومن الطبيعى أن نرى هؤلاء يتألمون أشد الألم، وفى الدرجة الأولى من هذه الأسلاك الشائكة رمز الأسر، ورغم تلاصق الخيام وشدة تقاربها ببعضها فإن حصرها ضمن أسلاك شائكة يجب أن يعتبر من المتناقضات الغريبة التى لا يتصورها العقل. إذ لا يجوز قطعًا الجمع بين الخيام الحرة والأسلاك الشائكة، لكن الطليان يختلف نظرهم هنا عن غيرهم، فإننا هم يرمون إلى الاستيلاء على هذه البلاد وإخضاعها لا إلى التفكير فى صالح أهلها.

وليت خطة الإفناء والإبادة التى جرى عليها الطليان اقتصرت على حصر العرب فى معتقلات الموت هذه، ولكن غرزيانى صاحب المحكمة الطائرة العرفية لم يشأ أن يترك هؤلاء لابؤساء وشأنهم، فقد نزلت محكمته على الأهلين الذين حشدوا فى عين الغزالة ذات مرة وحكمت فوراً على ستة أشخاص بالإعدام وعلى عشرين آخرين بالسجن، وكانت أقل مدة حكمت بها عشرين عامًا، وفى أثناء حشد العرب فى المعتقلات الحق غرزيانى وأعوانه بزعمائهم وشيوخهم صنوف الإهانات البالغة فزجوا بهم فى أعماق السجون، وقتلوا من وجهائهم رجلا يدعى الشيخ سعيد الرقادى مع خمسة وعشرين شخصًا شر قتلة، وذلك بأن ألقوا بهم جميعًا من الطيارات من علو شاهق على مشهد من أهلهم، فكان كلما هوى منهم شخص صفقق الضباط والجنود ساخرين منادين "فليأت نبيكم محمد البدوى الذى أغراكم بالجهاد ينقذكم من أيدينا".

وقد نال الطليان ولا شك - بغيتهم بفضل هذه الأساليب الجهنمية فنقص عدد أهل البلاد فى القطر الليبى نقصًا فاحشًا. فقال غرزيانى فى محاضرة ألقاها فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ "أتيح لنا بواسطة حشد القبائل فى

مناطق معينة القيام بإحصاء دقيق لسكان برقة فبلغ ١٧٩ .٧٢ ٠ نسمة، فإذا أضفنا إلى هذا العدد ٥٠٠ ألف نسمة تعداد طرابلس يبلغ ٠٧٢ ,٦٧٩ نسمة ولنا كان معروفًا أن عدد سكان ليبيا قبل الاحتلال الإيطالى فى عام ١٩١١ بلغ خمسمائة ألف ومليون نسمة فيكون النقص بلغ ٥٧٠ .٩٢٩ وأما كيف استطاع الطليان أن يفتكوا بهذا العدد الضخم فى مدة العشرين عامًا التى قضوها فى هذه البلاد لغاية عام ١٩٣٠ ثم أولئك الذين أفنوهم فيما بعد، فمن الميسور معرفته من مراجعته أمثلة الإبادة والإفناء السالفة ثم تلك التى لا مندوحة عن ذكرها عند تسجيل فظائع الطليان فى المدة التالية.

فقد استطاع غرزيانى بعد حشد البرقاويين فى المعتقلات أن يتم استعداده للزحف على واحة الكفرة فسقطت هذه الواحة فى قبضة الطليان فى بداية عام ١٩٣١. وقد ظل المجاهدون على قلتهم يناضلون حتى استشهد منهم الكثيرون، ثم اضطر الباقى بعد نفاد ذخيرتهم إلى الانسحاب من الكفرة، فكان انساحابهم وانسحاب بعض الأهالى المسالمين الذين غادروا الكفرة فراراً من ظلم الفاشيست بداية مأساة مروعة. ذلك أن الطيارات الإيطالية وهجانة الطليان ظلت تطارد هؤلاء المنسحبين فى جوف الصحراء مسافة ٢٠٠ كيلومتر تقريبًا تفتك بهم وتقتل جمالهم. وعندما دخل الطليان الكفرة فى يناير سنة ١٩٣١ لم يجدوا بها سوى الشيوخ والنساء والأطفال، أى أولئك الذين أقعدهم المرض أو ضعف الشيخوخة أو العجز عن اللحاق بالمنسحبين والخروج معهم. ومع ذلك فقد استباح الطليان قرى هذه الواحة ثلاثة أيام بطولها "ارتكبوا خلالها ما لا تتصوره الأذهان من نهب وسلب وتشنيع وسبى نساء وذبح شيوخ وأطفال وإحراق دور ومزارع، وانتهاك حرمة المساجد ودوس المصاحف" وكان من بين الذين لقوا حتفهم فى هذا الحادث المروع جملة من أفاضل الشيوخ وعلماء الدين السنوسيين كالسيد محمد بن عمر الفضل والشيخ محمد والفضيل الديفار وحميدة الفضل ثم الشيخ مختار الغداسى

وكان هرمًا مريضًا يبلغ من العمر أرذله (٩٣ عامًا) فجعلوه مقيدًا بالحبال على جمل فمات فى الطريق وكان من أجل علماء السنونسيين المعروفين بالزهد والتقوى. وقد وصف أحد الذين شهدوا معركة الكفرة فظائع الطليان فقال: " . . . . دخلوا الكفرة التى لم يبق فيها إلا الشيوخ والعجزة والنساء والأطفال، وانتشروا فيها وفى قرية التاج مستبيحين كل حرمة ونهبوا الأموال وذبحوا الشيوخ والأطفال ذبح الخراف وفتكوا بالنساء فتكًا ترتعد له الفرائص، وبقروا بطون الحوامل، وكان نصيب الكثرات من النساء الموت الفظيع لدفاعهن عن أعراضهن. وبالجملة فقد هتكوا أعراض سبعين عائلة من عائلات السادة الأشراف، وجعلوا من الجوامع خمارات شربوا فيها الخمر، وكانوا يجبرون النساء المسلمات اللائى أحضروهن للفحش على شرب الخمر والموا شر ميتة، ونثروا جميع المصاحف والكتب الشرعية فى زاية التاج وداسوا وألقوها فى الاصطبلات تحت حوافر الخيل والبغال . . . ".

ولعل أفظع ما فعله الطليان إلى جانب "دوس المصاحف الكريمة" كان اغتصاب النساء الأشراف ويروى الأمير شكيب أرسلان قصة هذه الفعلة الشنيعة فيقول: "وكان نحو من ٢٠٠ امرأة من نساء الأشراف قد فورن إلى الصحراء قبل وصول الجيش الإيطالى، فأرسلوا قوة من أثرهن لأسرهن حتى قبضوا عليهن وسحبوهن إلى الكفرة حيث خلا بهن ضباط الجيش الطليانى واغتصبوهن وهكذا أنزلوا المعرات بسبعين أسرة شريفة من أشراف الكفرة الذين كانت الشمس تقريبًا لا ترى وجوههن من الصون والعفاف. وقد أشارت الصحف الطليانية إلى هذه الحادثة وصرخت من باب الافتخار قائلة: إن الجيش الإيطالى قبض على ٢٠٠ امرأة من نساء الزعماء" ,قرأنا ذللك بأعيننا ولاحظنا أن مقصود البلاغ العسكرى الإيطالى التبجح بكون حلائل زعماء الكفرة صرن إلى الضباط. إلا أننا انتظرنا جلاء الأخبار من الجهة الثانية حتى نعلم ماذا جرى بعد التثبيت فما مضى شهر حتى وردت الأخبار من المهاجرين الذيثن دخلوا حدود مصر بأن هؤلاء السيدات المقصورات الناشئات

فى أكرم عهـود الطهارة والصون قد قـبضوا عليهن فى الصـحراء وصرن إلى أولئك الفجـرة الذين لا يعرفون لصـيانة العرض مـعنى ولا يقيمـون للشرف وزنًا. وعلمنا أن بعض شيوخ الكفرة الذين احـتجوا على هتك أعراض النساء قـد أمر القـائد بقتـلهم" وفى مكان آخر يقـول الأمـير شكيب أيضًـا: "إن الإيطاليـين قلبـوا زاوية السـادة السنوسيـة فى الكفـرة إلى دار فـسق وسكر، وداسوا المصـاحف الشريفة بالأرجل، وعـندما كانوا يطبـخون طعامـهم كانوا يوقدون المصاحف تحت القدر".

وأما من نجا من مـجازر الكفرة فقـد قصد بعضهـم بلاد السودان واتجه البعض الآخر إلى سـيوة والفرافرة والواحات الداخلة "ووصل أحـد اللاجئين إلى ناحية البـلاط التابعة للواحات الداخلة فى الأراضى المصـرية، فحدث بما لاقاه فى الصحراء من عناء وقال: أن الكثيرين من إخوانه ماتوا جوعًا وعطشًا كما أن كـثيرين منهم لا يزالون تائهين، فـاستطاع السيد عبـد الرحمن الزهير مأمور الواحات وقتذاك ان ينقذ من الموت خلال ستة أيام ٤٥٩ نسمة، ثم كان المستر كلايتـون مفتش الصحارى فى مصلحة المسـاحة المصرية فى ذلك الحين فضل إنقـاذ ٣٧ مسلمًا من واحة الكفـرة ضلوا الطريقق فى الصحراء الغـربية عند مهاجرتهم إلى مصر.

ومع أن إيطاليـا أمام احـتجـاجات الـعالم الإسـلامى قاطبـة على هذه الفظائع لدى عصـبة الأمم ولدى موسـولينى نفسه، حـاولت أن تنفى الجرائم التى ارتكبتها فى طرابلس وبرقة ليس فقط فى حادث الكفرة بل وفى غيره من الحوادث، فقد كان وصول هؤلاء اللاجئين إلى الواحات المصرية برهانًا ساطعًا على كذب الطليان، ناهيك عن قسوتهم ووحشـيتهم، كما قام دليل آخر على كذبهم وإجـرامهم عندما قذف البـحر فى ذلك الحين وعلى مسـافة قليلة من مرسى مطروح بأربع عـشرة جثة لمـسلمين من ليبيـا غرقوا فى البـحر مكبلين بسلسلة واحـدة. ومع هذا وعلى الرغم من احتـجاجـات الأقطار الإسلامـية

والمظاهرات الكثيرة التى قامت فى أهم مدنهـا والبرقيات التى بعث بها أبناؤها استنكارًا لهذه الفظائع واحـتجاجات عليها، فإن الحكومـة الإيطالية لم تجد ما تفعله حيال ذلك كله سوى الإصرار على المضى فى خطتها. فيقول (شونفيلد) Schonfield: وقـد أصبح الجنـرال (المارشال) رودلف غـرزيانى الخـادم المطيع لأسياده الفاشيست. فأطلقت يداه من أجل إخضاع البلاد وهو عمل كان يتفق تمامًا مع ميوله، وهكذا شرع يحتل أرض ليبيا شبرًا شبرًا سالكًا فى ذلك أقسى الطروق الوحشيـة وأمعنها بعدًا عن الإنسانيـة وقد استغرق ذلك عـشرة أعوام تقريبًـا، وفى عام ١٩٢٨ كانت المقـاومة فى كل طرابلس قد أخـمدت بما فى ذلك الفزان والواحـات الشرقـية، وأخيـرًا قضى على المقـاومة السنوسـية فى برقـة، وفى أثناء هذا النضال اسـتـحق غرزيانى عن جـدارة لقب (الوباء) أو الطاعون. ذلك أنه ظل شهـورًا طويلة يعدم حوالى ثلاثين نسمة يومـيًا. وأما العرب الذين كـانوا يحاولون الفرار فقـد كان نصيبـهم أن يلقوا من الطائرات حتى يتحطمـوا على الصخور. وفضلا عن ذلك فقـد سدت الآبار بالأسمنت فى هذه الصحارى المحرقة وهلك نصف سكـان برقة الوطنيين تقريبًا، حشر ثمـانون ألفًا منهم مع مـواشيـهم فى صـحراء سـرت القاحلة، وبين عـامى ١٩٢٦، ١٩٣٣ نقص عـــدد الأغنام من ٨٠٠ ألف إلـى ١٨٠٠٠، وعـدد الجـمـــال من ٧٥٠٠٠ إلى ٢٦٠٠، والماعـــز من ٧٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠، والحمير من ٩٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ والأبقار من ١٠٠٠٠ إلى ٨٧٠٠، والخيول من ١٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠، ويقـول غـرزيانى إن الفرد الـواحد من العـدو إذا حصل على العفو عنه والصفح عن فعاله، فإنه يصبح بذلك أشد خطرًا (على الحكومة) من ألف من الأعداء (السافرين).

وكان من أسباب الرحمة حقًا، ومن حسن الحظ أن انتهى عهد غرزيانى بمجرد انتهاء المقاومة وإخمادها. فـأرسل بدلا منه ماريشال الجو (إيتاليو بالبو) حاكمًا عامًا سنة ١٩٣٤، وقد وقع عـلى عاتق (بالبو) تنفيذ الشطر الثانى من

برنامج إبادة الليبيين وإفنائهم، ونعنى بذلك اغتصاب الأرض منهم وإعطائها للمعمرين الإيطاليين وترك أصحاب الأراضى الحقيقيين وأبناء البلاد يضورون جوعًا هائمين على وجوههم فى الشوارع أو يخدمون إذا شاءوا البقاء على قيد الحياة هؤلاء المعمرين خدمًا وعبيدًا لهم.

والحقيقة أن خطة الإبادة والإفناء التى اتبعها الطليان فى ليبيا كانت ذات صلة وثيقة بالغاية الكبرى التى سعى هؤلاء بكل حزم وجد من أجل تحقيقها وهى تحويل هذه البلاد إلى أقطار لاتينية (لحما ودما) على أساس استقدام ملايين الطليان لاستعمارها والإقامة بها ولما كان لا مناص من أن يملك هؤلاء المعمرون - كما أسموهم - الأرض الصالحة لسكناهم حتى يستطيعوا استغلالها واستثمارها، فقد دأبت الحكومة الإيطالية من أول الأمر على استصفاء أملاك وأموال العرب الذين أعملت فيهم السيف والمدفع وارتكبت معهم شتى ضروب الغدر والنذالة لإبادتهم وإفنائهم والاستيلاء عنوة على أرضهم. وتحتل مسألة (اغتصاب الأراضى) هذه مكانًا هامًا فى تاريخ الاستعمار الإيطالى فى ليبيا وعلى الخصوص فى أثناء الحكم الفاشستى.

وكانت أساليب الطليان فى انتزاع الأرض من الأهالى واحدة من كل من طرابلس وبرقة وقوامها انتقاء الأرضاى الجيدة الخصبة والتى تصلح لإقامة (المعمرين) بها، ثم التذرع بشتى الوسائل لطرد أصحابها منها والاستحواذ عليها. وعلى ذلك فإنه لما كانت المنطقة الساحلية فى برقة بطرابلس، أى تلك التى تمتد حوالى ١٨٠٠ كيلومتر من حدود مصر إلى حدود تونس، وتتفاوت مسافتها من الشمال إلى الجنوب بين مائتين وعشرين كيلومترًا أخصب مناطق القطر الليبى وأكثرها عمرانًا، وتمتاز كثيرًا عن المنطقتين الباقيتين، أى منقطة الجل بين جبل نفوسة أو الجبل الغربى ودامس وجالو، ثم منطقة فزان أو مرزق الممتدة من حدود الجزائر إلى حدود السودان المصرى، فقد عمدت إيطاليا إلى انتزاع هذه المنطقة الساحلية واغتصابها من أصحابها دون أن تدفع

مقابل ذلك ثمنًا، وإذا فعلت فى الحالات القليلة النادرة دفعت لها أثمانًا ضئيلة جدًا ثم صارت تعطيها للمعمرين الطليان وعندما نقضت إيطاليا عهودها واستؤنفت الحرب بعد الانقلاب الفاشستى صادرت الحكومة جميع ممتلكات العرب الذين اشتركوا فى الجهاد، فاستولت على ما كان فى حوزتهم من "دور ونخيل وأثاث وأموال فى البنوك والدكاكين فى الأسواق وكل ما ينسب إلى الإنسان" وهذا عدا الأرض بدعوى (أنهم اشتركوا فى السياسة ضد الحكومة) وقد أشرف على استغلال هذه الأملاك والأراضى المصادرة (بنك التوفير) ثم أرصدت الأموال الناجمة من استغلالها لمساعدة المعمرين الطليان.

بيد أنه لما كان بعض هذه الأملاك قليل القيمة ويكلف الحكومة لاستغلالها نفقات تزيد كثيرًا على ما يمكن تحصيله منها وجدت الحكومة بعد مدة من الزمن أن ترجع جزءًا من هذه الأملاك (الخاسرة) إلى أصحابها الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة واستطاعوا الحضور لاستلامها. وفى يناير سنة ١٩٣٨ أعلنت الحكومة استعدادها لبيع جزء آخر من هذه الأملاك إلى أصحابها، وكانت هذه ذات غلة متوسطة وخشيت الحكومة أن تعجز غلتها عن تغطية ما ينفق عليها م نجهد ومال "فرأت أن تبيعها إلى أصحابها بأثمان مخفضة تخلصًا منها من جهة، ثم ترغيبًا للمهاجرين فى العودة إلى طرابلس من جهة أخرى، وذلك حتى تجند الحكومة من أهل ليبيا تلك الجيوس التى أخذت ترسلها إلى ميادين القتال فى الحبشة وأسبانيا. وبالفعل شكلت الحكومة لجنة لتقدير قيمة هذه الأملاك وباعتها إلى أصحابها إذا حضروا أو إلى أقربائهم أو إلى آخرين إذا تعذر العثور على صاحب العقار أو الأراضى أو العثور على قريب له. وأما الأملاك ذات الربع الكبير كالعقارات التى فى المدن والأسواق والبساتين الكبيرة فقد أضحت هذه من أملاك الدولة ولا يمكن بيعها أو ردها بحال. وباعت الحكومة جزءًا من هذه الأملاك لحسابها وخزانتها واحتفظت بأكثرها.

وفى برقة استولى الطليان على جميع الأراضى فى منطقة برقة الحمراء، وتبتدئ هذه المنطقة عند شطوط بنغازى فى الشمال وتنتهى فى الجنوب وراء المرج ثم تمتد صوب الشرق فتشمل الجبل الأخضر بأجمعه إلى ما وراء مدينة درنة وهى أخصب أرض الله فى الدنيا، وقد أفاض عليها الجبل الأخضر من أنهاره وعيونه ما جعلها جنة وكلها مملوكة لأربابها فانتزعتها إيطاليا كلها ولم يتبق منا شبر واحد لعربى واحد، وأقامت فيها قرى كثيرة لإسكان العائلات الإيطالية. وأما برقة البيضاء وهى منقة أجدابية التى تمتد غلى الوادى الفارغ جنوبًا وإلى المرج شرقًا وإلى شاطئ البحر الأبيض شمالا فقد أبقاها الطليان لمن بقى من البادية، لأنها أرض ضعيفة قليلة المياه لا تكفى لرعى حيوانات أهل البادية وزاعتهم، وتعتمد على المطر فحسب فى زراعتها.

ونبتت فكرة الاستيلاء على الأرض على هذه الصورة الواسعة منذ عام ١٩٢٣ أى منذ أن أصبح الفاشست أصحاب الحكم والسلطان فى إيطاليا، وابتكرت الحكمة عدة وسائل لاغتصاب الأرض وتمليكها للمستعمرين، وخاصة فإنها أخذت منذ عام ١٩٢٤ تدعو أصحاب الأراضى الخصبة إلى زرعها "وفق الأصول الحديثة" ثم تحدد لهم زمنًا وجيزًا لا يكفى لإنجاز ذلك لعدم خبرة الأهالى بطرق الزراعة الحيدثة ولانعدام الوسائل التى تمكنهم من زرعها فى الأجل المحدود، وعلى ذلك فإنه بمجرد انقضاء المهلة المعطاة لهم دون أن يفعلوا شيئًا مما طلب منهم أسرعت الحكومة فوضعت يدها على تلك الأراضى التى تقدر لها قيمة زهيدة لا تزيد على ١٣٠٠ فرنك لكل مائة هكتار، ثم تودع هذا الثمن الضئيل فى (البنك) وتدعو أصحاب الأرض إلى تسلمه فى مدة معينة وإلا خسروه. ,قد بلغ ما اغتصبه الطليان بفضل هذه الطريقة فى عام ١٩٢٤ فحسب ٤٢٠ هكتاراً من أخصب الأراضى وأجودها. ومن أمثلة ذلك ما فعله مع قبائل النوائل وخويلد والسعيفات فى قضاء زواره، قفد اغتصبوا من كل هؤلاء الأراضى الخصبة والبساتين الكبيرة

وسلموها إلى المعمرين الطليان بعد أن أرغموا أصحابها على تركها والجلاء إلى البادية. وفى عام ١٩٢٩ انتزعت الحكومة من الأهالى ٢٠٠ ألف هكتار من الأراضى دون مقابل، فأعطت منها مائة ألف للمعمرين، ثم أوعزت للطليان المقيمين بالأرجنتين فى أمريكا الجنوبية أن يبيعوا أراضيهم هناك وأن يحضروا إلى ليبيا فتعطيهم الحكومة بدلا منها أرضًا جيدة دون مقابل. وفى العام التالى أغلقت الحكومة جميع الزوايا السنوسية، وهذه يزيد عددها على المائة وصادرت أوقافها، ثم اغتصبت جيمع أراضى القبائل المنتسبة إلى السنوسية وهى قبائل الجبل الأخضر وبرقة العبيدات وفروعها البراعصة والحاسة والدرسة والعرفة والعبيد والفوائد والمرابطين والعواقير والمغاربة، وهذا عدا مصادرة أراض أخرى كثيرة. وقد بلغ عدد من صودرت أراضيهم وأصبحت ملكًا للحكومة الإيطالية بموجب أمر ملكى ٢٥٠ ألف نسمة. وفى عام ١٩٣٣ وزعت الحكومة ٢٦٠ ألف فدان على ٣٧٨ معمراً إيطالى عل سبيل التجربة، فلما نجح هؤلاء واستقروا فى الأراضى المغتصبة نقلت الحكومة إلى طرابلس من إيطاليا الجنوبية ٣٤٠ أسرة، ,قد توالى من ذلك الحين نقل الأسر الإيطالية إلى طربالس بانتظام حتى بلغ عدد هذه الأسر فى عام ١٩٣٧ ثلاثًا وثلاثين وسبعمائة ألف أسرة يعيشون جميعًا فى أملاك الليبيين وتحميهم الحكومة بأموالها وقوتها.

ونظم الإيطاليون طرق استثمار هذه الأراضى المغتصبة عندما وضعوا برنامجًا خاصًا لهذه الغاية بعد أن أ؟هرت التجارب أن أعضاء المساحات الواسعة من الأراضى إلى أفراد قلائل قليل الفائدة، وثبت فى حالات كثيرة أن مصير هؤلاء الأفراد كان الإفلاس لا محالة إذا أبطأت الحكومة فى مديد المعونة المالية إليهم من (بنك التوفير) الذى أنشأوه من أموال العرب التى صاردها. على ذلك فقد اضطر الطليان إلى العدول عن هذه الطريقة وعمدوا بدلا من ذلك إلى تقسيم الأرض قطعًا صغيرة تعطى كل قطعة منها إلى أسرة

إيطاليا تمدها الحكومة بما يساعد على استغلال الأرض واستقرار الأسرة كإعداد المال اللازم لإقامة المعمرين وإمدادهم بالحيوان وآلات الزراعة وما إلى ذلك على ان تكون هذه القطعة ملكًا للأسرة المعمرة بعد عشرين ينة لقاء شروط معينة بالاتفاق مع الحكومة فتضمن الحكومة ربحًا مزدوجًا: "تعمير الأرض وتكثير الجنس الإيطالى". ولتنفيذ هذا البرنامج إذا أنشأ الطليان إدارتين منظمتين عظيمتين: مؤسسة تعمير ليبيا ومؤسسة الإسعاف الاجتماعى ثم قرروا تعمير سبعين ألف هكتار من الأراضى نصفها فى طرابلس والنصف الآخر فى برقة وقسموا هذه المساحة الشاسعة إلى ثلاثة آلاف قطعة تستقر فى كل منها أسرة إيطاليا.

ومن سخرية القدر أنه عندما زار عمانويل الثالث ملك إيطاليا طرابلس فى غضون عام ١٩٣٨، عهد (بالبو) إلى يوسف خربيشة بأن يحمل أهل بلدته يفرن على تقديم هدية للملك عند زيارته لهم، فتقدم هؤلاء جواداً مسرجًا بسرج عربى هدية للملك، ووقف (إيتالو باليو) خطيبًا يشكر لأهل يفرن صنيعهم "الذى يقدره حق قدره وهو الملك أيضًا" فوعدهم وعداً قاطبًا بأن الحكومة الإيطالية سوف تكافئهم مكافأة عظيمة تقديراً منها لإخلاصهم وولائهم وهى أنها سوف تستقدم عشرة آلاف معمر إيطالى لاحتلال مركز يفرن! وكان (بالبو) يبيت النية وقتذاك على استقدام أكبر فوج من هؤلاء المعمرين عرفته ليبيا وبالفعل يربو عدة لأحضر الفوج الأول من هؤلاء المعمرين فى نوفمبر من السنة نفسها وكان يالف من ثمانمائة وألف عائلة يبلغ عدد أفرادها عشرين ألف نسمة. ولم يكن مجىء هؤلاء فى الحقيقة إلا تنفيذاً لأحد التدابير التى اعتزم (بالبو) اتخاذها من أجل استقدام خمسة ملايين نسمة من فقراء الطليان قررت الحكمة نقلهم إلى ليبيا على أن يجرى نقل (٢٥٠٠٠) إيطالى كل سنة ويخصص لهذه الغاية مائة مليون فرنك سنويًا فى ميزانية "وزارة افريقية، وعند وصول هذا الفوج الأول وزعت العائلات

الإيطالية على مناطق الزواية وترهونة ومصراتة وبرقة، فأنشئت لهم فى الزواية ثلاث قرى هى: "بيانكى" و "أوليفيتى" و "جوردانى" وفى ترهونة قرية واحدة هى: (بريفيرى) وفى مصراتة قريتان هما: (كرسبى) و (جودا)، وفى برقة أربع قرى هى: (باراكا) و (أوبردان) و (دانونزيو) و (باتيسى)، وكانت كل قرية من هذه القرى تشتمل على عدة بيوت وكنيسة ومدرسة ومكتب بريد. وتم توزيع الأراضى المناطق جزءًا من "المستعمرة" الليبية، شأنها فى علاقاتها مع رومة شأن سائر البلاد البرقاوية الطرابلسية، بل إنه سرعان ما استصدرت الحكومة الإيطالية مرسومًا (فى عام ١٩٣٨) جعل من مقاطعات طرابلس، ومصراتة وبنغازى ودرنة "شاطئًا رابعًا" (Quarta Sponda) من شواطئ إيطاليا، ومعنى ذلك أن يكون لهؤلاء المعمرين الطليان فى هذه المناطق نفس الحقوق التى يستمتع بها مواطنوهم فى إيطاليا كأنهم يعيشون فى شبه الجزيرة الإيطالية ذاتها.

وأما اختيار هؤلاء المعمرين فقد حدث بدقة عسكرية متناهية، إذ شكلت لجنة لفحص طلبات المهاجرين ثم وقع الاختيار على المعمرين بعد أن فحصت اللجنة طبيًا ألوفًا عديدة من الراغبين فى الذهاب إلى ليبيا، واتخذت جميع الاستعدادات لنقلهم من مواطنهم إلى الأماكن التى يجرى ترحيلهم منها إلى ليبيا وهى موانئ جنوى ونابولى وسيراكوزة، بنظام عسكرى. وأوصى موسولينى نفسه هؤلاء المهاجرين بأشياء ثلاثة: هى أن يعتبر كل فرد منهم نفسه جنديًا خاضعًا لأمره، وأن يذكر دائمًا أن الدوتشى لا يقهر أبدًا وهو يقود الجميع إلى النصر أنى ساروا حيثما وجد، وأن يعلم أن إرادة موسولينى ورغبته هى أن يعمل هؤلاء المعمرون كى يجعلوا من صحراء ليبيا حديقة زاهرة، وعليهم أن يطيعوا أوامره. وقد جاء فى كتاب (فجيعة العرب فى طرابلس الغرب) تعليقًا على هذه الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الإيطالية فى اختيار المهاجرين المعمرين ما نصه: "وهكذا يختار هؤلاء المهاجرون بدقة عسكرية وبهذه الوصايا الثلاث يوصيهم موسولينى إذًا فالمسألة ليست مسألة

تعمير طرابلس فحسب، بل وجود قوة عسكرية فى طرابلس أيضًا يعتمد عليها موسولينى لتهديد مصر وتونس، وهذا يؤيد ما نشرته الأهرام فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وهو أنه يوجد بين العائلات الإيطالية فى طرابلس ٢٠ ألفًا تتفاوت أعمارهم بين العشرين والسادسة والثلاثين مستعدين للخدمة العسكرية. ويوافق أيضًا ما صرح به (بالبو) وهو قوله: "إن توطن ألوف عديدة من الإيطاليين فى هذه الأراضى بعد أن توفرت فيها المياه، بغير مشروع زعماء إيطاليا الحربيين الخاص باستعدادهم للحروب المقبلة" إذًا فالخطر الفاشستى الموجود فى طرابلس الغرب لا يهدد الطرابلسيين وحدهم وإنما يهدد مصر وتونى أيضًا".

والحقيقة أن الحكومة الإيطالية كانت تبغى من وراء إبادة العرب وإفنائهم وجلب المعمرين لاستثمار الأراضى التى اغتصبوها من أصحابها لليس فقط إنشاء مقاطعة لاتينية "لحمًا ودمًا" يسهل عليهم إدماجها فى بنيان الامبراطورية الرومانية التى أرادوا إحياءها، بل إنشاء محفز من المحافز العسكرية الأمامية وقاعدة يديرون منها أعمال الحرب والغزو المنتظر من أجل إعادة مجد هذه الامبراطورية الرومانية ذاتها: وآية ذلط أنه ظهر مرارًا من الخطب التى ألقاها موسولينى فى مناسبات شتى ومن أقوال الصحف الإيطالية، أن الرغبة يف امتلاك ليبيا كان منشؤها اعتقاد الفاشست الجازم بأن "أفريقية قد ألقت إليهم وحدهم بمقاليدها عن طريق طرابلس ذاتها" ونشرت جريدة الأهرام برقية جاءتها من تونس فى ١٨ يناير سنة ١٩٣٩ ذكر صاحبها أن يؤخذ من أقوال اللاجئين الطرابلسيين الذين وصلوا أخيرًا إلى تونس، أن نجدة من الإيطاليين وصلت من طرابلس فى آخر ديسمبر الماضى (١٩٣٨) وأوائل يناير الحالى. وقد وزعت هذه النجدة على طول الحدود وأرسل بعضها إلى واحة نالوت.

وللمرء أن يتساءل الآن: وماذا كان نصيب أهل البلاد أنفسهم من الأراضى التى كانوا يملكونها ويملكها أجدادهم من قبلهم؟.

وللإجابة على هذا السؤال قد يكفى أن نثبت ما ذكرته الأهرام كذلك فى خبر نشرته فى ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ فحواه "أنه سيجرى تحقيق المشروع العظيم لزيادة عدد السكان فى لوبيا وفى جزئه الأكبر من منطقة واسعة للإنتاج بين القرى الزراعية الإسلامية الخمس التى ستنشأ فى غضون هذا العام، ستنشأ واحدة ذات صبغة زراعية بين تركرة وطلميثة واثنتان للمرعى من حيث قتوم الأولى فى إقليم بنغازى والثانية فى إقليم درنة". وحتى هذا المشروع العظيم كان مصيره الفشل السريع وفى عام ١٩٣٩ كان قد بلغ مقدار ما منحته الحكومة إلى المعمرين الطليان مما استولت عليه من الأراضى ٦٢٢ ألف فدان من الأراضى التى كانت مستغلة فعلا، وهذا عدا تلك التى كانت ما تزال فى طريق الإصلاح لاستقبال بقية من تقرر نقلهم من المعمرين إلى ليبيا، وتقع هذه المساحة الهائلة كلها فى منطقة الساحل. ومع ذلك فإن عدد الطليان القاطنين فى هذه المنطقة الشاسعة كان فى عام ١٩٣٩ لا يتجاوز ١٣٥ ألفًا.

وفى الوقت الذى اغتصب فيه الطليان الأرض حرموا أصحابها كذلك من جميع الحقوق التى يتمتع بها الفرد فى بلدان العالم الأخرى، فلا مساواة ولا عدل ولا كرامة. وليس فى ذلك ما يدعو إلى العجب إذا عرفنا أن الحكومة كانت تطبق على الإيطالى القانون الرومانى بينما تطبق القوانين الاستثنائية على أبناء البلاد العرب. ولم يغب عنا كذلك أن إيطاليا نقضت جميع عهودها السابقة، فلم يكن هناك مجالس نيابية أو أى ضمان لمبادئ العدل والمساواة الأولية، فأصبح الحاكم العام أو الوالى الإيطالى مصدر السلطان فى البلاد فيما يتعلق بالعرب وحدهم، ثم قصرت الحكومة وظائفها على الطليان وأقصت الليبيين ليس فقط من أعمال الحكومة بل ومن جميع المهن والخدمات العامة، حتى إن "وظيفة كنس الشوارع وساعى البريد" كان يستأثر بها إيطاليون فقط، وتعذر على الليبى أن يطالب بحق من الحقوق أو أن يدفع عن هذا الحق بنفسه عندما جعلت المرافعات أمام المحكمة باللغة

الإيطالية، فلم يكن هناك أمل ما فى أن ينال عربى شيئًا من حقوقه إلا إذا أقام محاميًا إيطاليًا واستخدم (ترجمانًا) لينقل أقواله. وفضلا عن ذلك فإن المحاكم ما كانت تنظر قط فى قضية عربى قبل أن تفرغ من نظر قضايا الطليان أنفهسم، وامتهن الليبى فى وطنه امتهانًا كبيرًا فمنعته الحكومة من أن يجلس بزيه العربى فى الأماكن المخصصة للطليان بالدرجة الأولى فى سيارات النقل. كما منعته من ارتياد الأندية والقماهى التى يؤمها الطليان وهو بهذا الزى أيضًا، أو زيادة "دور التمثيل" ثم منع الليبى منعًا باتًا من استخدام عربة للركوب يتربع فى دستها حوذى إيطالى، وكان لهذا التحريم أثر دعا إلى الإشفاق ولاسخرية عندما ضج أصحاب العربات مطالبين بإلغاء هذا التحريم الذى يسلبهم دراهم معدودات من كسب يومهم الحلال فأذعنت الحكومة واضطرت صاغرة إلى إجابة رغبتهم. وقد كان غرض الحكومة من هذا ومن غيره إضعاف روح الليبيين المعنوية وإماتتها، حتى إذا ماتت فى الشعب معنويته وتضعضع كيانه النفسانى أصبحت عملية إفنائه وإبادته سهلة هينة.

ومن وسائل الإمعان فى إذلال العربى وإهانته، أن الطرابلسى كان محكم عليه بالجلد وينادى فى الناس بالحضور لمشاهدة تنفيذ الحكم فيه، ويطرح فى السوق وعلى قارعة الطريق ويجلد أمام هذا الجمع من الناس الذين جيء بهم لمشاهدة هذا المنظر الفظيع ليلقوا فى روع الناس ما يميت فيهم الشعور بالكرامة. وكذلك الحال إذا حكم عليه بالإعدام فلا يكون شنقه إلا فى وسط السوق بعد أن ينادى فى الناى بالحضور لمشاهدة التنفيذ. أما الإيطالى فلا يحكم عليه بالجلد مطلقًا، وفيما عدا ذلك يعامل كما يعامل الأفراد فى الأمم الحرة بالعدل والإنصاف، وكذلك كان من ضروب إماتة الشعور بالكرامة ما اعتاد الطليان أن يفعلوه عند زيارة عظيم من عظمائهم إذ كانوا يحشرون الناس حشرًا لمقابلته فى كل النواحى البعيدة والقريبة، ويجمعون للاحتفاء به "مشايخ الطرق بأعلامهم ودفوفهم ويأتون ايضًا ببعض

النسوة الزغاريد ويبقى الناس فى طرقات المدينة وعلى أرصفة الشوارع يومين أو ثلاثة" وما كان هؤلاء يحضرون باختيارهم وإنما يرغمون على الحضور إرغامًا فيهددهم الطليان بالجلد بالسياط وفرض الغرامات الثقيلة عليهم إذا هم تخلفوا. وعلى هذا النحو استطاع الطليان عندما زار موسولينى طرابلس سنة ١٩٣٧، أن يحشدوا لاستقباله أربعة آلاف فارس من العرب جيء بهم من كل مكان بكل قسوة وشدة. ثم فعلوا ذلك أيضًا عندما زار ملك إيطاليا طرابلس فى العام التالى، وأما قصة زيارة موسولينى لطرابلس فقد كانت قصة طريفة حقًا تحتل مكانًا بارزًا بين قصص هذا البطل ومسرحياته المتعددة.

فقد عقد الليبيون الضالعون مع الحكومة آمالا عظيمة على زيارة المنقذ المنتظر للشعب المظلوم. وكان منشأ هذه الآمال أن الحكومة الإيطالية عند اشتباكها فى حرب الحبشة (١٩٣٥ - ١٩٣٦) كانت قد جندت من الليبيين بضعة آلاف لم يعد منهم من ميادين القتال البعيدة سوى قليلين "بين صحيح ومريض وعليل وعاطل". وسخا الطليان - على عادتهم - فى وعودهم لأهل البلاد تمويها على الليبيين وتخديرًا لأعصابهم حتى لا يحدثوا أنفسهم بانتهاز فرصة انشغال إيطاليا بالحرب فى الحبشة ثم انغماسها بعد ذلك فى الحرب الأهلية بأسبانيا فيعلنوا الثورة عليها فى ليبيا، فقطعت على نفسها العهود "بإعادة الحرية ووضع قانون صالح وعفو عام ورد الأملاك المصادرة وإعادة إخوانهم الذين نفوا إلى الخارج إلى ذويهم وأوطانهم". وكان لهذه الوعود أثرها المطلوب واستعد كل أولئك الذين انتظروا تحقيقها لاستقبال موسولينى. أما الدةتشى فقد وصل إلى سيدى أبى غرارة قرب طرابلس عن طريق طبرق فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧، ومن وقت نزوله إلى طرابلس بدأت المسرحية العجيبة إذا امتطى صهوة جواد عربى أعده (أيتالو بالبو) خصيصيًا لهذه المناسبة، ووقف موسولينى بجواده على ربوة تشرف على تلك الألوف العديدة التى أعدتها الحكومة قسرًا لاستقباله، وعندئذ تقدم إليه يويف

خربيشة مع وفد من الأعيان يتألف من سليمان القرة مانلى ومحمود المنتصر وعمر فخرى المحيشى وخليفة خالد وغيرهم، فقدم إليه يوسف خربيشة سيفًا عربيًا مرصعًا سماه "سيف الإسلام" فأخذه موسولينى ثم استله من غمده "بقوة وعزة (فأخذ يهزه) مرارًا فى الفضاء وهو يصيح يا أولاد! مرددًا بذلك بأعلى صوته الهتاف الطرابلسى المشهور فى ساحات الوغى" فرد الحاضرون هذا النداء ثلاثًا وانتهى الحفل ولم يذكر موسولينى شيئًا بطبيعة الحال عن تلك الوعود المعسولة. وفى ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ كانت "قد أعدت كومة من الرمل القانئ خصيصًا للخطابة فى ميدان السراى الحمراء بمدينة طرابلس، فاعتلى موسولينى بجواده العربى ربوة الخطابة، وخلفه المارشال بالبو حاكم طرابلس العام والسنيور ليسونا وزير المستعمرات يتقدمه جنديان يحمل كل منهما حزمة القضبان والفأس رمز حزب (الفاشست) وشعار هذا الرسول - أى موسولينى - الذى جاء ليطرد الاستعمار الجائر ويحل محله الحرية والإخاء والمساواة المطلقة، واستل السيف من غمده ثم نادى الألوف الحاضرة المنتظرة البشرى من أبناء العروبة المسلمين فقال: "يا مسلمى طرابلس وليبيا - يا شبان الليتوريو العرب، إن مولاى الجليل ذى الشوكة فيكتور عمانويل ملك إيطاليا وامبراطور الحبشة أرسلنى ثلغة إليكم بعد إحدى عشرة سنة للتحقق من رضا هذه الديار المرفرف عليها لعم إيطاليا المثلث الألوان: وللوقوف على ما تحتاجون إليه وإجابة رغباتكم المشروعة. إنى إذ أتقبل هديتكم هذه (يشير إلى السيف) لابد لى من أن أبين لكم أنه قد استهل فى تاريخ ليبيا عهد جديد. لقد برهنتم على إخلاصكم الشديد لإيطاليا فلم تحيدوا قط عن النظام يوم كانت إيطاليا رهين حرب شعواء فى بلاد بعيدة وكان لكم نصيب ثمين فى إحراز الظفر بألوف المتطوعين منكم". إلى أن قال: "وستعلمون عن قريب مما ستأتى به روما من القوانين مبلغ اهتمامها والسير بكم فى طريق التحسين". وختم خطبته بقوله ووعده الصريح: "إنى كما تعلمون لست ممن يكثرون الوعود على أنى إذا وعدت وعدًا فلابد من إنجازه".

وفى يوم هذه الخطبة نفسه - ٢١ مارس - غادر موسولينى طرابلس وانتهت فصول المسرحية وعادت الأمور سيرتها الأولى وظل الطليان يسلبون ا/ وال الشعب الليبى ويرهقونه بالقوانين الاستثنائية والأحكام الجائرة.

وكان بعد هذه الزيارة أن أخذت تترى القرارات بعضها إثر بعض لتنفيذ تلك الخطة المرسومة التى وضعها الطليان لإبادة الليبيين وإفنائهم واغتصاب أموالهم وممتلكاتهم وإلحاق الأذى وإهانتهم فى شعورهم وكرامتهم، فاستبدلت "وزارة أفريقية الإيطالية" "وزارة المستعمرات" ثم تقرر عدم عودة الأملاك التى صادرتها الحكومة من الزعماء والمجاهدين العرب إلى أصحابها، بل تقوم الحكومة بإنفاق ريعها على المشروعات العمرانية عن طريق البلديات فى المدن فى "صالح المسلمين". وقد علق على هذا القرار أحد الكتاب الليبيين - وكان أحد أولئك الذين اطمأنوا طويلا إلى وعود الطليان حتى زالت الغشاوة عن أعينهم - فقال: "وهذا القرار يكاد يكون سخرية بالشعب وأهل البلاد - مشاريع عمرانية عن طريق البلديات من الأموال المصادرة؟ يعنى معنى هذا القرار أن الحكومة تمنع رجوع الوطنيين الذين فى الخارج وتسترد العفو المبتور الذى أعلنته من أجل الدعاية الجوفاء، لأن المهاجرين واللاجئين السياسيين هم أصحاب الأملاك المصادرة، وكثير من أمثال هؤلاء لا يزالون معتقلين من أجل السياسة إلى يومنا هذا رغم العفو الكاذب الذى يدعونه، ومن هؤلاء السجناء من تجاوز السبعين عامًا يوجد قسم منهم فى (بورتاقر قارش) وقسم فى (بورتابنيتو)، وكثيرًا ما ترى حزب الاستعمار فى طرابلس يكتم أمرهم وينقلهم من مكان إلى آخر ويحرمهم الاستفادة من قوانين العفو لغاية فى النفس. ثم يبلغ روما بأنه قد أخلى سبيل السجناء السياسيين؟ ومن هؤلاء المنكوبين جماعة فى طرابلس من أصحاب الأملاك المصادرة تراهم أمواتًا أحياء بين الجوع والعراء. فالحكومة بحرمانهم من أملاكهم تحول دون رجوع من كان منهم فى الخارج لبلادهم وتحكم عليهم بالبقاء مشردين، وإلا فكيف يرجعون وبماذا يعيشون؟ هى بكلمة واحدة قد عدلت عن كل الوعود ونقضت العهد

فهى تعد ولكن لا تفى بوعد، ثم هى تنشر الدعايات الواسعة عن حسن معاملتها للطرابلسيين وتبحث عن العدالة والانصاف تقريبًا للعالم الإسلامى لتجذب بذلك قلوب العرب فى أنحاء الأرض، بينما هى تعمل للقضاء على تلك الأمة وتسىء إليها بغضب حريتها ومصادرة أملاكها وتشريد أفرادها وإفساد أخلاقها وآدابها وتهجر جماعتها وإسكان الإيطاليين فى بيوت العرب ومزارعهم وتمليكهم كل ما كان للعرب من مال وحيوان.

وفى أوائل ديسمبر سنة ١٩٣٨ قرر المجلس الفاشستى الأعلى إصدار (قانون الجنسية) ذلك القانون الذى اتخذه الطليان أداة لجعل الليبيين يتجنسون بالجنسية الإيطالية، وكان غرضهم من ذلك القضاء على البقيةالباقية من أبناء العرب وكان هؤلاء لا يزيدون على نصف مليون نسمة بعد أن كانوا مليونًا ونصف مليون عند مجىء الطليان إلى بلادهم فلا يبقى فى ليبيا بفضل تنفيذ هذا القانون غير الطليان وحدهم. ولذلك فقد سعت حكومتهم سعيًا حثيثًا لإقناع العرب أو إرغامهم - إذا لم يقتنعوا - بقبول الجنسية الإيطالية، ثم بعثوا برسول بابوى يخطب فى الأهلين خطبة طويلة يحضهم فيها على التجنس بالجنسية الإيطالية وعمدت الحكومة إلى استخدام عدة وسائل لإعلان المزايا التى سوف يتمتع بها المتجنسون، وكانت تتخلص فى ضمان الحرية وعدم الاعتداء على حرمة منازلهم وصون أملاكهم ثم حق المنافسة فى الحصول على الوظائف المدنية فى المستعمرات وممارسة الحرف والصناعات وحمل السلاح طبقًا للوائح التخاصة بالتجنيد، وحق الاشتراك "فى التشكيلات الفاشستية الإسلامية، وكان الطليان قد أرغموا الليبيين على الانضمام إلى فرق (الباليلا) وغير (الباليلا) تمهيدًا لإرسالهم إلى ميادين القتال فى الحبشة وأسبانيا - ثم حق الترقية فى الرتب العسكرية فى الوحدات الليبية والتمتع بمنصب العمودية فى الطوائف التى تتألف من سكان ليبيين وملء مناصب شيخ البلد فى الطوائف التى تتألف من خليط من السكان، ثم تولى

المناصب الإدارية فى نقابات العمال وحق الاشتراك فى اللجان التعاونية فى ليبيا والمجالس البلدية إلى جانب تلك اللجان الخاصة بالتعاون الاقتصادى.

تلك كانت الحقوق التى وعد بها الطليان المتجنسين بالجنسية الإيطالية، وقد قال المهاجرون الطرابلسيون فى كتاب وثائقهم التى نشروها فى عام ١٩٣٩ بعد أن سردوا كل هذه المزايا: "ولم يبق شك بعد هذا التصريح فى أن من لم يتجنس فحريته الشخصية غير مضمونة . . وكذلك حرمة منزله غير مكفولة وليس له حق فى أن يتمتع بواحدة من هذه المزايا العشر . . وكذلك غير مضمونة من الاعتداء عليها . . ". وواقع الأمر فإنه لما كانت نية الطليان الحقيقية هى إفناء العرب وإبادتهم، لم يعد من المنتظر أن يبقى لقانون الجنسية أية قيمة وبخاصة عندما تأثر الفاشيون بخلفائهم الثائرين فى ألمانيا فأخذوا عنهم أخيراً المبادئ العنصرية وشرعوا يطبقون فى إيطاليا وفى مستعمراتها (قانون حماية العنصرية) وهو قانون على حد ما جاء فى تصريح وزير الخارجية الإيطالية فى يناير سنة ١٩٣٩ كان يشمل:

أولا: الطليان الذين يقطنون المملكة أى أولئك الذين يعدون من الشعب الإيطالى وإن لم يكونوا مواطنين إيطاليين، وهذا النص ينطبق على سافوى ونيس وكورسيكا ومالطة.

ثانيًا: الطليان بالولادة حتى إذا كانوا قد اقتبسوا الجنسية الأجنبية، ومقابل ذلك يعد جميع الأجانب المتجنسين بالجنسية الإيطالية أجانب، ومعنى ذلك كما هو واضح إخراج العرب الذين أرغموا على التجنس بالجنسية الإيطالية مع عداد المواطنين الطليان وحرمانهم بالتالى من جميع المزايا السابقة.

وقد أدلى وقتذاك أمير الأقطار الليبية سمو السيد محمد إدريس بتصريح إلى مكاتب جريدة (بارى سوار) الفرنسية تحدث فيه عن أخطار ظاهرة العنصرية، فقال بعد بيان الأساليب التى اتبعها الطليان فى تشريد العرى وإبادة

أبنائهم وإفنائهم: "فمن كان هـذا حالهم كيف تكون معيشـتهم وكيف يكون مستقبلـهم وخصوصًا بعد أن أخذت الدولة الإيطالية عن زميلتـها الدكتاتورية (الألمانية) مبـادئ العنصرية وسن قوانينها قوانين التـشريد والإبادة مما هيأ لهم فتح باب التجنس على مصراعيه . . . والعنصرية رأينا الكثير من مواطنينا من استـساغ وجـودها واطمأن حيث إنه بـذلك يأمن جانب الاندماج والـتجنس بالجنسـية الذى كان يخـشاه. وغـاب عن صاحب الفكرة الخطر الذى تحـمله العنصرية فى براثنها ونحن وإن كان لا يعزب عن فكرنا تأمين جانب الاندماج إلا أننا نعلم أن هذه الظاهرة الجـديدة تحمل لنا الفناء العـاجل والإبادة فى أمد قصيـر حيث لا يعقل أن تبقى أقلية مـضطهدة فى إمعاء أكثرية سـاحقة ترمق تلك الأُلية بعى الغدر وتتحكم فى شئون مـصيرها وتصدر لها فى كل مناسبة قانونًا ناسخًا لما سبق من تلك القوانين".

تلك صورة مـوجزة لما كـانت تفعله إيطاليـا فى ليبـيا. ومع هذا فـقد درجت دعايتـهم وقتـذاك على رسم الاستـعمار الإيطالى فى تلـك البلاد فى صور قشيبة زاهية وإن كانت لا تمت بأية صلة لما كان يجرى ويحدث فعلا من ضروب الإذلال والإهانة والعمل على إبادة الـعرب وإفنائهم وإن مما قوى أمل الطليان فى إمكان نجاح دعايتم أنهم اعتمدوا على فصل القطر الليبى عن سائر أقطار العـالم وإغلاقه إغـلاقًا مـحكمًا حتى أصـبح أكثـر شبهًـا "بالصندوق المقـفل" منه بأى شىء آخـر. وآية ذلك ما صـادفـه الرحـالة المسلم الدنمركى "كنود هلبـيو" الذى حـاول زيارة هذه الأصقـاع فى غضـون عام ١٩٣٠ من صعـوبات كادت تحـول دونه وهذه الزيارة حتـى استطاع ذلك بعـد مشـقات عظيمة متخفيًا فى زى عـربى. وكل ذلك بسبب العراقيل العديدة التى وضعها الطليان فى طـريقه لمنع من الاتصال بالعـرب والوقوف على حـقيقـة أساليب الاستـعمار الإيطالى وقـد يكفى ذلك دليلا لبيـان مبلغ ما ذهب إليـه الطليان حتى يجـعلوا من ليبيـا صندوقًا مقـفلا حقيـقة فلا يخـرج منه أو يدخل إليه

شيء. حتى يظل العالم الخارجي يجهل ما يدور بداخله، وحتى يظل الليبيون أنفسهم يجهلون ما يجرى فى هذا العالم خارج أوطانهم.

واقتضى تحقيق عزلة الليبيين الحجر على حرية الرأى والفكر ومكافحة الاجتماع والنشر بشتى الوسائل التى أتقنتها الديكتاتوريات الغابرة فمنع الطليان إنشاء الجمعيات الخيرية والإسلامية وتشكيل الأحزاب السياسية وإقامة النوادى العامة وحرموا الاجتماعات مهما كان نوعها فمنعوا اجتماع صديق بأكثر من صديق واحد حتى ولو كان اجتماع الأخصاء والأصدقاء لأمر عادى أو لمجرد التسلية والمسامرة، فمن أمثلة ذلك ما حدث عندما اجتمع طلبة العلم فى ليالى رمضان فى أحد الفنادق ليقضوا شطرًا من الوقت فى مطالعة الكتب والدروس فإنه لم يمض على اجتماعاتهم أكثر من خمس ليال حتى كانت قد دهمتهم الشرطة وساقتهم إلى السجن، أو ما حدث لطلبة آخرين كانوا مجتمعين لقراءة كتاب للمرحوم مصطفى لطفى المنفلوطى فدهمتهم الشرطة كذلك وأودعوا السجن.

وأما النشر فكان لا يوجد من أسبابه يوى جريدتين صغيرتين هما (العدل) و (بريد برقة) وهاتان الجريدتان كانتا تطلعان على نفقة الحكومة وتعملان لحسابهما وتحت إشرافهما. وعلاوة على ذلك فقد صدرت فى ذلك العهد مجلة (ليبيا المصورة) لخدمة مآرب الطليان والمعمرين ولا يسع المرء عند ذكر هذه الصحف الثلاث فى العهد الإيطالى أن يترك الحديث دون الإشارة إلى تعدد الصحف فى هذه البلاد عام ١٩١٩ خصوصًا اى قبل التغلب على الحركة الوطنية وإخمادها. إذ كانت هناك طائفة من الصحف، نذكر منها (اللواء الطرابلسى) و (الرقيب) و (العدل) قبل أن تنقلب حكومية - و (الذكرى) و (الوقت) وهذه كانت تصدر أسبوعية وبصورة منتظمة، وقد انقطعت هذه الصحف عن الظهور منذ أن استتب الأمر للطليان، إلا ما رضى منها بالعمل لحساب الحكومة. ولما كانت الإذاعات اللاسلكية (الراديو) من

وسائل النشر الحديثة وأداة تساعد على اقتحام ذلك "الصندوق المقفل" الذى حرص الطليان على أن يظل مغلقًا، فقد امتدت يد الحجر والرقابة من مراقبة المطبوعات السياسية والحماسية كالجرائد والمجلات والرسائل الخصوصية إلى مراقبة الإذاعة، فحرمت السلطات الإيطالية فى يناير سنة ١٩٣٩ على الأهلين فى ليبيا سماع الإذاعات المرسلة من محطة تونس اللاسلكية وفرضت على كل من يخالف هذا القرار غرامة قدرها ٥٠٠ ليرة حتى إذا أعاد الكرة حكم عليه بالحبس شهرًا. وفضلا عن ذلك فقد منعت الحكومة الاستماع لإذاعات موسكو وبرلين - أى إلى إذاعات حلفاء الطليان - كما منعت بعض الإذاعات الأوروبية الأخرى ووقعت عقوبة السجن على الذين يخالفون أوامرها.

ومع هذا وعلى الرغم من هذه التدابير الغاشمة جميعها، فقد كان من المتعذر أن تظل ليبيا ذلك "الصندوق المقفل" الذى أراده الطليان. فقد كانت الأنباء تتسرب منها إلى المهاجرين فى مصر والسودان وتونس، واستطاع العالم الإسلامى خصوصًا أن يقف على شىء كثير مما كان يعانيه الشعب الليبى من ضروب العنت والإرهاق وما كانت تفعله فيهم أساليب الإبادة والإفناء الفاشية وعرف العالم أجمع أن الطليان كانوا يزهقون أرواح الليبيين ويسلبون أموالهم ويغتصبون أراضيهم ويعملون على إذلالهم وإهانتهم، وهذا فضلا عن تجنيدهم مرغمين للقتال فى ميادين الحبشة وأسبانيا، وعرف العالم قاطبة وقتذاك أن موسولينى كان جادًا الجد كله عندما نقش نصائحه على اللافتات فى الميادين والشوارع "كن جنديًا عند اللزوم"!! وكان هازلا الهزل كله عندما ظهر بجوار هذه اللافتات لافتات أخرى تحمل عبارة الغرور والكبرياء الأجوف "موسولينى يقودك إلى النصر دائمًا"!! وكانت سخرية ما بعدها سخرية عندما وقف بالبو خطيبًا فى الطرابلسيين الذين اشتد تذمرهم من التجنس بالجنسية الإيطالية فقال: "إن قانون التجنس إنما هو منحة منحها لهم الدوتشى نظير خدماتهم الجليلة فى الحرب الحبشية" وفضلا عن ذلك فقد عرف العالم أن الأمة الليبية ما كانت لترضى بالعيش الذليل تحت كنف الفاشية الطاغية،

وأنه لا مناص من قيامها عن بكرة أبيها لاسترداد حقوقها والعيش فى أوكانها فى عزة وغباء عند سنوح أول بادرة تهيء لأبنال هذه الأمة الباسلة مواصلة ذلك الجهاد الذى ما فترت عزائمهم عن حمل لوائه مدة ثلاثين عامًا بتمامها، وأما معقد آمال الأمة الليبية الباسلة فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها فكان زعيمها وأميرها السيد محمد إدريس السنوسى الذى ظل طوال سنوات الكفاح المريرة الماضية يسعى جاهداً لإنقاذ الوطن حتى سنحت الفرصة عند نشوب الحرب العالمية الثانية" ا هـ.

٦ - تعديل الحدود

ولقد أعدت فى مسألة (تعديل الحدود) ثلاثة بحوث، يرجع تاريخ أولها إلى شهر يناير ١٩٤١، أى فى الوقت الذى كان جيش الجنرال (ويفل) Wa-vell قد استطاع فيه رد قوات الطليان على أعقابها بعد أن كانت بقيادة (غرزيانى) قد اخترقت الحدود المصرية واحتلت السلوم وسيدى برانى وصارت تهدد بالزحف على الادلتا، فأرغم (ويفل) الطليان على الارتداد السريع، وتعقبهم حتى سقطت بنغازى فى يده فى ٧ فبراير من العام نفسه. ولكن السهولة التى حدث بها وقتذاك اختراق الحدود المصرية، لم تلبث أن جعلت ضروريًا أولا البحث فى الأسباب التى ساعدت الطليان على اقتحام الحدود وتهديد البلاد بالغزو بهذه السهولة، وثانيًا فحص حالة الحدود المصرية الغربية بأكملها والوقوف على المواقع الضعيفة فى خط هذه الحدود والتى يمكن أن تأتى على البلاد غزو العدو منها، فتبين أن السبب فى ضعف خط الحدود الغربية المصرية عمومًا كان وقوع هضبة السلوم خارج نطاق الحدود المصرية من جهة الشمال الغربى، وخروج واحة الجغبوب فى الشمال، وواحات أركنو والعوينات ومعطن سارة فى الجنوب من حوزة مصر ووقوعها خلف حدودها الخارجية، تهدد قلب مصر من ناحية، ومداخل السودان (المصرى - الإنجليزى) الشمالية الغربية من ناحية أخرى. وكان فى ضوء هذه الاعتبارات

إذا أن أعد السيد محمد كامل عبد الرحيم وكان مدير إدارة الشئون السياسية) بوزارة الخارجية فى ذلك الحين (مذكرة عن واحة جغبوب وحق مصر الثابت فى المطالبة بها)، بحيث إذا أجيبت مطلب مصر فاسترجعت الجغبوب، لترتب على ذلك أن تتعدل حدود مصر الغربية بالصورة التى تكفل كذلك إدخال ليس هضبة السلوم وحدها فحسب، بل وواحات أركنو والعوينات ضمن الحدود المصرية، ولو ان مذكرة يناير ١٩٤١. لم تشر إلى هذه الواحات الأخيرة. والجدير بالملاحظة هنا أن هضبة السلوم وكذلك الجغبوب وأركنو والعوينات كانت ضمن الحدود المصرية حتى أخرجها من هذه الحدود فى ظروف استثنائية اتفاق (زيور - نجريتو) فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥، وأن المطالبة بتعديل الحدود ليست سوى محاولة استرجاع ما سبق أن اضطرت مصر فى "ظروف استثنائية" - وبالأحرى تحت ضغط الإنجليز - إلى التخلى عنه لإيطاليا، وأن السبب المباشر فى هذه المطالبة كان اقتحام الطليان للحدود المصرية فى آخر عام ١٩٤٠ وإظهار حالة الضعف البالغ التى كان عليها خط الحدود المصرية الغربى بأكمله، وأن تعديل الحدود بالصورة المطلوبة ليس الغرض منه سوى الدفاع عن مصر وتأمينها ضد الغزو الأجنبى.

ولقد كان أثناء حملات جيوش المحور فى المرات التالية، ومحاولة (روميل) الألمانى اقتحام الحدود الغربية، حتى انهزام الألمان والطليان فى معركة العلمين فى ٤ نوفمبر ١٩٤٢ وتقهقر جيوشهم ذلك التقهقر الذى انتهى بطردهم من طرابلس فى يناير - فبراير من العام التالى، وهزيمتهم الساحقة فى تونس فى مايو ١٩٤٣، نقول - كان أثناء هذه الحلمات وما تخللها من تهديد اقتحام الحدود المصرية من ناحية مريوط وسيوة كذلك - وقد احتلت فعلا قوة ألمانية إيطالية هذه الواحة الأخيرة فى يوليو ١٩٤٢ - أن تأكد وجوب تعديل الحدود المصرية الغربية للمحافظة على أمنها وسلامتها. ولذلك فإنه عندما شرع الحلفاء المنتصرون فى الحرب ينظرون مشروعات الصلح مع إيطاليا

ويبحثون مصير مستعمراتها الأفريقية السابقة تقدمت مصر إلى المؤتمرات التى عقدت لهذه الغاية بمطلب تعديل حدودها الغربية فى تلك المذكرات والبيانات التى سبقت الإشارة إليها، وذلك فى غضون عامى ١٩٤٥، ١٩٤٦، ولما قرر مجلس وزراء خارجية الدول الأربع الاستماع إلى آراء (الدول المعنية) بمصير المستعمرات الإيطالية، وراحت مصر تستعد لتأكيد وجهة نظرها التى أدلت بها سابقًا من حيث وجوب تأمين سلامتها ضد العدوان والغزو الأجنبى عليها فى المستقبل بتقوية خط حدودها - أو بمعنى أصح خط دفاعها الغربى - كان إعداد البحوث المتعلقة بمسألة تعديل الحدود، مما عنيت به (لجنة ليبيا والحدود الإيطالية). فأذيعت بعد أن طبعت من جديد مذكرة السيد محمد كامل عبد الرحيم، رئيس اللجنة ووكيل وزارة الخارجية الآن، وأذيعت إلى جانب هذه مذكرة وضعها السيد مصطفى عامر فى أكتوبر ١٩٤٧، "بشأن تعديل حدود مصر السياسية، ثم أذيعت مذكرة أعدها كاتب هذه السطور فى ١٠ - ١١ نوفمبر ١٩٤٧ عن: (أركنو والعوينات وآبار ساره) ,كل هذه البحوث توضح الأسباب الجغرافية والاستراتيجية، ثم الأسانيد القانونية والدولية التى تعتمد عليها مطالب مصر بشأن تعديل حدودها الغربية.

وكان لمذكرة (أركنو والعوينات وآبار سارة) قصة تكشف عن مدى الإبهام الذى كان يكتنف بعض نواحى مسألة الحدود هذه، من حيث إن بعض حقائق الموضوع لم تكن بعد قد وضحت فى الأذهان تمامًا، فقد حدث فى اجتماع عقدته (لجنة ليبيا) مساء ١٠ نوفمبر للبحث حتى إركنو والعوينات قد أخرجهما من الحدود المصرية، تخطيط الحدود الذى حدث بين ليبيا ومصر، بناء على الاتفاق الإيطالى - المصرى، أو اتفاق (زيور - نجريتو) فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥، وأن مثلث ساره (الذى يشمل معطن ساره) قد ضم إلى ليبيا أعضاء اللجنة أعتقد أن انجلترا تآمرت لتسليم إيطاليا هذه الواحات الثلاث، دون أن تدرى مصر شيئًا مما يجرب وراء ظهرها. واتجه الرأى بناء على هذا

الاعتقاد نحو إرسال تعليمات بهذا المعنى إلى وفد مصر لدى تؤتمر نواب وزراء الخارجية المنعقد وقتئذ فى لندن لسماع آراء (الدول المعنية) بمصير المستعمرات الإيطالية، حتى يذكر من بين الأسباب التى يستند عليها فى إرجاع منطقة مثلث سارة إلى مصر، أن تسليمها إلى الطليان كان "باغتصابها" من مصر حيث إن عملية اقتطاع هذه الأراضى منها قد حدثت دون أن تعلم عن ذلك شيئًا(!).

وواضح أن تصوير المسألة بهذا الشكل الخاطئ لم يكن فى صالح مصر فى شىء بل من المحتمل أنه يؤذى سمعتها بين الدول، ولذلك فقد حاولت إقناع (اللجنة) بالتريث فى إرسال التعلميات المزمعة حتى صباح اليوم التالى، وانفض الاجتماع فى ساعة متأخرة، وباشرت إعداد مذكرة (أركنو والعوينات وأبار سارة) وذلك لإقامة الدليل على أن الاتفاق الذى حصل بشأنها كان بعلم مصر، وأنه مرتبط بمسائل تخطيط الحدود عمومًا بين المناطق الأفريقية الخاضعة فى هذه الجهات لنفوذ فرنسا وإيطاليا وانجلترا ومصر، وأن المطالبة بإرجاع هذه الواحات الثلاث إلى مصر يجب أن يقوم على أسباب أخرى - أو ضحتها المذكرة - غير الادعاء بأنها سلبت من مصر سلبًا نتيجة لمؤامرة (وهمية) ضاعت بسببها هذه الأراضى المصرية. وكان من أثر تسليم هذه المذكرة فى صباح اليوم التالى إلى رئيس اللجنة فى (١١ نوفمبر) أن استغنى ع إرسال أية تعليمات جديدة بشأن الواحات الثلاث إلى لندن، واستطاع السيد عمر لطفى أن يعثر فى (محفوظات الوزارة) على الدوسيه الخاص باتفاق ١٩٣٤، ويشمل المذكرات المتبادلة حول الاتفاق الذى تم بشأن الحدود بين ليبيا والسودان، مأخوذة من سجلات (عصبة الأمم) مجموعة المعاهدات (الحدود: ١٩٣٤).

وأما هذه المراسلات فتشتمل أولا على خطاب بتاريخ روما فى ٢٠ يوليو ١٩٣٤ من السير أريك دراموند Eric Drummond السفير البريطانى إلى السنيور موسولينى يقترح عليه الكيفية التى يجرى بها رسم خط الحدود بين

ليبيا والسودان، بحيث يبدأ من نقطة تقاطع خط ٢٥ درجة شرق جرينتش وخط عرض ٢٢ درجو شمالا، ثم يسير جنوبًا مع خط طول ٢٥ درجة حتى يصل إلى نقطة تقاطع هذا الخط الطوبى مع خط عرض ٢٠ درجة شمالا، ومن هذه النقطة يتبع فى سيره خط عرض ٢٠ درجة شمالا متجهًا نحو الغرب حتى يصل إلينقطة تقاطعه مع خط طول ٢٤ درجة شرق جرينتش، ومن هذه النقطة يسير مع خط ٢٤ درجة شرق جرينتش متجهًا صوب الجنوب حتى يصل إلى نقطة تقابله مع خهط حدود الممتلكات الفرنسية. وتتنازل الحكومة الإنجليزية عن كل ادعاءات من جانب السودان على الأراضى الواقعة إلى الغرب وإلى الشمال من هذا الخط، وتتنازل الحكومة الإيطالية من ناحيتها عن كل ادعاءات لها على الأراضى الواقعة إلى الجنوب وإلى الشرق من هذا الخط، ,قال (أريك دراموند) إن الوزير المصرى (فى إيطاليا) سوف يبلغ (موسوليني) مذكرة بهذا المعنى، وأنه (أى دراموند) يتشرف بإبلاغ (موسوليني): "أن هذه المذكرة، والمذكرة المصرية المعدة بنفس المعنى تمثلان مقترحات الدولتين باسم (او عن) السودان (ولذلك) فهو يرجوه اعتبار أن هاتين المذكرتين تؤلفان الاتفاق الذى تم فى هذه المسألة بين الحكومة الإيطالية من جانب، وحكومتى الدولتين (انجلترا ومصر) من جانب آخر، وأن هذا الاتفاق يوضع موضع التنفيذ من تاريخ هذه المذكرة".

والرسالة الثانية كانت من الوزير المصرى فى روما، صادق وهبه (باشا) إلى السنيور موسولينى فى ٢٠ يوليو ١٩٣٤، وهى بنفس المعنى، وفى هذا التاريخ (٢٠ يوليو) أعلن (موسولينى) أن الحكومة الإيطالية قد قبلت المقترحات السالفة الذكر.

وفى الساعة السابعة من مساء اليوم نفسه (٢٠ يوليو) أبلغت دار المندوى السامى وزارة الخارجية المصرية - السيد عبد الخالق حسونة مدير مكتب الوزير والسكرتير الفنى لوزارة الحاجرية وقتئذٍ - نص برقية تلقتها دار المندوب من

وزارة الخارجيـة البريطانية بلندن، بشأن تبادل المذكـرات التى تألف منها اتفاق ٢٠ يوليو ١٩٣٤ السالف الذكر، وفى ٢١ يوليـو أبرقت المفوضية المصرية فى روما إلى وزارة الخـارجية المصرية بنـص البلاغ الذى أصدرته وزارة الخارجـية الإيطالية عن الاتفاق ونشرته الصحف الإيطالية. وقد جاء فيه أن نصف هضبة العوينات الغربى قد صار يتبع الكفـرة أو برقة ومعه آبار عين داوره وعين ذوية (أو زويرة) Zueia Zouera الهامـة، وكذلك آبار سـاره جنوب خط عرض ٢٢ درجة شـمالا على طريق القـوافل إلى وسط أفريقيـة. وفى اليوم نفـسه (٢١ يوليو) أبرقـت المفوضيـة المصرية بنص المذكـرة التى تقدمت بهـا إلى الحكومة الإيطالية فى ٢٠ يوليو وقد تسلمت وزارة الخارجيـة البرقيتين فى اليوم التالى (٢٢ يوليو). ويتبين من هذا كله أن الحكومة المصـرية كانت واقفة على كل ما يحدث، وأن (الاتفاق) لم يحدث فى غيبة منها.

وفيما يلى نص البحوث الثلاث التى أشرنا إليها.

(١) مذكرة عن واحة جغبوب وحق مصر الثابت فى المطالبة بها (يناير ١٩٤١)

أولا: مقدمة

جغبـوب واحة صغيـرة فى شمال غرب سـيوة على خط الطول ٢٤,٥ درجة وبين خطى العرض ٢٩,٣٠ وتبعد الواحة عن السلوم بنحو ٢٤٠ كم، وعن سيوة بنحو ١٢٥ كم.

وهى قائمـة على تل ارتفاعه ١٥ مـترًا، وبها عين تـتوقف عليها حـياة الواحة يـسيل فيـها الماء بحـالة مسـتديمـة، ويندفع من فوهة قطرهـا نحو ٢ بوصة، وماؤها قليل الملوحة ولكنه صالح للشرب ورى المزروعات.

ولها أهمية دينيـة لدى السنوسيين لاشتمالها على مسـجد به قبر، وفى خارج المسـجد يوجد ميـدان فسيح به نحـو ٢٠ خلوة يقرأ بها الطلبـة القرآن الشريف.

ويبلغ عدد سكان الواحة ٦٠٠ يتعيشون من الهبات ونذور الخير من سيوة وبرقة.

ويعتبر العالم الإسلامى مصر أمينة على هذه الواحة لتحقيق ما يجب لهذا المكان الذى له منزلة دينية عالية فى نفوس المسلمين من الاحترام والمكانة وما يجب أن يتوفر فيه من حرية العبادة والتعليم وحرية الانتقال منه وإليه. فترك جغبوب لإيطاليا يعتبر إسقاطًا للواجبات المشار إليها، وهو ما لا يغفره العالم الإسلامى لمصر.

وفضلا عن ذلك فلجغبوب أهمية حربية بالنسبة لمصر اتفقت عليها آراء الخبراء العسكريين فإنها مفتاح غارات البدو على مصر، وهى السبيل الوحيد للوصول إلى سيوة من واحات جالو.

على أنه لا يوجد غير طريقين للهجوم على مصر من جهة الغرب، أولهما عن طريق السلوم على طول الشاطئ، والثانى عن طريق جغبوب وسيوة وهذا ما ذكره سبنكس باشا مفتش عام الجيش المصرى فى عام ١٩٢٥ فى مذكرة قدمها لدولة إسماعيل صدقى باشا بصفته رئيس المفوضين المصريين فى عقد اتفاق الحدود مع إيطاليا.

ولما ولى المغفور له محمد على باشا حكم مصر بمقتضى معاهدة لندرة المؤرخة عام ١٨٤١ رافقا فرمان توليته خريطة بحدود مصر، وكانت طرابلس تابعة للدولة العلية فى ذلك الوقت. ويظهر أن وحدة المتبوع من جهة وانشغال محمد على طوال سنى حكمه بالإصلاحات الداخلية من جهة أخرى لم يجعل هناك ضرورة لتعيين الحدود بين مصر وطرابلس تعيينًا واضحًا بطريقة عملية. ثم إن تعيين هذه الحدود لم يكن بذى أهمية ولو أنه تبودلت بشأنه مكاتبات بين مصر والقسطنطينية فى فترات مختلفة.

ودافعت بريطانيا منذ عام ١٩٠٤ فى مناسبات عدة عن حق مصر فى واحة جغبوب وظل الحال كذلك إلى أن بسطت إيطاليا سيادتها منذ عام

١٩١٢ على طرابلس فأثيرت مسألة الحدود وضمنًا تبعية واحة جغبوب فى مناسبات كثرة، فكانت بريطانيا تتمسك بأحقية مصر فى جغبوب وداومت على استمساكها بحق مصر إلى أن وقعت الحماية فى عام ١٩٢٢ فتولت مصر الدفاع عن حقها بكل ما أوتيت من قوة كما يتضح من المكاتبات المتبادلة بين وزارة الحارجية والمفوضية الإيطالية فى عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤.

على أنه بالرغم مما هو مدرج بالوثائق الرسمية من أدلة قاطعة على حق مصر فى جغبوب وأهميتها لها من الوجهتين الحربية والدينية، فإنه يبدو أن هناك عوامل خفية أدت إلى سرعة إمضاء اتفاق الحدود مع إيطاليا فى عام ١٩٢٥.

وقد ترجع هذه العوامل الخفية إلى اتفاق ملنر - شالويا - ولو أن بريطانيا لم ترتبط به قانونًا - إلا أنها قد التزمت به من الناحية الأدبية، كما قد ترجع إلى ما شاع عن اتفاق سرى بين الحكومتين البريطانية والإيطالية قبيل دخول إيطاليا فى الحرب العظمى سنة ١٩١٦ بمعاونتها فى الحصول على جغبوب، ذلك لأن المادة ١٣ من معاهدة لندرة المؤرخة ٢٦ إبريل ١٩١٥ "التى دخلت إيطاليا الحرب بموجبها، قد نصت على التزام كل من فرنسا وبريطانيا بأنهما إذا اكتسبنا بعض الأراضى فى أفريقيا من ألمانيا وحلفائها، فعليهما أن تعطيا إيطاليا تعويضًا عادلا وعلى الأخص فيما يتعلق بحدود مستعمراتها.

ويؤيد ذلك مذكرة مؤرخة فى ٢٨ مارس سنة ١٩١٥ من دار المندوب السامى البريطانى بمصر جاء فيها أن مصر لو انتظرت طويلا دون أن تسوى مسألة الحدود لعيل صبر الحكومة الإيطالية ولفقدت مصر جغبوب دون مقابل فى السلوم، وأن الحكومة البريطانية ملتزمة بتأييد وجهة النظر الإيطالية.

وقد أدى ذلك كله إلى عقد اتفاق بين مصر وإيطاليا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥، اعترف فيه بضم السلوم ومنطقتها إلى مصر مقابل نزولها عن

جغبوب لإيطاليا، وقد عمل بهذا التفاق من تاريخ إمضائه وصدق عليه فى عام ١٩٣٣، وخططت الحدود لجنة مختلطة وضعت بذلك محضراً بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦.

ثانيًا: أهم ما يستند إليه فى إثبات حق مصر على جغبوب

فيما يلى أهم ما يستند إليه فى احقية مصر لجغبوب:

١ - الخرائط الجغرافية القديمة:

(أ) الخرائط الجغرافية القديمة كلها تدخل جغبوب ضمن الأراضى المصرية "الخرائط القديمة الموجودة بالمتحف البريطانى".

(ب) خريطة فرنسية قديمة يرجع عهدها إلى سنة ١٨٢٧.

(جـ) أطلس جوشن المؤرخ عام ١٨٦٦ والمحفوظ بدار الكتب المصرية.

(د) البيان الرسمى الصادر فى سنة ١٨٩٠ من إدارة أركان الحرب الإيطالية عن الأملاك الأوربية والبلاد المحمية فى أفريقيا يؤيد أن السلوم هى نقطة الحدود ويدخل جغبوب ضمن الأراضى المصرية.

٢ - مشروع كتشنر

عرض لورد كتشنر على الحكومة البريطانية مشروعين لتخطيط الحدود المصرية:

الأول: مشروع (أ) يدخل ضمن الأراضى المصرية ميناء البردية وجغبوب ويبدأ من رأس المالحة (أنظر الخريطة).

والثانى: المشروع (ب) يبدأ من بيكون بوينت ويعطى مصر الأراضى المتاخمة للسلوم ويتجه خط الحدود نحو الجنوب والجنوب الغربى حتى التقاء خط العرض فى الدرجة ٢٤ مع خط الطول فى درجة ٣٠، ثم يتبع نحو الجنوب خط العرض فى درجة ٢٤ ويدخل هذا الخط جغبوب ضمن الأراضى

المصرية، ويختلف عن المشروع الأول فى أنه يخرج البردية من الأراضى المصرية، وهذا المشروع هو الـ١ى وافق عليه لورد كرومر فى التقرير الذى أرسله من آستانة فى سنة ١٩٢٥.

(٣) أراد الأتراك فى سنة ١٩٠٤ أن يثبتوا أن الحدود يجب أن تبدأ من رأس علم الروم، لكن الحكومة البريطانية عارضت فى ذلك بقولها: إن حدود مصر الغربية كانت تبدأ دوامًا من رأس جبل السلوم ومنها تتجه نحو الجنوب ثم الجنوب الغربى ويدخل فى ذلك جغبوب.

(٤) وفى سنة ١٩٠٥، أرسل لورد كرومر للآستانة بالشروط التى تقبل بها الحكومة المصرية الدخول فى مفاوضات مع الحكومة التركية بشأن الحدود بين مصر وطرابلس. ومن مقتضى هذه الشروط أن تبتدئ الحدود من بيكون بوينت وتدخل فيها السلوم تحت سلطة مصر (انظر الخريطة - خط كتشنرب).

(٥) وفى سنة ١٩٠٧ رغب وكيل خارجية تركيا الدخول فى مفاوضات بشأن الحدود، لكن السفير البريطانى فى الآستانة تلقى الأوامر بأن يفهمه أن الشروط الموضحة بمذكرة اللورد كرومر سنة ١٩٠٥ لابد من إبقائها كما هى وأنها تقضى باعتبار سيوة وجغبوب كلتيهما ضمن الأراضى المصرية، وبناء على اعتراض السفير البريطانى بالآستانة صار سحب المخافر الأمامية التركية التى كانت أقيمت شرق السلوم.

٦ - وفى نفس سنة ١٩٠٧، اقترح السفير الإيطالى فى لندرة أن يكون ابتداء الحدود (رأس بيلو) ومن هناك تتجه نحو الجنوب الغربى لغاية نقطة التقاء الدرجة ٢٥ من خط الطول بالدرجة ٣٠ من خطوط العرض، ثم تتجه نحو الجنوب بجوار خط الطول درجة ٢٥ إلى خط العرض درجة ١٥، فكان رد الحكومة البريطانية بأن كل مسألة تتعلق بالحدود بين مصر وأى جزء آخر من السلطنة العثمانية يكون البحث فيها بين الحكومتين المصرية والعثمانية وحدهما.

٧ - وفى عام ١٩١١، أعلنت إيطاليا حصر الشاطئ الممتد لغاية الدرجة ٢٧ والدقيقة ٥٤ من خط الطول من جهة الشرق، لكن الحكومة البريطانية اعترضت على ذلك، واقتصر الحصر البحرى لغاية نقطة فى جوار السلوم.

٨ - طلب اللواء طالبوت باشا محافظ الصحراء الغربية إلى السيد إدريس السنوسى أن لا يبقى رجالا مسلحين فى واحة جغبوب، فرد عليه السيد السنوسى بكتاب مؤرخ ١٠ إبريل ١٩١٧ قائلا: "إن الجغبوب واقعة فى مكان سحيق من الصحراء، وهى موصلة لعدة طرق مع مصر ومع الجهات الغربية، والآن بما أن مهمتى حفظ النظام ومنع الدسائس فى مصر وقطع دابر السرقات والتهريب، فلابد أن يكون لدى لهذا الغرض قوة يخشى الناس بأسها، واستطرد فى كابه واصفًا حالة العرب فى الصحراء ووجوب المحافظة على الأمن فيها إلى أن قال: "هذه هى الأسباب التى تضطرنى لطلب السماح بوجود رجال مسلحين فى الجغبوب".

٩ - اتفاق طالبوت الموقع بتاريخ ١٤/ ١٥ إبريل سنة ١٩١٧ من السيد إدريس السنوسى من جهة وبريطانيا وإيطاليا من جهة أخرى.

عقد هذا الاتفاق بعد أن تمت هزيمة السنوسيين على يد الجيوش البريطانية إبان الحرب الكبرى الماضية. وبمقتضاه اعتبرت جغبوب من الأراضى المصرية، ويقوم السيد السنوسى بإدارتها، على أن لا يكون بالواحة أكثر من خمسين رجلا مسلحًا للمحافظة على السلام والنظام فيها.

١٠ - بحث مسألة الحدود بين مصر وليبيا فى مؤتمر فرساى

بحثت مسألة الحدود بين مصر وطرابلس، فألحت الحكومة البريطانية فى مد الأراضى المصرية إلى ما وراء السلوم، وطالبت إيطاليا بجغبوب ولم يتخذ قرار فى الموضوع.

١١ - تقارير الموظفين الإنجليز بمصلحة الحدود تثبت بجلاء أحقية مصر لجغبوب

أولا: تقرير الميجر مكدونالد بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩١٧

(أ) أن التخلى عن جغبوب سيجعلنا فى مركز مكروه مع محمد إدريس وأن اتفاق طالبوت قرر أن تكون الجغبوب شرعًا تابعة لمصر، ثم إن محمد إدريس يكره أن تكون الجغبوب إيطالية ولو اسمًا.

(ب) أن الوطنيين ربما يحدثون شغبًا بسبب التخلى عن أراض مصرية، ولكن لا توجد مودة كبرى بين المصريين القاطنين فى وادى النيل والأعراب البعيدين عنهم. والمسألة سوف لا تكون لها إلا أهمية ضئيلة فى نظر المصرى العادى.

(جـ) أن التخلى عن جغبوب للإيطاليين سيكون له أهمية كبرى فى نظرهم، وما كان لهم أن يتوقعوا الحصول عليها كما أنه ليس لهم حق ثابت فى المطالبة بالسلوم.

ثانيًا: تقرير سرى مؤرخ ٢١/ ٦/ ١٩٢٣ من الميجر هلبرت محافظ الصحراء الغربية عن زيارته الجغبوب.

كان موضوع الحديث فى جغبوب رغبة أهاليها والإخوة السنوسيين عمومًا فى أن تعتبر الجغبوب من الأراضى المصرية، وكان جوابى أن الحكومة المصرية تعتبر الجغبوب من الأراضى المصرية وأن زيارتى دليل على صدق ذلك. ونصحت لهم حرصًا على مصالحهم ومنعًا لإحراج الحكومة المصرية أن يتجنبوا القيام بأى حركة سياسية.

ثالثًا: تقرير سرى من الكابتن جرين نائب محافظ الصحراء الغربية فى زيارته لجغبوب فى ١٨/ ٧/ ١٩٢٤.

وقد قال لى أحد شيوخ الزاوية أن الجغبوب كانت على الدوام ولا تزال معتبرة ضمن الأراضى المصرية، وأن رغبته الأكيدة هو وإخوانه السنوسيين أن تنشئ الحكومة المصرية مركزًا أو نقطة فيها.

رابعًا: تقرير الكابتن جرين المقدم لمجلس الوزراء فى ١٤/ ٩/ ١٩٢٤ عر مفاوضاته فى مسائل الحدود مع السلطات الإيطالية فى ليبيا.

أ - وافق الكابتن بور (المندوب الإيطالى للمباحثة فى مسألة الحدود) على خط يدخل جغبوب فى أراضى مصر (انظر الخريطة الملحقة).

ب - ولكن سرعان ما نقضت الحكومة الإيطالية ما وافق عليه الكابتن بور، وأوضح السنيور مورينو أن إيطاليا لا يمكنها أن تقبل الخط الذى اقترحه عليه الكابتن بور لأن الأرض الواقعة بين السلوم وجغبوب هى أرض إيطالية وليس لمصر الحق فى أن تملى هل إيطاليا خطًا يترتب عليه عرقلة نشاطها فى منع الأسلحة والمؤمن عن الثوار. فأجبته إن جغبوب وجميع الأراضى الواقعة إلى الشرق ولا نزاع فى تبعيتها لمصر، وأن جميع الخط الذى اقترحته واقع فى أرض مصر، وكانت تتردد عليه الدوريات المصرية والموظفون المصريون باستمرار، فى حين أنه على العكس من ذلك لم يكن الموظفون الإيطاليون يدخلون مطلقًا إلا إذا كانوا مصحوبين بمن ينوب عن مصر.

(انظر الخريطة، الخط الذى اقترحه السنيور مورينو).

خامسًا: تقرير الأميرالاى بيلى بك محافظ الصحراء الغربية بتاريخ ٩/ ٣/ ١٩٢٥.

١ - أجمع الضباط البريطانيون الحربيون على أن الاحتفاظ بجغبوب ضرورة حيوية للدفاع عن مصر.

(ب) كان من نتائج اتفاق طالبوت عام ١٩١٧ أن أوقف السنوسيون قتالهم لإيطاليا حتى تتفرغ للانضمام للحلفاء فى الحرب العظمى، ووعدت بريطانيا السيد إدريس السنوسى بأن جغبوب ستظل فى الأراضى المصرية ولا تسلم لإيطاليا.

(جـ) أن تسليم جغبوب لإيطاليا يمس كرامة بريطانيا من مسلمى الشرق

لا سيما السنوسيين الذين لهم أتباع أقوياء فى نيجيريا وليبيا والسودان، إذ يظهر بريطانيا أنها غير وفية بعهودها.

١٢- تقرير لجنة فتحى باشا التى سافرت لبحث مسألة الحدود الغربية فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢.

(أ) جغبوب من الأملاك المصرية كما تثبته الخرائط الفرنسية والألمانية المطبوعة سنة ١٨٢٧.

(ب) قربها جداً من واحة سيوة التى هى من أملاك مصر.

(جـ) ارتباط أهالى الواحتين ببعضهما ارتباطًا وثيقًا.

(د) أن الكثيرين من أهالى برقة المتاخمة لمصر سنوسيون ويجوز أن يهددوا سلامة مصر بإيعاز من الرياسة السنوسية لهم فى جغبوب.

هذه الأسباب جميعها مما يقوى فكرة عدم التفريط فى هذه الواحة وتركها ليد أية دولة أخرى، للاطمئنان على عدم تجمع أية قوات بها تهدد الحدود بسوء.

١٣ - تمسك مصر بحقها فى جغبوب وتعهد إيطاليا بعدم احتلالها مستمداً من المكاتبات المتبادلة بين وزارة الخارجية المصرية والمفوضية الإيطالية بالقاهرة فى سنتى ١٩٢٣ و ١٩٢٤.

(أ) بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٢٣، أرسلت وزارة الخارجية إلى المفوضية الإيطالية لتوجيه نظرها إلى ما وصل إلى علمها من أن قوات إيطالية متجهة نحو الجغبوب، وردت المفوضية بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٢٣ بأن هذه الإجراءات لا أساس لها من الصحة، ولكنها تعتبر جغبوب أرضًا تابعة لطرابلس. فعقبت الخارجية عليها بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٢٣ تنازعها ذلك وتثبت حق مصر فى جغبوب باعتبارها جزءاً من الأراضى المصرية.

(ب) أرسلت وزارة الخارجية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٤ خطابًا إلى وزير إيطاليا المفوض تذكرة به أنه قد وصل إليها معلومات بأن السلطات الإيطالية فى برقة مستمرة فى تقوية المواقع الحربية على الحدود، وأن هذه الأعمال تثير مخاوف الحكومة المصرية بالرغم من سابق تصريحات إيطاليا بعدم اعتزامها احتلال جغبوب. فورد من المفوضية الإيطالية فى اليوم التالى مباشرة ما يفيد أن إيطاليا لا تنوى مطلقًا احتلال هذه الواحة تاركة أمرها لاتفاقات مقبلة، وقد أيد ذلك حديث سفير إيطاليا بباريس مع المغفور له زغلول باشا فى سبتمبر سنة ١٩٢٤.

(جـ) بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٢٤، أبلغ وزير إيطاليا المفوض وزارة الخارجية بأنه قد وصل إلى علم حكومته أن جغبوب تستعمل كقاعدة لتموين الثوار والتجائهم، وطلب إلى الحكومة المصرية أن تمنع ذلك إبقاء لعلاقات المودة بين البلدين (وفى ذلك اعتراف ضمنى من إيطاليا بسلطة مصر على جغبوب) فردت وزارة الخارجية بتاريخ ٥/ ٨/ ١٩٢٤ على الوزير بأنها تؤيد حق مصر فى جغبوب وستنظر بعين الاهتمام فى شكوى الحكومة الإيطالية من استعمال جغبوب كمركز للثوار.

١٤ - قرار مجلس الوزراء الدفاع عن جغبوب لو هاجمتها إيطاليا.

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة ى ١٣/ ٩/ ١٩٢٤ تقوية القسم العسكرى لواحة سيوة على أن يكون مستعداً لاحتلال جغبوب عسكريًا بمجرد العلم باقتراب أى قوة إيطالية لاحتلالها.

١٥ - أنفاق ملنر شالويا

وردت على رياسة مجلس الوزراء برقية رمزية من المغفور له سعد زغلول باشا من باريس زاره وطلب تنفيذ اتفاق ملنر شالويا بخصوص جغبوب، فوعده بالنظر فى الأمر عند عودته إلى مصر.

وبعد أن أثير موضوع الحدود فى مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ ولم ينته الأمر فيه إلى قرار معين، عاودت إيطاليا الاتصال ببريطانيا مقترحة تعيين خط الحدود بشكل يخرج جغبوب من الأراضى المصرية. بريطانيا مشروعًا يجعل خط الحدود بين مصر وليبيا مارًا بجغبوب، ويخرجها من الأراضى المصرية، وهذه المباحثات التى انتهت بالمشروعين المذكورين هى المعروفة باتفاق ملتر شالويا، وهى ليست اتفاقًا يمضى، ولكنها مسودة اتفاق لم يعقد ولم يلتزم به الطرفان، إذ أن بريطانيا لابد أن تكون قد فطنت إلى أنه لا يحق لها بمقتضى قواعد القانون الدولى أن تنزل لدولة ثالثة عن أى جزء من أراضى الدولة المحمية بغير موافقتها، وقد أثار وزير إيطاليا المفوض فى حديث له مع المغفور له محمد سعيد باشا أن جغبوب من حق إيطاليا بمقتضى هذا الاتفاق، فأجابه سعيد باشا بأن مصر لا تعلم عن ذلك الاتفاق شيئًا ولا حق لبريطانيا أن تنزل للغير عن أرض لا تملكها وقد تأيد ذلك بمذكرة شفوية مؤرخة ١٩/ ٢/ ١٩٢٥ وأخرى مؤرخة ١٤/ ٤/ ١٩٢٥.

١٦ - تقرير لجنة شفيق باشا فى ١١ إبريل سنة ١٩٢٥.

أ - يجب الاحتفاظ بالسلوم والجغبوب كنقط دفاع حربية هامة على حدود مصر الغربية.

ب - أن ترك جغبوب يضر من الوجهة العسكرية بحالة الدفاع عن واحة سيوة.

جـ - أن أى توسيع أو أية أرض أخرى لا تفيد مصر فائدة جغبوب

١٧ - من محاضرة للسير دينيسون روس ألقيت بلندن فى ٣/ ٦/ ١٩٢٥.

إن نزول إيطاليا عن منطقة السلوم لمصر مقابل تناول مصر عن جغبوب معناه أن إيطاليا تعرض أن تسمح لمصر بإقفال باب مقفول فعلا (يقصد

السلوم) إذ أنه لا يمكن لأى قوة إيطالية أن تمر من السلوم تحت نيران الأسطول البريطانى - مقابل موافقة مصر على ترك الباب الخلفى - وهو المنفذ الآخر - مفتوحًا على مصراعيه - يقصد جغبوب.

ثالثًا: خاتمة:

يتبين مما تقدم أن حق مصر على جغبوب ثابت بمشروع كتشنر وبدفاع الحكومة البريطانية عن حق مصر فيها وفى مختلف المناسبات، وباتفاق طالبوت المبرم بين بريطانيا وإيطاليا والسيد إدريس السنوسى، وبتقاريير الموظفين الإنجليز بمصلحة الحدود منذ عام ١٩١٩ وبتقريرى اللجنتين اللتين عينتا لبحث مسألة الحدود، وهما تقرير لجنة فتحى باشا وتقرير لجنة شفيق باشا.

أما اتفاق الحدود الذى عقد بين مصر وإيطاليا فى ٦/ ٢/ ١٩٢٥، فقد تبين فى صدر هذا التقرير الملابسات التى تم عقده فيها. فمذكرة دار المندوب السامى إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٥، التى تنصح بتسوية مسألة الحدود مبنية ما التزمت به إنجلترا إزاء إيطاليا وإلحاح الأخيرة فى تنفيذ اتفاقها الذى أبرم فى لندن فى ٢٦ إبريل سنة ١٩١٥ وإصرارها على تنفيذ مشروع ملنر - شالويا كل هذه العوامل تفسر الظروف والملابسات التى أبرم فيها الاتفاق.

(ب) مذكرة بشأن تعديل حدود مصر السياسية بمناسبة اجتماع وكلاء وزراء خارجية الدول العظمى لتقرير مصير المستعمرات الإيطالية فى أكتوبر ١٩٤٧.

مقدمة:

تقدمت مصر إلى مؤتمر الصلح فى باريس سنة ١٩٤٦ عند مناقشته لمشروع المعاهدة الإيطالية، بمطالب مختلفة، من بينها المطالب الخاصة

بالتعديلات التى ترى مصر إدخالها على حدودها السياسية فى الجهات التى تتاخم فيها الأراضى المصرية أرضاى المستعمرات الإيطالية. وتتلخص مطالب مصر فى المذكرة المشار إليها فى ضم هضبة السلوم وواحة جغبوب إلى الأراضى المصرية السودانية.

والملاحظات الآتية تشتمل من ناحية على حقائق هامة فيها تدعيم لوحدة النظر المصرية، وشرح للمبررات التى ترى مصر الأخذ بها تأييداً لتلك المطالب، كما تشتمل من ناحية أخرى على مطلب جوهرى لا يقل أهمية عن المطالب السابقة وهو إعادة واحة أركنو والجزء الإيطالى من واحة العوينات والأراضى الواقعة فى غربها وفى جنوبها الغربى إلى الأراضى المصرية السودانية كما اكنت من قبل. وواحة العوينات هذه اكتشفها المغفور له أحمد محمد حسنين باشا هى وواحة أركنو أثناؤ رحلته المشهورة فى صحراء ليبيا منذ ربع قرن تقريبًا.

أولا - حدود مصر الغربية:

تطالب مصر بضرورة تعديل الحدود الغربية فى جهات ثلاث: هى هضبة السلوم وواحة جغبوب وواحتى أركنو والعوينات.

١ - هضبة السلوم:

تشرف هضبة السلوم من جهة الغرب والجنوب الغربى إشرافًا تامًا على خليج السلوم من ارتفاع يبلغ ٣٠٠ متر تقريبًا. وعلى ساحل الخليج المنخفض يوجد ثغر السلوم وهو أقصى الثغور من جهة الغرب والمرفأ الوحيد الهام لمصر فى البقعة الممتدة من مرسى مطروح إلى الحدود الغربية. ومن الخليج يصعد طريق شديد الانحدار إلى أعلى الهضبة حيث توجد ثكنات الجيش المصرى والمطار ومحطة الأرصاد الجيو، والمورد المائى الوحيد لمنطقة السلوم وما حولها يوجد فى أعلى الهضبة عند بئر الرملة الذى سمحت معاهدة ١٩٢٥ بين مصر

وإيطاليا بأن يستقى منه سكن كل المنطقة الواقعة على جانبى الحدود. وتمتد هضبة السلوم غربًا حتى البردية فى الأراضى الليبية.

والحدود السياسية التى انتزعتها إيطاليا من مصر فى سنة ١٩٢٥ تجعل الدولة المالكة لهضبة السلوم متسلطة تمامًا على الخليج وعلى الثغر وعلى البئر. وتجعل تلك البقعة المصرية مهددة على الدوام من جارتها فى ليبيا، ومن شأن ذلك أن يجعل الدفاع عن بلدة السلوم وعن المنخفض الذى تقع فيه من الأمور العسيرة بل المستحيلة، بل من شأنه أن يجعل الطريق مفتوحًا أمام الغازى إلى مرسى مطروح وإقليم مريوط، وأن يقطع فى أى وقت الطرق الصحراوية المختلفة التى تربط واحة سيوة بالسلوم، وهى أحد المنافذ الطبيعية الهامة لتلك الواحة إلى البحر، ومعنى هذا تهديد مباشر لسيوة من الشمال يضاف إلى التهديد الموجه إليها من الغرب.

والقبائل عبر الحدود فى هذه المنطقة يتصل بعضها ببعض بصلات القرابة والنسب، وكثير من القبائل العربية فى غرب الدلتا لها فروع تمتد فى ليبيا حتى برقة نفسها. والسكان فى الجانبين: المصرى والليبى تجمعهم بجانل صلات القرابة صلات الجنس وهم جميعًا من دين واحد ويتكلمون لغة واحدة. وفضلا عن ذلك فمصالحهم مشتركة، ويتضح ذلك من حركة التجارة وتبادل السلع بين ليبيا ومصر، كما يتبين من محركة القبائل عبر الحدود السياسية فى منقطة واسعة تمتد من برقة إلى غرب الدلتا وذلك طلبًا للكلأ والعشب الذى تحتاج إليه الحيوانات، وهى حركة قد سمحت بها المعاهدات التى خططت تلك الحدود.

وما دام الأمر كذلك، فتعديل الحدود فى مصلحة مصر ليس فيه أى ضرر لإقليم ليبيا، ومصر إذ تطالب بهضبة السلوم بما فى ذلك البردية (ويشمل ذلك الوديان التى تمتد من الهضبة وتنتهى عند الساحل حول البردية)، إنما تريد إبعاد الخطر الحربى الذى يهددها على الدوام، ولا يمكن أن

يتيسر ذلك إلا إذا زحزحت حدود ليبيا المسيطرة على ليبيا بعيدًا عن بئر الرملة وعن خليج السلوم وثغرة وعن المسالك المؤدية إلى سيوة - ومعنى ذلك ضم بئر (شفرزن) وكابنزو ومادلينا و (القرن والهرة) إلى مصر، (وهى) عند خط الأسلاك الشائكة الإيطالية - وبذلك تحرم تلك الدولة من أقرب مركز تتجمع فيه الجيوش التى يمكن أن تهدد مصر وهو مركز البردية. وقد سبق أن كان لبريطانيا اقتراح مثل هذا تمامًا فى أيام لورد كتشنز، وذلك قبل الحرب العالمية الأولى.

٢ - واحة جغبوب:

يمتد المنخفض الذى تقع فيه واحة سيوة المصرية فى صحراء ليبيا مسافة لا تزيد على ١٥٠ كيلومتر، وقد كان هذا المنخفض ويكون وحدة جغرافية طبيعية وبشرية لا شك فيها داخل حدود مصر فى خلال العصور المختلفة. وتربطه بساحل البحر الأبيض المتوسط فى الجزء الممتد بين مرسى مطروح والسلوم عدة طرق صحراوية تنقل عليها منتجات سيوة المشهورة من تمر وزيت وزيتون، كما تنقل عليه جميع السلع المختلفة وبخاصة المواد المصنوعة التى يحتاج إليها السيوبون. ويندمج هذا المنخفض من ناحية الشرق بالأجزاء الجنوبية من منخفض القطارة العظيم، ومنه تمتد المسالك الصحراوية شرقًا إلى الواحة البحرية وإلى مصر الوسطى عند المنيا والفيوم.

وواحة جغبوب التى كانت على الدوام جزءًا من مصر وذلك باعتراف بعض الخرائط التى أصدرتها وزارة الحربية الإيطالى نفسها فى السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر، ما هى إلا الطرف الغربى الأقصى من هذا المنخفض الهام، وسكانها مثل سكان سيوة وسائر الواحات المصرية من أصل واحد ويتكلمون لغة واحدة ودينهم جميعًا الإسلام ومصالحهم الاقتصادية واحدة. وفوق هذا كله، فواحة جغبوب كانت دائمًا مركزًا دينيًا إسلاميًا يمتد أثره فى ليبيا غربًا ومصر شرقًا. وتوجد سوق جغبوب فى سيوة، وأقرب

المنافذ البحرية لها السلوم. وإذا طبق مبدأ حق تقرير المصير فإن سكان جغبوب سوف يطالبون من غير شك بالعودة إلى أحضان مصر.

والواقع أن ضم جغبوب إلى ليبيا فى سنة ١٩٢٥ على الرغم من احتجاجات مصر العديدة كان لأسباب سياسية، ربما كان من أهمها فى نظر إيطاليا كبح جماح العناصر السنوسية المناوئة لها فى صحراء ليبيا وهدم حركة المقاومة الوطنية التى كانت تنبت من الواحات البعيدة فى الداخل ومن أهمها جغبوب.

ومصر إذ تطالب بإعادة تلك الواحة إليها وإبعاد الحدود السياسية فى هذه البقعة عن جغبوب، فذلك لأن الدولة الأجنبية التى تمتلك جغبوب تتسلط على منخفض سيوة من جهة الغرب وتهدد المنحفض برمته، ويكون الطريق أمامها مفتوحًا للهجوم على مصر الوسطة والفيوم عن طريق الواحة البحرية. وقد أصبح مثل هذا التهديد سهلا نتيجة للحروب الميكانيكية الحديثة وسرعة انتقال الوحدات الحربية وما يعاونها من طائرات، وقد لمسنا ذلك كله فى الحرب الأخيرة فى صحراء مصر الغربية خاصة وفى شمال أفريقية عامة ثم إن تهديد سيوة نفسها معناه تهديد الطرق الممندة منها إلى مرسى مطروح والسلوم بل تهديد الإقليم الساحلى كله فى غرب الدلتا.

ومصر تطالب بإبعاد هذا الخطر الحربى عن أراضيها وإعادة سكان جغبوب إلى أحضان إخوانهم فى سيوة وضمان الرخاء المادى لهؤلاء جميعًا بتأمين طرق مواصلاتهم مع المنافذ الطبيعية لبلادهم.

٣ - واحة العوينات وواحة أركنو والجهات المجاورة:

اكتشفت هاتين الواحتين - كما ذكرنا - أحمد حسنين باشا أثناء رحلته فى ١٩٢٢ - ١٩٢٣ وكلتاهما فى المنطقة التى تلتقى فيها الأراضى المصرية السودانية بالأراضى الليبية وكلتاهما ضمت لإيطاليا مع رقعة كبيرة مثلثة

الشكل من أرض السودان وفى الجزء الشمالى الغربى منه - هذا هو مثلث (سارة) الذى ضم لإيطاليا فى سنة ١٩٣٤ - وكان من شأن تعديل الحدود على هذا النحو أن كسبت إيطاليا - دون مبرر - مساحات واسعة من أرض الوكن، كما كسبت نقطتى ارتكاز هامتين على الحدود المصرية السودانية. وتمتاز كل من أركنو والعوينات بأن أرضها جبلية مرتفعة، فيبلغ ارتفاع أركنو ١٤٠٠ متر وارتفاع العوينات ١٨٩٥ متر عن سطح البحر، وبأن بها عيونًا غزيرة المياة بجوارها مناطق للرعى لا بأس بها، وفى وقت الحرب يمكن والحالة هذه أن تكون الواحتان قاعدتين حربيتين تختزن يهما الذخائر ومركزين للطائرات يهدد منهما وادى النيل فى الشرق ودارفور فى الجنوب. لأن الطريق الصحراوى يمتد من العوينات جنوبًا إلى الفاشر فى أرض شبه صحراوية أو عشبية. ولو أن إيطاليا نجحت فى هجومها على كسلا فى شرق السودان لما ترددت فى استخدام هذه القاعدة فى غزو السودان الغربى وتهديد جنوبى مصر من هذه الجهة.

والواقع أن ثلاثة أرباع العوينات الآن ملك لمصر والسودان، ووحدة الإقليم الطبيعية والبشرية ومصالح الدفاع تتطلب ضم الربع الباقى من هذه الواحة إلى مصر، والتعديل النهائى للحدود فى هذه المنطقة يتطلب إعادة أركنو والجزء المشار إليه من العوينات والأراضى الواسعة التى اقتطعت بدون وجه حق من السودان فى الركن الشمالى الغربى منه إلى الأراضى المصرية السودانية. وهذه الأراضى الأخيرة كانت على الدوام جزءًا من السودان وهى ذان أهمية عظمى، إذ تمتد منها الطرق الصحراوية الآتية من الشمال والمتجهة جنوبًا إلى دارفور من ناحية وإلى إقليم تشاد من ناحية أخرى. ومن شأن هذا التعديل أن يوجد بين أجزاء الإقليم المختلفة بعد أن فصلت بينها حدود سياسية مصطنعة. كما أن من شأنه أن يربط بين سكانه وقبائله بعد أن شتتهم يد الاستعمار، ويعيد التبادل التجارى بينهم إلى سابق نشاطه، ويؤمن لمصر والسودان حدودهما الغربية.

والواقع أن كل من استحوذت عليه إيطاليا باسم ليبيا من أراض مصرية سودانية منذ انتهت الحرب العالمية الأولى إنما كان بقصد التوسع من أجل التوسع نفسه، وبقصد تنفيذ مشروعاتها الخفية فى شرق أفريقية عامة وعلى حساب مصر والسودان بوجه خاص، كما ظهر ذلك جليًا فى خلال الحرب العالمية الثانية. ولم تجد بريطانيا وفرنسا بدًا من قبول مطالب إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن معاهدة لندن السرية فى سنة ١٩١٥ التى دخلت إيطاليا بمقتضاها الحرب مع الحلفاء[1]، وافقت من حيث المبدأ على حق إيطاليا فى أن تنال تعويضًا فى أفريقية فى حالة التوسع الاستعمارى لكل من فرنسا وبريطانيا فى تلك القارة على حساب ألمانيا. وعلى أنه ينبغى أن نشير هنا إلى أنه قد اشترط لكى تنال إيطاليا مثل هذا التعويض ألا يكون فى ذلك إعاقة لتقدم السودان المصرى ونهضته. كذلك قبلت الدول أن تنعطى إيطاليا يف ليبيا أرضًا فى الداخل لإيصالها إلى السودان وتجارته.

وعلى أية حال لم يكن لبريطانيا ولا لفرنسا الحق فى إعطاء مثل هذه الوعود على حساب مصر والسودان لما لهما من نظام دولى خاص لا يجعلهما خاضعين كل الخضوع للنفوذ البريطانى.

(هذا وقد تركنا الجزء التالى من المذكرة، وهو يتعلق بحدود السودان الشرقية).

(جـ) أركنو والعوينات وآبار ساره (١٠ - ١١ نوفمبر ١٩٤٧)

١ - عندما قبلت إيطاليا الدخول فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، عقدت هذه فى نظير ذلك ميثاقًا فى لندن بتاريخ ٢٦ إبريل سنة ١٩١٥ جاء فى المادة ١٣ منه ما نصه:

Dans le cas ou la France et la Grande - Bretagne augmenteraient

(1) G. L. Beer: African Questions at the Paris Peace Conference, New York 1923 pp. 4521 - 452

leurs dornaines coloniaux depens de lAllemagne ces deux Puiss ances reconnaissent en principe que l.Italie pourrait reclamer quelques compensions, notamment dans le reglement en sa faveur des questions concernant les frontiers des Colonies Italiennes de l,Erythee, de la Somalie, de Libye et des Colonies voisines voisines do la France et de I,Angleterre.

"إذا حدث أن وسعت فرنسا وبريطانيا العظمى ممتلكاتهما الاستعمارية الأفريقية على حساب ألمانيا، فإن هاتين الدولتين تعترفان بمبدأ أن يكون فى مقدور إيطاليا المطالبة بشيء من التعويضات المناسبة على الخصوص بتسوية المسائل المتعلقة بالحدود بين المستعمرات الإيطالية فى أرتريا والصومات وليبيا وبين المستعمرات المجاورة لهذه والتى لفرنسا وانجلترا، تسوية تكون فى صالح إيطاليا".

٢ - وعندما عقد مؤتمر الصلح يف باريس فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بحثت لجنة المستعمرات - ضمن ما بحثت - مسألة تعديل الحدود الليبية بين مصر والجزائر وأفريقية الاستوائية الفرنسية، وذلك حتى توضع المادة ١٣ من اتفاق أو ميثاق لندن موضع التنفيذ. غير أن هذه اللجنة لم تستطع حل هذه المسألة بعد أن عقدت لهذا الغرض أربع جلسات كان آخرها فى ٣٠ مايو ١٩١٩. وكان كل ما أمكن الوصول إليه موافقة بريطانيا على تعديل الحدود المصرية الليبية بصورة تجعل واحة الجغبوب ضمن الحدود الليبية. فأحالت اللجنة هذه المسألة على مجلس الحلفاء الأعلى لنظرها. وقرر هذا المجلس اعتماد الحل الذى أمكن الاتفاق عليه فيما يتعلق بالحدود الليبية المصرية وأرجأ الفصل فى بقية المسائل.

٣ - وقد أمكن بعد ذلك تنفيذ المادة ١٣ من معاهدة لندن على النحو التالى:

(أ) بين فرنسا وإيطاليا: اتفاق ١٢ سبتمبر ١٩١٩ لتعديل الحدود بين

غدامس وطموه Toummo، ثم اتفاق ٧ يناير ١٩٣٥ لتعديل الحدود فى تبيسى بين ليبيا وأفريقية الاستوائية الفرنسية.

(ب) بين انجلترا وإيطاليا: اتفاق وقتى فى ١٥ سبتمبر ١٩١٩ وآخر لم يصدق عليه فى إبريل ١٩٢٠ بخصوص السلوم والجغبوب.

(جـ) بين مصر وإيطاليا: اتفاق ١٤ إبريل ١٩٢٣ (الخاص بوضع الليبيين فى مصر) واتفاق ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بخصوص السلوم والجغبوب.

(د) بين انجلترا ومصر إيطاليا: أتفاق ٢٠ يوليو ١٩٣٤ بخصوص حدود السودان المصرى الإنجليزى ويشمل آبار ساره وواحة العوينات.

(هـ) تعديل الحدود فى أفريقية الوسطى بين فرنسا وانجلترا وذلك بمقتضى اتفاق إضافى فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ صار تأييده بعد ذلك بمقتضى بروتوكول فى ١٠ يناير ١٩٢٤ بين الدولتين.

٤ - ويهمنا من هذه المعاهدات والاتفاقات: الاتفاق الإيطالى المصرى فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥، والاتفاق الإنجليزى المصرى الإيطالى فى ٢٠ يوليو ١٩٣٤، والاتفاق الفرنسى الإيطالى فى ٧ يناير ١٩٣٥ لعلاقة هذه الاتفاقات بموضوع إدخال المثلث المشتمل على أركنو والعوينات وآبار ساره خصوصًا ضمن الحدود المصرية السودانية.

٥ - الاتفاق المبرم بين إيطاليا ومصر فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥.

وبمقتضاه رسمت الحدود الليبية المصرية بعد تعريجات فى أجزائها الشمالية أدخلت خليج السلوم ضمن الحدود المصرية ثم أخرجت البردية نهائيًا منها وكذلك واحة الجغبوب. رسمت فى خط طول ٢٥ درجة شرقًا، ويمتد حتى يصل إلى خط عرض ٢٠ درجة شمالا، ثم ينحرف إلى الغرب مطابقًا لخط العرض هذا مسافة ينزل بعدها فى خط مستقيم حتى يصل إلى خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا حيث يلتقى بخط الحدود الذى يفصل

بين ممتلكات فرنسا فى أفريقية الاستوائية والسودان المصرى الإنجليزى حسب (تصريح ٢١ مارس سنة ١٨٩٩) وهو التصريح الذى نالت فرنسا بفضله منطقة نفوذ إلى الشرق من بحيرة تشاد وكانت تشمل كانم وباقرمى ووادای وتيبستى وبرقو وواجنقة وإنيدى لقاء تنازلها عن أية ادعاءات فى بحر الغزال ووادى النيل الأعلى، وكان ذلك عقب حادث فاشودة المشهور.

وكان إقدام إيطاليا على مد حدود ليبيا الشرقية عنوة واقتداراً فى منطقة لم يتعرض لها اتفاق ٦ ديسمبر ١٩٢٥ مع مصر، ولم يحدث تعيين حدودها بصورة نهائية - كان إقدامها هذا منشأ ذلك المثلث المحصور بين خط عرض ٣٠ درجة و ١٩ دقيقة (فى الجنوب) إلى خط عرض ٢٥ ثم يمتد ذلك إلى خط عرض ٢٢ من جهة الحدود المصرية السودانية ثم بين خط منطقتى النفوذ الفرنسى والإنجليزى حسب اصريح ٢١ مارس ١٨٩٩، وهو يمتد من عند خط عرض ٣٠ و ١٩ دقيقة فى طرفه الجنوبى الشرقى، ثم ينحرف إلى أعلى محتى يصل إلى خط طول ١٦ شرق جرينتش.

وهكذا اعتدت إيطاليا عند خلق منطقة هذا المثلث على حقوق مصر والسودان، لأنها اقتطعت فى الحقيقة بهذا العمل أجزاء من أراضى السودان المصرى الإنجليزى ابتداء من خط عرض ٢٢ درجة شمالا، واعتبر الإنجليز كذلك أن حدود السودان الشمالية لا تنتهى عند خط طول ٢٥ درجة شرقًا بل تتعداه حتى تصل إلى نقطة التقائها بالحدود التى رسمها تصريح ٢١ مارس ١٨٩٩ الإنجليزى الفرنسى. أى إلى ما وراء خط طول ٧٠ درجة شرقًا بقليل، أى إنها أدخلت المثلث الذى يشمل آبار سارة وجبال العوينات وواحاتها ضمن حدود السودان المصرى الإنجليزى، وظلت الأطالس الجغرافية ترسم حدود هذه المنطقة على الوضع الذى أخذت به إنجلترا.

وكان اعتداء إيطاليا على حدود مصر اعتداء صارخًا، لأنه وإن كانت القوافل قد عرفت آبار ساره فى طريقها من بنغازى إلى (وادى ماره) بالكفرة،

فقد ظلت جبال أركنو والعوينات وواحاتها مجهولة تمامًا أزمانًا طويلة حتى كشفها المرجوم أحمد حسنين (بك) ف يعام ١٩٢٣ ثم بعد ذلك الأمير كمال الدين حسين بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٦ وكلاهما مصرى. فقد كشف أحمد حسنين جبال أركنو فى ٢٤ إبريل ١٩٢٣ والعوينات فى ٢٨ منه، ووصل بعد ذلك البرنس كمال الدين حسين إلى العوينات فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٤، وفى شتاء عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وصل البرنس إلى العوينات مرة أخرى بطريق مختلف مارًا بواحات الخارجة والداخلة وجبل أبو بلاص وآبار ساره. وقد عمدت انجلترا إلى استطلاع أمر هذه الأقاليم، فخرجت حملة من دنقلة فى شتاء ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وصلت إلى بئر النطرون، ثم استطاع الماجور بيدنل Beadnell الإنجليزى الوصول إلى العوينات فى غضون عام ١٩٢٨.

وقد أثار استيلاء إيطاليا عل الكفرة عام ١٩٣٠ مسألة ذلك المثلث الكبير الذى أدخلته ضمن حدود ليبيا عنوة واقتداراً وإن لم يزد ما كانت قد فعلته وقتذاك عن تخطيط حدوده على خرائطها فحسب. وعلى ذلك فقد استطاع الطليان بعد احتلال الكفرة أن يرسلوا جنودهم فى بداية العام التالى إلى العوينات بقيادة الماجور (برادا) Prada الذى أرسله الجنرال عرزيانى لمطاردة فلول السنوسيين المنسحبين من الكفرة. وفى عام ١٩٣٢ كشف الكابتن (أورستى مارشيزى) Oreste Marchesi الإيطالى واحة أخرى بين العوينات وبئر النطرون فى أثناء مطاردته للسنوسيين. وقامت بعثة طبوغرافية لوضع مصور دقيق لأراضى الكفرة وأركنو والعوينات. فأنجزت فحص كل المنطقة الواقعة بين خطى عرض ٢٦ و ٣٠ درجة شمالا من جهة، وبين خطى طول ٢٠ و ٢٥ درجة شرقًا وأثبتت أنها صالحة لسير السيارات بحيث يمكن الوصول من بنغازى إلى العوينات عن طريق الكفرة فى ثلاثة أيام فحسب. من ذلك الحين - وفى وقت لم تكن الطائرات قد استخدمت بعد فى الأعمال العسكرية - عظم الاعتقاد فى أن جبال العوينات وواحاتها ذات أهمية

استراتيجية كبيرة فى أية عمليات قد توجه ضد مصر أو السودان المصرى وضد قلب أفريقية الفرنسية كذلك.

وفى آخر عام ١٩٣٢، التقت قوات سودانية وإيطالية فى العوينات، ولكنه لم يقع بينهما أى حادث، ثم سرعان ما تعقدت الأمور عندما احتل الطليان فى بداية سنة ١٩٣٤ جزءًا من العوينات يعرف باسم عين النور، وشرعوا يزحفون إلى الداخل. فإنه ما إن علمت انجلترا بذلك حتى طلبت بلسان سفيرها فى روما أن يترك الطليان العوينات لأن هذا الإقليم إنما يقع جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمالا ويؤلف لذلك جزءًا من منطقة النفوذ الانجليزية المصرية. واعترضت إيطاليا على ذلك بدعاوى كثيرة أهمها أن الطليان كانوا أول من احتل هذه المنطقة المتنازع عليها، وأن وجودهم بها ضرورى لضمان الأمن فى الصحراء. فقامت المفاوضات بين إنجلترا وإيطاليا ومصر لإنهاء هذا الخلاف، وانتهى الأمر بعقد اتفاق فى روما فى ٢٠ يوليو ١٩٣٤ بين إيطاليا وإنجلترا ومصر فى صورة مذكرات متبادلة بين كل من موسولينى والسير إريك دراموند السفير البريطانى وصادق وهبه باشا الوزير المفوض المصر فى روما، وبمقتضاه تقرر أن تسير الحدود مع خط الطول ٢٥ درجة شرق جرينتش صوب الجنوب حتى تلتقى بخط عرض ٢٠ درجة شمالا، ثم تسير محاذية لامتداد هذا الخط - خط عرض ٢٤ درجة شرق جرينتش - ثم تستأنف الحدود بعد ذلك سيرها صوب الجنوب ممتدة مع خط طول ٢٤ درجة حتى تلتقى عند نهاية الحدود الفرنسية (حسب تصريح ٢١ مارس ١٨٩٩) أى عند خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا. وعلى ذلك فقد ظل فى يد إيطاليا قسم العوينات الغربى بما فى ذلك عين داوه، وعين زويره، ثم آبار ساره. وظل فى حوزة المصريين والإنجليز قسم العوينات الآخر ويشمل كركور - مر، ووادى طحل.

وبذلك تكون إيطاليا بفضل الاتفاق الإيطالى - الإنجليزى - المصرى

المبرم فى ٢٠ يوليو ١٩٣٤ قد استولت على ذلك المثلث الذى رسمت حدوده على خرائطها "عنوة واقتداراً" ودون أى مسوغ دولى عقب إبرام اتفاق ٦ ديسمبر ١٩٢٥ مع مصر.

٦ - وكانت الخطوة التالية أن عمدت إيطاليا إلى تأييد امتلاكها لهذا المثلث بالوصول إلى اتفاق مع فرنسا بصدد تعديل الحدود الليبية الجنوبية، فدبأت المفاوضات بين (لافال) Laval و (موسولينى) فى روما عند زيارة (لافال) للعاصمة الإيطالية فى يناير سنة ١٩٣٥ بإبرام اتفاقات عدة وصدور تصريحات مفسرة لها، منها اتفاق لفض مشاكل الحدود افرنسية الإيطالية فى أفريقية. وجا فى أحد هذه التصريحات المتعلقة بالتقاء وجهتى النظر السياسية الفرنسية الإيطالية فى مسائل السياسة العامة بتاريخ ١٢ يناير ١٩٣٥ مسوغًا لهذا الانسجام "الحيثية" الآتية:

"وحيث إن الاتفاقات التى تمت بتاريخ اليوم قد أكدت تسوية المسائل الرئيسية التى تركتها الاتفاقات السابقة معلقة بين الطرفين (أى إيطاليا وفرنسا) وخصوصًا كل المسائل المتصلة بطبيق المادة (الثالثة عشرة) من اتفاق لندن المبرم فى ٢٦ إبريل ١٩١٥ ...".

"Considerant que les Conventions en date ce jour ont assure le reglement des principales questions que les accords anterieurs laissaient pendants entre eux et notamment de toutes les questions questions relatives a I,application de I.article 13 de l.accord de Londres du 26 Avril 1915 ...

والمادة ١٣ من معاهدة لندن بتاريخ ٢٦ إبريل سنة ١٩١٥ هى التى ورد ذكرها فى صدر هذه المذكرة، وتنص على ضرورة الاعتراف بحق إيطاليا فى المطالبة بتعويضات عادلة ومناسبة فى حالة توسع بريطانيا وفرنسا عليحساب المستعمرات الألمانية فى أفريقية. فتحصل إيطاليا على تعديل حدود مستعمراتها الأفريقية فى الأرتريا والصومال وليبيا بصورة مفيدة لصالحها.

٧ - ويمقتضى اتفاق ٧ يناير سنة ١٩١٥ حصلت إيطاليا على جزء من أراضى تيبستى الفرنسية تنتهى حدوده من جهة السودان المصرى الإنجليزى عند خط طول ٢٤ شرقًا على أن تمتد حدودها عند هذا الخط إلى ما وراء خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة القديم فتصل إلى خط عرض ١٨ درجة و ٤٥ دقيقة. وقد بلغت مساحة الإقليم الجديد الذى أخذته إيطاليا من فرنسا ١٢٤.٠٠٠ كيلومتر مربع.

وأوجه المطالبة (لمصر والسودان) بمنطقة المثلث المحصور بين خطى عرض ٢٢ - ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا من جهة الحدود المصرية السودانية، ثم بين ضلع المثلث الأعلى المبتدئ من عند جبال أركنو (ويشملها) والمنتهى عند (طمو) ويشمل آبار السارة، وبين ضلع المثلث الأسفل من طمو إلى خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة:

(أولا) أن الأراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمالا مقيدة ضمن الحدود المصرية السودانية، كما تؤيد ذلك اتفاقات الحدود بين فرنسا وانجلترا ى عامى ١٨٩٨ - ١٨٩٩ وخصوصًا التصريح الإنجليزى الفرنسى الصادر فى ٢١ مارس ١٨٩٩.

(ثانيًا) أن اتفاق مصر مع إيطاليا المبرم فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ كان خاصًا بتعديل الحدود الليبية المصرية الغربية. ولم يتناول الاتفاق رسم أية حدود خلف خط عرض ٢٢ درجة شمالا لاعتبار هذه الأراضى مصرية سودانية.

(ثالثًا) أن إقدام إيطاليا على رسم الحدود فى خرائطها بالصورة التى توافقها وعلى الرغم من الاتفاقات الدولية القائمة وقتئذٍ لا يكسبها حقوقًا قانونية فى هذه المناطق التى اغتصبتها اغتصابًا.

(رابعًا) أن واحات أركنو والعوينات كشفها مصريون. ولا يمكن أن

تكون مبادرة إيطاليا باحتلال هذه الواحات عسكريًا عقب كشفها مباشرة مسوغًا لامتلاكها.

(خامسًا) أن دعاوى إيطاليا التى بررت بها هذا الاحتلال لا يمكن قبولها فضلا عن انتفاء أى مسوغ لها، فقد خرجت إيطاليا من ليبيا، وفضلا عن ذلك فقد كانت معاهدة لندن بتاريخ ٢٦ إبريل سنة ١٩١٥ منشأ كل مشاكل الحدود فى هذه المنطقة بين إنجلترا وفرنسا. وقد استنفذت هذه المعاهدة أغراضها، والعدل يقضى بإرجاع الحقوق لأصحابها.

(سادسًا) أن هذا الاحتلال حدث فى وقت تأرم الأ/ور فى أوروبا وتعرض السلام العالمى لخطر الحرب بسبب ظهور النازية واجتهاد الساسة فى أوروبا فى أن يتجنبوا أى احتكاك مع إيطاليا الفاشية، الأمر الذى جعل بريطانيا رغبة منها فى المحافظة على السلم الدولى - تضغط على الحكمة المصرية وتجعلها تقبل اتفاق ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٤ جريًا على سياسة "التهدئة والتسكين" التى تمسكت بها الدول الغربية (إنجلترا وفرنسا) فى معاملاتها مع ألمانيا وإيطاليا خصوصًا. وهى نفس السياسة التى كان لافال - وهو من أقطاب التعاون مع إيطاليا الفاشية وقتئذٍ - من أكثر المتمسكين بها، وأفضت سياسته إلى عقد اتفاق ٧ يناير ١٩٣٥.

(سابعًا) أن منطقة أركنو والعوينات وآبار السارة تمر بها طرق التجاترة الهامة بين الفزان والكفرة خصوصًا والسودان المصرى إلى دنقلة والخرطوم والأبيض والفاشر. وذلك فضلا عن أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية حيث يمكن منها تهديد الحدود المصرية والسودانية.

أما بعد، فتلك إذا كانت البحوث والمذكرات التى أعدت لتنوير الرأى فى جوانب قضية ليبيا والأسباب التى يستند عليها مطلب الوحدة والاستقلال، أو الوصاية "العربية"، وذلك فيما يتعلق بمستقبل ليبيا ذاتها، ولبيان تلك التى يستند عليها مطلب تعديل الحدود المصرية - الليبية، حينما

كان متوقعًا قيام صعوبات عديدة من جانب الدول الكبرى الطامعة فى ليبيا تحول دون حصولها على استقلالها ووحدتها، أو حتى على وصاية عربية، على الأقل لعدة سنوات تالية، وذلك فيما يتعلق بضرورة تأمين مصر على سلامتها ضد أى عزو أجنبى يأتيها من ناحية حدودها الغربية الضعيفة.

ولقد وقعت مهمة عرض هذه المطالب على عاتق وفد مصر لدى مؤتمر نواب وزراء خارجية الدول الأربع فى لندن نوفمبر ١٩٤٧، عندما بحث هذا المؤتمر مصير المستعمرات الإيطالية عملا بنصوص معاهدة الصلح التى أبرمت قبل ذلك مع إيطاليا فى ١٠ فبراير من العام نفسه.

***

obeikandl.com